

قام الطالب بتنفيذ التوجيهات والتصحیحات اللازمة ،،

لجنة المناقشة

أ. د. حسين محمد نمار
أ. د. سيد تقى عبد السيد
أ. د. أحمد مكي الأنصاري

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا - فرع اللغة

٢٢٤

شرح كتاب سيبويه

لعلي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد إبراهيم يوسف شيبه

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد مكي الأنصاري

الجزء الأول

١٤١٤-١٤١٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بتزويد مكتبة مركز البحث العلمى بالجامعة بصورة من هذه النسخة النادرة . فجزاه الله
عن العلم وأهله خير الجزاء .

وقد سارعتُ إلى اغتنام هذه الفرصة الثمينة وجعلته موضوع رسالتى فى الدكتوراه ؛
لعلى أكونُ بذلك قد أسهمتُ مع المسهمين فى خدمة لغتنا العريقة بوجه عامٍّ ، وفى خدمة
كتاب سيبويه بالذات ، ذلك الكتاب الذى قال عنه أسلافنا : إنه قرآنُ النحو (١)

ومن أهم الدوافع التى دفعتنى لاختيار هذا الموضوع إلى جانب ماتقدم :

١- أهمية شروح كتاب سيبويه عموماً لما لها من قيمة علمية كبيرة إذ تتصل

بأقدم كتاب وصل إلينا فى الدراسات النحوية .

٢- أن شرح الرمانى ليس ككل الشروح ، لأنه يمتاز بمنهج فريد بين شروح الكتاب ؛

وهو بناؤه على الأسئلة والأجوبة (٢) .

٣- البحث عن وجه الحقيقة فى تضارب الآراء حول نحو الرمانى (٣) .

٤- أن رسالتى فى الماجستير كانت بحثاً فأردت أن تكون فى الدكتوراه فى مجال

التحقيق ؛ لكى أستفيد من المنهجين ، ويضاف إلى ذلك أن الماجستير كانت متصلة بالنحو
الكوفى حيث كانت بعنوان (النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع لأبى بكر بن
الأنبارى « ت ٣٢٨ هـ ») فأردت أن تكون الدكتوراه متصلةً بالنحو البصرى لعلّى أجمع
بين الحسنيين بعون الله وتوفيقه .

هذا وقد أشار على بعض الأساتذة الأفاضل أن أكتفى بتحقيق نصف هذا المجلد ،

وقال فيما قال : إنه كافٍ جداً لرسالة الدكتوراه (النصف والنصف كثير ...) ، ولكنى
صممت على تحقيق المجلد كله - فأخرج هذين الجزأين الكبيرين بعد أن أرهقنى إرهاقاً

(١) ينظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ،

(القاهرة - دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ) ، ص ١٠٦ .

(٢) ينظر قسم الدراسة ص ٤٩ .

(٣) من ذلك ما ذكره الدكتور مازن المبارك من أن الرمانى كان معقد النحو وعمر الأسلوب بينما يخالفه فى

ذلك الدكتور الدميرى . وسيأتى التفصيل فى ص ١٧ فما بعدها .

لا مزيد عليه، غير أنني لست أسفأ على هذا الإرهاق المضني ببل إننى سعيد به غاية السعادة؛ ليكتمل به تحقيق شرح الرمانى مع المجلدات الأخرى التى حققها الدكتور الدميرى جزاه الله خير الجزاء .

ونظراً لشمول الدراسات السابقة عن الرمانى وبخاصة الدراستان اللتان قام بهما كل من : الدكتور مازن المبارك فى كتابه (الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه) ، والدكتور المتولى الدميرى فى أثناء تحقيقه المشار إليه ... نظراً لذلك أوجزت الحديث عن الرمانى وعن منهجه فى الشرح إلا مادعت الحاجة لتوضيحه .

وكان اعتمادى فى التحقيق على نسخة وحيدة ؛ لأن الشرح له نسخة واحدة فقط مكتملة وهى نسخة (داماد) . وهناك نسخة أخرى ناقصة من أولها ، وهى نسخة (فيض الله) ، والذى ينقصها هو المجلد الأول الذى قمت بتحقيقه ، وهو موضوع الرسالة ، وهناك جزء آخر فى مكتبة (فينا) يحتوى على الثلث الأخير فقط من هذا الشرح .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وقسمين :

أما القسم الأول فهو مختص بالدراسة ، ويتكون من توطئة وفصلين .

- أشرت فى التوطئة إلى ما حظى به سيبويه وكتاباه من دراسات فى القديم والحديث ، كما أشرت إلى الدراسات التى حظى بها الرمانى ، وذيلت ذلك بسرد مصادر ترجمته التى وقفت عليها .

وجعلت الفصل الأول لدراسة المؤلف حياة ومماتا .

- كما جعلت الفصل الثانى لدراسة هذا المجلد بالذات دراسة موضوعية شاملة .

وأما القسم الثانى فهو مختص بالنص تحقيقاً وتعليقاً .

وقد ختمت قسم الدراسة بتلخيص أهم النتائج التى انتهى إليها البحث ثم بيان بعض الخطوات الخاصة التى اتبعتها فى التحقيق ، وكان من بين تلك الخطوات محاولة تيسير النص بوضع أرقام الفقرات ليتمكن عن طريقها إرجاع الفقرات والعبارات المتناثرة إلى نظائرها (١) .

(١) ينظر قسم الدراسة ص ٨ فما بعدها. كما ينظر على سبيل التمثيل الأبواب ٢، ١٩، ٢٩، ٣٦، ٤٨، إلى

غير ذلك لأن هذا المسلك سائد فى النص كله.

وبعدُ فاللهُ جلَّ شأنه هو العليمُ بما بذلتُ فى هذا البحثِ من جهدٍ ومثابرةٍ ، وصبرٍ ومصابرةٍ ، وما لقيتُ من عناءٍ ومعاناةٍ أضعافَ ما كنتُ أتوقعُ ؛ وذلك لأنَّ كتابَ سيبويه صعبٌ كما هو معلوم ، ومما زاد الصعوبةَ أنَّ الشارحَ هنا هو الرمانى ، ومن المعلوم للجميع أن شرح الرمانى ليس من السهل اليسير .

ومما ضعف هذه الصعوبات عندى أيضا أنى جئتُ إلى الرمانى بعد أن سبقنى إلى تناوله أستاذان قديران ، قدما فيه دراساتٍ جديرةً بالإعجاب والتقدير ، فكان لزاماً علىَّ أن أكونَ فى مستوى المسئولية ، وأن أعرضَ البحثَ عرضاً يليقُ بهذا المستوى الرفيع ؛ لهذا بذلتُ كلَّ ما أملكُ من جهدٍ وزمنٍ ، فما وفقتُ فيه فبتوفيقه تعالى ، وما قصرتُ عنه رأى ولم تدركه عزيمتى فعزائى فيه أنى بذلتُ أقصى ما فى وسعى ولا يكلفُ الله نفساً إلاَّ وسعها ، وعلى كلِّ حال أرجو من الله العلى العظيم أن يجعلَ عملى فيه خالصاً لوجهه الكريم إنَّه جوادٌ برٌّ رحيم .

ويطيب لى هنا أن أذكرَ بالاعتزاز والتقدير والشكر العميق شيخى الكبير الأستاذ الدكتور / أحمد مكى الأنصارى الذى منحنى كثيراً من جهده العظيم مُضحياً بوقته الثمين ، وصحته الغالية حيث منحنى نظام الإشراف المفتوح فقد كان يقضى معى الساعات الطوال فى مدارس النص للتغلب على كلِّ ما يعترضنى من مشكلاتٍ أو صعوباتٍ ، فكانت توجيهاته القيمة وأراؤه السديدة ، وغازاة علمه ، وخبراته الطويلة أكبر عونٍ على تحقيق هذا الشرح المتميز فى الشُّكل والمضمون ، ومُشعلا يُنير لى مسالكه الوعرة وطرائقه الملتوية ، كما أمدنى من مكتبته الخاصة بكلِّ ما يتصل بالبحث . كلُّ ذلك مع تواضع جم ، وأخلاقٍ عالية ، وروحٍ علمية فذة تتمثل فى طرح آرائه الناضجة مع آراء طلابه الشادين على بساطٍ واحد دون تمييز أو تحيز ؛ ليغرسَ فيهم حرية الفكر ونشدان الحق والحقيقة .

وأهمُّ ما لمستُه منه أنه يبذلُ كلَّ ذلك وأكثرَ منه وهو دائماً يرجو به رضوانَ خالقهِ . فأسألُ الله أن يسعدَه فى الدارين الدنيا والآخرة ، وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

كما يطيب لى أن أذكرَ بكلِّ إكبارٍ وتقدير القائمين على جامعة أم القرى ، وعلى كلية اللغة العربية وعلى قسم الدراسات العليا ، وأشكرهم جميعاً على حسن الرعاية والاهتمام

بطلاب الجامعة ، وبخاصّة طلاب الدراسات العليا ، وعلى الدعم المتواصل ، والتشجيع المستمر والمتابعة الجادة ، مع توفير كلّ ما من شأنه الارتقاء بالعلم وطلّابه ، فجزاهم الله عن العلم والعلماء خير الجزاء .

كما أتقدّم بالشكر والامتنان إلى القائمين على معهد اللغة العربية على إتاحتهم لي الفرصة في مواصلة دراستي العليا ، وعلى مالقيته منهم من الرعاية الفائقة والمشاعر النبيلة والروح الأخويّة ، فجزاهم الله خير الجزاء .

وإنّ أنسّ لا أنسّ فضل كلّ من أسدى إليّ معروفا ، أو قدّم لي عوناً أو مساعدةً سواء بالرأى والمشاركة أم بالحثّ والمتابعة من أساتذة أجلاء ، وزملاء أعزاء ، وأصدقاء أوفياء ، وأسأل الله أن يسدّد على طريق الخير خطانا جميعا ، وأن يوفّقنا لمرضاته والفوز بجنته إنّه سميع مجيب .

وفي الختام أحمد الله أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، على توفيقى فى إتمام هذا العمل فهو أهل الثناء والحمد .

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

محمد بن إبراهيم بن يوسف شبيّة

١٢/١٠/١٤١٤هـ

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على ما يلي :

● توطئة

● الفصل الأول : المؤلف

● الفصل الثاني : الشرح

توطئة:

لما كان سيبيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠) أشهر شخصية في النحو العربي على الإطلاق رأيت من المحتم على منهجياً ألا أتعرض للتعريف به ، لأنه أشهر من أن يُعرَّف ؛ حيث سبقني إلى هذا الميدان علماء أجلاء قديماً وحديثاً من الشرق والغرب على السواء ، فكفوني مؤونة الحديث عنه ، غير أن ذلك لا يحول بيني وبين التنويه ببعض ما كتب عنه . فمن ذلك على سبيل المثال : سيبيويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، لكوركيس عواد^(١) ، وسيبيويه إمام النحاة ، لعلی النجدی ناصف^(٢) ، وكتاب سيبيويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثي^(٣) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبيويه للدكتور خالد جمعة^(٤) إلى غير ذلك^(٥) .

أما أبو الحسن الرماني شارح الكتاب فهو يتطلب منى وقفة مناسبة على الرغم مما كتب عنه من دراسات قيمة متعددة ما بين مسهبة وموجزة^(٦) . وأهمها في نظري تلك الدراسة التي

(١) بغداد - المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٨هـ .

(٢) القاهرة - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

(٣) بغداد - دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ .

(٤) الكويت - دار العروبة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

(٥) ينظر فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي ، (الأردن - مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) فقد ورد فيه من ذلك ما يقارب ثلاثين كتاباً وهي متفرقة فيه ، وقد تتبعتها واستخرجتها ، لكن إيثاراً للإيجاز أكتفى بذكر أرقامها وهي : ٢٣ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٣٠ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٨٤ ، ١١١٥ ، ١١٢٣ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩ ، ١٢٤٥ .

وهناك بحوث ألفت في المؤتمر العالمي الذي أقيم بإيران منذ عشرين عاماً تقريباً بمناسبة العيد الألفي لسيبيويه ومنها بحثان قيমান للدكتور صلاح الدين المنجد يشتملان على كل ما يتعلق بسيبيويه من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة على السواء . حدثني بذلك أستاذي الدكتور أحمد مكى الأنصاري .

(٦) من تلك الدراسات :

أ - مقدمة الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي لتحقيق كتاب : معاني الحروف للرماني (جدة - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) .

ب - مقدمة إبراهيم السامرائي لتحقيق كتاب : رسالتان في اللغة منازل الحروف والحدود ، للرماني ، (عمان - دار الفكر ، ١٩٨٤م) .

ج - مقدمة محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام لتحقيق ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، =

قام بها الدكتور المتولى الدميرى^(١) ومن قبلها الدراسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك^(٢).

وقد تناول الدكتور الدميرى شخصية الرمانى ، ومنهجه فى شرح الكتاب كما قام بتحقيق الشرح ما عدا المجلد الأول منه ، حيث ظنه مفقوداً وليس له وجود ، ولهذا بدأ بتحقيق المجلد الثانى فما بعده . وقد أخرج منه الجزء الأول من قسم الصرف^(٣).

وكذلك فعل الدكتور مازن المبارك من قبل ، فقد عالج فى رسالته شخصية الرمانى ومنهجه فى الشرح غير أنه لم يحقق إلا بعض النماذج فقط ، كما أنه ظن أيضاً أن المجلد الأول مفقود ، وسيأتى توضيح ذلك فى أثناء الكلام عن نسخ الشرح^(٤).

ومن كل ما سبق يتضح أن المجلد الأول وهو موضوع بحثى هذا لم يتناوله أحد من قبل . وكان من فضل الله على أن وجدته بعد اليأس من العثور عليه ، فاكتمل بذلك شرح الرمانى على الكتاب وكانت أمنية عزيزة على الباحثين والدارسين المهتمين بتراثنا العربى العريق .

ونظراً لشمول تلك الدراسات وشبه استقصائهما لحياة الرمانى ومنهجه فى شرح الكتاب ، سأوجز الحديث عنه ، وعن منهجه إلا ما دعت الحاجة لتوضيحه إماماً لفكرة عنت لى وإما لوقوفى على أشياء لم أجدها عند الأستاذين الفاضلين ، فرأيت أن من الأفضل إثباتها ، لكى تكتمل الصورة من جميع جوانبها . ولا أظن ذلك منهما من باب القصور أو التقصير ولكن ربما

= الرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجانى ، (مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٦م) .

د - مقدمة الدكتور فتح الله صالح على المصرى لتحقيق كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرمانى ، (مصر - المنصورة - دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ) .

هـ - الرمانى وشرحه ، ضمن كتاب (سيبويه وشروحه للدكتورة خديجة الحديثى ، ص ١٩٣ - ٢١٤) .

و - وعمن عرض للرمانى أيضاً أسعد أطلس فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ ص ٨٣

ز - ومنهم أيضاً نعيم الحمصى فى المجلة نفسها ، المجلد ٢٨ ص ٦٢ .

(١) وهى بعنوان : « شرح كتاب سيبويه لأبى الحسن الرمانى » الدراسة (مصر - مطبعة السعادة ، ١٤٠٨هـ) .

(٢) وهى بعنوان : « الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه » (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٤م) .

(٣) عنوانه : شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (٢٩٦ - ٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، (مصر - مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ) .

(٤) ينظر قسم الدراسة ، ص ٣٨ .

كان من قبيل الإيجاز.

وهناك دراسة أخرى مهمة ، وهي حول جهود الرمانى البلاغية وأثرها على تطور الفكر البلاغى فى القرن الرابع الهجرى وما بعده مع ترجمة كتابه (النكت فى إعجاز القرآن) إلى اللغة الإنجليزية، قام بها الدكتور عوض معيوض الجمعى ضمن رسالته للدكتوراه التى تقدم بها إلى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة (أنديانا) بالولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٨٧م ، كما أخبرنى سعادته بذلك . ولم أتمكن من الإفادة من هذه الدراسة لأنها لم تنقل بعد إلى اللغة العربية وقبل الانتقال إلى الحديث عن الرمانى ومنهجه أود أن أورد فى الهامش ما استطعت العثور عليه من مصادر ترجمته ليرجع إليها من أراد التوسع (*)

- (*) وهى حسب الترتيب لوفاة مؤلفيها :
- (١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م)، ص ١١٩ - ١٢٠.
 - (٢) الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠)، تحقيق رضا المازندراني ، (دار المسيرة - ط ٣، ١٩٨٨م) ، ص ٦٩ ، ٢١٨ هـ ، ٢٢١.
 - (٣) الإمتاع والمؤانسة ، لأبى حيان التوحيدى (ت ٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، (بيروت - دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ) ، ج ١ : ١٣٣.
 - (٤) فرق وطبقات المعتزلة ، للقاضى عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ، تحقيق الدكتور على سامى النشار ، والأستاذ عصام الدين محمد على ، (مصر - ١٣٧٢هـ) ، ص ١١٦-١١٧.
 - (٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تأليف كل من : أبى القاسم البلخى (ت ٣١٩) ، والقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥) ، والحاكم ، الجشمي (ت ٤٩٤) ، تحقيق فؤاد سيد، (تونس - الدار التونسية ، ١٣٩٣هـ) ، ص ١٣٣.
 - (٦) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبى المحاسن ، الفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (٤٤٢) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الطلو ، (الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠١هـ) ، ص ٣٠.
 - (٧) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي : أبى بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣) ، (بيروت - دار الكتاب العربى) ، ج ١٢ : ١٦-١٧.
 - (٨) الإكمال فى رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف ، لابن ماكولا على بن هبة الله (ت ٤٧٥)، تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمى اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج ، ط ٢) ، ج ٤ : ١٢٥.
 - (٩) الأنساب ، للسمعاني : أبى سعيد عبد الكريم بن محمد^(ت ٥٦٢)، تحقيق عبد الرحمن المعلمى اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج) ، ج ٦ : ١٦٠.
 - (١٠) المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى : أبى الفرج عبد الرحمن بن على (ت ٥٦٧)، حيدر آباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٩هـ) ، ج ٧ : ١٧٦.

- (١١) فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر : محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، (طبعة بإشراف : فرنسكة قدره زیدین وخیان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قومش بسرقسطة ، ١٩٨٢م) ، ص ٢١٦ .
- (١٢) نزہة الألباء فی طبقات الأدباء ، لأبی البرکات عبد الرحمن بن محمد الأنباری (ت ٥٧٧هـ)، تحقیق محمد أبی الفضل إبراهیم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م) ، ص ٣١٨ .
- (١٣) الكامل فی التاريخ ، لعز الدين بن الأثیر الجزری (ت ٦٣٠) ، (بیروت - دار صادر ودار بیروت ، ١٣٨٦هـ) ، ج ٩ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- (١٤) اللباب فی تهذیب الأنساب ، لعز الدين بن الأثیر الجزری (ت ٦٣٠) ، (بیروت - دار صادر) ، ج ٢ : ٣٦ .
- (١٥) إنباه الرواة علی أنباء النحاة ، لعلى بن یوسف القفطی (ت ٦٤٦) ، تحقیق محمد أبی الفضل إبراهیم ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ) ، ج ٢ : ٢٩٤ .
- (١٦) وفيات الأعیان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلکان (ت ٦٨١) ، تحقیق الدكتور إحسان عباس ، (بیروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م) ، ج ٣ : ٢٩٩ .
- (١٨) المختصر فی أخبار البشر ، لإسماعیل بن علی أبی الفداء (ت ٧٣٢) ، (المطبعة الحسینیة المصرية ، ط ١ ، ١٣٢٥هـ) ، ج ١ : ١٢٩ .
- (١٩) نول الإسلام فی التاريخ ، لمحمد بن أحمد : أبی عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨) ، (حیدر آباد ، الدکن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ) ، ج ١ : ١٨٢ .
- (٢٠) العبر فی خبر من عبر للذهبي أيضاً ، تحقیق فؤاد سید ، (الكويت - ١٩٦١م) ، ج ٢ : ٢٥ .
- (٢١) سیر أعلام النبلاء ، له أيضاً ، تحقیق أكرم البوشی ، (بیروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ج ١٦ : ٥٣٣ .
- (٢٢) میزان الاعتدال فی نقد الرجال ، له أيضاً ، تحقیق علی محمد البجاوی ، (بیروت - دار المعرفة) ، ج ٣ : ١٤٩ .
- (٢٣) مرآة الجنان وعبرة الیقضان ، للیافعی : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨) ، (بیروت - مؤسسة الأعلمی ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ) ، ج ٢ : ٤٢٠ .
- (٢٤) البداية والنهاية ، لإسماعیل بن کثیر (ت ٧٧٤) ، تحقیق علی شیری ، (بیروت - دار إحياء التراث العربی ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ) ، ج ١١ : ٣٥٨ .
- (٢٥) النجوم الزاهرة ، لیوسف بن تفری بردی الاتابکی (ت ٨٧٤) ، (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب) ، ج ٤ : ١٦٨ .
- (٢٦) البلغة فی تاریخ أئمة اللغة ، لمحمد بن یعقوب الفیروزآبادی (ت ٨١٧) ، تحقیق محمد المصری ، (دمشق - وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ) ، ص ١٦٠ .
- (٢٧) لسان المیزان ، لأحمد بن علی بن حجر العسقلانی (ت ٨٥٢) ، (حیدرآباد - الدکن ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٣٠هـ) ، ج ٤ : ٢٤٨ .

- (٢٨) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ)، ج ٢ : ١٨٠ .
- (٢٩) طبقات المفسرين ، للسيوطى أيضاً ، (طهران ، ١٩٧٦ م) ، ص ٢٤ .
- (٣٠) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، له أيضاً ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر - عيسى البابى الحلبي وشركاه) ، ج ٢ : ٤٦٧ .
- (٣١) طبقات المفسرين ، لمحمد بن على الداودى (ت ٩٤٥) ، تحقيق على محمد عمر ، (مصر - مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ)، ص ٤١٩ .
- (٣٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ١٩٦٨) ، تحقيق كامل بكري ، وعبد الوهاب أبى النور ، (القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨ م) ، ص ١٧٥ .
- (٣٣) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجى خليفة (ت ١٠٦٧) ، (بيروت - دار العلوم الحديثة) ، ج ١ : ١١١ ، ٤٤٧ ، ٥٧١ ، ٦٣٥ ، ٢ : ١٣٩٧ ، ١٤٢٧ ، ١٧٢٩ ، ١٧٩٣ ، ١٩٧٧ .
- (٣٤) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لعبد الحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩) ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ٣ : ١٠٩ .
- (٣٥) أبجد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجى (ت ١٣٠٧ هـ) ، (بيروت - دار الكتب العلمية)، ج ٣ : ٤٧ .
- (٣٦) روضات الجنات ، لمحمد باقر الخونسارى (ت ١٣١٣) ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، (طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠ هـ)، ج ٥ : ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (٣٧) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت ١٣٣٩)، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، ج ٢ : ٢٦٨ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٤ ، ٣٢٧ ، ٣٥٠ .
- (٣٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، له أيضاً ، (بيروت - دار العلوم الحديثة) ، ج ٢ : ٦٨٣ .
- (٣٩) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥) ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت ١٣٨٣ هـ) ، (مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧ م)، ج ٢ : ١٨٩ .
- (٤٠) الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلى (ت ١٣٩٦ هـ)، ج ٤ : ٣١٧ .
- (٤١) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، (بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ومكتبة المثنى)، ج ٧ : ١٦٢ - ١٦٣ .

الفصل الأول: المؤلف

ويشتمل على المباحث التالية:

- ١- اسمه ونسبه
- ٢- مولده ونشأته
- ٣- شيوخه
- ٤- تلاميذه
- ٥- عقيدته
- ٦- هو والمنطق
- ٧- الرماني بين المدح والقدح
- ٨- وقفة مع الفارسي
- ٩- مؤلفاته
- ١٠- وفاته

المبحث الأول : اسمه ونسبه

هو على بن عيسى بن على^(١) بن عبد الله^(٢) الرمانى ، وكنيته أبو الحسن ويعرف أيضاً بالإخشيدي^(٣)، وبالوراق^(٤)، وبالجامع^(٥) وبالبغدادى^(٦) غير أنه اشتهر بالرمانى. وهى على الأرجح إلى قصر الرمان بواسط^(٧). وهى مدينة عمرها الحجاج (ت ٩٥) ما بين عام ٨٤-٨٦ هـ وسميت واسطاً لتوسطها بين البصرة والكوفة^(٨). ولذا أرجح أن هذه النسبة كانت لوالده ثم انسحبت عليه، لأن مولده ووفاته على ما سيأتى في بغداد، كما أن مسكنه كان بها في سوق العطش^(٩) كما سيأتى أيضاً في مبحث عقيدته.

ومما يؤكد ما ذهب إليه ما جاء على لسان أحد تلاميذه حيث قال عنه : « المعروف بابن الرمانى »^(١٠).

-
- (١) سقط هذا الاسم من نسبه فى نزهة الألباء، ص ٢١٨، والبداية والنهاية ج ١١: ٢٥٨.
 - (٢) جاء فى البداية والنهاية السابق (عبيد الله).
 - (٣) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨٠، وطبقات المفسرين للداودى، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة ص ١٧٥، وأبجد العلوم، ج ٣: ٤٧.
 - (٤) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠، والمراجع المذكورة فى التعليق السابق.
 - (٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص ١١٦.
 - (٦) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠.
 - (٧) ينظر معجم البلدان، لياقوت الحموى (ت ٦٢٦)، (بيروت - دار الكتاب العربى)، ج ٣: ٦٦-٦٧، واللباب، ج ٢: ٣٦، ٣٧، والقاموس المحيط، للفيروزى (ت ٨١٧)، (بيروت - مؤسسة الرسالة ط ٢، ١٤٠٧ هـ)، ص ١٥٥٠ (رمن).
 - (٨) ينظر معجم البلدان، ج ٥: ٣٤٧-٣٤٨. و (واسط) فى العصر الحاضر إحدى محافظات العراق، تقع جنوب محافظتى (بغداد) و (ديالى) كما هو مثبت فى أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين (بيروت - مكتبة لبنان) ص ٣٧.
 - (٩) قال عنه ياقوت: «كان من أكبر محلة ببغداد بالجانب الشرقى بين الرصافة ونهر الملقى... وهذا كله الآن لآعين ولا أثر، ولا أحد من أهل بغداد يعرف موضعه» معجم البلدان، ج ٣: ٢٨٤.
 - (١٠) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

أجمعت المصادر على أنه ولد في بغداد غير أنها اختلفت في تاريخ مولده، فمعظمها يثبت أنه سنة (٢٩٦) ست وتسعين ومائتين، وذكر بعضها أنه سنة (٢٧٦) ست وسبعين ومائتين^(١). وبعضها الآخر ذكر أنه سنة (٢٧٤) أربع وسبعين ومائتين^(٢).

والراجح في نظري هو التاريخ الأول، لما سيأتى من أنه توفي سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة، لأنه إذا طرح العمر من تاريخ الوفاة كان متسقاً مع ذلك التاريخ، وهو عام (٢٩٦هـ).

أما عن نشأته الأولى فلم تسعفنا المصادر بشئ عنها ولا عن أسرته إلا ما ذكر من أن أصله من (سر من رأى)^(٣). كما أنها لم تذكر عن حياته العامة إلا الشئ القليل ومن أهم ذلك أنه كان منقطعاً للتدريس والتأليف^(٤)، وكان يعيش عيشة الرضا والقناعة بالرزق اليسير^(٥).

(١) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤ : ٧٤، وبغية الوعاة، ج ٢ : ١٨٠، والمزهر، ج ٢ : ٤٦٧ وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ٤٢١، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٢) ينظر أبجد العلوم، ج ٣ : ٤٧.

(٣) ينظر إنباه الرواة، ج ٢ : ١٩٦، ووفيات الأعيان ج ٣ : ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء، ج ١٦ : ٥٣٤ وشذرات الذهب، ج ٣ : ١٠٩، وأبجد العلوم ج ٣ : ٤٧.

(٤) ينظر الإمتاع والمؤانسة، ج ٣ : ١٥٨.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص ١١٦.

المبحث الثالث : شيوخه

من أبرز شيوخه الذين ذكروا في مصادر ترجمته: أبو إسحاق الزجاج^(١) (ت ٣١١)، وأبو بكر بن السراج^(٢) (ت ٣١٦)، وابن دريد^(٣) (ت ٣٢١)، وأبو بكر بن الإخشيد، المتكلم^(٤) (ت ٣٢٦). كما ورد في الشرح في أكثر من موضع قول الرمانى: «وسألت ابن السراج» أو . «فقلنا له»^(٥).

وقد وجد الدكتور الدميرى في أثناء تحقيقه للشرح ما يفيد أنه أخذ عن كل من أبى بكر بن شقير (ت ٣١٧)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤)^(٦).
ووجدت إضافة إلى أولئك ما يفيد أنه أخذ عن أبى بكر الحلوانى؛ لأنه جاء فى صدر كتاب (شرح أشعار الهذليين)^(٧) ما يلى: «رواية أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى عن أبى بكر بن محمد الحلوانى عن السكرى».

ولما كان الحلوانى هو الشيخ الذى لم يذكره أحد ممن عرض لدراسة الرمانى فى العصر الحديث رأيت أن أفردته بالترجمة دون غيره ممن تناولهم الباحثون الفضلاء من قبل. وقد وجدت أنه من العلماء المقومرين حيث لم أعثر له على ذكر فى كتب التراجم التى اطلعت عليها إلا فى تاريخ بغداد وإليك أهم ما جاء فيه: ^(٨)

هو أبوبكر أحمد بن محمد بن عاصم الحلوانى، سكن بغداد وأخذ عن جماعة من العلماء منهم: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦) وأبو سعيد السكرى (ت ٢٧٥؟) وقد وصف بأنه كان ثقة ومن أهل الفهم والأدب عالماً بالأنساب. توفى سنة ٣٣٣هـ.

(١) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٠، وسير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٣٤، وطبقات المفسرين، للسيوطى، ص ٢٤، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٢) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠، تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٠، وتاريخ بغداد، ج ١٢: ١٦، والإكمال، ج ٤: ١٢٥، والأنساب ج ٦: ١٦٠، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، ج ١٨: ١٩٨.

(٣) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الأول والأخير، كما ينظر المنتظم ج ٧: ١٧٦، والكمال فى التاريخ، ج ٩: ١٦٠، واللباب، ج ٢: ٣٧، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٤.

(٤) ينظر الفهرست، ص ٢٢١، وقرى وطبقات المعتزلة ص ١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٣٣، ومعجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤.

(٥) ينظر التحقيق، باب ١٩: ١٧ و ٥٦: ٦.

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ٣٨، كما ينظر الرمانى النحوى، ص ٣٠٥.

(٧) صنعة أبى سعيد السكرى (ت ٢٧٥)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر (القاهرة - دار العروبة، ١٣٨٤هـ).

(٨) ج ٧٦: .

المبحث الرابع : تلاميذه

من أشهر تلاميذ الرمانى أبو حيان التوحيدي على بن محمد (ت ٤٠٠) الذى كان يبالغ فى تعظيمه^(١) ومنهم ابن الدقاق على بن عبيد الله (ت ٤١٥) الذى قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة تفهم وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس به^(٢) حيث خلفه فى التدريس بعد وفاته نحو ثلاثين سنة^(٣).

وقد حاول الدكتور الديميرى استقصاء تلاميذه فى كتب التراجم فأحصى منهم تسعة عشر^(٤) ولم أجد فيما اطلعت عليه إضافة إلى ذلك إلا ما ذكره الصيهرى صاحب كتاب التبصرة فى أكثر من موضع أن على بن عيسى شيخه، نحو قوله: «هذا قول شيخنا أبى الحسن على بن عيسى النحوى»^(٥) ورجح الدكتور فتحي على الدين أن المراد به على بن عيسى الرمانى. وهو ما أميل إليه. لمائة التعليل الذى ذكره الصيهرى لتعليلات الرمانى فى الشرح من ذلك قول الصميرى فى أثناء الحديث عن حركة الهمزة فى (ال) «قال شيخنا أبو الحسن على بن عيسى النحوى: لما كان دخولها على الحرف نادراً أعطى من الحركات نادراً»^(٦). وجاء فى الشرح «... وأما (ضرورة) فلا يثنى ولا يجمع، لما فيه من المبالغة التى تقتضى أن يجرى على طريقة واحدة، لتضمنه معنى المبالغة، لأن كل مبالغة تقتضى أن تكون نادرة فى المعنى، فيجب اللفظ أن يكون على مشاكلة المعنى فى أنه نادر لا يصرف»^(٧).

وقال الصيهرى: «قال أبو الحسن على بن عيسى: ... لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد»^(٨).

وجاء فى الشرح «والعطف على الموضع لا يصلح إلا بعد تمام الكلام لأنه حمل على التأويل»^(٩).

(١) ينظر البصائر والذخائر تحقيق د. إبراهيم الكيلانى، (دمشق- مكتبة أطلس، ١٩٦٤م)، ج١: ١٧٠ - ١٧١، والإمتاع والمؤانسة، ج١: ١٣٣، ومعجم الأدباء ج٨: ١٩١، ١٤: ٧٦، وسير أعلام النبلاء، ج١٦: ٥٣٤.

(٢) معجم الأدباء، ج١٤: ٥٧، ٧٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص ٣١.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص ٤٣ - ٥٠ وينظر الرمانى النحوى، ص ٦٧ - ٧٠ فقد أحصى منهم الدكتور المبارك اثنى عشر.

(٥) التبصرة، تحقيق الدكتور فتحي على الدين، (مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، ط١، ١٤٠٢هـ) ج١: ١٣٥.

(٦) نفسه، ص ٤٤٠.

(٧) الشرح، المجلد ٢، لوحة ١٥٧ ب (نسخة داماد) وسيأتى وصفها فى الكلام عن نسخ الشرح.

(٨) التبصرة، ج١: ٢١١.

(٩) الشرح، المجلد ٢، لوحة ٢٠٥ ب (نسخة داماد).

المبحث الخامس : عقيدته

عرف الرمانى باعتزاله لم يخالف فى ذلك أحد من المترجمين^(١). وذكر أنه كان يصرح به فى تفسيره الذى اشتهر به^(٢). وكان يدعو إلى اعتناق هذا المذهب كما سيأتى، وله مؤلفات فيه، من بينها كتاب (صنعة الاستدلال) فى سبعة مجلدات، وكتاب (مقالة المعتزلة)^(٣). وأما عن تعرضه له فى المجلد الذى بين يديّ فلم يتضح لى إلا فى ثلاثة مواضع لمحت فيها نفى صفات عن الله تعالى، حيث أورد فى أحدها آية جاء فيها ذكر اليمين مضافتين إلى الله تعالى فحمل التثنية فيها على المبالغة كما قيل ذلك فى (ليبك)، كما ورد فى الموضوعين الآخرين ما يفيد نفى العلم والابتلاء^(٤).

أما الذى اختلف فيه فهو : تشيعه فقد نقل عن بعض تلاميذه أنه قال: «وممن ذهب فى زماننا إلى أن علياً عليه السلام أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة أبو الحسن على بن عيسى النحوى المعروف بابن الرمانى»^(٥).

وقال عنه بعض المترجمين: «وكان يتشيع ويقول: على أفضل الصحابة»^(٦). وقال عنه أيضاً: «معتزلى رافضى»^(٧). وذكر له حول ذلك مؤلفات منها كتاب (تفضيل على)^(٨).

غير أن ابن النديم المعاصر للرمانى ذكر - فيما نقله عنه ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - «أن مصنفاته فى التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تقيّةً؛ لأجل انتشار مذهب التشيع فى ذلك الوقت وذكر له مع السرى الرفاء حكاية مشهورة فى ذلك»^(٩).

والحكاية المشار إليها هي أنه «كان السرى الرفاء جاراً لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى بسوق العطش، وكان كثيراً ما يجتاز الرمانى وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال. وكان سرى يتشيع فلما طال ذلك عليه أنشد:

(١) ينظر مثلاً: الفهرست ص ٢٢١، وقرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٣٣، وتاريخ بغداد ج ١٢: ١٦، ونزهة الألباء ص ٣١٨ ومعجم الأدباء ج ١٤: ٧٤، وسير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٣.

(٢) ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦، والنجوم الزاهرة ج ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٥، ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٤.

(٤) ينظر التحقيق، الأبواب: ١٣: ٧٢، ٣: ٤٢، ٥: ٤٦، ومما هو معروف أن من مذهب أهل الاعتزال نفى جميع الصفات عن الله عز وجل. ينظر الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، تحقيق الشيخ محمد محبى عبد الحميد، (بيروت - دار المعرفة)، ص ١١٤.

(٥) معجم الأدباء ج ١٤: ٧٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٤٣.

(٧) ميزان الاعتدال ج ٣: ١٤٩.

(٨) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٦.

(٩) لسان الميزان ج ٤: ٢٤٨ بتصرف يسير.

أَقَارِعُ أَعْدَاءَ النَّبِيِّ وَأَلِيهِ قِرَاعاً يَفُلُّ الْبَيْضَ عِنْدَ قِرَاعِهِ
وَأَعْلَمُ كُلَّ الْعِلْمِ أَنَّ وَلِيَهُمْ سَيُجْزَى غَدَاةَ الْبَعْثِ صَاعاً بِصَاعِهِ
فَلَا زَالَ مِنْ وَالَاهُمْ فِي عُلُوِّهِ وَلَا زَالَ مِنْ عَادَاهُمْ فِي اتِّضَاعِهِ
وَمَعْتَزَلِيَّ رَامَ عِزْلٍ وَلَا يَتِي عَنْ الشَّرَفِ الْعَالِيِ بِهِمْ وَارْتِفَاعِهِ
فَمَا طَاوَعَتْنِي النَّفْسُ فِي أَنْ أَطِيعَهُ وَلَا أَذْنَ الْقُرْآنِ لِي فِي اتِّبَاعِهِ
طَبَعْتُ عَلَى حُبِّ الْوَصِيِّ وَلَمْ يَكُنْ لِيُنْقَلَ مَطْبُوعُ الْهَوَى عَنْ طَبَاعِهِ^(١)

وما ذكره العسقلاني عن ابن النديم لم أعثر عليه في نسخة الفهرست التي وصلت إلينا، ولعله مذكور في نسخة أخرى^(٢). وما أكثر اختلاف النسخ كما هو معلوم للجميع.

والراجح عندي أن الرمانى لم يكن متشيعاً بدليل ما ورد في قصيدة السرى الرفاء من أن الرمانى كان يدعو إلى ترك التشيع حين قال:

ومعتزلى رام عزل ولايتى ... البيت.

(١) الفهرست ص ٢١٨ (تكلمة).

(٢) ينظر الفهرست، ص ٢٢١. ٦٩ حيث عرض ابن النديم لذكر الرمانى فى الموضوع الأول مع النحويين وعرض له فى الموضوع الثانى مع المتكلمين حيث قال: «... ونحن نذكر فى هذا الموضوع أسماء كتبه فى الكلام فمن ذلك...» ولم يذكر شيئاً.

المبحث السادس : هو والمنطق

برع الرماني في عدد من العلوم من بينها المنطق. ونقل عنه أنه لم يلتزم بالمنطق المتداول فقد قال أبو حيان التوحيدى (ت. ٤٠٠): «أما على بن عيسى فعلى الرتبة في النحو... والمنطق وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضح المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة»^(١). وله فيه تأليف^(٢)، غير أنه لم يصل إلينا حتى يُعرف الجديد الذي أحدثه. وربما كان من مخالفته تفريقه بين (الموضوع والمحمول) و (المسند والمسند إليه) حين قال: «والفرق بين المسند والمسند إليه وبين الموضوع والمحمول أن الموضوع والمحمول مطلق، ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين، وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما: الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما عن الآخر كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد في الاشتقاق وهو الإسناد.

والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر. والحديث الذي يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه، فكأنه قيل: الحديث والمحدث عنه، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه»^(٣).

في حين نجد عند غيره أن المسند إليه والمسند يقابلان الموضوع والمحمول، يقول التهانوي (ت بعد ١١٥٨): المفردان من القضية... يسميهما المنطقيون موضوعاً ومحمولاً، والمتكلمون ذاتاً وصفة، والفقهاء محكوماً عليه ومحكوماً به، والنحويون مسنداً إليه ومسنداً^(٤). واشتهر عن الرماني أنه كان يمزج النحو بالمنطق^(٥)، وقد ورد في الشرح ما يؤكد ذلك شكلاً ومضموناً، غير أنه من حيث الشكل لم يكن بصورة كبيرة إذ أنك لا تجده يستعمل تعبيرات المنطقيين واصطلاحاتهم إلا قليلاً نحو استعماله (أعم العام)^(٦)، و (الغالب

(١) الإمتاع والمؤانسة، ج١: ١٣٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة : ج٢: ٢٩٦.

(٣) التحقيق، باب ٢: ٢.

(٤) كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين (القاهرة - وزارة الثقافة، ١٣٨٢هـ) ج٢: ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٥) ينظر نزهة الألباء ص ٣١٩، ومعجم الأدباء ج١: ١٤، ٧٤، والبلغة، ص ١٦٠، والبلغة ج٢: ١٨١، وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٦) ينظر التحقيق، باب ١٢: ٢، ٦، ٧، ١٨، ٢: ٤.

واللازم^(١) و (العلة الوضعية)^(٢)، و (الموضوع والمحمول) كما تقدم فى النص السابق^(٣)، إلى غير ذلك^(٤).

أما من حيث المضمون فإن النزعة المنطقية واضحة فى الشرح كل الوضوح وإليك بعض النماذج التى يتمثل فيها شئ من ذلك المزج وهى:

١- قوله فى أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمّ العامّ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فلمّا صلّح لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحسبان فيقاربان معنى العلم ، لأنّه قوة المعنى فى النفس ، والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم . وقد يعمل على الظنّ فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم . (وزعمت) من المحتمل بمنزلة (ظننت) أو (علمت) فلذلك أجرى مجراهما . ورؤية العين لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، لأنها تخص بعض الأجناس دون بعض . ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلا من وجه واحد لم تتعد إلا إلى واحد . ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين»^(٥).

(١) التحقيق ، باب ١٠ : ٥ .

(٢) نفسه ، باب ٣١ : ٣١ .

(٣) نفسه ، باب ٧١ : ٩ .

(٤) ينظر ما سيأتى فى النصوص التالية بعد قليل كما ينظر الرمانى النحو ، ص ٢٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه ، للرمانى (الدراسة) ص ٢٠٥ .

هذا وقد أورد فى كتابه الحدود كثيراً من المصطلحات النحوية والمنطقية التى يرى أن النحو محتاج إليها ، وما هذا الرأى إلا ناتج عن مزجه بين النحو بالمنطق ، وإليك مقتطفاً من ذلك الكتاب وهو قوله : «باب الحد لمعانى الأسماء التى يحتاج إليها فى النحو وهى : القياس ، والبرهان ، والبيان ، والحكم ، والعلة و الاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعراب ، والبناء ، والتغيير ، والتصريف ، والغرض ، والسبب ، والمعرفة ، والنكرة ...» الخ . حيث أورد حوالى تسعين حداً من هذا النمط ثم أعقبها بحدود أخرى أطلق عليها حدود الموصولات وهى أيضاً على طريقة الحدود السابقة من حيث الخلط بين المصطلحات النحو والمنطقية . ينظر رسالتان فى اللغة ، ص ٦٥-٦٦ ، ٧٥ .

(٥) التحقيق ، باب ١٢ : ٢ .

٢- وقوله: «و (أما) (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأنّ الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنّما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد ، وصار بمنزلة الدخول فى الشيء الذى لا يتعدى ؛ لأنّ الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر»^(١).

٣- وقوله: «ومعنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله «لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشيء بعينه وإنّما يضاف «إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه» . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعية له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلّا به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداها من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفاً بالألف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفاً ، ولا مصغراً ، ولا منسوباً إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضيف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاريان ، أو جمعت فقلت : الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً فقلت : نمت الضارب ، أو معرفاً فى قولك : الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفاً فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوباً إليه فى قولك : ضاربى . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضارب) عليه»^(٢).

(١) التحقيق، باب ١٢: ١٠.

(٢) نفسه، باب ٢: ٩.

هذا ومن أبرز ما يتجلى فيه المزج اعتماده على العقل اعتماداً كبيراً في عرض المسائل، وسيره على منهج واحد في جميع الشرح، وتدرجه من العام إلى الخاص، ومن الكليات إلى الجزئيات والإكثار من التعليلات^(١) وإغراقه في القياس^(٢).

وقد عرض لبيان ذلك كل من الدكتور المبارك^(٣) والدكتور الدميري^(٤) غير أنهما اختلفا في أثر استعمال المنطق في الشرح فقد رأى الدكتور المبارك «أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً إلى الشرح؛ لأنه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه»^(٥). ويقول في موطن آخر: «والحق أن الرمانى معقد النحو، وعمر الأسلوب، وأن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح وتقريب، ولكنه كان قالباً توضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته»^(٦).

أما الدكتور الدميري فيقول: «أرى أن اصطناع الرمانى للمنطق في شرحه هذا كان على ما ينبغي أن يكون وما نرجوه منه، إذا كان بحق - وسيلة إيضاح واستيعاب معاً، وأنه قد أدى دوره وأتى ثماره...»^(٧).

ومع احترامي لما توصل إليه الأستاذان الجليلان فإن الأمر في نظري ليس بالصعوبة التي صورها الدكتور المبارك كما أنه ليس بالوضوح والاستيعاب الذي ذكره الدكتور الدميري، لأن الدكتور الدميري نفسه يقول في موضع آخر: «كأنى بالرمانى يطلب من قارئه أن يكون على مستوى معين من الفهم، ودرجة خاصة من الدقة والملاحظة»^(٨). وهذا يتعارض إلى حد ما مع قوله: كان بحق وسيلة إيضاح، والذي أراه أن أسلوبه مع مزجه بين النحو والمنطق يختلف عن أسلوب أهل عصره من أمثال السيرافي والفارسي وابن جني، ولا يعني ذلك أنه وعمر أو مستغلق^(٩) وإنما غاية الأمر أنه يحتاج - كما وصف الدكتور الدميري - إلى قارئ على درجة كبيرة من الدقة والفهم مع التخصص في مجال الدراسات النحوية.

والإلى جانب ذلك لا بد من التمرس بأسلوب الرجل، فلإلف دور كبير كما هو الشأن عند الدكتور الدميري الذي كثرت معاشته له مما جعله يراه واضحاً كل الوضوح، بينما لم يلتصق به

(١) يتجلى جميع ذلك في كل باب من أبواب الشرح.

(٢) ينظر نفسه باب ٢: (١٦)، (٢١)، (٢٣ - ٢٧)، و(٢٤: ١٣)، (٣١: ٣١)، و(٤١: ٣١)، و(٤٦: ٢٠).

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص ٢٢٧ - ٢٤٠.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٩٧ - ٢١٩.

(٥) الرمانى النحوى، ص ٢٣٨.

(٦) نفسه، ص ٣٣٥، وينظر ص ٣٤١.

(٧) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ٢١٣.

(٨) نفسه، ص ١١٩.

(٩) قد يوجد في بعض الفقرات في الشرح عدم اتساق غير أن ذلك راجع إلى السقوط في أثناء النسخ

ويمكن الاهتداء إليه بالدربة والإمعان في السياق.

الدكتور المبارك كل الالتصاق فرآه وعبر الأسلوب معقداً، ونتيجة لذلك أثبت عدداً من الملاحظات عنه لم تكن مطابقة للواقع في مجملها مما جعل الدكتور الدميرى يؤاخذها عليها^(١).

وهناك أمر لم أر الدكتور الدميرى تعقبه فيه، وذلك الأمر هو أن الدكتور المبارك يتهم الرمانى بعدم الدقة في نقل ما يرويه عن سيبيويه، ومثل لذلك بمثالين، غير أن المثالين، مع تقديرى له، ليسا مطابقين للواقع، وسأناقش كلامه عن أحدهما وأكتفى بالإحالة إلى الآخر^(٢).

أما الذى سأناقشه فقد أوقعه فيه تحريف لم يلحظه حيث قال: «ولو أننا ذهبنا فى الاستقصاء أكثر من ذلك لوجدنا الرمانى فى بعض المواضع غير دقيق فى نقل ما يرويه عن سيبيويه، ومن ذلك مثلاً قوله: (وتقول: قد مررت برجل أم امرأة، فأجاز سيبيويه هذا فى أم المنقطعة، وحققا أن يستأنف الكلام بعدها؛ لأنها بمنزلة بل أكذا، فعطفها على المفرد شذوذ فى القياس إذا كانت منقطعة وإنما الجيد فيها الاستئناف، كقولهم: إنها لبل أم شاء.. كأنه قيل أم هى شاء..)^(٣). على حين أن سيبيويه لم يقل ذلك، وإنما قال: (وأما قولهم: أُمُمرت برجل أو امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو)^(٤). فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرمانى...»^(٥).

والحقيقة أن ما نفاه المبارك عن سيبيويه موجود فى الكتاب قبل النص السابق الذى نقله وقد حُرِّف فيه (أم) إلى (أو) وهو قوله: «والمبدل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة» ولم يرد هذا التحريف عند الرمانى فقال فى السؤال: «وهل يجوز قد مررت برجل أم امرأة» وكذا فى الجواب كما رأيت.

أما النص السابق الذى أورده المبارك فإنه يشمل قول الرمانى المتصل بكلامه المتقدم وهو «...كأنه قيل أم هى شاء فأما إذا كانت معدولة بالآلف فهى عطف على المفرد... والمعادلة قد أشركت فى الاستفهام، وليس كذلك المنقطعة، وإنما هى على جهة الاستدراك، فالمنقطعة بمنزلة (بل) والآلف».

(١) ينظر شرح كتاب سيبيويه للرمانى (الدراسة)، ص ١٥٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢١٨.

(٢) ينظر الرمانى النحوى، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ والكتاب، ج ٣: ١٤، ١٦ = (٤١١: ١). والشرح، المجلد ٣: ١٠٣. (فيض الله)، ٣: ٣٢٤ (داماد).

(٣) الشرح، المجلد ٢: ٥٨ (فيض الله)، ١٣٩: ٢ (داماد).

(٤) الكتاب، ج ١: ٤٤٠ = (٢١٩: ١).

(٥) الرمانى النحوى، ص ٣٠٦.

المبحث السابع : الرمانى بين المدح والقدح

لقد كان أبو الحسن رحمه الله فى القمة من حيث العلم والدين والأخلاق ذكر ذلك عنه معظم من تحدثوا عنه غير أن هناك قلة غضت من شأنه وحطت من مكانته.

وإليك أهم ما جاء عنه مدحاً وقدحاً:

أولاً : المدح :

ذُكر عنه أنه كان ذا دين ثخين وعقل رزين متصفاً بالصلاح والتقوى والمروعة وأنه كان على الرتبة، ومن كبار النحويين وأحد الأئمة المشاهير. فقد كان إماماً فى علم العربية وعلامة فى الأدب فى طبقة السيرافى (ت ٣٦٨) والفارسى (ت ٣٧٧). وكان وعاءً من أوعية العلم، ومتقناً فى علوم كثيرة^(١). ومن تلك العلوم تفسير القرآن، والقراءات، والفقه، والأصول، والكلام والمنطق، والنجوم، إلى جانب النحو، واللغة، والبلاغة، والعروض.

ومما يؤكد ذلك تنوع مؤلفاته التى تربو على المائة فى مجالات شتى^(٢).

ثانياً : القدح :

١- قال عنه البيهقى (ت ٣٨٠): «...إنى مع وزننى له ونظرى إليه واستكثارى منه فى عنفوان شببىتى لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء فى أمره، فقال المتكلمون: ليس فنه فى الكلام فننا، وقال النحويون: ليس شأنه فى النحو شأننا. وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا وقد خفى أمره على عامة من ترى»^(٣).

وقد بين أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) سبب هذا الهجوم المشين والتنكر للجميل من التلميذ لشيخه حين قال: «وإنما هاجه على هذا التثليث اختلافه إلى يحيى بن عدى المنطقى...»^(٤). ويحيى بن عدى المذكور من نصارى اليعقوبية كما ذكر ابن النديم^(٥)، وقد أُلّف

(١) ينظر الفهرست، ص ٦٩، والإمتاع والمؤانسة، ج ١: ١٣٣، وتاريخ بغداد، ج ١٢: ١٦، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤، ووفيات الأعيان، ج ٣: ٢٩٩، والعبر، ج ٣: ٢٥، وسير أعلام النبلاء، ج ١: ٥٣٥، ومراة الجنان ج ٢: ٤٢٠.

(٢) ينظر الفهرست، ص ٦٩، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) البصائر والذخائر، ج ١: ١٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥) ينظر الفهرست ص ٣٢٢.

الرماني كتاباً في الرد عليه سماه (نقض التلخيص على يحيى بن عدي) (١).

٢- «وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لانفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني. وأما من نفهم بعض كلامه... فأبو علي الفارسي وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي» (٢).

ويبدو لي أن هذا القائل من المتحاملين على الرماني بدليل أن ما وصل إلينا من مؤلفاته ليس بالصورة التي نقلها ذلك القائل. وقد تناولت الحديث عن أسلوبه في مبحث هو والمنطق فليرجع إليه .

٣- قال الفارسي (ت ٣٧٧) «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء» (٣).

ونظراً لمكانة الفارسي ساقف مع مقالته الوقفة التالية في المبحث الآتي :

(١) ينظر إنباه الرواة، ج٢: ٢٩٦. وقد عرض لمقالة البيهقي كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميري

فقنداها وردا عليها. ينظر الرماني النحوي، ص ٦١ وشرح كتاب الرماني (الدراسة) ص ٨١.

(٢) نزهة الألباء، ص ٣١٩، وينظر معجم الأدياء، ج٤: ١٤٥.

(٣) نزهة الألباء، ص ٣١٩.

المبحث الثامن : وقفة مع الفارسي

لقد اختلف الباحثون في المراد من مقالة الفارسي السابقة، فرأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن المراد منها تجريد الرمانى من النحو^(١).

ورأى الدكتور مازن المبارك أن المراد بها «المنهج والطريقة»^(٢) بينما يرى الدكتور الدميرى أن ظاهرها إنكار المنهج ومؤداها تجريد الرمانى من النحو^(٣)، وهو بهذا يتفق مع الدكتور شلبي. وهذا ما أميل إليه، لأن النص واضح فى إرادة هذا المعنى يتجلى فى قوله: (فليس معه منه شئ). ولعل الذى دفع الدكتور المبارك إلى ذلك الموقف ما رآه عند الرمانى من علم غزير فى النحو العربى بحيث لا يصح إنكاره وحسب القارئ المنصف أن يطلع على شرحه لكتاب سيبويه ليرى مصداق ذلك.

ولعل سائلاً يسألنى: إذا لم يعجبك توجيه الدكتور المبارك فكيف تعلل مقولة الفارسي مع ما ثبت لديك من أن الرمانى كان على درجة عالية فى النحو؟

والجواب أننى بعد التأمل الطويل هديت إلى رأى متواضع أتمنى أن يكون صواباً أو قريباً من الصواب، ويتلخص فى أن الفارسيّ ربما قال تلك المقولة فى وقت مبكر من حياة الرمانى قبل أن يظهر نضجه العقلى وقبل أن يبهر معاصريه بما قدم من نتاج نحوى قيم جعله فى طبقة السيرافى والفارسي ثم تغيرت الحال بعد ذلك. بدليل أن شرح الرمانى على الكتاب ذلك الشرح المتميز فى ميدان النحو شكلاً ومضموناً، قد جاء فى سن متأخرة من حياته حيث

(١) ينظر أبو على الفارسي (جدة-دار المطبوعات الحديثة، ط ٢، ١٤٠٩هـ)، ص ٩٢ وفيه «يريد أن يقول مورياً وملماً... إن نحوه هو النحو وليس عند الرمانى من النحو شئ».

(٢) الرمانى النحوى، ص ٨٥، وينظر ص ٨١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٨٥ - ٨٧ وفيه «فمبلغ الشهادة من الصدق إنما هو إنكار المنهج ومبتغاها إنما هو تجريد الرمانى من النحو رأساً».

أتم تأليفه بعد بلوغه سبعين عاماً^(١). وهناك دليل آخر وهو أنه نقل عن الفارسي وأصحابه تفضيل الرمانى على السيرافى ومن غير المعقول أن يفضل على السيرافى وليس معه من النحو شىء^(٢).

تلك هى الفكرة التى هُديتُ إليها واسترحت لهاحتى لا اتهم الفارسي بظلم الرمانى وإنكار ماله من فضل كبير فى ميدان العلم وبخاصة فى ميدان النحو بالذات.

ولا أريد أن أذهب بعيداً فأتهم الفارسي بالغيرة من الرمانى، ومحاولة الحط من قدره بين علماء عصره. لا أريد أن أتهم أحداً من علمائنا العظماء بالأحقاد الشخصية، فهم - فى نظرى - فوق مستوى الشبهات إلى حد كبير.

ورب قائل يقول : لماذا نستبعد الضغائن الشخصية نتيجة الغيرة والمنافسة، وقد رأينا أمثال ذلك فى هذه الحياة عبر القرون؟ .. وما حديث العيني (ت ٨٥٥) والحافظ بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢) عنا ببعيد^(٣).

(١) ينظر ما سيأتى فى مبحث تأريخ تأليف الشرح، ص ٣٧ .
(٢) ينظر معجم الأدباء، ج٨: ١٤٧ ولعل مما يؤيد ما رأيته أن الرمانى كان فى بداية أمره يقرأ على الفارسي كما ذكر ذلك الفارسي نفسه حين قال «قرأ على بن عيسى الرمانى كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج فى حياة ابن السراج» المصدر نفسه، ج٧: ٢٣٩.
(٣) من ذلك ما نقله صاحب مفتاح السعادة، ج١: ٢٦٦ فى أثناء ترجمة العيني حيث قال: «وكان بينه وبين شيخ الإسلام ابن حجر منافسة، ولما وقعت منارة المؤيدية... قال ابن حجر:

لجامع مولانا المؤيد رونق منارته بالحسن تزهو وبالزین
تقول وقد مالت عليهم: تمهلوا فليس على هدمى أضر من العين

فرد عليه العيني بقوله:

منارة كعروس الحسن قد خليت وهدمها بقضاء الله والقدر
قالوا أصيبت بعين قلت ذا خطأ وإنما هدمها من خسة الحجر

ينظر حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطى، (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، (مصر-دار إحياء الكتب العربى، ١٣٨٧هـ)، ج٢: ٢٧٢، وابن حجر العسقلانى «دراسة مصنفاته» للدكتور رشاد محمود عبد المنعم (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٩٧٦م) ج١: ١٧٨.

ومن قبل هذا وذاك كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين ابن دريد (ت ٢٢١) ونفطويه (١) (ت ٢٢٣).

ومن بعدهما أيضاً كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين السخاوى (ت ٩٠٢) والسيوطى (٢) (ت ٩١١) إلى آخر ما هنالك من منافسات سجلها لنا التاريخ فى كتب الطبقات ونحوها، ولكننى على الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من اعترافى بأن النفوس البشرية يعتريها من الضعف أحياناً ما يخرجها عن جادة السلوك الإسلامى الأمتل... على الرغم من كل ذلك أميل إلى تبرئة العلماء الأجلاء كلما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، ومنهم أبو على الفارسى وقد وجدنا له المخرج المناسب وما دمنا قد وجدنا مخرجاً لحسن الظن فلماذا لا نستعمله من أسلافنا الأولين رضوان الله عليهم أجمعين؟ هذه هى فكرتى المتواضعة، ولا أزعج أننى أصبت كل الصواب وكل الذى أرجوه وأتمناه أن يكون لى أجر المجتهدين، أصابوا أم أخطأوا.

وخلاصة القول أن الرمانى النحوى أعلى قدراً من أن تخدمه كلمة من هنا أو من هناك، ولا يسعنا إلا أن نحسن الظن بعلمائنا ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وقد وجدناه والحمد لله، ورحمة الله على الجميع.

ومعذرة إلى القارئ الكريم، لأنى مازلت أخطو فى أول الطريق والله المستعان.

(١) من ذلك ما جاء فى معجم الأدباء، ج١: ٢٦٤ « وكان بين نفطويه وابن دريد مماظة فقال فيه لما صنف كتاب الجهرة:

ابن دريد بقرة	وفيه لؤم وشـره
قد ادعى بجهله	جمع كتاب الجهرة
وهو كتاب العين إلا	أنه قد غيره

فبلغ ذلك ابن دريد فقال يجيبه:

لو أنزل الوحي على نفطويه	لكان ذاك الوحي سخطاً عليه
وشاعر يدعى بنصف اسمه	مستأهل للصف فى أخدعيه
أحرقه الله بنصف اسمه	وصير الباقي صراخاً عليه

(٢) حيث وضع السخاوى للسيوطى « ترجمة مظلمة غالبها ثلب فظيع وسب شنيع... » فرد عليه السيوطى برسالة سماها « الكاوى لدماغ السخاوى »، ينظر البدر الطالع، للشوكانى: محمد بن على (ت ١٢٥٠)، (بيروت-دار المعرفة)، ج١: ٣٢٨، وينظر الضوء اللامع للسخاوى: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢)، (مكتبة القدس ١٣٥٣هـ)، ج٤: ٦٥-٧٠.

المبحث التاسع : مؤلفاته :

ترك الرمانى مجموعة كبيرة من المؤلفات بلغت (١٠٣) مائة وثلاثة، فيما أحصى الدكتور مازن المبارك^(١)، منها (٩٨) ثمانية وتسعون كتاباً ذكرها القفطى^(٢) (ت ٦٤٦).

وقد قمت بتتبع مصادر ترجمته لعلى أظفر بشئ من مؤلفاته لم أسبق إليه فوجدت أن الدكتور المبارك قام بتتبعها تتبع استقصاء فذكر الموجود منها وغير الموجود وما طبع من الموجود وذلك بعد تصنيفها إلى ثلاث مجموعات الأولى في علوم اللغة، والثانية في علوم القرآن، والأخيرة في العقائد والكلام. وقد زاد عليه الدكتور الدميرى في تصنيفه مجموعتين إحداهما تتعلق بكتب الفقه وأصوله والأخرى ضم فيها كتباً متفرقة.

هذا وقد تمخض تتبعي عن عدة أمور منها:

١- ذكر من بين كتبه (الإيجاز فى النحو) كذا ورد اسمه فى الفهرست^(٣) ومعجم الأدباء^(٤)، وإنباه الرواة^(٥)، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين كتاباً بعنوان (الإيجاز فى شرح الإيضاح لأبى على)^(٦). ويبدو لى أن العنوان السابق اختصار للعنوان الأخير ومع ذلك لا أستبعد أن يكون كل منهما عنواناً لكتاب مستقل. وعلى كل حال يظهر لى من العنوان الأخير أن الرمانى لم يكن يحمل فى نفسه شيئاً تجاه معاصره الفارسى (ت ٣٧٧) وإلا لما أقدم على شرح كتابه، ولعل مما يؤيد ذلك ما تقدم^(٧) من أن الفارسى وأصحابه كانوا يفضلون الرمانى على السيرافى.

٢- وجود بعض الكتب المفقودة، من ذلك :

أ : العثور على المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وسيأتى توضيح ذلك فى الحديث عن

النسخ.

(١) ينظر الرمانى النحوى، ص ٨٦-١٠٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) ينظر ص ٦٩.

(٤) ينظر ج ١٤ : ٧٥.

(٥) ينظر ج ٢: ٢٩٥.

(٦) ينظر ج ١ : ٦٨٣.

(٧) ينظر ص ٢٢

ب : العثور على قطعة من شرح الأصول لابن السراج وتقع في (٣٢) اثنتين وثلاثين لوحة، ومسطرتها (٤١) واحد، وأربعون سطراً. وتوجد منها صورة على (ميكروفيلم) في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم آغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وقد سجل الطالب نصار حميد الدين هذا المقدار موضوعاً للماجستير بإشراف الدكتور محسن سالم العميري بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ومن المنتظر أن تناقش قريباً إن شاء الله.

(*)

٣- من بين كتبه المطبوعة كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)، ومن الملاحظ على هذا الكتاب أن مصادر ترجمة الرمانى التى اطلعت عليها لم تذكره باستثناء هدية العارفين للبغدادى (ت ١٣٣٩هـ) وقد طبع ثلاث طبعات كان آخرها بتحقيق الدكتور فتح الله صالح المصرى، ولم يشر المحقق إلى تلك الملاحظة، كما أنه لم يقم بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ولم أجد فى الكتاب ما يؤيد نسبته إلى أبى الحسن الرمانى، أو ينفيها عنه لأنه عبارة عن فصول يورد المؤلف فى كل فصل كلمتين ويورد مرادفاتهما نحو قوله: «فصل السرور والجدل»: السرور والجدل والغبطة، والبهجة، والفرح، والارتياح، والاعتباط، والاستبشار»^(١). وهكذا الكتاب كله.

٤- من بين كتبه كتاب (معانى الحروف) كذا ذكر فى كل من نزهة الألباء^(٢)، ومعجم الأدباء^(٣)، والبلغة^(٤) والبغية^(٥)، وطبقات المفسرين للداودى^(٦)، ومفتاح السعادة^(٧)، بينما ذكر فى إنباه الرواة بعنوان (الحروف)^(٨). وتوجد ثلاث نسخ متباينة عن الحروف كلها تحمل اسم الرمانى منها نسختان حقتا، والثالثة ما تزال خطية. أما الخطية فهي تقع فى خمس ورقات، وتشمل الحروف كلها من الألف إلى الياء وهى محفوظة فى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١/١٧٦٥) وعنوانها (معانى الحروف للإمام على بن عيسى الرمانى) وخط العنوان

(*) ذكر الدكتور سيد تقى عبد السيد أنه قابل محقق الكتاب وأخبره بأنه عثر على نسخة جاء العنوان فيها

هكذا (الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى) بواو العطف وهو الأنسب .

(١) ص ٥٧.

(٢) ص ٣١٨.

(٣) ج ١٤: ٧٥.

(٤) ص ١٥٩.

(٥) ج ٢: ١٨١.

(٦) ص ٤٢٠.

(٧) ص ١٧٦.

(٨) ج ٢: ٢٩٥.

مخالف لخط المخطوطة. وأشك في نسبة هذه النسخة إلى الرمانى لمخالفة خط العنوان لخط المخطوطة ولأنه لا يتجلى فيها أسلوب الرمانى وإليك نصاً منها: « الألف فى كلام العرب على اثنين وعشرين وجهاً: «ألف الأصل، وألف الوصل، وألف الفصل، وألف القطع، وألف الضمير، وألف التثنية، وألف الواسطة... وألف جمع الإناث. أما ألف الأصل فى الأفعال مثل أتى يأتى، وألف الوصل مثل ألف انصر واكتب، وألف الفصل مثل ألف انصروا واكتبوا، وألف القطع مثل ألف أكرم وأنعم...»^(١).

أما النسختان المحققتان : فالأولى منهما قد حققت أربع مرات^(٢). ويبدو لى أن هذه النسخة هى الوارد ذكرها مصادر ترجمته المتقدمة، للأسباب التالية:
أ - جاء فى نهايتها «قرأ على هذا الجزء أبو الحسن عمر بن أبى عمر السجستانى وكتب على بن عيسى بن على»^(٣).

ب - مقارنة أسلوبها لأسلوب الرمانى فى الشرح من أمثلة ذلك حديثه عن (رويد)، حيث قال فى الشرح : «ومتصرف رويد على أربعة أوجه: اسم للفعل، وصفة، وحال، ومصدر...»^(٤)
وجاء فى هذه النسخة «ورويد تصرف على أربعة أوجه اسم للفعل... وصفة... وحال... وبمعنى المصدر»^(٥).

والنسخة الثانية حققها أستاذى الدكتور عبد الفتاح شلبى بعنوان «كتاب معانى الحروف»، مع أن الموجود على النسخة الخطية (كتاب الحروف)^(٦) و مع تقديرى واحترامى لأستاذى الجليل - أشك فى نسبة هذه النسخة للرمانى للأسباب التالية :

أ - عدم اتفاق أسلوبها مع أسلوب الرمانى ومثال ذلك أنه جاء فى النسخة عن (إذن) ما

(١) الورقة الأولى.

(٢) المرة الأولى بتحقيق محمد حسن آل ياسين. ضمن المجموعة الأولى من نقائس المخطوطات. ونشرها فى المرة الثانية غلام مصطفى فى مجلة الألسن الشرقية بـ ٢٤٠٠ عدد، مجلد ٧، ص ١٨-٤٣. نقلاً عن الرمانى النحوى، ص ٨٨، والمرة الثالثة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ضمن كتاب معانى الحروف الآتى الكلام عنه، والمرة الأخيرة بتحقيق إبراهيم السامرائى ضمن كتاب رسالتان فى اللغة.

(٣) رسالتان فى اللغة، ص ٢٠.

(٤) التحقيق باب ٥: ٤٨، ومما هو جدير بالذكر أن استعمال أوجه ووجوه مستعمل كثيراً فى الشرح كما أنه مستعمل كثيراً فى هذه النسخة.

(٥) معانى الحروف، ص ١٦٧، ورسالتان فى اللغة، ص ٥١.

(٦) يبدو أن المحقق أثر العنوان الذى ذكرته أكثر المصادر.

يلى : « وهى من الحروف التى تعمل مرة ولا تعمل أخرى، وعملها النصب فى الفعل خاصة، وهى جواب من قال: سأفعل. ولها ثلاثة أحكام : أن تقع مبتدأة فهذه عاملة، تقول من ذلك : (إذا أكرمك) ...والثانى أن تقع بين الشيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر فهذه لا تعمل شيئاً، وذلك نحو قولك : (زيد إذن يكرمك) ...والثالث أن تكون مخيراً فى الإعمال والإهمال، وذلك إذا دخلت عليها الفاء أو الواو، نحو قولك : (فإذا يكرمك)، (وإذا يحسن إليك) وإن شئت نصبت...» (١).

فالقارئ لهذا النص سيجد فرقاً واضحاً إذا قارنه بما نقله السيوطى (ت ٩١١) عن الرمانى فى أثناء الكلام عن هذه الأداة وهو قوله : «إنما عملت عند وجود الشروط لقوتها معها، لأن كونها [مبتدأة] قوة لها لبناء الكلام عليها، وكونها داخلة على المستقبل قوة لها، لدخولها فى جملة أشكالها؛ لأن أخواتها (أن) و (لن) لا تعملان إلا فى المستقبل، وكون ما بعدها غير معتمد قوة لها، لأنه يخرجها عن أن تكون حشواً. فكل واحد من هذه الشرائط كان يقتضى لها هذا الحكم فلما اجتمعت وجب أن تعمل ومن العرب من لا يعملها وإن اجتمعت فيها الشرائط» (٢).

ب - وجود نقول عن الرمانى تخالف ما فى هذه النسخة، من ذلك قول المرادى (ت ٧٤٩) فى أثناء الحديث عن (إما) «^{بني الجنى الآن} واستدل الرمانى على أنها عاطفة بأن الواو للجمع وليست هنا كذلك، لأننا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لـ (إما)»

بينما جاء فى النسخة ما يلى « وليست (إما) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : (رأيت إما زيداً وإما عمراً) أن تكون (إما) الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يبتدأ به ولا يجوز أن تكون الثانية ؛ لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفى عطف ...» .

ج - خلوها من المنطق كما ذكر ذلك محققها حيث قال : « قرأت هذا الكتاب فوجدت الرمانى يخالف المنطق ويتجنبه شكلاً وموضوعاً » (٣) والمعروف عن الرمانى ميله للمنطق (٤).
د - ذكر فيها أعلام متأخرون عن الرمانى (ت ٣٨٤) وهم ابن جنى (٥) (ت ٣٩٢)

(١) ص ١١٦. وفيه ص ١١٧ «الاختيار عند البصريين أن تكتب (إذا) بالالف والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون».

(٢) الفتح القريب على مغنى اللبيب. (ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١») لوحة «١٣٧».

(٣) كتابه أبو على الفارستى، ص ٥٩٣.

(٤) ينظر مبحث (هو والمنطق) المتقدم.

(٥) ينظر ص ٧٨.

والربيعي (١) (ت ٤٢٠) والصيهرى (٢) أحد تلاميذ الرمانى حيث نقل عنه فى كتابه التبصرة كما تقدم الإشارة إلى ذلك فى أثناء الحديث عن تلاميذه (٣).

هـ - نقل السيوطى نصاً عن كتاب معانى الحروف لعلي بن فضال المجاشع (ت ٤٧٩)

وهذا النص موجود فى هذه النسخة مع اختلاف يسير اقتضاه النقل وإليك النصين :

أولاً النص الذى نقله السيوطى : « قال ابن مجاشع فى كتابه (معانى الحروف) : زعم

الكوفيون أن (أن) تكون بمعنى (لو) كما قالوا بذلك فى (إن) المكسورة ، وذلك فى قراءة من قرأ ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوَ لَا تَخْذُنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ (٤) . فيمن قرأ بفتح الهمزة (٥) ، والبصريون يأبون ذلك » (٦).

ثانياً النص فى النسخة حيث جاء فى أثناء الحديث عن (أن) بعد تقدم ذكر الكوفيين

« وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو) قالوا ذلك فى قراءة من قرأ : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوَ لَا تَخْذُنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ (٤) والبصريون يأبون ذلك » (٧).

وهذا يجعلنى أميل إلى أن هذه النسخة لابن فضال المجاشع وليست للرمانى ومما يؤيد

ذلك :

١ - أن للمجاشع كتاباً عنوانه « شرح معانى الحروف » (٨).

٢ - الإشارة فى بداية الكلام عن كل حرف فى تلك النسخة إلى أنه من الهوامل أو من

العوامل أو أنه من الحروف العوامل والهوامل . وذلك أن المجاشع معنىً بالعوامل والهوامل وله

كتاب عنها غير هذا وردت منه نقول فى تذكرة النحاة لأبى حيان (٩) (ت ٧٤٥) وهمع الهوامع

للسيوطى (ت ٩١١) (١٠).

(١) ينظر ص ٥٩ ، ٦٤ .

(٢) ينظر ص ٧٨ .

(٣) ينظر ص ١١ .

(٤) من الآية (١٧) فى سورة الأنبياء .

(٥) لم أعثر فيما اطلعت عليه من مراجع على من قرأ تلك القراءة .

(٦) الفتح القريب على مغنى اللبيب (مخطوط) لوحة ٦٨ ب .

(٧) ص ٧٣ - ٧٤ وجاء فى ص ٧٧ فى أثناء الحديث عن (إن) « وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى لو قالوا ذلك فى قوله تعالى... » الآية السابقة ، فيبدو أن السيوطى صاغ الموضوعين فى نص واحد .

(٨) ينظر معجم الأدباء ، ج ١٤ : ٩٢ .

(٩) تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ) ص ٤٣١ .

(١٠) تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه فى تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠ هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين (ج ٤ : ١٧٣ ، ٢٥ : ٢) .

٣ - وأخيراً أقول ليس غريباً أن تحمل هذه النسخة اسم الرمانى وهي ليست له فهناك الكثير من هذا القبيل مما هو معروف عند المحققين وأقرب مثال على ذلك أن كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧) حملت إحدى نسخه الخطية اسم الرمانى، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى العنوان فجاء عنوانه (توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب . صنعة الرمانى) وبناء على ذلك صدرت الطبعة الأولى عام ١٣٧٧هـ، وبعد عثور محققة على نسختين أخريين تحملان العنوان واسم المؤلف الصحيحين أعاد طباعته ونشره منبهاً على الخطأ الذى أوقعته فيه تلك النسخة^(١).

مؤلفاته النحوية :

نظراً لإيراد الأستاذين الفاضلين لكل ما أثر عنه من مؤلفات فى شتى المجالات أكتفى

هنا بذكر كتبه المتعلقة بما أنا بصددده وهى مؤلفاته النحوية :

- ١- شرح كتاب سيبويه. (٢)
- ٢- نكت سيبويه. (٣)
- ٣- أغراض سيبويه. (٤)
- ٤- المسائل المفردات من كتاب سيبويه. (٥)
- ٥- المسائل والجواب من كتاب سيبويه. (٦)
- ٦- تهذيب أبواب كتاب سيبويه. (٦)
- ٧- شرح مسائل الأخفش الكبير والصغير (٣)
- ٨- شرح مختصر الجرمي (٣)(٧).

-
- (١) ينظر الإفصاح، تحقيق سعيد الأفغانى، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٠) ص ٣، ٣٦ - ٣٦.
 - (٢) ينظر ما سيأتى عنه فى الفصل الثانى.
 - (٣) ينظر الفهرست، ص ٦٩، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٤) ينظر التعليق السابق، وفهرست مارواه ابن خير، ص ٣١٦.
 - (٥) ينظر الفهرست، ص ٦٩، ومعجم الأديباء، ج ١٤: ٧٥.
 - (٦) ينظر إنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٧) ينظر معجم الأديباء، ج ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٦.

- ٩- شرح الألف واللام للمازني. (١)(٢)
- ١٠- شرح المدخل للمبرد. (١)(٢)
- ١١- شرح المقتضب للمبرد. (٢)
- ١٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد. (٤)
- ١٣- شرح الأصول لابن السراج. (١)(٢)
- ١٤- شرح الموجز لابن السراج. (١)(٢)
- ١٥- شرح الجمل لابن السراج. (٤)(٥)
- ١٦- الخلاف بين النحويين. (٤)
- ١٧- الإيجاز في النحو. (٦)
- ١٨- الإيجاز في شرح الإيضاح. (٦)
- ١٩- معاني الحروف. (٦)
- ٢٠- المبتدأ في النحو. (٤)
- ٢١- الحدود الأكبر والأصغر. (٧)
- ٢٢- التصريف. (١)(٢)(٨)
- ٢٣- الاشتقاق الكبير والصغير (١)(٣)(٩)
- ٢٤- الألفات في القرآن الكريم (١)(٣)

-
- (١) ينظر فهرست، ص ٦٩، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٢) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٦.
 - (٣) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٥.
 - (٤) ينظر إنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٥) ينظر سير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٣٤، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٢٤، وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠.
 - (٦) تقدم الكلام عنه قبل قليل.
 - (٧) البلغة، ص ١٦١، وبغية الوعاء، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٦. وقد وصل إلينا أحدهما ويبدو أنه الأصغر وهو مطبوع بتحقيق إبراهيم السامرائي، ضمن (رسالتان في اللغة) والرسالة الأخرى كتاب الحروف الذي تقدم الحديث عنه.
 - (٨) سير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٣٤.
 - (٩) تاريخ العلماء النحويين ص ٣١

المبحث العاشر : وفاته

تكاد تجمع المصادر على أنه توفى ببغداد سنة (٢٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة ، وحدد بعضها الوفاة بليلة الأحد الحادى عشر من شهر جمادى الأولى^(١). وأنه دفن فى الشونيزية، عند قبر أبى على الفارسى (ت٣٧٧)، بالجانب الغربى من بغداد، وأنه توفى عن ثمان وثمانين سنة.^(٢)

وقد شذ عن ذلك الإجماع مصدر واحد حيث ذكر أنه توفى سنة (٣٨٦) ست وثمانين وثلاثمائة.^(٣) كما أن هناك مصدرين آخرين ذكرا تاريخاً. ثالثاً لوفاته، وهو عام (٣٨٢) اثنين وثمانين وثلاثمائة لكنهما ضعفاه^(٤).

والراجع فى نظرى ما أجمعت عليه أكثر المصادر لأن مما يؤيده أنه قد ذكر باليوم والشهر ومكان الدفن كما ذكر بعضهم أنه توفى وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة وهذا يتفق مع ما تقدم ترجيحه فى ميلاده وأنه عام (٢٩٦)

(١) ينظر مثلاً : الفهرست، ص٦٩، وتاريخ بغداد، ج١٢: ١٧، ومعجم الأدباء، ج١٤: ٧٤، واللباب، ج٢: ٣٧، وإنباه الرواة، ج٢: ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء، ج١٦: ٥٣٤.

(٢) ينظر المنتظم، ج٧: ١٧٦، والبداية والنهاية، ج١١: ٣٥٨، والنجوم الزاهرة، ج٤: ١٦٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر وفيات الأعيان، ج٣: ٢٩٩، وشذرات الذهب ج٣: ١٠٩.

وذكر أحد الباحثين أنه توفى سنة (٢٨٨) ثمان وثمانين وثلاثمائة ولم أجد هذا التاريخ فى المراجع التى رجعت إليها، ولعله سهو منه. ينظر رسالتان فى اللغة ص٦.

الفصل الثاني : الشرح

ويشتمل على المباحث التالية :

- ١- توثيق العنوان
- ٢- توثيق نسبة الشرح إلى المؤلف
- ٣- تاريخ تأليفه
- ٤- تجزئته
- ٥- نسخه الموجودة
- ٦- منهج المؤلف فيه
- ٧- المصطلحات التي استعملها
- ٨- شواهد
- ٩- موقفه من المسائل الخلافية
- ١٠- موقفه من سيبويه
- ١١- اتجاهه النحوي

أهم النتائج

عملي في التحقيق

صور لنماذج من نسخ المخطوط

المبحث الأول : توثيق العنوان

جميع ما اطلعت عليه من كتب التراجم وغيرها تلك التي عرضت لذكر الشرح^(١) ذكرته بأسم (شرح كتاب سيبويه) ، وبعضها قد يختصر فيطلق عليه (شرح سيبويه) . ومن بين أصحاب تلك الكتب ابن النديم المعاصر للرماني ، وشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) الذي نقل عنه نصوصاً كثيرة^(٢) والفيروآبادي (ت ٨١٧) الذي ذكر أن الشرح في سبعين مجلداً^(٣) مما يرجح أنه رآه .

هذا إلى جانب وصول ثلاث نسخ منه تحمل عنوان (شرح كتاب سيبويه) في مواطن عديدة من أجزاء الشرح ، كما جاء في ختام تلك النسخ جميعها : «تم شرح كتاب سيبويه» . ولم يشذ عن ذلك إلا ابن سيده (ت ٤٥٨) حيث ذكر في مقدمة كتابه المخصص أن من بين الكتب التي اعتمد عليها من كتب الرمانى : (المبسوط في كتاب سيبويه)^(٤) . ونقل ذلك عنه بروكلمان^(٥) (ت ١٣٧٥) .

وهذه التسمية تميل إلى ترجيحها النفس، غير أنه يحتمل أن يكون ابن سيده حين ذكرها لم يرد بها اسم الشرح وإنما أراد الإخبار والوصف بأنه مبسوط أى واسع وشامل، ويؤيد ذلك أنى لم أجد أحداً وافقه عليها . لذا أبقيت التسمية التي وردت على نسخ الشرح التي وصلت إلينا وذكرها كل من عرض لذكر الكتاب، وهى (شرح كتاب سيبويه).

(١) سيأتى ذكر تلك الكتب في هامش المبحث التالى.

(٢) ستأتى الإشارة إلى تلك النصوص في هامش المبحث التالى أيضاً.

(٣) ينظر البلغة ، ص ١٥٩.

(٤) ينظر الكتاب المذكور (بيروت - دار الآفاق الجديدة، مصور عن طبعة دار الطباعة الأميرية بالقاهرة سنة

١٣٢١هـ) ج ١: ١٣ .

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربى ، ج ٢: ١٩٠ .

المبحث الثاني : تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف:

- يؤكد نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه على بن عيسى الرمانى أمور عدة ، منها :
- ١ - وصول ثلاث نسخ من الشرح تنص فى ديباجة كثير من أجزائها على أنه من إملائه^(١) .
 - ٢ - نص تلك النسخ فى ختامها على تاريخ انتهاء الرمانى من إملاء الشرح وأنه لليلتين بقيتا من رمضان عام ٣٦٩هـ وذلك فى حياة المؤلف حيث أنه توفى سنة ٣٨٤هـ .
 - ٣ - ذكر أن الرمانى شرحاً على كتاب سيبويه فى عدد من كتب التراجم وفى مقدمتها الفهرست لابن النديم المعاصر للرمانى^(٢) .
 - ٤ - وجود نقول من الشرح فى كتب السابقين من ذلك :
- أ - نقل ابن سيده (ت ٤٥٨) فى كتابه المخصص^(٣) لأجوية باب كامل بنصه مع تصرف يسير فى بعض الكلمات وذلك الباب هو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)^(٤) . وإن كان ابن سيده لم يصرح بنسبته إلى الرمانى فى موضع النقل فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه المذكور أن من بين الكتب التى نقل منها (المبسوط فى كتاب سيبويه) للرمانى^(٥) .

(١) ينظر ما سيأتى فى وصف النسخ .

(٢) ينظر الفهرست ، ص ٦٩ ، ومعجم الأدباء ، ج ١٤ : ٧٥ ، وإنباه الرواة ج ٢ : ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ، ج ١٦ : ٥٢٤ ، والبلغة ، ص ١٥٩ ، وفيه « شرح كتاب سيبويه فى سبعين مجلداً ، وطبقات المفسرين للسيوطى ، ص ٢٤ ، وبغية الوعاه ، ج ٢ : ١٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى ، ص ٤٢٠ ، ومفتاح السعادة ، ص ١٧٦ ، وكشف الظنون ، ج ١٤٢٧ ، وإيضاح المكنون ، ج ٢ : ٣٠٤ ، وهدية العارفين ، ج ١ : ٦٨٣ .

(٣) ينظر النص المنقول فى ج ١٣ : ٢٣١-٢٣٤ ،

(٤) وهو الباب الأخير فى التحقيق .

(٥) ج ١ : ١٣ ،

ب - نقلُ شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) لنصوص كثيرة من الشرح مع نصه في كل مرة على (قال الرمانى فى شرح سيبويه)^(١) .

ه - اتحاد الأسلوب بين الشرح وبعض مؤلفات الرمانى الأخرى وبخاصة شرح الأصول^(٢) والجامع فى تفسير القرآن^(٣) حيث إنها جميعا مبنية على طريقة الأسئلة والأجوبة.

(١) وذلك فى كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن (العراق - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢ هـ) ومن مواضع تلك النصوص ما يلى :

موضع النص فى كتاب الاستغناء	موضعه فى نسخة فيض الله (المجلد الثالث)	موضعه فى نسخة داماد (المجلد الثالث)	موضعه فى النماذج المحققة فى كتاب (الرمانى النحوى)
(ص)	(ص)	(ص)	(ص)
١٢٠	٥٨ أ	٢٩٠ أ-٢٩٠ ب	٤٤٤-٤٤٥
١٣٧	٥٣ أ-٥٣ ب	٢٨٦ ب	٤٢٧-٤٢٩
١٥٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ-٢٧٦ ب	٣٨٤
١٧٧-١٧٩	٢٩ ب-٣٠ أ	٢٧٤ أ-٢٧٤ ب	٣٧٤-٣٧٦
١٧٩-١٨١	٢٨ أ-٢٨ ب	٢٧٢ أ-٢٧٣ أ	٣٦٨-٣٧٠
١٨١-١٨٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ	٣٨٤
١٨٢-١٨٣	٣٧ أ-٣٧ ب	٢٧٩ ب	٣٩٩-٤٠٠
١٨٣	٥١ أ	٢٨٤ ب	٤٢٠
١٩٥	٥١ أ-٥١ ب	٢٨٤ ب-٢٨٥ أ	٤٢١
١٩٥-١٩٦	٥١ ب	٢٨٥ ب	٤٢٣

وهناك مواضع أخرى فى الاستغناء أكتفى بالإحالة إليها . تنظر الصفحات ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

ملحوظة : رقم فلم نسخة فيض الله فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هو (١٩١) ورقم فلم نسخة داماد فى المكتبة نفسها هو (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٩٤٩) .

(٢) يوجد منه جزء مصور على ميكروفلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) وأصله فى مكتبة سليم أغا بتركيا برقم (١٠٧٧) . وينظر ما سيأتى فى ص ٥٩ .

(٣) يوجد نص منه فى كتاب الرمانى النحوى ، ص ٩٤ - ٩٦ ، وينظر ما سيأتى فى ص ٥٠ .

- ٦ - وجود بعض المصطلحات الخاصة بالرماني في الشرح وفي بعض كتبه الأخرى^(١) ، نحو: معتمد البيان ، ومعتمد الفائدة ، والزيادة في الفائدة . وينظر عن هذه المصطلحات ما سيأتي موضعه^(٢) .
- ٧ - وجود بعض المصطلحات المنطقية في الشرح كالموضوع والمحمول^(٣) وهذا مما أخذ على الرماني من أنه كان يخلط النحو بالمنطق^(٤) .

(١) ينظر كتابه الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة) ص ٧٦ .

(٢) في المبحث السابع.

(٣) ينظر ما تقدم في مبحث هو والمنطق في الفصل الأول.

(٤) ينظر تاريخ العلماء النحويين ، ص ٣١ ، ونزهة الألباء ، ص ٣١٩ ، ومعجم الأدباء ، ج ١٤ : ٧٤ ،

المبحث الثالث : تاريخ تأليفه

جاء فى ختام المخطوطات الثلاث التى وصلت إلينا أن الرمانى انتهى من إملاء شرحه يوم السبت لليلتين بقيتا^(١) من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاث مائة (٣٦٩/٩/٢٨هـ) ، ولم ترد أى إشارة إلى بداية تأليفه ، وغالب الظن أنه بدأه بعد عام ٣٦٢هـ لأنه كان فى هذا التاريخ مشغولاً بتأليف كتابه الجامع فى تفسير القرآن الكريم كما يفهم ذلك من كلام عز الدولة البويهى (ت ٣٦٧) أمير العراق آنذاك حيث قال مخاطباً الرمانى فى ذلك العام : «... ولولا ما يبلغنى من ملازمتك لمجسك وإكبابك على كتابك فى القرآن لغلَبْتُكَ على زمانك ...» .^(٢)

وأياً كان الأمر فإن لهذا التاريخ أهمية من ناحيتين :

الأولى : أن الرمانى انتهى من إملائه وهو يبلغ من العمر ثلاثاً وسبعين سنة حيث إن ولادته كانت عام ٢٩٦ هـ كما تقدم^(٣) .

الناحية الثانية : أنه ألفه بعد تأليف كتابه فى التفسير وهذا التفسير قد أولاه عناية كبيرة حتى قيل للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) : «هلا صنعت تفسيراً ، فقال : وهل ترك لنا على بن عيسى شيئاً»^(٤) . وقد كان الرمانى معنياً فى هذا الكتاب بإعراب القرآن ، قال التتوخى (ت ٤٤٢) : «ومن تصنيفه كتابه الكبير فى معانى القرآن وشرح إعرابه»^(٥) .

وبناء على ذلك يتبين لنا أن تأليف الشرح كان فى قمة نضج الرمانى من الناحية العلمية.

(١) جاء فى نقل الدكتور مازن المبارك عن دير نبورج فى مقدمته الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه أن التاريخ فى نسخة الشرح فى (فيينا) (الليتين خلنا من شهر رمضان ...» ثم ذكر الدكتور المبارك فى موضع آخر أن التاريخ فى نسخة (فيض الله) هو يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان ... الخ . ولم ينبه على الاختلاف بين التاريخين . ينظر الرمانى النحوى ص ١٦١ ، ١٦٥ وقد نقل ذلك عنه الدكتور الدميري غير أنه لاحظ الفرق بين التاريخين ولم يعلق على ذلك بشيء ، ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ج ١ : ٥٠ ، ٤١٥ هـ .

والواقع أن التاريخ واحد وقد سها الدكتور المبارك أو ديرنبورج عند النقل . لأنه بالإطلاع على نسخة فيينا تبين أنها موافقة لنسخة فيض الله وأن التاريخ فيها لليلتين بقيتا من شهر رمضان ... الخ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ، ج ٣ : ١٥٨ ، وينظر نفسه ص ١٥١ فما بعدها .

(٣) ينظر ص ٩ .

(٤) ينظر فرق المعتزلة وطبقاتهم ، ص ١١٦ .

(٥) تاريخ العلماء النحويين ، ص ٣٠-٣١ .

المبحث الرابع : تجزئته :

هناك عدة تجزئات للشرح منها :

- ١ - تجزئته إلى سبعة وستين جزءاً وهذه التجزئة وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) .
- ٢ - تجزئة الكتاب إلى خمسة مجلدات وهذه التجزئة وصلت أيضاً في نسختي (فيض الله) و(داماد) .
- ٣ - تجزئة كل مجلد من المجلدات (٢ ، ٣ ، ٤) في التجزئة السابقة وفي نسخة (فيض الله) فقط إلى قسمين . كما ذكر ذلك الدكتور مازن المبارك ولم يتضح لى هذا التقسيم من صورة (الميكروفلم) المحفوظ بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .
- ٤ - تقسيم الكتاب إلى ثلاثة مجلدات وهذا التقسيم مأخوذ من نسخة (فيينا) حيث ورد منها الجزء الثالث وهو يشمل الجزء الأخير من الشرح .
- ٥ - هناك تجزئة أشير إليها في نسخة (فيض الله) حيث جاء في المجلد الثاني في ختام الجزء العشرين ص ١٤٦ ب ما يلي : « هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ويتلوه في المجلد الخامس الذى أوله الجزء الحادى والعشرون^(١) » .
- وقد تتبعنا بقية الأجزاء إلى آخر النسخة فلم أعثر على أى إشارة تحدد العدد الذى بلغته تلك المجلدات .
- ٦ - هناك تجزئة أخرى أشار إليها الفيروزآبادى (ت ٨١٧) حيث ذكر أن الشرح يقع في سبعين مجلداً^(٢) وهذه التجزئة قريبة من التجزئة التى وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) وهى سبعة وستون جزءاً .

(١) فى المخطوط (والعشرين) .

(٢) ينظر البلغة ، ص ١٥٩ .

المبحث الخامس : نسخه :

أ - أماكن وجودها :

موضوع هذه الرسالة ، كما هو معلوم ، تحقيق المجلد الأول من الشرح ، وهذا المجلد

كان يظن أنه مفقود^(١) . وأنه لا يوجد من الشرح إلا نسختان ناقستان ، وهما :

١ - نسخة مكتبة (فيض الله) باسطنبول في تركيا ، وهي مكونة من خمسة مجلدات

ينقصها الأول ، وتحمل في تلك المكتبة الأرقام من (١٣٨٤) إلى (١٣٨٧) على الترتيب . وفي

مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى صورة على (ميكروفلم) ، تحمل الأرقام من (١٩٠)

إلى (١٩٣) (نحو) على الترتيب ، كما أن في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية

صورة مماثلة تحمل الأرقام من (٨٥ - ٨٨) وأخذ منها مجمع اللغة العربية صورة ورقية توجد

في مكتبته برقم (٨٣ نحو)^(٢) .

٢ - والنسخة الأخرى في المكتبة الملكية بـ (فيينا) وتحمل رقماً مؤقتاً كما ذكر درنبرغ

هو (٧٦٩)^(٣) وتحتوي على الثلث الأخير من الشرح .

والواقع أنه توجد نسخة ثالثة كاملة ، عثر عليها الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مكتبة

(داماد إبراهيم باشا) في تركيا في صيف عام ١٣٩٧ هـ^(٤) ، وقد زود مكتبة مركز البحث

العلمي بجامعة أم القرى بصورة على عدد من (الميكروفلمات) وبيانها كالتالي :

أ - تقع النسخة بكاملها في مصورتين :

١ - المصورة الأولى تحمل في المركز رقم (٩٤٩ نحو) وتبدأ من أول الكتاب وعدد لوحاتها

(٤٥٧) لوحة^(٥) . ويحمل أصلها في مكتبة (داماد) رقم (١٠٧٤) .

٢ - المصورة الثانية تحمل في المركز رقم (٤٤٤ نحو) وتبدأ مادتها حيث انتهت الصورة الأولى

(١) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه للرمانى (قسم الصرف) ، ج ١ : ٦٠ .

(٢) ينظر المرجعان السابقان .

(٣) ينظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧م) ،

ج ١ : ٤٢ ، ٤٧ .

(٤) ينظر تحقيقه لكتاب التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) (بيروت-دار

الغرب الإسلامى . ط ١ ، ١٩٩٠م) ج ١ : ٤٤٣ هـ .

(٥) كتب ضمن المعلومات عن هذه الصورة بالمركز : (جزء منه) ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧ . وهي تحتوى

على ثلاثة مجلدات كما سيأتي .

غير أنها تبدأ بترقيم جديد ، وعدد لوحاتها (٣٢٢) لوحة^(١) ، ويحمل أصلها رقم (١٠٧٥) .

ب - هناك مصورات أخرى من هذه النسخة نفسها تحمل أرقاماً مستقلة ومادتها لا

تخرج عن المصورتين السابقتين وبيانها كالتالى :

١ - فمما يدخل ضمن المصورة الأولى المصورات (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٥٢٦) حيث إن

المصورتين (٥٢٥) و (٧٣٧) تبدأ كل منهما من اللوحة الأولى إلى اللوحة (٢٤٨)^(٢)

بينما تبدأ المصورة (٥٢٦) من اللوحة (٢٥٣) إلى اللوحة (٤٥٧) ومجموعها يُكوّن

صورة ثانية للمصورة الأولى .

٢ - ومما يدخل ضمن المصورة الثانية المصورة رقم (٩٤٧) وتبدأ من اللوحة (٢٢٢)

وتنتهى مع نهاية المصورة الثانية باللوحة (٣٢٢)^(٣) .

ولا أعلم بعد ذلك عن نسخ أخرى للشرح ، وبناء عليه يكون المجلد المراد تحقيقه نسخة

وحيدة ، لأنه مفقود من نسخة (فيض الله) كما أن نسخة (فيينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير

من الشرح .

ب - وصف النسخ :

وبعد أن تحددت أماكن النسخ الموجودة أُنقل إلى وصفها :

أولاً : نسخة (فيض الله) :

هذه النسخة قد سبقنى إلى وصفها كل من الدكتور مازن المبارك^(٤) والدكتور

المتولى الدميرى^(٥) ، وقد وفيهاها حقها ، غير أن لى بعض الملاحظات ظهرت من مقارنتها

بنسخة (داماد) ومن هذه الملاحظات :

(١) كتب ضمن المعلومات عنها : (الجزء الرابع) ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٩ . وهي تقابل المجلدين الرابع

والخامس كما في نسخة (فيض الله) على ما سيأتى .

(٢) كتب ضمن المعلومات عنهما : (الجزء الأول) ، ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ وكل منهما

تضم المجلدين الأول والثاني .

(٣) كتب ضمن المعلومات عنها (جزء منه) . ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧ . وهي تحتوى على معظم المجلد

الخامس .

(٤) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٦١ - ١٩٥ .

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (قسم الصرف) ، ج ١ : ٦ - ١٧ .

١ - لم يشر الدكتور المبارك إلا إلى جزء واحد من الأجزاء التي ضمها القسم الأول^(١) من المجلد الثاني الذي هو أول مجلدات هذه النسخة . أما الدكتور الدميري فقد أشار إلى أن المجلد بقسميه يضم أحد عشر جزءاً وبنى على ذلك أن هذا المجلد يبدأ بالجزء الخامس عشر ولم يشر إلى بداية تلك الأجزاء وبخاصة التي ضمها القسم الأول^(٢) وقد تتبعنا تلك الأجزاء فوجدت أنه لم يذكر لها أرقام إلا مع بداية الجزء الحادي والعشرين في الورقة (١٤٧) ، وبناء على ذلك فإن الحكم بأن المجلد الثاني يبدأ بالجزء الخامس عشر حكم ظني لأن الجزء السابق للجزء الحادي والعشرين يضم (٦٨) لوحة ، بينما الأجزاء التي تقدمته والتي تلتها تتراوح ما بين (١٥) و(١٦) لوحة^(٣) ولذا أرجح أن يكون ذلك القدر مكوناً من أربعة أجزاء غير أن الناسخ أسقط الإشارة إليها وعليه يكون المجلد الثاني يبدأ بالجزء الثاني عشر ، ولعل مما يؤيد ذلك أن

(١) أما الأجزاء ابتداء من القسم الثاني إلى آخر الكتاب فقد نُص على معظمها في النسخة وقليل منها لم ينص عليه لكنه ظاهر إذ أنه إذا لم ينص على الجزء فإنه يستدل عليه بذكر البسمة في بدايته . وقد نبه الدكتور المبارك في هامش فهرسته التي أثبتتها لمواد الشرح إلى أقام تلك الأجزاء التي لم ينص عليها . ينظر الرماني النحوي ، الصفحات ١٦٧ - ١٩٤ . أما الجزء الذي حدد من أجزاء القسم الأول فهو الجزء الحادي والعشرين ، ينظر ص ١٦٣ .

(٢) أما القسم الثاني ، فظاهر من فهرسة الدكتور المبارك أنه يضم ثلاثة أجزاء حيث يبدأ بالجزء الثالث والعشرين وينتهي بنهاية الجزء الخامس والعشرين ، ينظر الرماني النحوي ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) مواضع تلك الأجزاء كالتالي :

الأول منها : يبدأ ببداية المجلد .

الثاني : يبدأ في أثناء باب المصدر المؤكد للخبر ، ورقة ٢٢ .

الثالث : يبدأ في أثناء باب الظروف ، ورقة ٣٧ .

الرابع : يبدأ في أثناء باب التوابع ، ورقة رقم ٥٢ .

الخامس : يبدأ في أثناء باب الصفة التي تعمل في سبب الموصوف ، ورقة ٦٧ .

السادس : يبدأ في أثناء باب الصفة التي هي بمنزلة الفعل المقدم في التوحيد ، الورقة (٨٠) وهو الجزء الذي يضم (٦٨) لوحة .

السابع : وهو الذي نص عليه في النسخة أنه الجزء الحادي والعشرون ويبدأ في أثناء (باب حذف

الظرف الذي هو خبر « إن » وأخواتها) ، في الورقة ١٤٨ .

الثامن : يبدأ في أثناء (باب « كم ») ، في الورقة ١٦٢ .

أما الأجزاء الثلاثة الباقية فيضمها القسم الثاني كما أشرت إلى ذلك في التعليق السابق .

مقابل تلك الأجزاء فى المجلد الثانى فى نسخة (داماد) يتراوح بين (٩) و(١٠) لوحات^(١). وأن المجلد الأول منها يشتمل على (١٠١) لوحة فيكون مناسباً لاشتمال الأحد عشر جزءاً الباقية . ومما هو جدير بالذكر أن نسخة (داماد) قد أشير فيها إلى بداية الجزأين الثانى والثالث فى أول المجلد الأول ثم أسقطت الإشارات إلى الأجزاء حتى بداية الجزء الخمسين وسيأتى بيان ذلك حين وصفها .

٢ - ومن الملاحظات أن أبواباً من آخر أبواب الجزء الخامس والستين وأول أبواب الجزء السادس والستين تقدمت عن موضعها فجاءت مع أبواب الجزء الرابع والستين بين (باب حرف العلة الذى يعدل عن أفعلاء إلى فعلاء فى الورقة ١٢٧ من المجلد الخامس) و(باب الواو التى تبدل ياء رابعة فصاعداً فى الورقة ١٣٨).

والموضع الحقيقى لتلك الأبواب يأتى بعد (باب المعتل فى الجمع الذى على زنة مفاعل) وأول تلك الأبواب (باب التضعيف فى الورقة ١٢٨) وآخرها (باب المضاعف المقيس على نظيره فى الورقة ١٣٦).

وبناء على ذلك لا داعى للتعديل الذى أجراه الدكتور المبارك حيث عدل (الجزء السادس والستين) إلى (الجزء الخامس والستين) وعدل (الجزء الخامس والستين) إلى (الجزء السادس والستين)^(٢) .

٣ - ومن الملاحظات أن الدكتور الدميري أشار إلى أن الجزء الثلاثين يتكون من (٥٠٥)

(١) يبدأ الأول منها مع بداية المجلد فى الورقة (١٠٦) .

ويبدأ الثانى فى الورقة (١١٥) .

ويبدأ الثالث فى الورقة (١٢٤) .

ويبدأ الرابع فى الورقة (١٣٤) .

ويبدأ الخامس فى الورقة (١٤٥) .

ويبدأ السادس فى الورقة (١٥٥) وهو هنا مكون من (٤٨) لوحة .

ويبدأ السابع فى الورقة (٢٠٣) .

ويبدأ الثامن فى الورقة (٢١٢) .

(٢) ينظر الرماني النحوى ، ص ١٩٣ .

ورقات^(١) والواقع أنه يزيد على (١٣) ورقة ، لأنه توجد أبواب منه قد تقدمت عن موضعها فجاءت بين أبواب الجزء الثامن والعشرين وقد أشار الدكتور المبارك إلى إقحام تلك الأبواب في ذلك الموضع^(٢) لكنه لم يحدد موقعها وهو الجزء الثلاثون .

٤ - ومن الأبواب التي جاءت في غير موضعها بابان هما (باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية) و(باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة زائدة للتأنيث) حيث جاء مع أبواب الجزء الثانى والأربعين بين (باب النسب إلى المركب فى الورقة ٢٩ من المجلد الرابع) و(باب النسب إلى المضاف فى الورقة ٣٢)^(٣) .

وموضعهما الحقيقى قبل آخر باب فى الجزء الحادى والأربعين وهو (باب النسب إلى ما آخره ألف خامسة فى الورقة ٢١) .

٥ - ومن الأبواب التي جاءت في غير موضعها أيضا (باب النفى الذى لا تغير فيه «لا» الاسم عن حاله التى كان عليها) فى الجزء الخامس والعشرين من المجلد الثانى حيث جاء بعد (باب النفى الذى ثبت فيه التتوين فى الاسم فى الورقة ١٢)^(٤) وموضعه قبل (باب الاستثناء) فى الجزء نفسه ورقة ٢٥ .

٦ - وأخيرا هناك بعض الأبواب لم تشملها فهرسة الدكتور المبارك ولعلها سقطت سهوا وهي^(٥) :

- (باب العطف) فى الجزء الثامن عشر من المجلد الثانى فى الورقة ٥٦ ، قبل باب البدل .

- (باب ما تمنع فيه ألف الندبة) فى الجزء الرابع والعشرين فى الورقة ١٩٦ من المجلد الثانى .

- (باب «أن» التى تقع بعد «إلا») فى الجزء السابع والثلاثين فى الورقة ١٨٦ من المجلد الثانى .

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، ج ١ : ٨ - ٩ .

(٢) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٧٣ .

(٣) وينظر الرمانى النحوى ، ص ١٨٠ .

(٤) وينظر المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٥) ينظر المرجع نفسه ، الصفحات التالية ، وهى بحسب ترتيب ذكر الأبواب : ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ - ١٧٧ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٩ .

- (باب «إن» التى تدخل اللام فى خبرها) الورقة ١٨٩ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب «إن» و«أن») الورقة ١٩٢ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف) فى الجزء الثانى والأربعين الورقة ٣٩ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير ما تثبت زيادته فى التحقير) فى الجزء الرابع والأربعين الورقة ٧٠ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير الاسم الذى ثبت فيه البذل) فى الورقة ٥٥ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب الحروف الزوائد) فى الجزء التاسع والخمسين الورقة ٤٦ من المجلد الخامس .

ثانياً: نسخة فينا :

وهذه النسخة لم يطلع عليها الدكتور المبارك^(١) ولا الدكتور الديميرى^(٢) وقد تمكنت بفضل الله من الاطلاع على محتواها فقد أخبرنى الدكتور عبد الرحمن العثيمين أثابه الله أنه توجد منها صورة على (ميكروفيلم) فى مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض فسافرت إلى هناك واطلعت عليها وطلبت منها صورة فلبى القائمون على المكتبة طلبى وبعثوا إليّ صورة منها فجزاهم الله خيراً .

وهذه النسخة تحتوى على الثلث الأخير من الشرح كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتقع فى (٢١٠) لوحات تشتمل كل لوحة على صفحتين وتحتوى الصفحة على (٢١) سطراً ومتوسط كلمات السطر (١١) كلمة ، وتحمل اللوحة الأولى العنوان مكرراً بخطين مختلفين ونصه هكذا : (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى غفر الله ولجميع المسلمين) كما تحمل هذه اللوحة تملكات مضروب عليها وآثار أختام غير واضحة .

ومما ظهر لى من هذه التملكات ما يلى :

١ - (ثم انتقل من فضل الله فى ملك الفقير بهرام....)

(١) وكان مصدر معلوماته عنها مقدمة در نبرغ الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه - ينظر الرمانى النحوى، ص ١٦١-١٦٢ .

(٢) وكانت مصدر معلوماته عنها مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب والرمانى النحوى فى الموضوع السابق - ينظر مقدمه شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، ج ١ : ٥٠ .

٢ - (ثم صار فى نوبة الفقير إليه إبراهيم بن محمد محرم ١٧٠٣) .

٣ - (ثم صار فى نوبة سنة ١١٣٠) .

٤ - (دخل بملك إلياس بن جرجس ...) .

وجاء على اللوحة الأخيرة ما يلى :

(تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى أسعده الله وفرغ من إملائه فى يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وفرغ من نسخه يجيى بن على بن محلى السلمى الشافعى بمدينة دمشق فى العشر الثانى من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسائة . والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليماً وحسبى الله ونعم الوكيل) .

أما عن اللوحات الداخلية فإنها مكتوبة بخط مقروء فى مجمله مع وجود طمس لجمل وكلمات فى بعض اللوحات ، كما توجد عليها مقابلات تبدأ من اللوحة ١٢٧ وتتوالى بعد كل ثلاث لوحات تقريبا إلى اللوحة ١٧٣ .

كما أنها تخلو من ذكر الأجزاء التى توجد فى نسخة (فيض الله) وكذا نسخة (داماد) على ما سيأتى.

أما عن المادة التى تحتويها من الشرح فإنها تبدأ من باب الهمزة إلى آخر الشرح ويبدأ هذا المقدار فى نسخة (فيض الله) من اللوحة ١٢٨ فى المجلد الرابع إلى نهاية المجلد الخامس . ويبدأ فى نسخة (داماد) من اللوحة ٨٧ فى المجلد الرابع أيضا إلى نهاية الكتاب غير أن مادة الشرح فى نسخة (فيما) تختلف عن مادته فى النسختين الأخرين إذ أن الشرح كما سيأتى يقوم على أربعة محاور هى عنوان الباب ، والغرض منه ، وأسئلة الباب وأخيرا الجواب على الأسئلة . وقد اكتفى فى هذه النسخة بذكر الباب ثم الشروع فى الأجوبة بدون ذكر العناوين المشار إليها . مثال ذلك ما جاء فى أولها وهو «باب الهمز . الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ بينما تجد ذلك فى نسخة (فيض الله) و(داماد) على النحو التالى «باب الهمز . الغرض فيه أن يبين يجوز فى تخفيف الهمز مما لا يجوز . مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تخفيف الهمز وما الذى لا يجوز ... ، والجواب : الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ .

بل إنه إلى جانب ذلك قد تنقل الأجوبة بالمعنى ، مثال ذلك مجئ الجواب فى باب الإمالة فى المجلد الرابع اللوحة ٢٧٨ فى نسخة (فيض الله) واللوحة ١٧٠ فى نسخة (داماد) على النحو التالى «الجواب : الذى يجوز فى إمالة الألف إجراؤها على ذلك لسبب تصح معه الإمالة

يرجع إلى الكسرة أو ما هو بمنزلة الكسرة ولا تجوز الإمالة لفتحة أو ضمة أو ما هو بتلك المنزلة ؛ لأن المطلوب بالإمالة تعديل بالمشاكلة والإمالة تشاكل الكسرة ولا تشاكل الضمة ولا الفتحة فلذلك جازت الإمالة لأجل الكسرة ولم تجز لـ [أجل الفتحة والضمة] والأسباب التي تجوز لأجلها الإمالة ستة : الكسرة ، والياء ، والانقلاب عن الياء ، وشبه الانقلاب عن الياء ، وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، والأصل في جميع ذلك الكسرة» .

بينما جاء في نسخة (فيينا) «والذي يجوز في ذلك أن ينحى بالآلف نحو الكسرة إذا كانت كسرة أو ما أشبهها مما يقتضى إمالة الآلف كاقترانها ، ولا يجوز إمالة لشيء من الحركات إلا الكسرة ، لأنها وإن اشتبهت من جهة أنها حركات فليس تشتبه من وجه مقتضى الإمالة بل تقتضى خلافها ، لأن الفتحة مع الآلف تقتضى التفخيم المنافى للإمالة ليستمر اللسان بهما في طريقة واحدة مع المشاكلة التي بين الآلف والفتحة وليس كذلك سبيل الياء ، لأنها من جنس الكسرة ، فتقرب لها الآلف بمثل ما تقرب للكسرة ، والأصل في الإمالة الكسرة وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها . والأسباب التي لأجلها تجوز الإمالة ستة : الكسرة وهي الأصل ، والياء ، والآلف المنقلبة من الياء والآلف التي شبه المنقلبة من الياء وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، وكل هذه الأسباب راجعة إلى الكسرة» .

وينظر أيضا الأبواب الخمسة التالية لباب الإمالة فكلها نقل بالمعنى . هذا ما تتبعته وقد

تكون هناك مواضع أخرى .

وإلى جانب ذلك هناك أسقاط متعددة لا أدري هل كانت متعمدة كما أسقطت الأسئلة أم أنها سقطت سهواً . ومن مواضع تلك الأسقاط (باب جمع الثلاثي من غير زيادة) في اللوحة (٩) وينظر الباب في المجلد الرابع في اللوحة ١٤١ من نسخة (فيض الله) واللوحة (٩٥) من نسخة داماد .

ومنها (باب المصدر الذي تجيء الصفة منه على فعلان) حيث لا يوجد ذكر لهذا الباب ،

وموقعه بين اللوحتين (٣٩) و (٤٠) وينظر الباب في المجلد الرابع للوحة (٢٠٥) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٣١) من نسخة (داماد) .

ومنها (باب مصدر الفعل المعتل اللام) في اللوحة (٤٨) . وينظر الباب في المجلد الرابع

اللوحة (٢٢٢) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٤١) من نسخة (داماد) .

ويستنتج مما تقدم أن هذه النسخة مختصرة من الشرح اختصاراً مخلأ ولا تصلح أن

تكون أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، وإن كانت أقدم النسخ الموجودة حيث إن تاريخ نسختها

كما رأيت في عام ٥٧٧ .

ثالثاً : نسخة (داماد) :

تعد هذه النسخة هي النسخة الوحيدة الكاملة لشرح الرمانى كما سلف به البيان، وتقع فى خمسة مجلدات تشتمل على سبعة وستين جزءاً كما تقدم أيضاً، وقد جاء عنوان المجلد الأول كما يلى : (الأول من كتاب سيبويه لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى...).

وجاء فى نهايته : (والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه...)

وعنوان المجلد الثالث (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وعنوان المجلد الرابع (الكتاب الرابع من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وأما المجلدان الثانى والخامس فلم يحملوا عنواناً، ويبدو أنهما أسقطا اختصاراً كما أسقطت عناوين كثير من الأجزاء، حيث لم يذكر إلا عنوان الجزء الثانى فى اللوحة (١٣) من المجلد الأول، ثم أشير إلى بداية الجزء الثالث باللوحة (٢٦) من المجلد نفسه، ثم أغفلت الإشارة إلى أرقام الأجزاء ولم تعلم بداياتها فى بقية المجلد وكذا فى المجلدين الثانى والثالث، ولم تبدأ الإشارة إليها إلا مع بداية الجزء الثانى والأربعين، حيث وجدت بسملة فى بدايته دون ذكر رقمه، وذلك فى اللوحة (٧١) من المجلد الرابع، واستمر الحال على ذلك إلى بداية الجزء الخمسين فى اللوحة (١١٩) من المجلد نفسه حيث بدأ ذكر أرقام الأجزاء مع ذكر اسم الشرح واسم المؤلف واستمر إلى نهاية الشرح باستثناء الجزئين الحادى والخمسين والثانى والخمسين حيث اكتفى فيهما بالبسملة.

وخط النسخة نسخى حسن، ويوجد اختلاف فيه، ويبدو أن مرد ذلك راجع إلى اختلاف النساخ، ويظهر اختلاف الخطوط جلياً فى المجلد الرابع فى اللوحات : (١٠٠) و (١٢٠) و (١٣٠) و (١٦٠) و (١٧٠) وفى المجلد الخامس فى اللوحة (٢٦٣) .

وعدد الأسطر فى الصفحة الواحدة (٢٩ سطراً) فى جميع صفحات المخطوط. وتوجد فى جوانب الصفحات بعض التصحيحات ومعظمها فى المجلد الأول وتقل فى المجلدات الباقية. ولم يُشر إلى مقابلات إلا فى موضع واحد فى المجلد الرابع لوحة (١٠) حيث جاء فيها (بلغ مقابلة على أصله).

ويبدو لى أن هناك سقطاً فى بعض الصفحات لعدم اتساق الكلام كما فى اللوحتين (٤٩) و (٥٠) فى المجلد الأول، وهما فى التحقيق باب (٨:٣٤) وباب (١٦:٣٥، ١٧)، واللوحة (٢٩٣-٢٩٤) فى المجلد الثالث واللوحة (٧٠) فى المجلد الرابع، واللوحة (٢٥١-٢٥٢) فى المجلد

الخامس، كما يوجد فى اللوحة (٢٥٤) فى المجلد الثالث تقدم الجواب على المسائل. وتاريخ خط هذه النسخة ذكر فى نهاية المجلدين الثانى والثالث، حيث جاء فى نهاية الثانى (وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثانى عشر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٣٤). وجاء فى نهاية الثالث (وكان الفراغ من كتابته فى يوم الأربعاء المبارك عاشر شهر جمادى الثانية من شهور سنة أربع وثلاثين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم).

والنسخة مختومة بختمين مختلفين أحدهما أكبر من الآخر ويوجد الختم الكبير على غلاف المجلدين الأول والرابع وإلى جواره الختم الصغير كما يوجد الختم الصغير أيضاً فى ثنايا المجلدات الخمسة بمعدل ثلاث مرات فى كل مجلد ونص الختم الكبير هو (هذا أوقفه بأخلص النيات صاحب الخيرات والحسنات الصدر الأعظم والصر الأقم إبراهيم باشا يسر الله له بالخير ما يشاء وزير لحضرت السلطان الغازي أحمد خان خلدت خلافته إلى انقراض الدوران) ونص الختم الصغير هو (نسخة وقفية داماد إبراهيم باشا بك). ولا يوجد تملكات أخرى غير ما ذكر.

ويبدو لى أن هذه النسخة ونسخة (فيض الله) منقولتان عن أصل واحد لاتفاقهما فى الأمور الآتية:

١- وجود حاشية لمحمد بن إبراهيم بن النحاس (ت٦٩٨) فى المجلد الرابع اللوحة (١١٣٥) فى فيض الله و(٩١ب) فى داماد.

٢- وجود ورقة مقحمة فى الشرح وهى ليست منه وذلك بين الجزئين (٥٨) و (٥٩) فى المجلد الخامس.

٣- اتحاد خاتمة الشرح فيهما حرفياً مع اشتمالها على ترجمة للمؤلف مختصرة عن تاريخ بغداد.

ثم تفترقان بعد ذلك فى بعض الأمور وقد تقدمت الإشارة إليها فى أثناء الكلام عن نسخة فيض الله.

المبحث السادس : منهج المؤلف فيه

بدأ الرمانى شرحه بالدخول على الكتاب مباشرة دون أن يذكر مقدمة يبين فيها طريقة سيره فيه. وقد ورد فى أثناء الحديث إشارات يسيرة إلى شىء من منهجه، من ذلك أنه يرى ألايدخل فى النحو شىء لاعلاقة^ك به إلا مادعت الضرورة إليه نحو قوله: « وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) فى باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب فى أبواب النحو، لأنه تخطيط بإدخال صناعة فى صناعةٍ غيرها، وذلك لا يصلح إلا أن يجرى على طريق النادر الذى لا يعتد به، أو تقتضيه الصناعة بأمرٍ لازم فيه كالذى ذكرنا فى (لبيك وسعديك) » (١).

وقوله فى أثناء الكلام عن معنى (سبحان الله): « وإنما يذكر مثل هذا لئلا يستبهم شىء من المعانى التى يُحتاج إليها فى كتابنا هذا، لأنه كتاب شرح وتفسير » (٢) لذلك لاتجد فى الشرح تعرضاً لشرح الكلمات الغريبة إلا فى النادر كما أنه لم يعرض للخوض فى الخلاف فى نسبة الأبيات إلى قائلها...

ومن تلك الإشارات إلى منهجه قوله: « وكل أصل نعقده فهو مستمر بالعلة المنعقدة بالحكم فيه » (٣)

وهناك أمور كثيرة لم يرد عنها شىء فى القسم الذى قمت بتحقيقه أهمها طريقته العامة فى تناول النص الذى يشرحه وهو نص سيبويه وتعرضه لمسائل الخلاف وموقفه منها إلى غير ذلك مما هو موضح فى موضعه (٤)

وهو إن لم يشر إلى منهجه العام فهو واضح، يلمسه القارئ فى أى باب من أبواب الشرح، وهو منهج متميز يرتكز على ركنين أساسيين هما: سرد أسئلة متوالية استنبطها مما

(١) التحقيق، باب ٧٢: ١٥.

(٢) التحقيق، باب ٦٥: ١١.

(٣) التحقيق، باب ٧٠: ٣.

(٤) ينظر المباحث التالية لهذا المبحث .

جاء فى نص سيبويه ثم يجيب عنها إجابات متوالية أيضاً وسيأتى توضيح ذلك .

وهو مسبق إلى هذه الطريقة فقد ورد نموذج منها عند أبى القاسم الزجاجى ،
(ت ٣٣٧). فى كتابه الإيضاح فى علل النحو، لأن الكتاب لم يكن مبنياً على الأسئلة والأجوبة،
ولمّا جاء ذلك فى أحد الأبواب وهو (باب القول فى علل النحو)، حيث ذكر طرفاً من الأسئلة
عن العلل الجدلية، وأشار إلى أنه سيورد بقيتها مع الأجوبة^(١) غير أن ذلك لم يصل إلينا فى
النسخة المحققة، ولعله فى نسخة أخرى.

هذا وقد رأيت ابن فضال المجاشعى. (ت ٤٧٩)، وهو بعد الرمانى . (ت ٣٨٤) قد سار
على طريقة الأسئلة والأجوبة فى كتابه (شرح عيون الإعراب)،^(٢) وقد أمتاز عن الزجاجى
والرمانى معاً بأنه كان يورد سؤالاً واحداً فقط ويجيب عنه مباشرة، ثم ينتقل إلى سؤال آخر
ويجيب عنه، وهكذا فى الكتاب كله من أوله إلى آخره.

وهذه الطريقة التى سار عليها المجاشعى أفضل من طريقة الرمانى، علماً بأن الرمانى
نفسه قد سار عليها أى على طريقة السؤال المفرد والجواب المفرد بعده فى بعض مؤلفاته التى
وقفت على نموذج منها وهو كتابه (الجامع فى علم القرآن)، ولأدري إن كان قد سار على هذه
الطريقة فى الكتاب كله أو فى هذا النموذج فقط، حيث إن الكتاب لا يزال مخطوطاً، ولم أتمكن
من الاطلاع عليه كاملاً، وقد نقل ذلك النموذج منه الدكتور المبارك.^(٣)

وممن سار على طريقة الأسئلة والأجوبة أيضاً شهاب الدين القرافى ، (ت ٦٨٢) فى
مواطن كثيرة من كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء^(٤)

هذا ولم أشأ أن أجعل السير على هذا المنهج عند العلماء المتعاقبين من باب التائر
والتائر، لأنها ليست طريقة ابتكارية، وإنما هى طريقة ميسورة يسهل الوصول إليها من أى
شخص .

(١) ينظر الكتاب المذكور تحقيق الدكتور مازن المبارك، (بيروت - دار النفائس، ط ٢، ١٣٩٣هـ)، ص ٦٥.

(٢) تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، (الأردن - مكتبة المنار، ط ١، ١٤٠٦هـ).

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص ٩٤-٩٦.

(٤) ينظر مثلاً من ص ٢٤٧ إلى ٥٠٣.

والمنهج العام عند الرمانى الذى أشرت إلى أن القارئ يستطيع أن يلمسه فى جميع أبواب الشرح يتمثل فى تناول كل باب من أبواب سيبويه فى أربعة عناصر هى :

أ - ذكر عنوان الباب .

ب - بيان غرض سيبويه من عقده .

ج - مسائل الباب (الأسئلة) .

د - الجواب عن تلك المسائل .

وسأتكلم عن كل عنصر من هذه العناصر بإيجاز إلا مادعت الحاجة إلى توضيحه .

أ - عنوان الباب :

يبدو أن الرمانى لم ترقه كثير من عناوين الكتاب فراح يغيرها دون أن يناقش سيبويه، أو يعترض عليه مع وجود ما يمكن أن يعترض به عليه، نحو ما ذكره الصفار (ت بعد سنة ٦٣٠)، عن (باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى)^(١) حيث قال: «هذه الترجمة مشكل من غير وجه، فأول ذلك قوله: (ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة)، وكان ينبغى أن يقول: دون الاثنين كما قال فى الاثنين: (ولا يجوز أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)^(٢) ولم يقل: (دون الاثنين) فهذا إشكال. ثم أعتل للاقتصار الممنوع بعلّة توجب الاقتصار، وذلك أنه قال: (إنما لم يقتصر على واحد لأن الأول كالفاعل فى الباب الأول)، وقد كان الفاعل يقتصر عليه، فينبغى أن يقتصر على الأول هنا. فهذا أيضاً إشكال، ثم إن قوله: (ولا يجوز الاقتصار على واحد منهم) عموم لا يدرى أى واحد يريد. ثم لما أخذ فى الاعتلال إنما علل مع الاقتصار على الأول، فكان ينبغى له أن يقول بعد قوله: (دون الثلاثة) أما الأول فلأنه كذا، وأما الثانى فلأنه مبتدأ، وأما الثالث فلأنه خبر، فالذى فيها من الفساد لا يحصى كثرة فما ترى أيها

(١) الباب فى الكتاب ج١: ٤١ (١: ١٩ بولاق)

(٢) ينظر نفسه ص ٣٩ = (١٨ ط بولاق)

النحوى فيما ترى؟»^(١)

أما الرمانى فلم يعترض، وإنما غير العنوان بما يوافق ما يدخل تحته فكان هكذا (باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين)^(٢). فالباب يتحدث عن نحو (أعلم مجد علياً سعيداً مسافراً) ومثله عند الرمانى (أكسى محمد سعيداً علياً جبةً).

هذا مثال واحد من تغييرات عناوين الكتاب التى قد يظهر للقارئ أن الرمانى إنما غيره لأجل الاختصار غير أنه إذ أمعن النظر وجد أن التغيير لمقاصد أخرى إلى جانب الاختصار وقد تختلف من باب إلى آخر وقد ذكر الدكتور الدميرى عدداً من تلك المقاصد.^(٣) ومنها مما هو موجود فى المجلد الأول أن الرمانى قد يؤثر المصطلح الذى جرى عليه العرف النحوى فى زمانه، نحو (باب كان) و (باب الحال) و (باب التعجب)^(٤). ومنها أنه قد يغير العنوان لأنه يخالف سيبويه فيما عقد الباب من أجله نحو قول سيبويه (هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب)^(٥). بينما جاء عند الرمانى «باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره»^(٦) وإذا قرأت هذا الباب وجدت الرمانى يخالف سيبويه حيث يقول: «واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه... فأجاز النحويون العطف واستقبحه سيبويه... وأباه أبو عمر الجرمى، (ت ٢٢٥) ... والصواب عندى مذهب النحويين»^(٧)

هذه بعض النماذج ومن أراد المزيد يجده عندما يقارن بين عناوين الرمانى وعناوين

(١) شرحه على الكتاب (يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم ٣١٧ ق) ص ٥٨، وحقق قسم منه فى رسالة للماجستير بعنوان (دائرة الجزء الأول من شرح الصغار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى، (جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، ١٤٠٠هـ) ص ١٩٤.

(٢) ينظر التحقيق باب ١٢.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٤٣ - ١٦٠.

(٤) ينظر التحقيق الأبواب ١٦، ١٧، ٢٢ وتجد فى هامش كل باب عنوان الكتاب الذى يقابل ذلك الباب

(٥) الكتاب، ج ١: ٣٣٤ = (١٦٧: ١)

(٦) التحقيق، باب ٦٨.

(٧) نفسه، فقرة ٣.

سيبويه المثبتة في الهوامش. وقد بلغت أبواب المجلد الأول اثنين وسبعين لم يسلم من التغير منها إلا أحد عشر باباً وهناك باب عند سيبويه عنوانه (هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه) لم يفرد الرمانى بعنوان مستقل وإنما جعله تابعاً للباب الذى قبله،^(١). وكذلك فعل السيرافى^(٢)

ب - الغرض من الباب :

بعد أن يذكر الرمانى العنوان، سواء أقام بتغييره أم تركه كما ورد فى الكتاب ، يُعقبه بذكر غرض سيبويه من عقده فى عبارة موجزة، ومن الأغراض التى ذكرها فى المجلد الأول :

١ - قوله فى (باب علم ما الكلم من العربية): «الغرض فيه أن يبين الاسم من الفعل والحرف»^(٣)

٢ - قوله فى (باب مجارى أواخر الكلم من العربية): «الغرض فيه أن يبين الإعراب من البناء»^(٤)

٣ - قوله فى (باب المسند والمسند إليه): «الغرض فيه أن يبين ما يصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة»^(٥)

٤ - قوله فى (باب اللفظ للمعانى): «الغرض فيه أن يبين ما يصح أن يدل على المعانى المختلفة مما لا يصح»^(٦)

٥ - قوله فى (باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض): «الغرض فيه أن يبين المطرد من الشاذ لعارض فى الشاذ»^(٧)

٦ - قوله فى (باب ما يحتمل الشعر): «الغرض فيه أن يبين ما يجوز فى ضرورة الشعر

(١) التحقيق باب ٧٢: ١٥.

(٢) ينظر شرحه، ج ٢: ١٠١ ب.

(٣) التحقيق، باب ١.

(٤) نفسه، باب ٢.

(٥) نفسه، باب ٣.

(٦) نفسه، باب ٤.

(٧) نفسه، باب ٥ وتتنظر الأبواب: (١٣)، (٦٢)، (٦٣).

خاصة من الإعراب والتصرف مما لايجوز»^(١)

٧ - قوله فى (باب الفعل المتعدى إلى مفعول): «الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل

المتعدى إلى مفعول من الأعمال مما لايجوز»^(٢)

٨ - قوله فى (باب فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار): «الغرض

فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لايجوز»^(٣)

٩ - قوله فى (باب أعمال الفعل مع شغله عن الاسم): «الغرض فيه أن يبين ما يختار فى

الفعل مع شغله عن الاسم من الأعمال مما لا يختار»^(٤)

وإنما ذكرت هذه الأمثلة لتنوع الغرض لأنى وجدت الدكتور الدميرى توصل فى دراسته

إلى أن الرمانى التزم صيغة واحدة لصياغة الغرض حيث يقول: «وقد التزم الرمانى عند صياغة

هذا الغرض تلك الصيغة المعينة التى أشرت إليها فى مطلع المسألة: (الغرض فيه أن يبين

مايجوز فى «كذا» مما لايجوز)»^(٥)، ولعله وجد ذلك فى المقدار الذى قام بتحقيقه، أما فى المجلد

الذى بين يدى فالصيغة متنوعة كما رأيت ومن بينها تلك الصيغة التى أشار إليها وهى فى

الكثرة تفوق الصيغ الأخرى.

وهذه الصيغة نفسها قد تكون لبيان مايجوز وما لايجوز على الإطلاق،^(٦) وقد تكون لبيان

(١) نفسه، باب ٧.

(٢) نفسه، باب ١٠.

(٣) نفسه، باب ١٢.

(٤) نفسه باب ٢٦، وتنظر الأبواب: (٢٨)، (٢٩)، (٦٦).

(٥) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٦٣، وينظر الرمانى النحوى، ص ١٩٨، وفيه «...الرمانى يرى أن سيبويه قصد فى جميع أبواب الكتاب أن يبين مايجوز فيها مما لايجوز»

(٦) ينظر المثال المتقدم برقم (٨) كما تنظر الأبواب: (١٤-١٥)، (١٨)، (٢٠-٢١)، (٢٤)، (٢٦-٣٠)، (٣٢-٣٤)، (٣٦)، (٣٩)، (٤٣-٤٦)، (٤٩-٧٢).

مايجوز وما لايجوز فى الإعراب والتصرف،^(١) أو لبيان ما يجوز وما لايجوز فى الأعمال والتصرف^(٢).

ج - مسائل الباب :

هذا هو العنصر الثالث من منهجه فى تناول كل باب من أبواب الكتاب ويتمثل فى طرح أسئلة متوالية تشمل الباب كله. وتكون تحت عنوان (مسائل هذا الباب).^(٣) فإذا ماكان الباب طويلاً جعله على مجموعتين تكون الأولى تحت العنوان السابق ويجعل الثانية فى الغالب تحت عنوان (مسائل من هذا الباب أيضاً)^(٤) وقد جعلها مرة تحت عنوان (باقى المسائل من هذا الباب)،^(٥) وجعلها أخرى تحت عنوان (ومن مسائل هذا الباب أيضاً)^(٦) وجعلها مرة ثالثة تحت عنوان (مسائل متصلة بهذا الباب)^(٧) وهناك ثلاثة أبواب تجاوزت أسئلتها مجموعتين حيث بلغت فى أحدها ثلاثاً،^(٨) وفى الثانى أربعاً،^(٩) وفى الأخير خمساً.^(١٠)

وقد يكون الأمر على العكس. وذلك أنه عندما يكون الباب قصيراً يعقبه بأسئلة الباب الذى يليه^(١١) وقد يجمع فى بعض الحالات ثلاثة أبواب^(١٢) ثم يجيب عنها بحسب ترتيبها غير

(١) ينظر المثال المتقدم برقم (٦) كما تنظر الأبواب: (١٦)، (٢٢)، (٢٥)

(٢) ينظر المثال المتقدم برقم (٧) كما تنظر الأبواب: (١١)، (١٧)، (١٩)، (٢٣)، (٣١)، (٣٥)، (٣٧-٣٨)، (٤٠-٤٢)، (٤٧-٤٨).

(٣) سقط هذا العنوان من ثمانية عشر موضعاً تنظر مواطنها فى التعليق على الباب الأول من التحقيق .

(٤) تنظر الأبواب: ١٧، ١٩، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٣

(٥) ينظر الباب: ٣٢

(٦) ينظر الباب: ٥٨.

(٧) ينظر الباب: ٥٦.

(٨) ينظر الباب رقم (٥٢)

(٩) ينظر الباب رقم (٢٩)

(١٠) ينظر الباب رقم (٢).

(١١) تنظر الأبواب: (٦٠، ٥) و (٩، ٨) و (١٤، ١٣) و (١٦، ١٥) و (٢١، ٢٠).

(١٢) تنظر الأبواب (٦١-٦٣).

أنه عندما يبدأ في الجواب لا يشير إلى ذكر الباب الأول منها إلا في النادر أما الثاني أو الثالث فإنه يذكرها بقوله (الجواب عن الباب الثاني) أو (الجواب عن باب «كذا»)^(١)

أما عن طريقة طرح الأسئلة فإنه يبدوها دائماً بفقرة يحددها الغرض، وحيث إن الغالب في الغرض هو بيان ما يجوز في كذا مما لا يجوز فإن تلك الفقرة تكون على النحو التالي: (مالذي يجوز في «كذا»؟ ومالذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟) فإذا ما اختلف الغرض اختلفت تلك الفقرة تبعاً له،^(٢) من ذلك أن الغرض في (باب مجارى وأخر الكلم من العربية)^(٣) هو بيان الإعراب من البناء وقد جاءت تلك الفقرة على النحو التالي: ما لإعراب؟ وما البناء؟ وما قسمه الإعراب؟ وما قسمه البناء؟. وقد وجد كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى في دراستهما أن أسئلة كل باب من أبواب المجلد الثاني فما بعده تبدأ دائماً بالسؤال العام: مالذي يجوز... الخ،^(٤) غير أن الأمر في المجلد الأول على ما أوضحته، وهو عدم التزام تلك الصيغة .

وبعد ذلك يبدأ بتناول الباب مراعيًا في الأعم الأغلب معنى نص الكتاب وترتيبه فيضع لكل جزئية سؤالاً أو أكثر حسب ما تقتضيه حال تلك الجزئية، وقد ينتقل إلى طرح أسئلة جزئية أخرى أو أكثر ثم يطرح سؤالاً أو أسئلة لها تعلق بجزئية سابقة وعندما يبحث القارئ عن الإجابة عنها بحسب ترتيبها لا يجد لها إجابة فيظن أن الرمانى لم يجب عنها مع أن الإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بها. وهناك أسئلة على جزئيات لم ترد عنها إجابة فعلاً، وهناك فقرات من الأسئلة لم تأت عنها الإجابة بحسب ترتيبها، وأسئلة لم ترد عنها إجابة أصلاً، كما أن هناك أسئلة ليس لها مقابل في نص سيبويه ، وهى نوعان: نوع متفرع من مسائل الباب وقد خصها في الباب الأول فقط بمجموعة من الأسئلة أوردها عقب مسائل الباب ولم يفرد لها بعنوان مستقل غير أنه أشار إليها في الجواب حيث قال بعد الانتهاء من الجواب عن أسئلة الباب: (والجواب عن مسائل التفرع) أما في بقية الأبواب فإنها قليلة أو معدومة.

(١) تنتظر الأبواب المشار إليها في التعليقين السابقين.

(٢) ينظر عن تنوع الأغراض ما تقدم في العنصر السابق.

(٣) هو الباب رقم (٢) .

(٤) ينظر الرمانى النحوي، ص ١٩٩ وشرح كتاب سيبويه (الدراسة) ص ١٦٦ .

والنوع الثانى مبنى على تعليق الأخفش، (ت ٢١٥) على الكتاب وهو فى هذا النوع قد يشير إلى الأخفش وقد يغفله. (١)

وكما أنه توجد أسئلة ليس لها مقابل فى الكتاب توجد أيضاً جزئيات فى الكتاب لم تشملها الأسئلة فيما تبين لى وبالتالي لم يعرض لها فى الجواب (٢) وربما كان تركه لذلك راجعاً إلى عدم أهميته فى نظره أو لأنه عرض له فى باب آخر، علماً بأنه قد يستدرك بعض الجزئيات التى تركها فيلحق لها أسئلة فى آخر الباب. (٣)

د - الجواب :

هذا هو العنصر الرابع وهو أهمها لأن مدار الشرح عليه وما الأسئلة إلا تمهيد وتوطئة لاستيعاب مسائله وفهمها. وقد تقدم فى أثناء الكلام عن العنصر السابق ماله علاقة بهذا العنصر وذلك لأنهما عنصران مترابطان نرابطاً وثيقاً كما هو معلوم.

والذى يمكن أنؤكد ههنا هو أن الرمانى بعد أن ينتهى من طرح الأسئلة بالكيفية التى ذكرتها سابقاً يبدأ فى الجواب، وقد يظن القارئ أنه سيجد لكل سؤال تقدم جواباً خاصاً به وبحسب ترتيبه، فإذا ما طبق الأجوبة على الأسئلة وجد نوعاً من الاختلاف وذلك أن الرمانى وإن كان يراعى فى الغالب الترتيب إلا أنه لم يلزم نفسه أن يضع لكل سؤال جواباً مطابقاً له، لذلك تجده أحياناً يورد جواباً فى مقابل عدد من الأسئلة المتتالية، وأحياناً يورد جواباً لعدد من الأسئلة المتفرقة، وأحياناً يورد جواباً فى مقابل سؤال واحد، وكل ذلك ليس له نظام يحدده.

(١) كل ماسبق ذكره مما لم يعلق عليه فى هذا العنصر تجده يتمثل تقريباً فى باب (ما) وهو الباب ١٩. وعن مايتصل بالأخفش أيضاً ينظر أسئلة باب ٧: (١٣، ١٦، ١٧) و ٤:٣٣. وللفضل بين تلك الأنواع ينظر منهج التحقيق فى آخر هذا الفصل.

(٢) يقابل بين الكتاب والتحقيق فى المواضع التالية وصفحات الكتاب مثبتة فى هوامشها: باب ١٢:٢٤-١٣ و ٤:٢٧، ٤-٥، ٦-٥، ١٥-١٤ و ٦-٥:٣٠، ٦-٥:٣٢ و ٩-٨:٣٢، ٣٠-١٩:٣٢، ٨-٧:٣٤ و ٦-٥:٣٦، ٦-٤:٤٠ و ١٥-١٤:٧ و ٣-٢:٤٤، ٥-٤، ٩-١٠، ١١-١٠، ١٢-١١:٤٦ و ٣٩-٣٨:٥٢، ٨-٧:٥٥.

١٠-٩:٥٦، ١٧-١٦، ٢١:٦٥ - باب ٦٦.

(٣) ينظر التحقيق باب ٢٩:٣٤.

والذى يساعد على معرفة الجواب عن تلك النوعيات من الأسئلة هو السياق حول الجزئية فى الأسئلة والأجوبة، ولابد فى ذلك من اجتهاد القارئ، لأنه قد يختلف السياق فى بعض الأحيان بين الأسئلة والأجوبة بحيث تجد سؤالاً سياقه متصل بآخر فقرة فى الأسئلة بينما تجد جوابه متصلاً فى المعنى بأجوبة الفقرة التى تليها^(١) وقد ترد فقرات فى الجواب لم يتقدم لها أسئلة غير أنها قليلة جداً^(٢)

وفقرات الجواب تمتاز عن فقرات الأسئلة باستيفائها فى موضعها، ونادراً ما يؤخر فى الإجابة شيئاً له تعلق بفقرة من الفقرات، وقد نبه على ذلك فى أحد المواضع حيث قال: «وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى آخر الباب إن شاء الله تعالى»^(٣)

أما إذا تقدم شيء له علاقة بالفقرة التى يتكلم عنها فإنه يكتفى بالإشارة إلى أنه قد سبق بيانه وذلك كثير عنده، نحو قوله (وقد بينا الفرق)،^(٤) أو (للعلة التى بينا)^(٥) أو (وقد بينا العلة فى ذلك)^(٦)

والرمانى حريص على إيضاح المعنى وقد يستعين لتقريبه بضرب أمثلة من واقع الحياة العامة، نحو قوله: «والذى أخذ منه الفعل المصدر، لأنه دأب فى جميع تصاريف الفعل كما تدور تدور الفضة فى جميع الصيغ التى تصرف فيها»^(٧) وقوله: «... ولهذا دليل بين، وهو أن النعمتين إذا استوتتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحدهما دون الأخرى، فإذا كانت إحدهما قد ندم عليها صاحبها سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى، لأنه قد حدث ما جعل العلة بمنزلة مالم يكن، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة، فكذلك سائر علل الشاذ...»^(٨) وقوله: «لأن المطرد بمنزلة المالك للشيء فى أن له أن يتصرف فيه (للتصرف الأتم، والنادر بمنزلة المستعير للشيء...»^(٩)

(١) ينظر التحقيق باب ٢٧: ١٥، ١٤: ١٥، و٥: ٣.

(٢) ينظر نفسه باب ٤٠: ١٦، ٤١: ٦-٧.

(٣) نفسه، باب ٢٧: ١٦، [٣]، وينظر باب ١٢: ١٥، [٥]، [٩].

(٤) نفسه، باب ١٧: ٢٩.

(٥) نفسه، باب ٣٣: ٥.

(٦) نفسه، باب ٣٤: ٤.

(٧) نفسه، باب ١: ٢.

(٨) نفسه باب ٥: ٤.

(٩) نفسه، باب ٣١: ٣١.

وقد يوضح المعنى عن طريق الاستعانة بالناحية البلاغية نحو قوله عن تقدير (ما جاءت حاتك) بـ (ما صارت حاجتك): «وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة، ليخرج الكلام إلى حد الإيجاز البلاغى عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام^(١)». وقوله «وإنما جاز هذا للاتساع والإيجاز مع أنه قد يكون أبلغ من الحقيقة، كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عظم المعنى ما لتؤديه الحقيقة كقولك: هو الأسد شدةً وهو البحر جوداً»^(٢).

تعقيب:

أود فى ختام الحديث عن المنهج العام للرماني فى شرح كتاب سيبويه أن أذكر بعض مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين شرحه لكتاب الأصول لابن السراج (ت ٣١٦). الذى اتبع فيه المنهج نفسه كما سبقت الإشارة إليه،^(٣) وذلك من خلال المقدار الذى وصل إلينا منه،^(٤)

أ - العنوان :

سار المؤلف فيه من حيث التغيير على ماتجده فى شرح الكتاب،^(٥) بل إنه قد زاد على ذلك حيث استحدث أبواباً وفصولاً لم يذكرها صاحب الأصول.^(٦)

ب - الغرض :

لم يعرض له فى شرح الأصول كعنصر مستقل كما هو الحال فى شرح الكتاب ، حيث استعرضت جميع أبواب المقدار الموجود منه فلم أجد ذكراً للغرض فى بدايتها. وقد يذكره عرضاً فى أثناء الشرح نحو قوله: «... وإنما الغرض فى هذا الباب تبين أبنية الجموع من

(١) التحقيق باب : ١٧ : ١٨ .

(٢) نفسه، باب ١: ٤٢ وينظر باب ٩: ٣، و١٠: ٢٧، و٢٠: ٢٩، و١: ٥٨.

(٣) ينظر مبحث تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف، ص ٣٤.

(٤) ينظر مبحث مؤلفات الرماني، ص ٥.

(٥) ينظر الأصول، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ).

ج ١: ٤١٧-٤٢٧، ٣: ٢٦-٣٥. وشرح الأصول لوحة ٢٩٦-٢٩٨، ٣٠١-٣٠٣.

(٦) ينظر مثلاً بابي التصغير والنسب فى الأصول، ج ٣: ٣٦-٨٤، وشرح الأصول، لوحة ٣٠٣-٣١٧.

غيرها، للحاجة إلى ذلك فى معرفة مايجوز مما لايجوز فيما يأتى من الأبينة التى تشكل هل هى من أبنية الجموع أم لا فإذا وجد له النظر حكم بأنه من أبنية الجموع...»^(١)

ج - المسائل والأجوبة :

نظام المسائل والأجوبة فى شرح الأصول كنظامها فى شرح الكتاب بصفة عامة حيث قد يقسم أسئلة الباب الواحد إلى أكثر من مجموعة، وقد يوالى بين أسئلة أكثر من باب قبل الإجابة عنها،^(٢) غير أنه يوجد لبس فى كثير من الأبواب حيث تذكر عناوين أبواب ولايذكر تحتها مسائل وتذكر أجوبة لم تتقدم عنها أسئلة ... ويبدو أن مرد كثير من ذلك إلى السقط والتكرار من ناحية، وإلى جهل الناسخ من ناحية أخرى، حيث إنه قد يجد كلمة أو عبارة فى أثناء الكلام مشابهة للعناوين فيجعلها عنواناً، نحو ما جاء فى قول الشارح : « واسم الجمع هو النادر الذى لايطرد به باب نحو...»^(٣) فقد جعل الناسخ نهاية الكلام عند قوله (يطرد به) ثم جعل كلمة(باب) عنواناً مستقلاً وبدأ كلمة(نحو)بعدها من أول السطر.^(٤)

ولأريد أن أطيل فى وصف كل ماوقفت عليه، فهناك رسالة علمية لأحد طلاب الدراسات العليا فى جامعة أم القرى حيث يقوم حالياً بتحقيق ودراسة المقدار الموجود من شرح الأصول.^(٥) وأهم مايمكن أن أختم به هذا التعقيب هو أن الرمانى فى شرح الكتاب كان أكثر تنظيماً ودقة من شرح الأصول .

(١) اللوحة ٢٩٨ ب.

(٢) ينظر مثلاً اللوحة ٣٠٣-٣٠٤ باب التصغير، واللوحة ٢٩٧-٢٩٨ أبواب العدد .

(٣) اللوحة ٢٩٨ ب .

(٤) وقد يكون الأمر على عكس ذلك بحيث يدمج العنوان مع الكلام ينظر اللوحات ٢٩٩ أ فما بعدها .

(٥) ينظر ماتقدم فى ص ٢٥ .

المبحث السابع : المصطلحات التي استعملها

الغالب في استعماله المصطلحات البصرية المعروفة، وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفية، نحو الكناية^(١) أى الضمير، والجد^(٢) أى النفى، والصلة^(٣) أى الزيادة، ومالم يسم فاعله^(٤) أى نائب الفاعل، والمجهول^(٥) . أى ضمير الشأن. وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات المنطقية، وقد تقدم إيراد طرف منها^(٦)

وهناك تعبيرات استعملها ولم أجد لها عند غيره وهي:

١ - الصفة المشبهة بالمشبهة ويقصد بها أفعل التفضيل^(٧)

٢ - معتمد البيان ويقصد به الفاعل والمبتدأ، أو ما أصله مبتدأ^(٨)

٣ - معتمد الفائدة ويقصد به فعل الفاعل والخبر أو ما أصله خبر^(٩)

٤ - الزيادة فى الفائدة، وعرفه بقوله: «هو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة

أخرى»، ومثل له بالحال^(١٠).

(١) ينظر التحقيق، باب ٢: ٢٣.

(٢) ينظر نفسه، باب ١٨: ٤.

(٣) ينظر نفسه، باب ١: ٨ و ٧: ٨.

(٤) ينظر نفسه، باب ٩: ٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١٧: ١٠، و ٢١: ١، وينظر التفصيل عن هذه المصطلحات النحو الكوفي في شرح

القوائد السبع، الصفحات: ٦٦، ٩١، ١٠٠.

(٦) ينظر مبحث هو والمنطق، ص ١٤.

(٧) ينظر التحقيق، باب ١٩: ٦، و ٤١: ٢، ٣، ٤٩.

(٨) ينظر نفسه، باب ٣: ٧، ٨، ٩، و ٩: ٤، و ٢: ٨، و ٤٣: ٨.

(٩) ينظر نفسه، باب ٣: ٧، ٨، ٩.

(١٠) نفسه، الباب نفسه، الفقرات ٤، ٨، ٩.

ه - الزيادة فى البيان، وعرفه بقوله «هو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب» ومثل له بالمفعول به^(١).

٦ - الزيادة لتقويم المعنى، وعرفه بقوله: «هو الذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى كقولك: (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقييد بقولك (إلى تدبير) لتقويم المعنى، لأنك لو قلت: (زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب وفى الآخر ينبىء عن تدبر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً» ومثل له أيضاً بـ(كان) و (ليت) و (رأى) العلمية.^(٢)

تعقيب :

هذه العبارات التى لم أجدها عند غيره بعضها يصلح أن يكون مصطلحاً نحوياً، غير أنه لم يكتب له البقاء، ولهذا عبرت عنها بقولى: (تعبيرات لم أجدها عند غيره) وتحاشيت عامداً متعمداً أن أذكرها بلفظ المصطلحات لأنها لم تحسب فى المصطلحات النحوية التى دارت بين الدارسين، ومعلوم أن المصطلح يضعه اليمتكر له أول ما يضعه من تلقاء نفسه حسب ما عن له ، ثم يشيع بين الدارسين إن كان من المصطلحات التى كتب لها البقاء أو يندثر ولا يستعمله أحد غير صاحبه الذى وضعه.

تلك هى الطبيعة التى نشأت بها المصطلحات، ولا يتصور أحد أن كل مصطلح من المصطلحات النحوية اجتمع له فريق من العلماء، وتد أولوا فيما بينهم، ثم اتفقوا على وضع هذا المصطلح. وربما التبس على بعض الدارسين ما كان من وضع المصطلحات النحوية فى نشأتها الأولى وما نراه فى عصرنا الحاضر من اجتماع العلماء فى مجمع من المجمع اللغوية لكى يتفقوا على وضع مصطلح من المصطلحات فرق كبير بين هذا وذاك والله أعلم .

(١) التحقيق، الباب نفسه، فقرة ٤، ٧.

(٢) نفسه، باب ٣: ٤، ٥، ٦، ٩.

المبحث الثامن : شواهد :

شواهد هي في الأعم الأغلب شواهد الكتاب من آيات وقراءات وأحاديث وأقوال العرب من منثور ومنظوم، وقد يختلف عنه اختلافاً يسيراً بالزيادة أو الاختزال ونحوهما ولا غضاضة عليه في ذلك؛ لأنه قد يزيد للإيضاح، وقد يختزل للإيجاز.. وإنما الغرض هنا بيان منهجه حيال تلك الشواهد، وإليك ذلك بإيجاز :

أ - الآيات :

قد يذكر آية في السؤال ولا يعرض لها في الجواب^(١)، أو يذكرها في الجواب ولم تتقدم في السؤال^(٢)، كما أنه قد يذكر آيات لم ترد في الكتاب معززاً بها شواهد سيبويه^(٣)، أو مستدلاً بها لرأى يراه هو^(٤)، وقد يغفل أحياناً آيات وقراءات وردت في نص الكتاب^(٥)، وربما فعل ذلك لأنها لا تحتاج إلى تعليق في نظره.

أما طريقة تناولها فمتنوعة، لكن الغالب في ذلك هو قوله : (وما الشاهد في قوله تعالى ؟...)، وقد يقول : (ما الفرق بين كذا وبين قوله تعالى ؟...) أو (ما تأويل قوله تعالى ؟...) أو (ما تقدير قوله تعالى ؟...)، أو (ما دليل كذا من قوله تعالى ؟...) أو (لم جاز في قراءة بعضهم كذا ؟...) وغير ذلك^(٦).

ب - الأحاديث والآثار :

اتبع الرماني في الاستشهاد بالحديث والآثار سيبويه^(٧)، فقد عرض في المجلد الأول

(١) ينظر التحقيق، باب ٥٢ : ٧.

(٢) نفسه، باب ١٩:٣٣.

(٣) نفسه، باب ١٣:٤٣، ٢٩:٥٢.

(٤) نفسه، باب ٨٠:٥١، ٨٠:٦٨، ١٣:٧٢.

(٥) نفسه، باب ١٠:٣٧، ١٧:١٧، ١٩:٣٣، وتنتظر صفحات الكتاب المثبتة في هوامش تلك المواضع.

(٦) نفسه، باب ٣٢:٤١، ٥٠:٥١، ٨٠:٧٤، ٧:٣٤، ٥:٤٦، ١٠:١٠، ١٦:٣٥، ٢٠:٣٣.

(٧) نظراً لعدم تصريح سيبويه بلفظ (حديث) عند احتجاجه به اختلف الدارسون ما بين ناف لاحتجاجه به ومثبت. ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي (العراق - وزارة الإعلام، ١٩٨١)، ص ٥٠ فما بعدها.

لحديث وأثرين ذكرها سيبويه حيث أورد الحديث على أنه من قولهم (أى العرب)، وسكت عن الأثرين ولم يجاوزه الرمانى فى ذلك، حيث قال عن الحديث : «وما العامل فى قولهم : (سبوحاً قدوساً)»؟^(١)

وقال عن أحد الأثرين : «وما الشاهد فى... وفى (ونخلع ونترك من يفجرک)»؟^(٢) وقال عن الآخر: «وما حكم (لبیک وسعديک)»؟^(٣). وقد استشهد بحديث لم يرد فى الكتاب غير أنه لم يورده لناحية إعرابية وإنما أورده لناحية تتعلق بالمعنى حيث قال : «...وكذلك قوله :

أففى الولائم أولاداً لواحدة وفى العيادة أولاداً لعلات

وهذا من دنئ الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال : (إنکم لتکثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع)»^(٤).

هذا كل ما وجدته فى المجلد الذى بين يدي من الأحاديث والآثار^(٥)، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً بجانب الشواهد الأخرى.

ج - أمثال العرب وأقوالها :

أورد الرمانى تبعاً لسيبويه كثيراً من أمثال العرب وأقوالها، وقد لا يفرق بين القول والمثل^(٦)، ولا غضاضة فى ذلك، لأن كل مثل قول، ومعلوم أن كلا منها يصلح شاهداً نحوياً.

وقد يورد سيبويه أقوالاً على أنها أمثلة كغيرها من الأمثلة ويوردها الرمانى على أنها من

(١) التحقيق، باب ١٩:٦٥.

(٢) نفسه، باب ١:٢٣.

(٣) نفسه، باب ٧٢: [١].

(٤) نفسه، باب ٤:٧١.

(٥) هناك قول نسبة الرمانى للعرب حيث قال : «وكم وجهاً يجوز فى قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)». وأورد سيبويه على أنه مثال، ينظر التحقيق باب ٣:٥٢.

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثى فى موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٢ إلى أنه حديث بناء على قول ابن مالك فى شواهد التوضيح، تحقيق محمد عبد الباقي (بيروت عالم الكتب)، ص ٧١: «...فمن النثر قول النبى صلى الله عليه وسلم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر)» غير أن محققه قال : لم أقف على هذا الحديث.

(٦) ينظر التحقيق باب ٢٥:٥٢، ٢٨، ٣١، ٥٣:٦، ٥٥:٨، ٦٦:٦، ٦٩:١١، ٧١:٣.

أقوال العرب^(١) وهذا مما يحسب له . وقد يكون الأمر على العكس من ذلك بحيث ترد في الكتاب على أنها من أقوال العرب ويوردها الرمانى على أنها أمثلة^(٢)، ولا ضير في ذلك لأن كل قول يكون مثلاً وليس كل مثال يكون قولاً.

أما عن كيفية تناولها فبحسب ما يقتضيه الموقف، نحو قوله : (ما العامل في قولهم كذا؟)، أو (ما وجه قولهم كذا؟)، أو (ما تقدير المحذوف في قولهم كذا؟)، أو (ما معنى المثل في قولهم كذا؟) أو (ما نظير هذا من قولهم كذا؟)^(٣).

وقد يغفل في الإجابة بعض الأقوال الواردة في السؤال^(٤)، وقد يذكر أقوالاً وأمثلة لم ترد في السؤال ولا في نص سيبويه في الباب الذي يعالجه^(٥).

د - الشواهد الشعرية :

ذكر الدكتور المبارك أن الرمانى «كان يكتفى بإيرادها كما أوردها سيبويه دالاً على مواطن الشاهد النحوى والحجة فيه»^(٦). والحقيقة أنه قد يختلف عنه في بعض الأحيان، فقد يورد شواهد لم يوردها سيبويه في الباب^(٧)، وقد ينسب شواهد لم تنسب في الكتاب^(٨). وهذا مما يحسب له، وقد يختصر فيغفل نسبة شواهد منسوبة^(٩)، وقد لا يتطرق إلى ذكر بعض الأبيات نهائياً^(١٠).

(١) ينظر التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ٥٢ : ٣ .

(٢) ينظر نفسه، باب ١٧ : ٩، ١٩ : ٩، ٣٨ : ١٠، ٤٢ : ١٣، ٥٣ : ٦.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٧ : ١٨، ٢٢ : ٢٨، ٢٩ : ٥٢، ٢٤ : ٢٦، ٢٨ : ٣٨، ٥٥ : ٤، ٥.

(٤) ينظر نفسه، باب ٥٢ : ١٠.

(٥) ينظر نفسه، باب ٥٥ : ١، ٢.

(٦) الرمانى النحوى، ص ٢٢٥، وينظر ص ٢٧١.

(٧) ينظر التحقيق، باب ٧ : ٣، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨ : ٤، ١٩ : ٨، ٢٧ : ٧، ١٦ : ١، ٤١ : ٦٠،

٤٣ : ١٣، ٤٦ : ٢، ٤٩ : ١٦، ٥١ : ٩، ٥٨ : ٩، ٦٥ : ٨.

(٨) ينظر نفسه، باب ٥٢ : ٢١، ٦٠ : ٩، ٦٥ : ٩.

(٩) ينظر نفسه، باب ٢٥ : ١٤، ٢٧ : ٧، ٣٠ : ٢، ٥٦ : ١٩، ٥٩ : ٤.

(١٠) ينظر نفسه، باب ١٧ : ١١-١٢، ٣٠ : ٢١، ٣٢ : ٣١، ٤١ : ٢٩، ٥٢ : ١٣، كما تنظر صفحات الكتاب في

هوامش تلك المواضع.

أما عن طريقة تناولها فتكاد تكون واحدة حيث يقول في السؤال : (ما الشاهد في قول الشاعر)، ثم يورد طرفاً من البيت لا يتجاوز به الشطر الأول في الغالب، غير مراعى في ذلك موضع الشاهد في الجزء الذي يذكره من البيت. فإذا ما عرض له في الجواب أورده كاملاً منسوباً أو غير منسوب بحسب ما ذكر في السؤال ، ثم يبين موطن الشاهد فيه مع ذكر الخلاف إن وجد دون أن يتطرق إلى معانى الألفاظ الغريبة أو بيان معنى البيت إلا في النادر^(١). وهكذا دأبه في معظم الأبيات ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً فقد يذكر القائل في السؤال ويتركه في الجواب^(٢)، أو يورد البيت في السؤال ولا يعرض له في الجواب^(٣). أو يورده في الجواب دون أن يتقدم في السؤال^(٤)، أو يكمل البيت في الأسئلة^(٥)، أو يكتفى بجزء منه في الجواب^(٦)، أو يورده كاملاً لكن لا يبين وجه الاستشهاد به^(٧).

(١) وهذا راجع إلى أن من منهجه عدم إدخال صناعة في صناعة ينظر ما تقدم في مبحث منهجه ص ٤٩

(٢) ينظر التحقيق، باب ٩:٣٢، ٧:٥٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٥:٤٠.

(٤) ينظر نفسه، باب ٥:٣٤، ٢٣:٤١، ٥٦، ٤:٤٨.

(٥) ينظر نفسه، باب ١١:٥٢، ١٢، ٨:٥٣.

(٦) ينظر نفسه، باب ١:٧، ٣، ٤، ٧، ١٢:٥٦.

(٧) ينظر نفسه، باب ٦:٥٨.

المبحث التاسع : مسائل الخلاف وموقفه منها :

اهتم الرماني بذكر المسائل الخلافية الفردية، أما المسائل الخلافية المذهبية فلم يتطرق إلى ذكر الخلاف فيها، وإنما كان يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعزوه، وقد كانت الصبغة العامة على آرائه هى الصبغة البصرية والنادر منها يصطبغ بالصبغة الكوفية.

فمن المسائل التى أخذ فيها برأى البصريين : الأصل فى الأفعال البناء^(١)، منع العطف على المضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر^(٢)، منع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده^(٣)، منع تقديم اسم الفعل عليه^(٤)، تضعيف إعمال حرف الجر فى حال إضماره^(٥)، منع الفصل بين المتضايقين^(٦)، الأولى إعمال الفعل الثانى فى التنازع^(٧)، منع وقوع التمييز معرفة^(٨)، المصدر أصل للفعل^(٩)، منع زيادة الياء فى (مفاعيل) إلا فى الضرورة^(١٠)... ولا أريد أن أطيل فى ذكر هذا النوع من المسائل البصرية لأنها هى الصبغة الغالبة كما ذكرت آنفاً.

أما المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فهى :

نيابة (ال) عن الضمير فى نحو (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) أى يده ورجله^(١١)، (كاد) لا

(١) ينظر التحقيق، باب ٢: ١٣، ٢٤.

(٢) نفسه، باب ٤٨: ١٢، و٤٩: ١١، و٥٩: ٢.

(٣) نفسه، باب ٤٨: ١٠.

(٤) نفسه، باب ٤٩: ١٦.

(٥) نفسه، باب ٥٢: ١٣.

(٦) نفسه، باب ٣٧: ٢٥.

(٧) نفسه، باب ٢٣: ١.

(٨) نفسه، باب ٤١: ٣٨.

(٩) نفسه، باب ١: ٣، و٢: ٤٧.

(١٠) نفسه، باب ٧: ٨.

(١١) نفسه، باب ٣٦: ٢.

تدخل على الجملة الاسمية فليست من الأفعال الناسخة^(١).

وهناك مسألة أجاز فيها المذهبين وهي (نُهِبَ به مشياً) : حيث أجاز انتصاب (مشياً) بالفعل المذكور كما هو رأى الكوفيين، أو بتقدير فعل من لفظه : (يمشى مشياً) كما هو رأى جمهور البصريين^(٢).

وقد ذكر الدكتور المبارك أنه تتبع المسائل التي أخذ فيها برأى الكوفيين فى الشرح وغيره فوجدها خمساً^(٣). اثنتان فقط فى الشرح هما : (كى) تنصب بنفسها، الكاف فى (لولاك) موضعها رفع. أما الثلاث الباقية فهى : اسم (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها، الخبر الجامد يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ، (سوى) قد تخرج عن الظرفية. غير أن الدكتور الدميري وجد أن الرمانى فى الشرح يأخذ برأى البصريين فى تلك المسائل الثلاث كلها^(٤).

وقد وجد الدكتور الدميرى نفسه أن الرمانى وقف مع الكوفيين أيضاً فى ثلاث مسائل وجوز المذهبين فى واحدة،^(٥) ومن المحتمل أن يكون بعضها مما عثرت عليه أو عثر عليه الدكتور المبارك. وعلى كل حال فإن هذه المسائل تمثل نسبة قليلة جداً بجانب المسائل التى وافق فيها البصريين.

وإذا عدنا إلى المسائل الفردية فإننا نجده يصرح فيها بذكر الأطراف المتخالفة ذاكراً حجة كل طرف موضحاً موقفه فى الغالب بالترجيح وقد يجوز الوجهين أو يلتزم الحياد فى بعض الأحيان وإليك ذلك بإيجاز:

أولاً : بين سيبويه ونحوى واحد:

أ - بين سيبويه والقراء (ت ٢٠٧): ومن الخلاف بينهما ما يلى :

(١) ينظر التحقيق، باب ٧: ٢١.

(٢) نفسه، باب ٩: ٤٥، ١٢.

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص ٣١٧-٣٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص ٢٣٨، ٢٤٠-٢٤١.

(٥) نفسه، ص ٢٣٧ ولم يوضح تلك المسائل بل اكتفى بالإحالة إلى رسالته للدكتوراه، ج ١: ٢٨٩.

١- منع سيبويه الإضافة في (الحسن وجهها) وأجازها الفراء، وقد رد الرمانى رأى الفراء^(١).

٢- يرى سيبويه أن الإشارة في (ظننت ذاك) إلى المصدر، ويرى الفراء أنها إلى المفعولين في (ظننت زيداً منطلقاً)، وقد رد الرمانى رأى الفراء أيضاً^(٢).

ب- بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥): ومن الخلاف بينهما المسائل التالية وقد كان موقف الرمانى فيها جميعاً مع سيبويه :

١- يرى سيبويه أن (لات) تعمل ويرى الأخفش أنها لا تعمل^(٣).

٢- منع سيبويه العطف على معمولى عاملين وأجازه الأخفش^(٤).

٣- (أأنت عبد الله ضربته) الوجه فيه الرفع عند سيبويه وعند الأخفش النصب^(٥).

٤- (ما) التعجبية لا صلة لها عند سيبويه وعند الأخفش لها صلة^(٦).

٥- (من رأيتَه) و (أيهم رأيتَه) جوابه بالرفع عند سيبويه والأخفش يجيز الرفع والنصب^(٧).

ج- بين سيبويه والمبرد (ت ٢٨٦) :

١- أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ

موطن الخلاف بينهما في ناصب كلمة (حَبِّ) في البيت السابق حيث يرى سيبويه أنها منصوبة على نزع الخافض والتقدير : أَلَيْتَ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، ويرى المبرد أنها منصوبة بفعل

(١) ينظر التحقيق، باب ١٦:٤١.

(٢) نفسه ، باب ٨:١٢.

(٣) نفسه ، باب ٦:١٩.

(٤) نفسه ، باب ١٧:١٩-٢٢.

(٥) نفسه ، باب ١:٢٩ ، ١٢.

(٦) نفسه ، باب ٩:٢٢.

(٧) نفسه ، باب ٦:٢٧.

محذوف دل عليه ما بعده والتقدير : آليت لا أطعم حب العراق. وأجاز الرمانى الوجهين^(١).

٢- (نبئتُ زيدا) ، يرى سيبويه أن زيدا منصوب على نزع الخافض، ويرى المبرد أنه مفعول به للفعل (نبئت) مثل (أعلمتُ زيدا)، والرمانى يؤيد سيبويه معللاً ذلك بقوله : « لأن (نبأت) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى^(٢) »

٣- فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَىٰ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ

« سيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة ... وأبو العباس يخالفه فى هذا ويقول : إنَّ (كان) فيها ضمير معرفة^{واسمها} وأخبرها معرفة . وقال الرمانى : « والذى عندى أن هذا لا يقدح فى مذهب سيبويه ، لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبى أمك ...^(٣) »

٤- (أحد) التى للعموم فى النفى لا تستعمل فى الواجب عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد، والرمانى يؤيد سيبويه^(٤).

٥- (ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)

لا يجوز عند المبرد لأنه عطف على معمولى عاملين وسيبويه يجيزه على تقدير ولا مثل أخيه^(٥) ...

٦- مشق الهواجرُ لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلا كلاً وصدورا

الخلاف فى نصب (كلاكل) « فحملة سيبويه على الحال وقدره على (ذهب قدماً) ... وفى البيت اسم جنس وقع موقع الحال ، وذهب أبو العباس إلى أنه تمييز بمنزلة (طببت بذلك

(١) ينظر التحقيق باب ١١ : ٨ أ.

(٢) نفسه ، باب ١١ : ٨ ب

(٣) نفسه ، باب ١٧ : ١٥

(٤) نفسه ، باب ١٨ : ٤

(٥) نفسه باب ١٩ : ٢٣

نفساً ... » وقال الرمانى : « وكلا القولين عندى محتمل ، وقول أبى العباس أسهل (١) »

٧ - وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعِصَى وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

الخلاف بينهما فى (إلا علالة أو بداهة قارح) فسيبويه يجعله على الفصل بـ (أو بداهة) بين المضاف والمضاف إليه . ويرى المبرد أنه على حذف المضاف إليه ، والتقدير : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وقال الرمانى : « يجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيل لموجب كل واحد منهما (٢) »

٨ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعاً

الخلاف فى جر (بشر) « فقال سيبويه حمّله على المجرور ، وقال أبو العباس : لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع الأول . . . » وقال الرمانى : « والذى عندى أن الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيان يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها (٣) »

د - بين سيبويه وابن السراج (ت ٣١٦) .

١ - قال الرمانى : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه . . . (٤) »

٢ - يجوز اتصال ضمير النصب بـ (كان) وانفصاله عنها فتقول : كناهم ، وكنا إياهم .

(١) ينظر التحقيق باب ٣٦ : ١٢

(٢) نفسه باب ٣٨ : ٨ ، ٧

(٣) نفسه ، باب ٣٩ : ٦

(٤) نفسه ، باب ١٣ : ٢

ويرى سيبويه أن الأصل الاتصال بينما يرى ابن السراج أن الأصل الانفصال ولم يبين الرمانى موقفه (١).

٣ - يرى سيبويه أن نحو (زيداً ضربته) الاختيار فيه الرفع مع جواز النصب وحمل على النصب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) وابن السراج لم يرتض ذلك ، «لأنه لا يحمل القرآن على وجه ضعيف ، ويتأول النصب على أنه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ : [إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] فيما يفهم من هذا الكلام » وقال الرمانى : « هذا الذى ذكره لا خلاف فى جوازه وحسنه ، والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس (٣) »

٤ - (ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبِطْنَهُ) يجوز فيه الرفع على البدل أو التأكيد ؛ لأنه بمعنى جميعه كما يجوز النصب على نزع الخافض . أما نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ الْيَدَ وَالرَّجْلَ) فيجوز عند سيبويه تلك الأوجه إذا أريد أنه إذا ضرب اليد والرجل فكأنه ضرب جميعه ولم يجزه ابن السراج إلا على البدل (٤).

٥ - ناصب المنادى فى نحو (يا عبد الله) تقديره عند سيبويه : (يا أريد عبد الله) وخالف ذلك ابن السراج ويرى أن تقديره : (يا راد عبد الله) ثم أهمل هذا الفعل للاستغناء عنه ب (يا) . وقال الرمانى : « وكلا المذهبين متوجه فى هذا الباب (٥) »

ثانياً :- بين سيبويه وأكثر من نحوى :

١ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهمُ إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

(١) التحقيق ، باب ١٧ : ٦

(٢) الآية (٤٩) فى سورة القمر

(٣) التحقيق باب ٣٤ : ٧

(٤) نفسه ، باب ٣٦ : ٣

(٥) نفسه ، باب ٥٦ : ٦ وينظر الشرح المجلد الثانى ص ٢١٩ (نسخة داما د)

قال الرمانى : « فيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه أنه شاذ على تقديم الخبر ، الثانى : قول أبى العباس أنه على الحال لما تقدم الصفة على الاسم . . . والعامل محذوف ، كأنه قال : (ما فى الدنيا مثلهم بشر) ، الثالث : قول بعض المتأخرين أن الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيرها (١) »

ولم بين الرمانى موقفه .

٢ - فليس بأتيتك منهياً ولا قاصر عنك مأمورها

يجوز فى (قاصر) الرفع والنصب « وفى جواز الجر خلاف فسيبويه والأخفش يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل . وأبو العباس وابن السراج لا يجيزان الجر رأساً ، لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه « وتأويل سيبويه « أن (المنهى) مقحم فيكون على تقدير : فليس بأتيتك الأمور ولا قاصر عنك مأمورها . . . وترفع (مأمورها) بقاصر ارتفاع الفاعل بفعله . . . » ، ثم قال الرمانى والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بعد (٢) »

٣ - قال الرمانى : « واختلف النحويين فى تعدية (فَعِلَ) و(فَعِيلَ) ، فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى . منهم الجرمى والمازنى وأبو العباس وابن السراج وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن ضارب . . . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه : لأنه لم ينكر أن يكون (فعل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى (٣) »

٤ - وقال : « ويلزم من نصب (أزيداً مررت به) بهذا الفعل أن يجره ، لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر هكذا ألزمه سيبويه « وقد أيد الرمانى سيبويه . وأصحاب الرأى المخالف لسيبويه هم الكوفيون (٤) .

(١) التحقيق ، باب ١٩ : ٨

(٢) نفسه باب ١٩ : ١٧

(٣) نفسه باب ٣٠ : ٨ ، ١٢

(٤) نفسه ، باب ٢٩ : ٣٤ مع الهامش .

٥ - (زيد لقيته وعمر أ كلمته) « سيبويه يذهب على التخيير في هذا . . . وغيره لا يجيز هذا التخيير . . . وهذا مذهب الزيادي (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين » والرماني يؤيد سيبويه (١).

٦ - (ظننت أنه منطلق) « سيبويه يذهب إلى أن خبر (أن) قد أغنى عن خبر الظن . . . وقال غيره : الخبر محذوف كأنه قيل : ظننت انطلاق زيد في زمان أو مكان » ولم يبين الرماني موقفه والرأي الآخر ينسب للأخفش والمبرد (٢).

٧ - أَقَامَتْ عَلَى رَيْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَاً كُمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

« هذا عند سيبويه على (حسنة وجهها) وهو قوله (جونتَا مصطلاهما) ؛ لأنه جعل الضمير في (مصطلاهما) يعود إلى (جارتَا صفاً) . . . وقد خالف سيبويه في هذا بعض النحويين المتأخرين وقال : إنما هو عائذ إلى الأعالي » وقد أجاز الرماني الوجهين مع وصف الرأي المخالف لسيبويه بالتعسف (٣).

٨ - إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

« ذهب سيبويه إلى أن النون محذوفة . . . للاستخفاف وذهب غيره إلى أن (الذي) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما : يجوز في (مَنْ) ، فليل (دماؤهم) على هذا » ولم يبين الرماني رأيه (٤).

٩ - المصدر الذي يصلح في عطفه ما لا يصلح في إفراده نحو (ويح له وتب) (وتبا له ويحا) سيبويه يستقبحه لعدم السماع والنحويون يجيزونه والجرمي يأباه

(١) التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ١٦

(٢) نفسه باب ٣١ : ٣٠ مع الهامش

(٣) نفسه ، باب ٤١ : ١٢

(٤) نفسه باب ٣٩ : ١٠

والرمانى يؤيد النحويين (١).

ثالثاً : بين نحويين غير سيبويه :

١ - بين الخليل (ت ١٧٠) ويونس (ت ١٨٢) :

يرى الخليل أن (لبيك) مثنى ويرى يونس أنه اسم واحد بمنزلة (عليك) ، وقد أيد الرمانى قول الخليل (٢).

٢ - بين الخليل وابن السراج وغيره :

« أجاز الخليل (إياك نفسك) على قول بعضهم (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) . وهذا لا يجوز عند ابن السراج وغيره من النحويين ، لأنه شاذ فى القياس والاستعمال » والرمانى يؤيد ابن السراج والنحويين (٣).

٣ - بين الفراء والبصريين :

قال الرمانى : « ولا يجوز أيضاً (الحسن وجه) ، لأنه ليس على الإضافة الحقيقية ولا على شبهها بل هو على منافرتها . . . وقد أجاز الفراء على تقدير : (الذى هو حسن وجه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بينا من خروجه عن حد الإضافة الحقيقية اللفظية (٤) »

٤ - بين الأخفش والنحويين :

« لا يجوز (هذا معطى درهماً زيد) بإجماع . . . لأن هذا لا يجيزه أحد من النحويين إلا الأخفش » ولعله يقصد بالنحويين هنا البصريين لأن الكوفيين يجيزون ذلك (٥).

(١) التحقيق باب ٦٨ : ٣

(٢) نفسه باب ٧٢ : ١١

(٣) نفسه ، باب ٥٤ : ٨

(٤) نفسه ، باب ٣٩ : ٥

(٥) نفسه ، باب ٣٧ : ٢٢ مع الهامش .

٥- بين الأخفش والجرمي والمازني :

« وتقول: (هم الضاريوك) و(هما الضاريك) ، في الكاف خلاف على ثلاثة أوجه :
فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصباً وذهب أبو عثمان المازني وأبو عمر إلى أنه لا يكون
إلا في موضع جر » وأجاز سيبويه الوجهين وأيده الرماني (١).

٦ - بين المازني وكثير من النحويين منهم سيبويه :

« مذهب المازني في تقديم التمييز أنه يجوز قياساً على الحال التي يعمل فيها فعل متصرف
، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين » (٢).

(١) التحقيق ، باب ٣٩ : ١١

(٢) نفسه ، باب ٤١ : ٣٩ ، ٦٠

المبحث العاشر : موقفه من سيبويه :

إنَّ الرمانى فى معظم أحواله كان يدور فى فلك سيبويه . وقد يخالفه فى بعض الأحيان غير أن هذا يعد من القليل إذا قيس بالكثرة الكثيرة التى نراه فيها منضوياً تحت لوائه . وإليك البيان :

أ - موافقته لسيبويه :

لقد رأينا فى مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها أنه كان فى معظمها يقف إلى جانب سيبويه ولا أريد أن استرسل فى هذه المواقف بالذات لأنها هى الأصل وهى السائدة عنده^(١). وهناك عنصر طريف يؤيد عنصر الموافقة لسيبويه وإن لم يصرح به الرمانى . ويتمثل هذا العنصر بأجلى معانيه فى إغضائه عن بعض المأخذ التى أخذت على سيبويه ، ومنها على سبيل المثال :

١ - علَّل سيبويه قول العرب (أسطاع يُسطيع) بأنه على زيادة السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أطوع يطوع) . وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الساكن قبلها^(٢).

٢ - قال سيبويه فى معرض الحديث عن إجراء القول مجرى الظن بعد البيت التالى :

أما الرحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا

« وإن شئت رفعت بما نصبت » وقد نقل عن المازنى أنه غلطه فى ذلك^(٣).

٣ - يجيز سيبويه الإلغاء فى (متى ظنك زيد ذاهب) ونقل عن المبرد أنه اعترض عليه لتقدم الظن على المفعولين^(٤).

(١) وينظر الرمانى النحوى ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ، وشرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٢٣٣ .

(٢) ينظر التحقيق ، باب ٥ : ٩ مع الهامش .

(٣) نفسه ، باب ٣١ : ٢١ مع الهامش . والكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٥) .

(٤) التحقيق ، باب ٢٥ : ٣١ .

٤ - قال سيبويه : « وأما ما تعدى المنهى إلى منهى عنه فقولك : حَذَرَكَ زَيْدًا وحَذَرَكَ زَيْدًا . . . »^(١) «فرد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين :

أحدهما : أن قولك (حذرك) إنما هو (احذر) وقد جعله سيبويه نهياً . . . والوجه الآخر أنه وضع فى هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل وحذرك مأخوذ من الحذر فهو خارج من هذا الباب ^(٢)»

٥ - قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها . وإنما أضيفت ليكون المضاف بمنزلة فى اللام إذا قلت : (سقيا لك) لتبين من تعنى ، وذلك ويحك(وويلك وووسيك وبيك . . .)^(٣)»

وقال السيرافى : « وقد اعترض فى مواضع من كلام سيبويه فى هذا الباب ، منها أنه قال : وإنما أضيفت ، يعنى أضيفت(ويلك وووسيك وبيك) ليكون المضاف فيها بمنزلة فى اللام إذا قلت : سقيا لك ، ومن قوله : إن (لك) منصوبة بأعنى . . . »^(٤)

٦ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل . . . وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس . . . فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائمًا . . . »^(٥)

وقال السيرافى : « وهذا ينكره بعض الناس ؛ لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وإذا جاء ذلك صرف إلى أنه مصدر لا اسم الفاعل ، كقولهم : قائمًا ، تريد قيامًا ، هكذا قال أبو العباس المبرد ^(٦)»

(١) الكتاب ، ج ١ : ٢٤٩ = (١ : ١٢٦) وينظر التحقيق ، باب ٤٩ : ٥ .

(٢) شرح أبى سعيد السيرافى (٣٦٨) مصور على ميكروفيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء ، أرقامها كالتالى : (من ١٩٦-٢٠١ نحو) ، ج ٢ : ١٥٥ وهامش الكتاب فى الموضع السابق (تحقيق هارون) .

(٣) الكتاب > ج ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠) وينظر التحقيق الباب ٦٣ .

(٤) شرحه على الكتاب ، ج ٢ : ٨٦ أ .

(٥) الكتاب ، ج ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧١) وينظر التحقيق ، باب ٧٠ : ٨ ، ٤ .

(٦) شرحه ، ج ٢ : ٩٧ ب .

هذه بعض الأمثلة فقط ^(١) . ورب قائل يقول : لعل الرمانى لم يطلع على هذه المأخذ فكيف تتهمه بالإغضاء عنها .

والجواب : أن هذا الاحتمال وارد بلا شك ولكن الاحتمال الآخر قائم أيضاً ، وهو الإغضاء عن كل هذه المأخذ أو بعضها على الأقل ، ولا غرابة فى ذلك فقد وجدت الرمانى يقدر سيبويه كل التقدير ومن هنا يتأتى الاحتمال الثانى مع أننى لم أقطع بفكرة الإغضاء منه ، وإنما أثرتها حينما وجدت هذه النماذج المتعددة كما رأيت آنفاً ، دون أن أتعمد إحصاءها أو استقصاءها ولكنها جاءت عفواً فى أثناء البحث .

ومما يؤيد رأىى فى وقوف الرمانى إلى جانب سيبويه وقوفاً واضحاً أنه قد يجد نصاً فى الكتاب يتعارض مع اتجاه سيبويه أو يمكن أن يؤخذ عليه ولكى يزيل تناقض سيبويه مع نفسه كان يلجأ إلى رد تلك النصوص بأنها مقحمة على الكتاب وليست منه . ومن ذلك ما يأتى مع ملاحظة أنه يعبر فى كل مرة بقوله : (وقع فى الكتاب)

١ - قال سيبويه : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^(٢) »

وقال الرمانى ^و وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب ؟ . ثم قال فى الجواب « وأما (سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال ، لا يجوز فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد وإنما خرج مخرج الخبر ، ولو كان خبراً فخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به وذلك يدل على بطلان من توهم أنه محال كذب . . . ^(٣) » وهو هنا لا يقصد إبطال رأى سيبويه ؛ لقوله فيما سبق : كما وقع فى الكتاب .

٢ - وقال : « وأما (كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ) ^(٤) ففيه خلاف . وقد وقع فى الكتاب

على أن فى (كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده . . . وقد قيل إنه ألحق بالكتاب وليس منه ^(٥) »

(١) وينظر التحقيق ، باب ٥٥ : ٨ ، ١٢ وشرح السيرافى ج ٢ : ٧٢ .

(٢) الكتاب ، ج ١ : ٢٦ = (٨ : ١) .

(٣) التحقيق ، باب ٦ : ٧ .

(٤) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة . وينظر تخريج القراءة فى هامش التحقيق .

(٥) التحقيق ، باب ٢١ : ٧ .

٣ - وقال : « وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى) فكان ابن السراج يقول : هو ملحق بالكتاب وليس منه » (١)

هذا مع العلم بأنه قد وردت نصوص لم تثبت نسبتها إلى سيبويه فيوردها على أنها من كلامه نحو قوله : « . . . ولهذا قال سيبويه : وهو عندنا غير جائز . . . » . وهذا القول لم يرد فى نسخة بولاق كما كما لم يثبت الأستاذ عبد السلام هارون فى تحقيقه ، وقال عنه السيرافى : وفى آخر هذا الباب قول لست أدري لمن هو . (٢)

ب : مخالفته لسيبويه :

لم يكن احترام الرمانى لسيبويه ووقفه إلى جانبه فى كثير من المسائل ليحجب رأيه ويطمس شخصيته ، لأن تأييده له ليس لمجرد متابعته ، وإنما كان لمتابعة الحق المؤيد بالحجة والبرهان ، فهو إذا رأى الحق معه وافقه ، وإذا رآه مع غيره أخذ به ، وإذا لم يكن مع هذا أو ذاك أثبت ما يراه مدعماً بالأدلة ، كل ذلك مع الأدب وحسن العبارة ومهدم التشنيع ، بل يلتمس لمخالفه مخرجاً ما وجد إلى ذلك سبيلاً وبخاصة مع شيخ العربية ، ومما يؤكد ذلك قوله عنه : « فإن قال قائل : ولم حُملَ كلامه على هذا مع أن الإطلاق يقتضى خلافاً ؟ قيل له : لأن علينا أن نتأول كلام أهل العلم على ما يصح ويجوز إذا احتمل ذلك الوجه ، وإن كان بحذف ، أو وضع كلام موضع كلام ، ولا نحمله على الغلط وإن كان قد يجوز أن يقع مثله على جهة السهو من الإنسان » (٣)

لذا سنجد حينما يخالفه قد لا يصرح بمخالفته ، لأن مراده البحث عن الصواب فائىّ وجده اتبعه وترك ما سواه . ومن المسائل التى خالفه فيها ما يلى :

١ - قوله : « واختلفوا فى الاختصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج

(١) التحقيق ، باب ٢٢ : ١٥ .

(٢) نفسه ٣٢ : ٣١ مع الهامش .

(٣) الشرح ، المجلد الثالث ، ص ٢١٠ (نسخة فيض الله) ص ٤٠٢ ب (نسخة داماد)

إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله . وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ، لأن الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيدا) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى علم زيد جاز الاقتصار فى (أعلمت زيدا) ، لأن المعنى واحد . . . »^(١)

٢ - وقال فى (باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره) نحو (ويح له وتب) و (تبا له وويح) : « واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه . . . فأجاز النحويون العطف على السبيل الذى فسرنا . واستقبحه سيبويه ، لإهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه ، وأباه أبو عمر الجرمى ، لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده ، و الصواب عندى مذهب النحويين ، لأن له شواهد كثيرة تقتضيه . . . وأما من استقبحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه نحو ماضى (يدع) . . . فإنما هو متروك لا علة تمنع من استعماله وله من القياس حسن فلا وجه لاستقبحه »^(٢)

ومن المواضع التى خالفه فيها دون تصريح^(٣):

٣ - قال سيبويه : « وتقول : (ذهبُ الشتاء) و (يُضْرَبُ الشتاء) ، . . . و (انطلقتُ الصيفَ) أجروه على جواب (متى) . . . ولم يرد العددَ وجوابَ (كم) »^(٤)

وقال الرماني : « وتقول : (ذهبُ الشتاء) و (يُضْرَبُ الشتاء) ، و (انطلقتُ الصيفَ) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم) »^(٥) . وقد قال سيبويه قبل ذلك « وجميع ما ذكرت لك مما يكون على (متى) يكون مُجَرَّئاً على (كم) ظرفاً وغير ظرف »^(٦) .

(١) التحقيق ، باب ١٣ : ٢ .

(٢) نفسه ، باب ٦٨ : ٣

(٣) ويمكن أن يعد من هذا القبيل تلك المسائل المتقدمة التى لم يرتضها الرماني وحمل نص سيبويه عنها على أنه مقحم على الكتاب.

(٤) الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١ : ١١١)

(٥) التحقيق ، باب ٤٣ : ٩ .

(٦) الكتاب ، ج ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) وينظر التحقيق ، باب ٤٣ : ٧ .

ج : جواز الوجهين :

وهناك مواقف وقف فيها الرمانى موقفاً وسطاً فأجاز الرأيين معاً ، رأى سيبويه ورأى الطرف الآخر وقد تقدم عدد من هذه المثل^(١) .
واليك طرفاً آخر منها :

١ - قال : « وعمل الفعل فى المصدر أقوى من عمله فى المفعول عند سيبويه ، لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك : (ضربت ضرباً) ، وليس كذلك المفعول فى (ضربت زيداً) لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه فى الجملة فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه بالجملة . وقد اعترض أبو العباس فى هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما فى هذا سواء ، والذى عندى أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه ، لأن الغالب يجرى مجرى اللزوم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه^(٢) »

٢ - وقال : « فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت فى البيت) وإلى هذا كان يذهب ابن السراج ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ونظيره (غرت فى الغور) ، وأما أبو عمر الجرمى فيقول : (دخلت البيت) متعد ك (بنيت البيت) ، لا طرادته فى كل مدخول . . . »

والذى عندى أن أصل هذا الباب أن المتعدى هو ما دل على مفعول من جهة أنه لا يخلو منه... فـ(دخلت البيت) فى الأصل متعد إلى ما قال أبو عمر إلا أنه فى حكم الاستعمال قد أجرى إلى غير المتعدى بدليل النقيض والنظير على ما بينا^(٣).

٣- وقال : « واختلف النحويون فى تعدية (فَعِل) و (فَعِيل) فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى... وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية على الفعل... ووجه

(١) ينظر مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها .

(٢) التحقيق ، باب ١٠ : ٥

(٣) نفسه ، باب ١٠ : ١١ .

الاعتلال لا متناع التعدى أن صفة (فَعِل) و(فَعِيل) إنما تقتضى البيان عما فى نفس الموصوف فقط وليس كذلك (فاعل) و (مفعول)...والذى عندى فى هذا أن ما قاله النحويون...صواب وأنه لا يتعدى شئ من ذلك...وليس يمتنع ما قاله سيبويه لأنه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و (فَعِيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى»^(١).

(١) التحقيق، باب ١٢:٣.

المبحث الحادي عشر : اتجاهه النحوي :

يرى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميري أن الرمانى كان بغدادى المذهب، حيث قال الدكتور المبارك : «بغداديته : رأينا أن الرمانى كان يقول فى بعض المسائل برأى البصريين ويقول فى بعضها الآخر برأى الكوفيين... ولقد كان يكفى الرمانى... أن يأخذ منهما جميعاً حتى يكون بغدادياً على ما عرفنا من معنى البغدادية هذه ولكن الحقيقة أن الرمانى لم يقف عند عدم الميل إلى أحد المذهبين والأخذ برأيه وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعاً والتفرد بالرأى من دونهما»^(١).

وقال الدكتور الدميري : «...ومما سبق يتبين لنا أن الرمانى كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية من حيث حرية البحث والاختيار والموضوعية في البحث والبعد عن حمى التعصب المذهبي»^(٢).

ولم أجد فيما لدى ما يخالف ذلك بل إن هناك كثيراً من المواطن تؤيد بغداديته ومنها على سبيل المثال ما رأينا من استعماله المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية مع إضافته تعبيرات جديدة كما سلف به البيان، ومنها عدم خوضه فى المسائل الخلافية المذهبية وإنما كان كثيراً ما يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعرض للرأى الآخر حتى ولو بالإشارة، بل إنه قد يجيز المذهبين فى المسألة الواحدة كما تقدم.

وهكذا نرى الزمانى يمزج بين المذهبين البصرى والكوفى ويستعملها معاً، وما المدرسة البغدادية إلا مزيج من هاتين المدرستين مع إضافات جديدة^(٣).

وإذا أردت أن أصنّفه تصنيفاً مذهبياً حسب انتمائه كان لزاماً على أن أقول : إنه

(١) الرمانى النحوى، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٢٣٧.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء، لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى (القاهرة- المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٣٨٤هـ) ص ٦٣، ٣٩٥.

بغدادى المذهب بصرى النزعة، وذلك لأن المدرسة البغدادية كما رآها أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى (١) - تتمثل في الصور التالية :

أ - بغدادى المذهب بصرى النزعة لمن غلبت عليه النزعة البصرية.

ب - بغدادى المذهب كوفى النزعة لمن غلبت عليه النزعة الكوفية.

ج - بغدادى المذهب متساوى النزعتين لمن تساوت عنده النزعتان البصرية والكوفية.

وصاحبنا يندرج تحت الصورة الأولى لما رأينا من أن معظم آرائه تصطبغ بالصبغة

البصرية وقليل منها يصطبغ بالصبغة الكوفية (٢).

ومما يؤكد نزعته البصرية إلى جانب ما تقدم وصفه البصريين بأنهم أصحابه

حيث يقول : «وليس يجوز عند أصحابنا» (٣).

(١) ذكر ذلك في مذكراته المقررة على طلاب الدراسات

العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في مادة (تاريخ النحو العربى).

(٢) ينظر ما تقدم في مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٣) التحقيق، باب ٣٩: ٥٠.

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث :

أود في ختام الدراسة أن أضع بين يدي القارئ الكريم ملخصاً لأهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، ولعلها من الإضافات الجديدة التي يمكن أن تضاف إلى صرح العلم المشيد وهي:

١- رجح البحث أن كتاب معاني الحروف (نسخة اسطنبول) المطبوع باسم الرمانى ليس له، وإنما هو لابن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩هـ)^(١) .

٢- الكشف عن مصطلحات جديدة استعملها الرمانى ولم يرها الباحث عند غيره من العلماء^(٢) .

٣- مناقشة أبى على الفارسى فى مقولته المشهورة، والانتهاء منها إلى أنه كان يريد تجريد الرمانى من النحو، وقد رجح البحث أن ذلك كان فى وقت مبكر قبل أن ينضج الرمانى ويتبوأ مكانة عالية فى ذلك العصر^(٣) .

٤- العثور على بعض شيوخ وتلاميذ للرمانى لم يذكروا عند أحد من الباحثين الذين سبقوا إلى دراسته على الرغم من دقة هؤلاء الباحثين فى الإحصاء والاستقصاء^(٤) .

٥- أثبت البحث أن نسخة (فيما) لا تصلح أن يعتمد عليها فى التحقيق لأنها مشوشة ومختصرة اختصاراً مخللاً، ولم يشر إلى ذلك أحد فيما اطلع عليه الباحث. وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد مقارنة النسخ مقارنة دقيقة^(٥) .

٦ - العثور على عدد من الأبواب وضعت فى غير موضعها فى مواضع مختلفة فى نسخة (فيض الله) ، وقد تم بحمد الله تحديد موضعها الحقيقية^(٦) .

٧ - كان من فضل الله على العلم والعلماء أن اكتمل تحقيق شرح الرمانى بإخراج المجلد الأول منه، وهو هذا الذى يراه القارئ بين يديه، بعد أن كان ميئوساً من العثور عليه حين اعتقد

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٥ فما بعدها.

(٢) ينظر نفسه، ص ٣١ فما بعدها.

(٣) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٠ فما بعدها.

(٤) ينظر نفسه، ص ١١، ١٢.

(٥) ينظر نفسه، ص ٤٤.

(٦) ينظر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣.

من هو من خاصة المتخصصين فى الدراسات النحوية أنه مفقود^(١)، فشكراً لله على هذا الفضل العظيم.

وهناك نتائج أخرى وتحقيقات لا تقل أهمية عن النتائج السابقة ، سيجدها القارئ فى ثنايا الرسالة وإيثاراً للإيجاز أكتفى بالإحالة إلى بعضها^(٢).

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٣، ٣٩.

(٢) من ذلك على سبيل المثال :

أولاً : فى الدراسة :

أ - أن الرماني لم يكن متشيعاً، وإنما كان تأليفه فى التشيع تقية لأجل انتشار المذهب الشيعى فى عصره ينظر ص ١٢-١٣.

ب - وجود بعض كتبه المفقودة، وهى المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وجزء من شرح الأصول لابن السراج، ينظر ص ٢٤.

ج - تتوزع الأغراض عند الرماني فى المجلد الأول من الشرح، بينما توصلت الدراسات السابقة إلى اتحاد الغرض عنده فى المجلدات الباقية. ينظر ص ٥٣ - ٥٥ .

د - وهناك استدراكات متعددة على بعض الدراسات السابقة عن الرماني، منها :

١ - ما قيل عن وفاته إنها كانت سنة ٣٨٨هـ ، دون أن يقدم ما يثبت ذلك ، ينظر ص ٣١ هـ .

٢ - اتهام الرماني^{بعدم الرقعة} فى نقل مايرويه عن سيبويه مع أن الرماني برئ من ذلك ، ينظر ص ١٨ .

٣ - أن تاريخ الانتهاء من تأليف الشرح فى نسخة (فينا) كان لليلتين خلتا من شهر رمضان عام ٣٦٨هـ مع أن الموجود عليها بالفعل هو (لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...) كما فى النسختين الأخريين ينظر ص ٣٧ هـ ١

٤ - أن المجلد الثانى من الشرح يبدأ بالجزء الخامس عشر وترجع أنه يبدأ بالجزء الثانى عشر ينظر ص ٤١ .

٥ - سقوط عدد من الأبواب من الفهرسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك للشرح . وقد تم حصر تلك الأبواب وتحديد مواضعها . ينظر ص ٤٣ - ٤٤

ثانياً : فى التحقيق والتعليق :

أ - حذف ياء المنقوص المعرف بآل فى غير الوقف ليس خاصاً بالضرورة، لوروده فى مواضع عديدة فى القرآن الكريم تفوق عدد المواضع التى لم تحذف فيها الياء، ينظر هامش باب ١:٧. ص ١٦٤-١٦٥.

ب - وجود مسائل حكى النحويون الاتفاق على منعها مع جوازها عند بعضهم، ينظر باب ٥:٣٩، ١٦:٤١، كما ينظر باب ٨:١٢ (الهامش)، ١:١٣ (الهامش).

ج - وجود نماذج لاختلاط نصوص كتاب سيبويه بتعليقات العلماء عليه، ينظر الأبواب : ٢٣:١٧، ٧:٢١، ١٥:٢٢، ١٧:٢٣، ٣٢:٣١م٢.

د - العثور على بعض التصحيفات والتحريفات فى طبعتى (بولاق وهارون)، ينظر هامش الأبواب ٦:٣٤، ٢٥:٣٥م٢، ١:٧١.

عملى فى التحقيق :

كان عملى فى التحقيق حَسَبَ الأصول المرعية فى منهج التحقيق ، ولا أريد أن أطيل بذكرها ، لأنها معلومة للجميع ، وسيجدها القارئ مطبقة بعون الله وتوفيقه فى أثناء التحقيق والتعليق .

وبما أن منهج المؤلف يتميز عن غيره من المناهج اقتضى الأمر اتباع بعض الخطوات الخاصة التى تساعد على توضيحه ، وذلك فى النقاط التالية :

أ - العناوين :

١ - اثبتُ فى الهامش عناوين سيبويه التى لم يلتزم بها الرمانى ، أما العناوين التى لم يغيرها فقد اكتفيت بالإشارة إلى موضعها فى الكتاب ، ولفائدة القارئ أثبت فى كلتا الحالتين موضع الباب فى كل من شرحى السيرافى والصفار على الكتاب .

ب - الأسئلة والأجوبة :

نظراً لعدم تطابق الأسئلة مع الأجوبة فى بعض الأحيان ، كما تقدم بيانه قمت بالخطوات التالية :

- ١ - اجتهدت فى تقسيم كل من الأسئلة والأجوبة إلى فقرات .
- ٢ - وضعت أرقاماً لفقرات الأسئلة تماثلها أرقام لفقرات الأجوبة ، ليسهل الرجوع إليها .
- ٣ - جعلت ترقيم الأجوبة هو الأساس فى التسلسل ، وجعلت ترقيم الأسئلة تابعاً له نظراً لاختلاف ترتيبها ، وكان المفروض أن يكون على عكس ذلك ، لأن الأسئلة هى السابقة ، ثم تأتى الأجوبة بعد ذلك غير أنى اضطررت إلى ذلك تيسيراً على القارئ .
- ٤ - وضعت أمام الأسئلة التى لها تعلق بفقرات سابقة أو لاحقة فى باب واحد أرقام تلك الفقرات بين معكوفين ، وكذلك الحال مع الأجوبة .
- ٥ - وضعت علامة استفهام بين معكوفين أمام الأسئلة التى لم ترد لها إجابة ، وإذا وجدت فى الكتاب ما يقابلها أثبتته فى الهامش .
- ٦ - تركت ترقيم فقرات الأجوبة التى لم تتقدم عنها أسئلة واكتفيت بوضع شرطة أمامها لتفصلها عما قبلها .

ج - تقويم النص :

بما أن اعتمادى كان على نسخة وحيدة استعنت فى إضافة ما يستقيم به الكلام بتكامل عنصرى الأسئلة والأجوبة فى الشرح نفسه ، وذلك إما بأخذ الفاظ بعينها ، وإما بالاستنتاج من سياقها العام ، وقد وضعت ما أضفته بين معكوفين دون إشارة إلا عند الضرورة اكتفاء بالتنبيه عليه هنا ، وقد استعنت فى بعض الأحيان بنص سيبويه ، وفى هذه الحال أشير إليه فى الهامش تمييزاً له عن سابقه . كما أنه قد توجد كلمات أو عبارات لا تتناسب مع السياق ، وحينئذ أقوم بإثبات ما يقتضيه السياق وأشير فى الهامش إلى ما ورد فى المخطوط .

د - الإحالة إلى نصوص الكتاب :

لما كانت مسائل الشرح مبنية على نص كتاب سيبويه وقد يحتاج القارئ إلى الرجوع إليه فى كل مسألة ، وإثبات نصه فى الهوامش سيثقلها جداً ، لأن مقابل المجلد الأول من الشرح يساوى (٢٥٤) صفحة فى تحقيق هارون و (١٧٨) صفحة فى طبعة بولاق ونظراً لتوافر نسخ الكتاب ، رأيت أن أكتفى بالإحالة فى الهامش إلى موضع كل فقرة فى الكتاب فى الطبعتين المشار إليهما ، وكنت أتمنى تحديد موضع كل فقرة بالأسطر ، ولكن لم يتأت لى ذلك ، لأن الرمانى كان يراعى فى معظم الأحيان المعنى العام للنص . وجعلت الإحالة فى هامش الجواب ، لأن مدار الشرح عليه . وهناك مسائل قليلة فى الشرح لم يكن لها مقابل فى الكتاب وقد جعلت تمييزها عن غيرها تركها بدون النجمة التى تدل على الإحالة فى الهامش .

هـ - موضع تخريج الأبيات :

جرت عادة المؤلف على إيراد الأبيات كاملة فى الجواب مع بيان موضع الشاهد فيها ، غير أنه كان فى الأسئلة يكتفى بإيراد طرف من البيت دون أن يراعى موضع الشاهد مع أنه هو المقصود بالسؤال ، وكان من السهل على أن أرجىء تخريج البيت إلى موضع إكماله فى الجواب ، لكن فضلت تخريجه فى هامش السؤال إراحة للقارئ الكريم حتى لا أقطع عليه سيره فى القراءة والرجوع إلى الجواب .

صور لنماذج من نسخ الشرح

الكتاب من كتب مدرسة الإمام الحسين عليه السلام

الكتاب من كتب مدرسة الإمام الحسين عليه السلام

والله أعلم بالصواب

سنة ولدت في يوم الاثنين في شهر ربيع

والمائة في حارة الامير

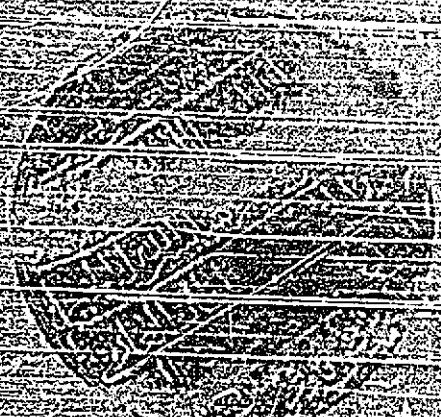
ذكره الخطيب في تاريخ بغداد

رحمة الله عليه

ويعقوب

ابن

١



SULTANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kütüphane No. 1276	
Yazma No.	1276
Yazma Adı	1276

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان الله سبحانه وتعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما
 واما في هذه المسئلة فانه قد جعل في كل واحد من
 هذه الاشياء ما هو خير له من غيره في كل حال
 واما في هذه المسئلة فانه قد جعل في كل واحد من
 هذه الاشياء ما هو خير له من غيره في كل حال

طاهر

[illegible]

[illegible]

والتعظيم الى اعل منزلة علمه على كل شيء العلم اثاره فادخر العلم على ما يتقنيه ذال المعنى من ذلك الصواب
والثبوت لتقصيته على التعظيم كما لا يدركه كونه لم يثبت واستمدك فيه سائر الله تعظيمه على كل
له ما يتقنه الخ من ان معناه من كل شيء تقنيته تعظيم وقد وضعه كقوله تعالى يا ايها
واسما والاولاد لا الا انه حلالك وسودك بر صعب على المصدر من دعوى ما يتقني ما عاينه
من التقنيه ونزك الشكر على ما لا يدركه على الله ولا يحصى في مثل هذا ان لا يدركه على الله
لا انه ما في العلم الذي هو مفعول كونه ما وراي به المبدأ على الخراج على العلم انه لا ان تقصير
الحال على الله وانما على التقنيه لما لا يدركه على كل شيء من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
لم يكن الخراج والاكاذيب التقنيه لا يكون الا على الواحد والجميع قد يكون على الواحد والجميع قد يكون
هذه العبارة تقصير يصعبنا لما لا يدركه على كل شيء من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
بعد حنا ان التقنيه او على كل هذا التقصير من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
هذه التقنيه من ان التقنيه او على كل هذا التقصير من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
عنه فهو اعلى من التعظيم ما لا يدركه على كل شيء من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
نفس يقول ان التقنيه من الخراج على كل شيء من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
هول اثره كقوله تعالى تقصير من الخراج على كل شيء من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
وان التقنيه من ان التقنيه او على كل هذا التقصير من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد
والتعظيم من ان التقنيه او على كل هذا التقصير من الخراج على التقنيه من ان التقصير شيئا بعد

وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَلِفُ ذُنُوبَهُ

ذامنا بئذا اليوم

۱۳۲۵

1

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول (نسخة داماد)

[illegible]

فجاء بك والنا في الاضافة الى الظاهر مع وجود الاختلاف فلو لم يرد عليك في كبر سيد
وسدي زيد والوجه الثالث ما يتنفسه الما عند من الشبهة على اثبات نقل وعجزه والـ
وفاك انك لا اخذ والنبه لاشياء راياتنا فيما للزوم فيه شئ لا على ما توهم بربس الخدم واحدا
ولذلك اخذ وحاش من الاضافة لظاهر لاشياء راياتنا لاضافه اسما الا شفاك لوت لعل قد
بينما ما في نفسك الراجح . اعدوا بينك يا اباكم . وانا اسئد الدار الى الكا .
مذا ما عند في حالك انك يجوز حوازيك . وقا لـ الشاعر
• دعوت لما تاني مسودا . لعلنا نلبي بي مسودا .
• • •
هذه انا على ان اليا . نلت مع الاضافة الى الظاهر وقد ثبت به ايضا ان النبيه
ليكون لها لغة فويضا عند في تاريخ قوله كاري علما منك ان لشيء طالت بيت يدي واخل
ليك ماخوذ من الالساب وهو لزوم الشيء بالث بالكان اذا لزمه فلم يبارزه •
وسدرك كخو من الاسماء فانك القابل في عا الله جل وعز ليك وسدرك نفسك فمناه
لومك وانما ذا اولياك لان اتا لنبه ملازمه دعاء الية الداعي وانما شرم من ليك •
وسدرك في باب من ابواب التحويل كشف وجه اخر له كان لا يظن الا بظهور مناه
ولو لا ذلك لم يفتح تفسير القريب في ابواب التحويل على ما ظاهرا صاغه في صناعه غير ما
وذلك لا يسهل الا ان يحوي على طرق التاود الذي لا فتمت به او تشفيه الصنعة باسر
لا زوميه كالذي ذكرنا في ليك وسدرك وهو لافه وقد بالنصب كالك لانت شيا
ووصفت افه موصفة لاجل ليقه فعل معروف وان شئت فدرت على الزمت انه وتلف
فاذا قال اننا ليس مع فمناه قال سكا الله وهو مشتق من حله وكذلك اذا قال انني لم ازل ليك
واقفت اى حلك انك لا لا الله لا الله لا اننا ليس مع فمناه لافه فاعلم في الفقه على انما حله لعله
التعرف ببحان والسي وسدرك انما جذب من حله لافه فاعلم في الفقه على انما حله لعله
التي بنا ما يحب لما في القاطنة التذلل على التاود في الما لـ



صورة الغلاف من (نسخة فينا)

يدعونهم وادعاه منتهجه في البر والكل في ما عدا ان يحاز
 فيه جهان الاطهار والادعاه لدعا في الصاوت عن كل واحد
 منها فالاطهار يصرف عنه القتل والادعاه يصرف عنه الا
 لامن وليس له طريق من الامن جميعا على اعل من سوا ومن له
 احست وست وطلت منزلة التناز ونجبه شذوذ الفار
 من الصعيف الى الجروف الذي هو الحف ولما بسطيع خذرت
 انما من بسطيع الالتقا المقاريب مع مانع الادعاه ومن قال
 بسطيع حروف الطاء وحزفيه وجه واحد وهو ابدال التام الط
 في بسطيع بعد خذرها من بسطيع وكل الجهم بن جابروا ما
 بسطيع فالسوس فيه عوض من هجاب حركه العين ولما هو
 اطاع بسطيع وبسيت سقي يتبع على حروف احدى الثامن من ثلثي
 والتبع والحق وفوه هي الساكنة التي هي في الفعل ومثقت السانه
 لانها تحذف كالحذف بها ولما قولها اس انك فلان ارضا مع
 الحذف في قوله و جهان احدى حروف احدى الثامن من ثلثي
 منها والآخر ان يكون على استفعال فتلك استغنى عن حروف احدى
 الثامن وقول بعضهم الطبع في صطبع الالتقا المقاريب مع
 مانع الادعاه فادله من الصاد اوتت الحروف منها وهي اللام لانها في
 الاخير ارف الى جهته الصاد والاداء في الاستطاله الى جهته اللام
 وقوله في بني العنبر وبني الترس بلعذر والحرف في الالتقا المقاريب
 مع مانع الادعاه وذلك في كل قبيله ظهر في فيها الم المعرفه فالما
 سار شاذ في القلعه في الاستعمال مع انه مذهب بعض العرب

انما هو الذي
 تسليق اسفل الصاوت المقاريب مع
 ثم تسليق صاوت المقاريب مع وجه الله امان
 السبح الصاوت الحسن على بن عيسى بن علي الهادي
 اسعد الله
 وزع من املا يه في يوم السبت للسبت ثانيا من شهر رمضان
 سنة ثمان وستين وثلثمائة
 وزع من صحت محي على محي الى السلي بن عبد الله بن عبد الله بن
 بن نزال سنة سبع وثمانين وثلثمائة
 والحمد لله اولادنا والحمد لله والصلوة على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وحسنه الله نعم الوكيل

القسم الثانى : النص المحقق

شرح كتاب سيويه

لعلي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يَسِّرْ

١- باب علم ما الكلم من العربية^(١)

الغرض فيه : أن يبين الاسم من الفعل والحرف.

[مسائل هذا الباب]^(٢):

- ١ - ما الاسم والفعل والحرف ؟
- ٢ - وما قسمة الفعل ؟
- ٣ - وما الذى أخذ منه الفعل ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - ولم حدّ الفعل دون الاسم ؟
- ٥ - وكما وجهاً يجوز فى (هذا باب علم : ما الكلم من العربية؟)
- ٦ - ولم قال : الكلم ، ولم يقل : الكلام ؟
- ٧ - وكما وجهاً يجوز فى (هذا) من جهة المعنى ؟
- ٨ - وما معنى (من) فى قوله : (من العربية) ؟
- ٩ - وما (كم) من الكلم ؟
- ١٠ - وما (أم) ؟
- ١١ - وما (ليس) ، و (ما) ؟
- ١٢ - وما الكاف فى (ذلك) ؟
- ١٣ - وما الكاف فى (غلامك) من الكلم ؟
- ١٤ - وما (كيف) ؟

(١) العنوان فى الكتاب « هذا باب علم ما الكلم من العربية » ج ١ : ١٢ تحقيق هارون (١ : ٢ طبعة بولاق)
والرمانى لا يثبت كلمة (هذا) فى جميع الأبواب سواء أبقى العنوان أم غيرّه . وينظر الباب فى شرح
السيرافى ، ج ١ : ٢ مخطوط (١ : ٤٥ مطبوع) ، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي
حجازي ود. محمد هاشم عبد الدائم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م).

(٢) سقط هذا العنوان من ثمانية عشرة موضعاً من هذا المجلد تنظر الأبواب : ٣ - ١٦ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٦٦ .

١٥ - وما (نعم) (١) من الكلم؟

١٦ - وما (الذى)؟

١٧ - وما (أن) (٢) من الكلم؟

الجواب :

١*١ - الاسمُ كلمةٌ تدلُّ على معنى غيرٍ مختصٍّ بزمان . والفعل كلمةٌ تدلُّ على معنى مختصٍّ بزمان . والحرف كلمةٌ لا تدلُّ على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها (٣) . فهذه الحدود هي الأصول التي عليها مدار الأمر في هذا الباب .

١*٢ - والفعل ينقسم ثلاثة أقسام - القسمة للزمان - ماض ، وحاضر ، ومستقبل .

١*٣ - والذي أخذ منه الفعل المصدر (٤) ؛ لأنه دائر في جميع تصاريف الفعل كما تدور

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢ = (٢: ١) .

(١) في المخطوط (أنعم) وما أثبتته يقتضيه الجواب .

(٢) في المخطوط (أن) وما أثبتته يقتضيه الجواب .

(٣) هناك تعاريف مختلفة للاسم والفعل والحرف ينظر عنها المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦) ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (مصر - المجلس الأعلى للثقون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ١ : ١٤١ ، والأصول في النحو ، ج ١ : ٣٦-٤١ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ٤٨ - ٥٥ ، وشرح السيرافي (المطبوع) ج ١ : ٥٢ - ٥٤ ، والصاحبي ، لأبي الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧م) ، ص ٨٩-٩٥ ، وأسرار العربية ، لأبي البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، (دمشق - المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ص ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ١٢١-١٢٨ ، ١٣٩-١٤٢ ، والأشباه والنظائر في النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) ، (بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط حيدر آباد بالهند) ، ج ٢ : ٤ - ١٤ ، ٤ : ١٣٧ - ١٣٩ .

(٤) هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أن المصدر مأخوذ من الفعل . ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٢ (٢ : ١) . والإيضاح في علل النحو ص ٥٦ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٥٤ (مطبوع) ، ودقائق =

الفضة في جميع الصيغ التي تصرف فيها . فالأصل هو المصدر كما الأصل هو الفضة ؛ ففي (ضَرَبَ) معنى الضرب ، وهو في (سيضربُ) ، و (تضربُ) ، وليس في الضرب معنى واحد من هذه التصاريف . فالأصل هو المصدر ، ومنه اشتقَّ الفعل للعلَّة التي بيَّنا .

٤*١ - وحدَّ سييويه الفعل^(١) دون الاسم لأنَّ الفعلَ أحقُّ بالحدِّ من أجل أنَّه منقولٌ عن أصله في اللغة إلى صناعة النحو للحاجة إلى ذلك ، إذ أصله في اللغة وجود الشيء بعد أن لم يكن موجوداً ثم نقل إلى كلمة تدلُّ على حدثٍ مختصٍّ بزمن .

٥*١ - وفي قوله : (هذا باب علم ما الكلم من العربية؟) عشرة أوجهٍ يختلف اللفظ بها ، إلا أن الذي وضع عليه الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) بتنوين (علم) ، ورفع (الكلم) . فالذي يجوز رفعُ (باب) ، ونصبه ، وتنوينه ، وتركُ تنوينه . ويجوز في (علم) ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرُّ ، ويجوز فيه التنوينُ ، وترك التنوين . ويجوز في (الكلم)^(٢) أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرُّ^(٣) . فالرفع في (باب) لأنَّه خبر (هذا) ، والنصب فيه على أن يكون

١*١ الكتاب ج ١ : ١٢ = (٢:١) .

== التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن ٤ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال ، (العراق - المجمع العلمي ، ١٤٠٧ هـ) ، ص ٤٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٢٣٥ مسألة ٢٨ ، والتنبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣ ، وانتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢) ، تحقيق الدكتور طارق الجناي ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ) ، ص ١١١ .

« وأوَّل من سمى المصدر هذه التسمية هو الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) » . ينظر دقائق التصريف في الموضع السابق .

(١) قال سييويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » .

(٢) في المخطوط (الكلام) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) أهمل من بين الاحتمالات التي قال : إنَّها جائزة ما يلي :

١ - ترك تنوين (باب) مع نصبه .

٢ - ترك تنوين (علم) مع نصبه .

الخبرُ (علم) ويكون : (هذا باباً علمُ ما الكلم)، فتتصب (باباً) لأنه اسم جنس وقع موقع الحال ؛
وكأنه قال : (هذا مبوباً علمُ ما الكلم)^(١). والتنوين في (باب) على الانفصال مما بعده ، وترك
التنوين على الإضافة إلى (علم). وأما رفع (علم) فيكون على أنه خبر (هذا) ، ويجوز أن يكون
تابعاً لـ (باب) إذا رفعته فقلت : هذا بابُ علمُ ما الكلم. وأما جرّه فبإضافة (باب) إليه. وأما
نصبه فيكون على المصدر كأن قيل : (هذا باب أن تعلم علماً ما الكلم) . ويجوز أن يكون على
طريقة التمييز ، كأنه قيل : (هذا باب من العلم) ، لأنّ في (باب) معنى المقدار ، فهو يشبه
التمييز للإبهام الذي فيه ومعنى المقدار. وأما تنوين (علم) فعلى الانفصال مما بعده ، وترك

== ٣ - تنوين (علم) مع جرّه.

والأوجه العشرة التي أشار إليها إجمالاً تفصيلها كالتالي:

- ١ - هذا بابُ علمُ ما الكلم من العربية (ما) استفهامية أو موصولة.
- ٢ - هذا بابُ علمُ ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، أى زائدة.
- ٣ - هذا بابُ علمُ ما الكلم من العربية. (ما) استفهامية أو موصولة.
- ٤ - هذا بابُ علمُ ما الكلم من العربية. (ما) صلة، و(الكلم) منصوب بـ(علم).
- ٥ - هذا بابُ علماً ما الكلم من العربية. (علماً) منصوب على المصدرية أو على التمييز ، و(ما) استفهامية أو موصولة.
- ٦ - هذا بابُ علماً ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم).
- ٧ - هذا باباً علم ما الكلم من العربية. (باباً) منصوب على الحال لأنه في معنى (مبوباً). و(ما) استفهامية أو موصولة.

- ٨ - هذا باباً علمُ ما الكلم من العربية. (ما) صلة.
- ٩ - هذا باباً علمُ ما الكلم من العربية. (ما) استفهامية أو موصولة.
- ١٠ - هذا باباً علمُ ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم). وقد أوصلها
أبو سعيد السيرافي في شرحه إلى خمسة عشر وجهاً. ج ١: ٥١ (مطبوع). بينما أوصلها أبو
على الفارسي (ت ٣٧٧) إلى أكثر من خمسين وجهاً. ينظر أقسام الأخبار ، له ، تحقيق على
جابر المنصوري ، (العراق - مجلة المورد ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م) ، ص ٢١٦ - ٢١٩.
وينظر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي،
(بغداد - مطبعة العاني ، ١٩٨٣م) ، ص ٣٦٥.

(١) وكذا عند السيرافي ، وقال : العامل فيه ما في (هذا) من التنبيه والإشارة ينظر شرحه ، ج ١ : ٤٩
(مطبوع). وقد عدّ السيوطي اثنتي عشرة مسألة جاءت الحال فيها جامدة مؤولة بالمشتق ولم أجد من=

تنوينه على إضافته إلى الكلم وجعل (ما) صلة ، كأنه قيل : (هذا باب علمُ الكلم) . وأما رفع الكلم فعلى أنه خبر (ما) كأنه قيل : (هذا بابُ علمُ أي شيء الكلمُ ؟) . وجُرَّه عل إضافة علم إليه وجعل/ (ما) صلة . وهي - إذا رفعت - بمعنى (أي) التي للاستفهام . وأما نصبه فعلى إعمال ٢ ب (علم) فيه كأنه قيل : (أن تعلم الكلم) ، كما قال جل وعز ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (١) . ويجوز في (ما) ثلاثة أوجه : أن يكون بمعنى (أي) ، وصلة ، وبمعنى (الذي) ، وهو يضعف فيها معنى (الذي) من أجل حذف (هو) ، كأنه قيل : (علم الذي هو الكلم من العربية) (٢) ، فجاز هذا على قول العرب : (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) (٣) .

١*٦ - وإنما قال : الكلم ، ولم يقل : الكلام ليُشعرَ بمعنى القسمة إذ الكلم جمع كلمة ، وإنما يريد أن يبين قسمة في الاسم والفعل والحرف ، فلو قال : الكلام ، لم ينبىء عن معنى القسمة في السؤال الذي تطلب به معنى الجواب (٤) .

١*٦ الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢) .

= بينها ما يشمل هذه المسألة . ينظر الهمع ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠ هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين) ، ج ٤ : ٩ - ١٤ (١ : ٢٣٧ - ٢٣٨) .

(١) الآيتان (١٤ ، ١٥) في سورة البلد .

(٢) هذه المسألة جائزة عند البصريين بدون ضعف لطول الصلة ، أما الكوفيون فيجيزونها حتى ولو لم تطل الصلة . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٠ (١ : ٢٧٠ ، ٣٩٧) ، معاني القرآن ، لأبي زكريا القراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق محمد علي التجار وأحمد يوسف نجاتي ، وعلى النجدي والدكتور عبد الفتاح شلبي ، (بيروت - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م ، مصور عن ط ٠ دار الكتب ، ١٩٥٥ م) ، ج ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ ، المقتضب ، ج ١ : ١٥٨ ، وشرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦) ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ٢ : ٤٣ . والنحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات ، لمحمد إبراهيم يوسف شيبه ، رسالة ماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مكتبة كلية اللغة العربية ، ١٤٠٨ هـ) ، ص ٢٤١ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٠٨ (١ : ٢٧٠) وفيه (ما أنا بالذي قائل لك سوءاً وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً) .

(٤) وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٩ (مطبوع) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، لأبي نصر هارون بن موسى الجريطي القرطبي (ت ٤٠١) ، تحقيق عبدربه عبد اللطيف ، (القاهرة - مطبعة حسان ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٥ - ٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ==

٧*١ - ويجوز في (هذا) ثلاثة أوجه : الأول : الإشارة إلى ما هو بمنزلة الحاضر مما يذكره في الكتاب على جهة التقريب ، كما تقول : هذا الجيش مقبل ، وهذا الشتاء جاء .
الثاني : إشارة إلى ما في قلبه من العلم الذي يذكره في الكتاب . الثالث : وضعه غير مشار به لتتعد الإشارة فيه عندما يتصل به من الكلام إذا ذكره^(١) . والوجه الأول أحسن هذه الأوجه ؛ لأنه أظهر في مفهوم الكلام .

٨*١ - و (من) في قوله : (من العربية) تحتمل وجهين : التبعية ، والتبيين للجنس ، فالتبعية على تقدير : (ما الكلم من أبواب العربية) فهذا باب من أبواب العربية ، وهو بعضها . وأما التبيين للجنس فهو تبيين الكلم الذي هو الجنس^(٢) ، وما الذي يُعنى به من أنواعه ؟ فكأنه قال : (الكلم هو العربية) ونظيره قوله تعالى ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٣) . فكأنه قيل : الرجس الذي هو الأوثان . فالكلم أعم من العربية ؛ لأنه قد يكون عربياً وعجمياً إلا أنه يُنَّ بقوله : (من العربية) . فكذا الرجس أعم من الوثن ، لأن الشرك رجس فبُيِّنَ المراد من الرجس هنا وهو الرجس الذي هو الوثن ، فصارت الإضافة بـ (من) تخصص الجنس تخصيص الصفة^(٤) .

والجواب عن مسائل التفريع في هذا الباب :

٩ - (كم) اسم ، لأنه ينبيء عن معنى في نفسه من غير تصرف بدليل الجواب ، إذا قيل : كم مالك ؟ فجوابه العدد ، كقولك : عشرون أو ثلاثون .

١*١ - الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢) .

= (٤٧٦) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، (الكويت - معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ) ، ج ١ : ١٠١ .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٥ (مطبوع) . والنكت ، ج ١ : ١٠٠ .

(٢) في المخطوط (الحمس) وهو تحريف .

(٣) من الآية (٣٠) في سورة الحج .

(٤) وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٥٠ (مطبوع) .

١٠ - و (أَمْ) حرف ، لأنه معناه في غيره بدليل الجواب . إذ جوابه : نعم ، أو : لا ، فهو ينقل الجملة التي هي خبر إلى الاستخبار ، كما ينقله ألف الاستفهام إذا قال القائل : إنها لإبل أم شاء يا فتى؟ . فكأنه قال : أهي شاء يا فتى ؟ فجوابه : نعم ، أو : لا ، بالأحرف . كما أن الاستفهام بالحرف .

١١ - و (ليس) فَعْلٌ؛ لأنها موضوعة في أصلها على معنى مختص بزمان ، إذ أصلها (لَيْسَ) مثل (صَيِدَ) ^(١) إلا أنها أسكنت لعل شبيها بـ(ما) ، بدليل ^(٢) الإضمار فيها كما يضم في غيرها من الأفعال . و(ما) حرف وإن كانت بمعنى (ليس) في نفي الحاضر فهي حرف ، لأن معناه في غيرها من غير تصرف في موضوعها بدليل أنه لا يضم فيها .

١٢ - والكاف في (ذلك) حرف ؛ لأن معناه في غيره ، إذ ينبىء أن ما اتصل به من الكلام مخاطب به بدليل أنه لو كان اسماً للمخاطب لجاز تأكيده بـ(نفسك) ، وليس يجوز ذلك بإجماع فدل على أنه حرف .

١٣ - والكاف في (غلامك) اسمٌ للمخاطب ؛ لأن معناه في نفسه بدليل أنه يجوز تأكيده ، فتقول : غلامك نفسك .

١٤ - و(كيف) اسم ؛ لأنه ينبىء عن معنى في نفسه من غير تصرف بدليل أنه يأتلف به مع الاسم كالمعنى كما يأتلف بالاسم المتمكن ، فتقول : (كيف زيد؟) / كما تقول : (القائم زيد) .
١٥ - و (نعم) حرف ، لأن معناه في غيره ، إذ ينبىء عن معنى التصديق في الخبر بدليل نقيضه من (لا) ، فـ(نعم) لتصديق الخبر ، و(لا) لتكذيبه .

١٦ - و(الذى) اسم إلا أنه ناقص لا يتم إلا بصلة ، وإنما كان اسماً لأنه ينبىء عن معنى في نفسه بدليل رجوع الضمير إليه في قولك : الذى أكرمته زيد .

١٧ - و (أن) حرف وإن كان يوصل كما يوصل (الذى) ؛ لأن معناه في غيره إذ ينقل الفعل إلى معنى المصدر ، بدليل أنه لا يجوز رجوع ضمير إليه .

(١) (صيد) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات ، لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، ط ٢ ، بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٤ هـ . ج ٢ : ٢٦١ (صيد) .

(٢) توجد في المخطوط (وذليل) قبل قوله (بدليل) ، وهي مقحمة .

٢- باب مجارى أواخر الكلم من العربية^(١)

الغرض فيه : أن يُبين الإعراب من البناء.

١-مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الإعراب؟ وما البناء؟ وما قسمة الإعراب؟ وما قسمة البناء؟
- ٢ - وما حرف الإعراب؟
- ٣ - وما الاسم المتمكن؟
- ٤ - وما الفعل المضارع؟
- ٥ - ولم لا يكون فى الأسماء جزم ولا فى الأفعال جرّ؟
- ٦ - ومن أى وجهٍ ضارع الفعل الاسم^(٢) حتى وجب له الإعراب؟
- ٧ - وما دلالة (يفعل)؟ وما الخلاف فيه؟
- ٨ - ولم لا يكون (يفعل) اسماً إذ يعرب كما يعرب غيره من الأسماء؟
- ٩ - وما معنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل فى قوله : (لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذى يدلّ عليه ، وأمّا « زيد » و « عمرو » فهو الشئ بعينه وإنما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدلّ عليه)^(٣)؟
- ١٠ - ولم لا يكون جرّاً إلّا بإضافة؟

(١) العنوان موافق لعنوان الكتاب ، ج ١ : ١٣ = (٢ : ١) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٤ ، (١ : ٦٣ مطبوع) ، وشرح الصفار ، ص ٤ .

(٢) فى المخطوط (للاسم) وما أثبتته يوافق الجواب .

(٣) نص كلام الأخفش بالكامل هو : « ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذى تدل عليه . وأمّا زيد وعمرو وأشبه ذلك فهو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدل عليه . وليس يكون الجر فى شئ من الكلم إلّا بإضافة » . مخطوطة لكتاب سيبويه بمركز البحث العلمى برقم ١٠٥٩ ، ج ١ : ٢٢ وهامش الكتاب ، ج ١ : ١٥ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، وينظر مقدمته لتحقيق الكتاب ص ٥٨ والإيضاح فى علل النحو ص ١٠٩ . وأقسام الأخبار ، للفارسي ، مجلة المورد ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ص ٢٠٤ .

والجواب :

١*١ - الإعراب تغيير آخر الكلمة بعامل ، والبناء [لزوم] آخر الكلمة لسكون أو حركة .
وقسمة الإعراب على أربعة أوجه : رفع ، نصب ، جرّ ، وجزم . وقسمة البناء على أربعة أوجه :
ضمّ ، وكسر ، وفتح ، ووقف^(١) .

١*٢ - وحرف الإعراب ما فيه إعراب عند سيبويه^(٢) . وهو الحرف المهيأ للإعراب عند
ابن السراج (ت ٣١٦) فكان يقول (مَنْ) له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لقلت : (هذا مَنْ قد
أقبل) ، و(يفعلان) ليس له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لحكيت^(٣) .

١*٣ - والاسم المتمكّن هو : الذي قد خلص في الاسمية دون معنى حرف ، وهو الذي
يجب له الإعراب .

١* الكتاب ج ١ : ١٢ = (١ : ٢ - ٣) .

(١) يريد السكون ، وكذلك عند سيبويه ، والبصريون يفرقون بين أنواع الإعراب والبناء أما الكوفيون فلا
يلتزمون بالتفريق . ينظر تفصيل ذلك في النحو الكوفي في شرح القوائد السبع ، ص ٥٢ فما بعدها .

(٢) قال سيبويه : « وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه
العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ... وذلك الحرف
هو حرف الإعراب ، فالرفع والنصب والجزم والجر لحروف الإعراب » .

وفى شرح السيرافي ، ج ١ : ٦٦-٦٧ (مطبوع) « إن مذهب سيبويه يحتمل وجهين : أحدهما : أن
حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً ... والوجه الآخر : أن حروف الإعراب هي وأخر
الكلمة معربة كانت أم غير معربة . وإنما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها »
وينظر ما سيأتى في الفقرة ٣٣٣م٣ .

(٣) تكلم ابن السراج في كتابه الأصول عن الإعراب وعمّا يحكى إذا سمى به وما لا يجوز أن يحكى ، ولم
يتعرض لحرف الإعراب . ينظر ج ١ : ٤٥ ، ١٠٤ : ١٠٨ ، وسيذكر الرمانى رأيه مرة أخرى في الفقرة
٣٣٣م٣ أيضاً .

وقال ابن يعيش عن حرف الإعراب : « هو من كل معرب آخره نحو الدال من (زيد) والباء من (يضرب) ،
وعلى هذا لا يكون للمبنى حرف إعراب ، لأنه لا إعراب فيه . وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف إعراب
سواء كانت معربة أو لم تكن معربة » شرح المفصل ، لموفق الدين : يعيش بن على بن يعيش (ت ٦٤٣) ،
(بيروت - عالم الكتب ، القاهرة - مكتبة المتنبى) ، ج ١ : ٥١ ، والتسمية الأخيرة أشبه برأى ابن
السراج ولم أجد ، فيما اطلعت عليه ، أحداً نسب إليه ذلك غير الرمانى .

٤*١ - والفعل المضارع هو : ما اعتَقَبْتُ في أوائله الزوائد الأربع : الياء ، والتاء ، والنون ، والالف (١).

٥*٢ - ولا جزم في الأسماء لتمكّنها وإلحاق التنوين ، فتمكّنها يمنع من الجزم ؛ لأنّه يكون به معرضاً للبناء عند التّقاء الساكنين . وتمكّنه يوجب له الإعراب . وأما التنوين فيمنع من الجزم من جهة أنّه لو لحق الجزم لأبطل التنوين الذي هو علامة التمكّن . أو أبطل ما يقوم مقام التنوين من حركة حرف الإعراب لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة (٢) الإعراب . أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السكون للجزم ، فيصير العامل بمنزلة ما قد عمل شيئان في كل منون ، وذلك فاسد (٣).

ولا جرّ في الأفعال ؛ لأنّه لا يكون جرّاً إلا بإضافة ، ولا تصحّ الإضافة إلى الفعل ؛ لأنّ المضاف إليه داخل في المضاف معاقب للتنوين ، ولا يصحّ ذلك في الأفعال ، لأنّه لا يصلح أن يجعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد على طريق اللزوم ، ولا يصلح أن يقوم مقام التنوين - وهو واحد على حرف واحد - اثنان : الفعل والفاعل . وهذا تفسير علّة سيبويه (٤).

٦*٢ - والفعل ضارع الاسم من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه يقع في معناه نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ (٥) هو معنى : لحاكم ، حتّى كأنه / قيل : (لحاكم) فيما يراد من ٣ ب

١* الكتاب ج ١ : ١٢ = (٢ : ١ - ٢) .

٢* نفسه ص ، ١٤ = (٣)

(١) قال السيرافي : «إنما سمى النحويون الهمزة ألفاً لأنها تصور صورة الألف في الخط إذا كانت أوله ، والهمزة لا صورة لها وإنما تصور بصورة غيرها» شرح الكتاب ، ج ١ : ٦٩ (مطبوع).

(٢) (من علامة) مكررة في المخطوط .

(٣) هناك تفصيل أوضح من ذلك ، ينظر عنه الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٢ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٧١ (مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٧ .

(٤) قال سيبويه : « وليس في الأفعال المضارعة جرّ . . . لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال » .

والتفسير الذي أورده الرماني هو مضمون تفسير الأخفش . ينظر كتاب سيبويه (مخطوط مصور بمركز البحث العلمي برقم ١٠٥٩) ، ج ١ : ٢ ، وتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ج ١ : ١٥ هامش ٤ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١١٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٩٥ (مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥ .

(٥) من الآية (١٢٤) في سورة النحل . وهي في المخطوط بدون الواو .

(*) هي : الاسم المضاف ، والفعل المضاف إليه ، وفاعل الفعل

المعنى . والثاني : أنه تدخله السين وسوف فتخصه بأحد المحتملين^(١) كما تدخل الألف واللام على الاسم النكرة فتخصه بأحد المحتملين ، كقولك : (رجل) فى احتمال (زيداً) أو غير (زيد) فإذا دخل الألف واللام فقلت : (الرجل) صار للمعهود بعينه ، وبطل الاحتمال الذى كان قبلُ يصلح فيه للمعهود وغيره والوجه الثالث : لحاق لام الابتداء له فى باب (إن) خاصة ، كقولك (إن زيداً ليفعل) ولا تلحق (فعل) هذه اللام ؛ لأنها للاسم وما ضارع الاسم^(٢).

٧ - ودلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين ، وهى للحاضر خاصة فى موضوعها كما أن صيغة العموم بمعنى العموم خاصة إلا أن صاحبها قرينة فتخرج إلى الخصوص، فكذاك (يفعل) فى مذهب ابن السراج^(٣) (ت٣١٦) . وكان يستدل على ذلك بأشياء منها : أن القائل^(٤) إذا أطلق لفظة (يفعل)^(٥) لم يفهم منها إلا معنى الحاضر نحو (فلان يصلى) و (فلان يأكل) وما أشبه ذلك . ومنها : أن الفعل قد قُصِدَ إلى أن ينقسم بقسمة الزمان ، وقسمة الزمان على ثلاثة أوجه : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فكذاك الفعل ، ومنها : أن عناية الناس بوضع الأسماء والعلامات للكائن الموجود أشد من عنايتهم بما لم يكن، بدليل أنهم يسمون الولد إذا كان ولا يسمونه قبل أن يكون، فلا يجوز على هذا أن يضعوا علامة لما تقضى ولما لم يكن ولا يضعوا علامة للكائن^(٦) الموجود .

وهذا المذهب هو الذى أختاره لما بيننا من العلل . ف (يفعل) على مذهب [ابن] السراج إذا

(١) وهما الحال والاستقبال .

(٢) ينظر شرح السيرافى ، (المطبوع) ج ١ : ٧٣ .

(٣) لعل هذا رأى آخر لابن السراج ، أما ما جاء فى كتابه الأصول فى النحو، ج ١ : ٣٩ فهو يوافق ما عليه أكثر النحويين .

وممن ذهب إلى أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر فقط عند تجرده من القرائن ابن الطراوة (ت ٥٢٨) . ينظر نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، (ليبيا - منشورات جامعة قا ريونس ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٢٠-١٢١ ، وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثببتي ، (الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٣٠ ، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٠ .

(٤) فى المخطوط (القاتل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٥) فى المخطوط (يقتل) . وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) فى المخطوط (الكائن) والأنسب ما أثبتته .

أريد به الحاضر لم يحتج إلى قرينة ، وعلى مذهب غيره يحتاج إلى قرينة بأن يقال: (هو يفعل الآن) أو (فى هذا الوقت) أو (الساعة) أو ما أشبه ذلك.

٨*١ - ولا يكون (يَفْعَل) اسماً وإن أعرب ، من قَبَلِ أَنَّهُ لو كان اسماً لمانع له من جهة شَبَه الحرف لوقع يلى الأسماء كما يكون إذا سُمِّيَ به ، وكان يجوز (إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا) كما يجوز (إِنَّ يَزِيدَ يَأْتِينَا).

٩*٢ - ومعنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله «لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشئ بعينه وإنما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدلّ عليه»^(١) . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك^(٢) دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعية له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلّا به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداها من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام^(٣) لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا / يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفاً بالألف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفاً ، ولا مصغراً ، ولا منسوباً إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضيف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤ - ١٥ = (٣:١) .

٢* نفسه (تحقيق هارون) ج ١ : ١٥ هـ (٤) .

(١) تقدم إيراد نص كلام الأخفش كاملاً فى هامش السؤال .

(٢) فى المخطوط (لا من جهة الوضع دلالة التضمين مثال ذلك) وقد وضع على قوله (مثال ذلك) علامة الإلغاء غير أن السياق يتطلبه ، لذلك أثبتته ، وألغيت قوله (دلالة التضمين)، لأن السياق لا يتطلبه فعله هو المقصود بالإلغاء .

(٣) فى المخطوط (عثر بأحكام) وما أثبتته يقتضيه السياق . وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٩ م ٤ .

الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً^(١) فقلت : ذممت الضارب ، أو معرفاً فى قولك: الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفاً فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوباً إليه فى قولك : ضاربى . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضارب) عليه.

ثم نظرنا فى دلالة الفعل فإذا هى لا تخلو من تصريح فقط ، أو تضمين فقط ، أو تصريح [أما] وتضمين . فالتصريح نحو : (زيد) ، والتصريح والتضمين نحو : (ضارب) ، والتضمين فقط فلكل فعل ؛ لأن دلالاته من جهة انعقاده بمعنى المصدر ، وهو لا يصرح بمعنى المصدر فصار على دلالة التضمين ، من أجل أن المعنى منعقد بمعنى المصدر ، لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع ولكن من جهة انعقاد المعنى ، فلما كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحد^(٢) من الأحكام العشرة التى امتنعت فى (مضروب)^(٣) أن تجرى على معنى التضمين ، فالفعل لا يضاف إليه ، ولا يخبر عنه ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يجوز فيه شئ من تلك الأحكام ، والعلة واحدة ، ولهذا قال الأخفش (ت٢١٥) : (لأن الأفعال أدلة) بمعنى أنها تدل دلالة التضمين ، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه فيقال : هو الشئ بعينه ويصلح فى (زيد) أن يقال : هو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى ما لا يصلح فيه ، لأن دلالة التضمين لا يعتد بها فى تصارييف الكلام ، وإن كان يعمل عليها فى الاعتقاد.

١٠*١ - ولا جرّ إلا بالإضافة ، لأن الإعراب فى قسمته على أن الرفع علامة للفاعل وما أشبهه الفاعل ، والنصب علامة للمفعول وما أشبهه المفعول ، والجرّ علامة للمضاف وما أشبهه المضاف.

*١ الكتاب ، ح١ : ١٤ ، ١ : ١٥ هـ.

(١) فى المخطوط (ومفعولاً)، ولعل الصواب ما أثبتته لتناسبه مع ما قبله وما بعده.

(٢) فى المخطوط (واحدة) والأولى ما أثبتته.

(٣) فى المخطوط (ضارب) وما أثبتته يقتضيه السياق.

٢- مسائل (١) :

١١ - ما قسمة المبنى ؟

١٢ - ولم بنى الاسم غير المتمكن ؟

١٣ - ولم بنى الفعل غير المضارع ؟ ولم صار أصل كل فعل البناء ؟

١٤ - ولم بنيت الحروف ؟

١٥ - ولم بنى (أين) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتح خاصة ؟

١٦ - وهل قياس (كيف) قياس (أين) ؟

١٧ - ولم جاز فى (حيث) البناء على الضم والفتح ولم يجر مثل ذلك فى (أين) ؟

١٨ - ولم بنى (أولاء) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الكسر ؟

١٩ - ولم بنى (حذار) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الكسرة ؟ وهل قياس (بداد)

(ونزال) قياس (حذار) ؟

٢٠ - ولم بنى (من قبل) و (من بعد) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمة ؟

[١٧ -] ولم بنى (حيث) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمة ؟

٢١ - ولم بنى (كم) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (من) و(قط) و(إذ) قياس (كم) فى

البناء ؟ ولم ذلك ؟

٢٢ - ولم بنى (ضرب) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة خاصة ؟

٢٣ - ولم بنى (يا حكم) و(ابدأ بهذا أول) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى / على الضمة ؟ وهل ٤

قياس (ياحكم) قياس (من عل) ؟ وما الفرق ؟

٢٤ - ولم بنى (اضرب) فى الأمر ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياسها فى الأفعال قياس (كم)

و(إذ) فى الأسماء ؟

٢٥ - ولم بنى (سوف) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة ؟ وهل قياس (ثم) قياس

(سوف) ؟

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ (٣ : ١) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥ (١ : ١٠٣ مطبوع) ، وشرح

- ٢٦ - ولم بنيت باء الإضافة ؟ ولم بنيت على الحركة ؟ ولم بنيت على الكسرة ؟ وهل قياس لام الإضافة قياسها ؟ وما الفرق ؟ وما الخلاف فيها ؟
- [١] - (١) ولم بنى (منذ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضم ؟
- ٢٧ - ولم بنى (من) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (من) ؟
- ٢٨ - ولم لا ضم فى الفعل وإنما البناء فيه على ثلاثة أوجه وفى الأسماء على الأربعة أوجه (٢) كما هو فى الحروف ؟.

٢-الجواب :

- ١١*١- المبنى على ثلاثة أوجه الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع ، والحروف كلها .
- ١٢*١- وإنما بنى الاسم غير المتمكن لأنه خرج إلى شبه الحروف ، فجعل على العلامة التى تنبئ عن تضمنه معنى الحرف .
- ١٣*١- وبنى الفعل غير المضارع على أصل ما يجب للأفعال (٣)، إذ كلُّ فعل فأصله البناء، للاستغناء عن الإعراب فيه ، بآئه لا يُدلّ على المعانى المختلفة إلا بالصيغ المختلفة . فأما

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥ = (٣ : ١) .

- (١) لم ترد عنه إجابة ، وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٨ (مطبوع) أنها إذا كانت حرفاً فبنائها على أصل ما يجب للحروف ، وإن كانت اسماً فهى فى معنى الحرف، وحركت لالتقاء الساكنين، وحركت بالضم ليتبع الضم فى الميم . وينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٨٧ (٤٥ : ٢) . وقد أورد الرماني هذا السؤال فى المجلد الثالث من الشرح ، (نسخة داماد) ص ٤٤٦ ولم يُجب عنه أيضاً .
- (٢) المعروف فى تعريف مثل هذا العدد أن تدخل أداة التعريف على المضاف إليه وأجاز الكوفيون دخولها على المضاف والمضاف إليه معاً . ينظر شرح المفصل، ج ٦ : ٣٣، وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ) ، ج ١ : ٩٠ . أما دخولها على المضاف فقط فقد قال عنه ابن عصفور : « لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة » شرح جمل الزجاجى ، لعل بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢ هـ) ، ج ٢ : ٣٧ . وينظر الهمع ، ج ٥ : ٣١٤ (ج ٢ : ١٥١) .

- (٣) ينظر المقتضب ، ج ١ : ٢ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ٥٠ وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضاً . ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢ : ٣٣٠ .

الاسم فيستحق الإعراب لأنه يدل على المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، إذ تارة يكون فاعلاً ، وتارة مفعولاً ، وتارة مضافاً^(١) .

١٤*١ - وأما الحروف فتستحق البناء لأنها كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى . وإنما الإعراب للاسم بكماله ، فمنزلتها بمنزلة (جمع) من (جعفر) .

١٥*٢ - و(أين) مبنى ، لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة خاصة لأن ما قبل آخره ياء يثقل الكسر والضم بعدها^(٢) .

١٦*٢ - وقياس (كَيْفَ) قياس (أين) ، لأن الحكم واحد والعلّة واحدة .

١٧*٢ - و(حيث) مبنى للزوم الإضافة له إلى الجمل التي تجرى مجرى الصلة ، فهو ك(الذى) فى أنه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المنبئة عنه . وبني على الحركة لالتقاء الساكنين . ويجوز فيه الضم والفتح ، أما الضم فلأنه أشبه الغاية من جهة لزوم الإضافة فى المعنى كما يلزم الغاية^(٣) . وأما الفتح فلأن قبل آخره ياء بمنزلة (كيف) ، و(أين) . ولا يجوز فى (كيف) و(أين) البناء على الضم كما جاز فى (حيث) للعلّة التي بيّنا .

١٨*٢ - و(أولاء) مبنى لأنه تضمن معنى الإشارة إلى الشيء بعينه بغير علامة من الحروف فصار بمنزلة ما تضمن حرف الاستفهام^(٤) ، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الكسرة بما يجب لكل مبنى على حركة لم تعرض فيه علّة تخرجه عن أصله .

*١- الكتاب ، ج ١٥ = (١: ٣) .

*٢- نفسه ، ص ١٥ = (٤) .

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٤ ، والإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ١٣٧ ، والصاحبي : ص ٧٦ .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ١٧٣: ٢ ، وإعراب القرآن ، ج ٣٥٤: ١ ، وشرح السيرافى ، ج ١: ١٠٩ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١: ١١١ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢٣٧: ٢ . وفى شرح السيرافى ص ١١٢ عن بناء (جير) ونحوها أن الكسر هنا جاء على أصل ما يجب فى التقاء الساكنين ولم يحفلوا باستثقاله لقلته .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٢٨٥: ٣ (٤٤: ٢) ، والمقتضب ، ج ١٧٣: ٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ج ٣٤٦: ٣ ، وشرح السيرافى ، ج ١: ١٠٦ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١: ١١٠ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢٣٤: ٢ .

(٤) هناك تعليقات مختلفة لبناء اسم الإشارة مؤداها أنه تضمن معنى الحرف أو شابه الضمائر . ينظر ، عنها شرح السيرافى ، ج ١: ١١٦ ، والنكت ، ج ١: ١١١ ، وأسرار العربية ، ص ٣٣ ، وشرح المفهمل ، =

١٩*١ - (وَحَذَارٍ) مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ ، وَحَقُّ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ بِحَرْفِ كَلَامِ الْأَمْرِ^(١) . وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ (مَه) وَ(صَه) لَمَّا لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ بُنِيَ عَلَى الْوَقْفِ ، وَأَمَّا الْكُسْرَةُ فَلِأَنَّهَا مِنْ عِلَامَاتِ التَّائِيثِ . وَكُلُّ (فَعَالٍ) الْمَعْدُولِ فَإِنَّمَا يَعْدَلُ عَنِ الْمُؤَنَّثِ .

٢٠*١ - (وَمِنْ قَبْلُ) وَ(مِنْ بَعْدُ) مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَايَةِ^(٢) ، وَمَعْنَى الْغَايَةِ أَنْ تَمَامَهُ الْإِضَافَةُ ، فَلَمَّا قُطِعَ عَنِ الْمُضَافِ صَارَ كِبْعُضِ الْأَسْمِ^(٣) . وَبُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ مُسْتَعْمَلًا^(٤) ، كَقَوْلِكَ : (مِنْ قَبْلُ) وَ(مِنْ بَعْدُ) إِذَا نَكَّرْتَهُ ، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا قَبْلَكَ) . وَبُنِيَ عَلَى الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ لَمَّا أُخْرِجَ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَكُونُ لَهُ فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ / لِيُؤْذَنَ ١٥ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْبِنَاءِ . وَكَذَلِكَ (مِنْ عَلٍ) .

٢١*١ - وَ(كَمْ) بُنِيَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَبُنِيَ عَلَى السَّكُونِ عَلَى أَصْلِ مَا يَجِبُ الْبِنَاءُ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَعْضُ فِيهِ مَا يَخْرُجُهُ عَنْ أَصْلِهِ . وَقِيَاسُ (مَنْ) وَ(قَطْ) وَ(إِذْ) قِيَاسُ (كَمْ) فِي الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً^(٥) .

٢٢*٢ - وَ(ضَرَبَ) مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ فَعَلَ غَيْرَ مُضَارِعٍ . وَكُلُّ فَعَلَ غَيْرَ مُضَارِعٍ مَبْنِيٌّ ، لِأَنَّهُ جَرَى

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥ = (٤:١) .

٢* نفسه ص ١٦ = (٤) .

= ج ٣ : ١٢٩ ، وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ ، ج ٢ : ٣٣٦ . وَالْحَرْفُ الَّذِي تَضْمَنُ مَعْنَاهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ قِيلَ : إِنَّهُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ وَقِيلَ : مَنْطُوقٌ بِهِ ، وَهُوَ لَامُ الْعَهْدِ . يَنْظُرُ التَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوْضِيحِ (مَعَ حَاشِيَةِ الشَّيْخِ يَسَ) ، لِخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيِّ (ت ٩٠٥) ، (بَيْرُوت - دَارُ الْفِكْرِ) ، ج ١ : ٤٩٠ .

(١) يَنْظُرُ شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ، ج ١ : ١٢٤ ، وَالنَّكَتُ ، ج ١ : ١١٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ج ٤ : ٥٠٠ . وَمِنْ التَّحْوِيلِ مَنْ يَرَى أَنَّ سَبَبَ بَنَائِهِ مِثَابَهَتَهُ لِلْأَصْوَاتِ نَحْوِ (غَاقْ غَاقْ) . يَنْظُرُ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ، لِأَبِي إِسْحَاقَ : إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ الزَّجَاجِ (ت ٣١١) . ، تَحْقِيقُ هَدْيِ مُحَمَّدٍ قِرَاعَةَ ، (الْقَاهِرَةُ - الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّعُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، ١٣٩١ هـ) ، ص ٧٢ .

(٢) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ، ج ٣ : ١٧٤ ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ٨٩ ، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ، ج ١ : ١٣١ (مَطْبُوعٌ) ، وَالنَّكَتُ ، ج ١ : ١١٢ . وَشَرْحُ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ ، ج ٢ : ٣٣٥ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣١ . (٣) يَنْظُرُ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ، ص ٩٠ ، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ، ج ١ : ١٣٣ (مَطْبُوعٌ) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ج ٤ : ٨٥ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ، ج ٢ : ١٠٢ .

(٤) « وَقِيلَ : إِنَّمَا بَنِيَ عَلَى حَرَكَةِ لَاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ » ، أُسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ، ص ٣١ .

(٥) يَبْدُو لِي أَنَّ قِيَاسَ (قَطْ) وَ(إِذْ) غَيْرَ قِيَاسِ (كَمْ) ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَضَمَّنَا مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ . وَقَدْ عَلَّلَ لِبِنَاءِ (قَطْ) بِأَنَّهَا اسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ فَعَلَ الْأَمْرِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ فَبُنِيَ كِبَنَائِهِ وَكَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ : (قَطَّكَ دِرْهَمَانِ) ، =

على أصله من غير عارض يخرج عنه . وبُنِيَ على الحركة لمقاربتة المضارع من وجهين :
أحدهما : أنه يوصف به كما يوصف بالمضارع في قولك : (مررت برجل ضربنا) بمنزلة
(يضربنا) في الصفة . والوجه الآخر : أنه يقع موقعه في (إن) إذا قلت : (إن ضربت ضربت) ،
فهو في موضع (إن تضربُ أضربُ) ^(١) . وبُنِيَ على الفتحة لأنه لما كان يطرد في كل ماضٍ وجب
أن تختار له الفتحة لأنها أخف الحركات ^(٢) .

٢٣*١ - (يا حكم) مبني لأنه وقع موقع الكناية ^(٣) ، وذلك أن المخاطب إنما يُخاطَب في
كل موضع بالكناية إلا في النداء خاصة ، فبُنِيَ لوقوعه موقع المكنى ^(٤) ، وكل مكنى من
المضمرات مبني ، وبُنِيَ على الحركة لأن له أصلاً في التمكن ، وهو أحق بها من قولهم : (من
عل) لأن له أصلاً في التمكن التام إذ جرى بوجوه الإعراب الثلاثة ، وكذلك (ابداً بهذا أول) ،
وبُنِيَ على الضم لأن له في حال الإعراب في النداء إذا قلت : (يا حكماً) النصب ، وله الكسرُ
في حال الإضافة إلى النفس كقولك : يا حكم ، فلم يبق إلا الضم ^(٥) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٦ = (٤:١) .

= في معنى ليحكك درهمان ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٣٨ ، والنكت ، ج ١ : ١١٤ ، وشرح المفصل ،
ج ٢ : ١٣٠ ، وقيل : إنها بنيت لمجيئها على حرفين . ينظر مغنى اللبيب عن كتاب الأعراب ، لعبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ،
(دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ) ، ج ١ : ١٩١ ، وأما (إذ) فعلوا لبنائها أنها مفتقرة إلى ما بعدها ،
وأصبحت معه بمنزلة الاسم الواحد ، وصارت ببنونه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يبنى . ينظر شرح
السيرافي ، ج ١ : ١٤٠ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٩٥ ، وشرح جمل الزجاجي ، ج
٢ : ٣٣٨ .

(١) هذا هو تعليل سيويه في الكتاب . وينظر المقتضب ، ج ٢ : ٢ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٤٦ (مطبوع) ،
وشرح المفصل ، ج ٦ : ٤ .

(٢) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٤٥ ، وأسرار العربية ، ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٥ ، وشرح
جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٣٣٣ .

(٣) يقصد بالكناية الضمير .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٠٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٥١ (مطبوع) ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ١٢٩ .

(٥) تقدم في الأسئلة قوله : ولم بني (يا حكم) و(ابداً بهذا أول)؟ ولم بني على الحركة ولم بني على الضمة؟
وهل قياس (يا حكم) قياس (من عل)؟ وأنت تراه وفي الإجابة عن (يا حكم) أما (من عل) و(ابداً بهذا)=

٢٤*١ - (اضرب) فى الأمر مبنى لأنه فعل غير مضارع ، ويُبنى على الوقف على أصل البناء ، وقياسه فى الأفعال قياس (كم) و(إذ) فى الأسماء^(٢) بما يجب له من البناء على الوقف^(٣) .

٢٥*١ - (سوف) مبنى لأنه حرف ، وينى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة لأن قبل آخره واو. وقياس (ثم) قياس (سوف) لكره^(٤) التضعيف فيعدل به إلى أخف الحركات. ٢٦*١ - وباء الإضافة مبنية لأنها حرف ، ويُبنى على الحركة لأنه لا يبتدأ بساكن ، وهى مبتدأ بها . ويُبنى على الكسر للزومها معنى الإضافة وعمل الجر فجعل فيها الحركة التى تؤذن بهذا المعنى^(٥) . فأما لام الإضافة فمن النحويين من يجريها مجرى باء الإضافة^(٦) ، ومنهم من يقول : أصلها الفتح وإنما كسرت مع الظاهر فى غير النداء للفرق بينها وبين لام الابتداء^(٧) ، وجرى ذلك عليها لأنها قد تخرج عن الإضافة المحضة إلى التعجب والإستغاثة فجرت مجرى

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ = (٤:١) .

= (أول) فلم يوفهما حقهما . وينظر عنهما الكتاب ، ج ٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ (٢ : ٤٥ - ٤٦) ، وشرح السيرافى ج ١ : ١٤٨ ، ١٥١ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٨٥ . (١) هذا على رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أن الأصل فى الأفعال الإعراب وأن فعل الأمر معرب ، ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٩٠ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، ج ٢ : ٥٢٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٣ ، ١٧٦ ، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ١٧٢ .

(٢) فى المخطوط (فى الأفعال الأسماء) ، وكلمة (الأفعال) مقحمة .

(٣) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٥٨ (مطبوع) ، النكت ، ج ١ : ١١٧ .

(٤) فى المخطوط هكذا (الكره) . وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٥٩ (مطبوع) « كرهوا كسرهما ، [أى الميم الأخيرة] ، للتضعيف فيها والضمه قبلها» .

(٥) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٠ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح : عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق : الدكتور حسن هندأوى ، (دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ج ١ : ١٤٤ ، والنكت ، ج ١ : ١١٧ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٢٢٠ .

(٦) ينظر اللامات ، لأبى القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٢٧) ، تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ، (دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٨٣ ، وحروف المعانى والصفات ، للزجاجى أيضا ، تحقيق : الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤١٢هـ) ، ص ٤٩ ، ٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٤٤ .

(٧) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٥٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٠ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٢٢٥ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٢٦ .

كاف التشبيه في خروجها إلى معنى الاسم ، ووجب لها البناء على الفتح بمثل ما وجب لكاف التشبيه ، وهذا مذهب سيبويه^(١) .

٢٧*١- (هل) مبني لأنه حرف ، وبُني على السكون بما يستحقه كل مبني جرى على أصله . وقياس (بل) و(من)^(٢) قياس (هل) لأن العلة واحدة .

٢٨*١- ولا ضم في الفعل لأنه لم يجرى ثالث سوى المضارع ، فالقسمة قد أوجبت له البناء على ثلاثة أوجه: الفتح للماضي ، والوقف لفعل الأمر غير المضارع ، والكسر لالتقاء الساكنين . فهذا حكم اقتضته قسمة الفعل في الماضي والمستقبل والحاضر ، فلم يكن فيه بناءٌ على الضم . لهذه العلة : إذ المضارع معرب والماضي مبني على الفتح وفعل الأمر مبني على الوقف^(٣) فإن التقى فيه ساكنان حرّك بالكسر نحو : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ ﴾^(٤) .

٣- مسائل في التثنية والجمع*١-٥:

- ٢٩ - ما يلحق الاسم في التثنية ؟
 ٣٠ - ولم كان الرفع بالألف على خلاف ما تقتضيه الأصول من جعله بالواو ؟
 ٣١ - وهلاً جعل النصب بالألف إذ الفتحة منها ! وما معنى قوله / : (ليكون مثله في هـ ب

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ = (٤ : ١) .

(١) قال سيبويه : « هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله . فمن ذلك قولك : لِعَبْدِ اللَّهِ مَالٌ ، ثم تقول : لك مَالٌ ... وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لا التبست بلام الابتداء... » ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣٧٦ (١ : ٣٨٩) .

(٢) مرّ في السؤال ، وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (من) ؟ ويلاحظ هنا أنه قد وضع (هل) مكان (من) ، لأن علة بنائهما واحدة فلم يلتزم بما ورد في السؤال ، ولم يعرض للإجابة عن (قد) .

(٣) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٧١ (مطبوع) .

(٤) من الآية الثانية في سورة المزمل .

(٥) وينظر : شرح السيرافي ، ج ١ : ٢١٤ (مطبوع) .

الجمع^(١)، وقوله : (وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجرة منه أولى)^(١)؟ وهلاّ تبع الرفع الجرّ إذا جعل النصب بالالف ! .

٣٢ - ولم زيدت النون فى التثنية ؟ ولم كُسِرَتْ ؟

٣٣ - وما الألف فى التثنية ، أهى حرف إعراب أم إعراب ؟ وما الخلاف فيها والصواب ؟

٣٤ - وما يلحق المذكر فى جمع السلامة ؟ وكفى فى الواو من علامة ؟ ولم فُتِحَتْ النون فى الجمع ؟

٣٥ - وما يلحق المؤنث فى جمع السلامة ؟ ولم كان النصب والجر بالكسر فى جمع المؤنث؟ وما نظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث ؟ وما الخلاف فيه ؟

٣- الجواب :

٢٩*١ - يلحق الاسم فى التثنية ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى النصب والجر ، كقولك (مسلمان) فى الرفع ، و (مسلمين) فى النصب والجر .

٣٠*١ - وإنما كان الرفع بالالف دون الواو للفصل بين التثنية والجمع ؛ إذ الألف لا

يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فاقترضى ذلك أن تختص بأحد الياءين من التثنية والجمع ؛ لنلا يبنى الكلام على اللبس . ووجب أن تكون الألف للتثنية لأنها أخف من الجمع كما أن الواحد أخف من التثنية ، فهى على ثلاث مراتب، وأخفها الواحد ثم التثنية ، ثم الجمع . فقد بان أن الألف يجب أن تختص التثنية دون الجمع .

٣١*١ - ولم يجز أن يجعل النصب بالالف على الأصول الصحيحة لأنه يجب منه أن

يكون الرفع تابعاً ، ولا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن الرفع أول فلا يكون تابعاً . ولا يجوز أن يكون الرفع بالالف والنصب تابعاً للعلامة بالالف لأمرين : أحدهما : أن يكون مثله فى الجمع ؛ أى

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ = (١ : ٤) .

(١) قال سيبويه فى أثناء الحديث عن نصب المثنى : « ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله فى الجمع ، وكان مع ذا تابعاً لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يجاوزه » .

يكون تابعاً في التثنية لعلامة الجرّ كما هو في الجمع ليشاكل ولا يبنى على التنافر. والوجه الآخر: أن يتبع الأقوى في الاسم وهو الجرّ إذ هو له لا في غيره. والرفع مشترك بينه وبين الفعل (١).

٣٢*١ - والنون في التثنية زائدة عوضاً من الحركة والتنوين ، والدليل على أنها عوض منهما أنها تحذف في الإضافة كما يُحذف التنوين فتقول : (غلاماً زيد) كما تقول : (غلامُ زيد)؛ لأنّ المضاف يعاقب النون في موضعها كما يعاقب التنوين في موضعه ، وتثبت النون مع الألف واللام كما تثبت الحركة لأن الألف واللام في أول الاسم ، والنون في آخره ، فلا يمتنع ثبوتهما معاً كثبوت الحركة مع الألف واللام . ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف لأنه لا يكون حرفان في موضع حرف واحد (٢).

ونون التثنية مكسورة على أصل الحركة لالتقاء الساكنين مع ما يقتضى لها ذلك من قوتها على التنوين .

٣٣*٢ - والألف في التثنية حرف إعراب ، وفيه إعراب ؛ لأنه آخر الكلمة فيما صيغت عليه يتغير بحسب العامل . وكلّ آخر كلمة فيما بُنيت عليه يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب . هذا مذهب سيبويه (٣) . وقد أفصح بأنّ الألف حرف إعراب ودلّ على أنّ فيها إعراباً

*١- الكتاب، ج ١: ١٧ - ١٨ = (٤: ١) .

*٢- نفسه ، ص ١٨ = (٥) .

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٢٣ ، وشرح السيرافي ، ج ١: ٢١٥-٢١٨ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١: ١١٨-٢١٢ ، وشرح المفصل ، ج ٤: ١٣٨ ، وفيها تفصيل واسع . ولابن جني تعليل آخر . ينظر سر صناعة الإعراب ، ج ٢: ٧١٧-٧١٨ .

(٢) هناك آراء متعددة حول العلاقة بين التنوين والنون التي تلحق المثنى والجمع ، وحول حذف التنوين مع الألف واللام وبقاء تلك النون . ينظر الكتاب ، ج ١: ١٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦: ٢ ، (٤: ١) ، ٩٤ ، ٣٤٩ ، والمقتضب ، ج ١: ١٤٣ ، ١٤٤: ٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١: ٢٢٦ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢: ٤٤٩ ، وأسرار العربية ، ص ٥٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢١١ ، وشرح المفصل ، ج ٤: ١٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي ، ج ١: ١٥٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع : عبد الله بن أحمد الإشبيلي (ت ٦٨٨) ، تحقيق . الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ج ١: ٢٥٦ .

(٣) ينظر ما تقدم في فقرة (٢) م١ .

بقوله : (وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)^(١)، وهذان^(٢) القسمان هما اللذان فيهما إعراب . وهذا المذهب أيضا مذهب الجرمي^(٣) (ت ٢٢٥) : والإعراب تغير آخر الكلمة فيما بنيت عليه بعامل . وهو الانقلاب من حال إلى حال بوجوه الإعراب^(٤).

وخالف في ذلك الأخفش^(٥) (ت ٢١٥) فزعم أنه ليس فيها حرف إعراب ، لأن الإعراب عنده الحركات التي تتعاقب بحسب العوامل ، وليس ذلك في التثنية ، ولا يكون حرف إعراب لا إعراب فيه^(٦). وقد بينّا فساد هذا المذهب^(٧) . وكان / ابن السراج (ت ٣١٦) يقول : (فيها إعراب ١٦ [حرف] من غير إعراب) . ويذهب إلى أن حرف الإعراب هو الحرف المهيأ للإعراب ، بمعنى أنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في ذلك الحرف ، ويذهب إلى أن (يفعلان) ليس فيه حرف إعراب ، لأنه ليس فيه حرف مهيأ للإعراب ، بمعنى أنه لو كان في الكلمة لكان فيه . ويقول : في (من) حرف إعراب ؛ لأنك لو جعلتها اسماً لقلت : (هذا من قد أقبل)^(٨) . وهذا المذهب يخالف سيبويه فيما يعبر عنه بحرف إعراب . وليس يتحصل منه خلاف في المعنى^(٩).

(١) الكتاب ، ج ١ : ١٣ = (٣ : ١) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٥١ .

(٢) في المخطوط (هذا) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) جاء في المقتضب ، ج ٢ : ١٥١ « وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف إعراب ؛ كما قال سيبويه . وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » . وينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٤١ ، والخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق محمد علي النجار ، (بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢) ، ج ٢ : ٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٦٩٥ ، ٧١٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ : ٣٣ (م ٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٤٠ ، وأبو عمر الجرمي ، للدكتور محسن سالم العميري ، رسالته للماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ١٧٢ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ٧٥ .

(٤) ينظر هامش الكتاب ، ج ١ : ١٨ (تحقيق هارون) وأضاف الرمانى في آخر هذه الفقرة : أن الأخفش قال : « في التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب » ، وينظر المقتضب ، ج ٢ : ١٥٢ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١٢٠ ، ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٦٩٥ ، ٧١٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ : ٣٣ (م ٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، ١٩٢ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٣٩ .

(٥) لعله في كتاب آخر .

(٦) ينظر ما تقدم في فقرة (٢) م ١ .

(٧) وقد نسب إلى ابن السراج أنه موافق لسيبويه ، ينظر شرح المفصل ، ج ٤ : ١٣٩ .

وكان الزیادی^(١) (ت ٢٤٩) يزعم أن الألف والياء فى التثنية إعراب من غير حرف إعراب، فيجعل ذلك بمنزلة النون فى (يفعلان)، و(تفعلون)^(٢). وهذا خطأ من أجل أن البيان الذى يقع التغيير فيه بحسب العامل هو فى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه، كما هو فى الواحد، وليس كذلك (يفعلان)؛ لأن اللام هى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه، والألف اسم مضموم إلى الفعل، فليس فى آخر الكلمة فيما بنيت عليه تغيير بعامل. وإنما النون زیدت بعد ألف الإضمار من غير أن يكون حرف إعراب وجعلت إعراباً، بثبوتها يكون الرفع، ويحذفها يكون الجزم والنصب^(٣). وقال الأخفش: (فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب) وليس يلزمه على ما أعطى من دليل الإعراب أن يكون إعراباً، لأن دليل الإعراب قد يكون باختصاص الاسم بوجه من [و]جوهه بعينه كاختصاص (هو) بالرفع. و(إياه) بالنصب. وليس الاسم بكماله بإعراب^(٤) وفيه دليل الإعراب.

٣٤*١- ويلحق المذكور فى جمع السلامة واو ونون فى الرفع، وياء ونون فى النصب والجر. وفى الواو ثلاث علامات: علامة الجمع، وعلامة الرفع، وعلامة التذكير^(٥). وكل ما ذكرناه فى التثنية فمثله فى جمع السلامة. والنون فى الجمع مفتوحة للفرق بين التثنية والجمع

* ١- الكتاب، ج ١: ١٨ = (١: ٤ - ٥).

(١) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن سفيان، ويتصل نسبه بزياد بن أبيه، ولذلك قيل له: الزیادی، وهو من نحوي البصرة. قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه، وله من الكتب: شرح نكت كتاب سيبويه وقد خالفه فى مواضع قال السيرافى: إنه ذكرها فى شرحه للكتاب، أخذ عن الأصمعى وغيره، وممن أخذ عنه المبرد. وكانت وفاته سنة ٢٤٩هـ. ينظر أخبار النحويين البصريين، ص ٩٧، والفهرست، ص ٨٦، وتاريخ العلماء النحويين، ص ٧٩، ونزهة الألباء، ص ١٥٧، ومعجم الأدباء، ج ١: ١٥٨.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب، ج ٢: ٦٩٥، ٧١٦، وأسرار العربية، ص ٥٢، وشرح المفصل، ج ٤: ١٤٠، وهذا رأى فيها منسوب إليه وإلى الفراء وقد نسب إلى الكوفيين عموماً. ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف فى مسائل الخلاف، ج ١: ٣٣ (م ٣).

(٣) ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٤) فى المخطوط (إعراب) ولعل الصواب ما أثبتته. وإلا لزم النصب، لأنه خبر (ليس).

(٥) ينظر شرح المفصل، ج ٥: ٧، فقد ذكرت تلك العلامات ومعها ثلاث علامات أخرى هى: السلامة، والقلة، وحرف الإعراب.

مع ثقل الكسر بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها^(١). وكل واحد من هذين الوجهين يقتضى لها الفتح ، فهو واجب بأؤكد الأمر لاجتماع السببين اللذين لو انفرد أحدهما وجب الحكم ولكن لا يكون أوكّد وألزم إلا باجتماع السببين .

٣٥*١ - ويلحق المؤنث فى جمع السلامة ألف وتاء مضمومة فى الرفع ومكسورة فى النصب والجر، وإنما وجب أن يكون النصب تابعاً للجر ليجرى على حدّ المذكّر إذ هو نظيره فى الجمع وهو فرع على جمع المذكّر يقتضى أن يكون على حدّه فلهذا جاء : ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾^(٢). على كسر التاء فى موضع النصب وهو من القياس اللازم ، ونظير الياء فى جمع المذكّر من جمع المؤنث التاء فهى^(٣) نظيرتها فى أنّها حرف إعراب ، والتاء المكسورة نظيرة الياء فى أنّها حرف إعراب فيها إعراب ، وخالف فى ذلك الأخفش (ت ٢١٥)، لأنه أجراه على أصله فقال : ليست التاء نظيرة الياء^(٤)، إذ لم تكن عنده الياء حرف إعراب . وقد بينّا الصواب فى ذلك على مذهب سيبويه^(٥).

٤- مسائل (٦) :

- ٣٦ - ما يلحق الفعل فى تثنية الضمير ؟
 ٣٧ - ولم كان الألف اسماً على أكثر مذاهب العرب وحرفاً على مذهب بعضهم ؟
 ٣٨ - ولم لا يجوز أن يكون الألف حرف إعراب على المذهبين جميعاً ؟ ولم زيدت النون ؟ وهلا ؟

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٨ = (١ : ٥)

(١) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٢٢ (مطبوع)، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٤٨٨، وأسرار العربية ، ص ٥٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٤١.

(٢) من الآية (٤٤) فى سورة العنكبوت.

(٣) فى المخطوط (فى) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) نص كلام الأخفش هو : « ليست التاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمّة نظيرة الواو، ألا ترى أنك لو سمعت (مسلمات) لم تدلّك التاء على رفع ولا جر كما تدلّك الواو والياء ». الكتاب ، ج ١ : ١٨ هامش ٤ (تحقيق هارون) . وفى معانى القرآن ، لأبى الحسن : سعيد بن مسعدة للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، (الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ) ، ج ١ : ١٦٤ عن (عرفات) « وإنما صرفت لأن الكسرة والضمّة فى التاء صارت بمنزلة الياء والواو فى (مسلمين) و(مسلمون) لأنه تذكيره » ج ١ : ١٦٤ ، وينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٠ (مطبوع).

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢٢) م٣.

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٩ = (١ : ٥) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٥٣ (مخطوط) وإلى هنا انتهى الجزء

المطبوع منه ، والإحالة فيما سيأتى ستكون إلى المخطوط دون إشارة.

كانت حرفَ إعراب كما كانت الألف في الاسم حرفَ إعراب ؛ إذ فيها البيان عن وجوه الإعراب كما في الألف ذلك؟

٣٩ - وما معنى قوله :/(لم ترد أن تثنى «يفعل» هذا البناء)^(١)؟ وما حكمه لو أردت تثنية ب (يفعل)؟ ولم يجب فيه (يفعلان) و (تفعلين)؟ وهل لزم ذلك من لم يجعل الألف تثنية الضمير؟

[٣٨]- وما حرف الإعراب في (يفعلان)؟ ولم لا حرف إعراب فيه؟ وما معنى قوله : (لم يجعلوا النون حرفَ إعراب إذ كانت متحركة ولا تثبت في الجزم)^(٢)؟ فهل هذا دليل على صحة الحكم أم علة للمحكوم فيه؟

[٣٧]- ولم يجب أن الألف بمنزلة التاء في (قلت) على مذهب أكثر العرب وبمنزلة التاء في (قالت) على مذهب بعضهم؟ وأي المذهبين أقيس؟

٤١ - ولم يجب أن يكون الإعراب فيه بالحرف^(٣) نون الحركة؟
٤٢ - ولم وافق النصب الجزم في هذا، ولم يجب مثل ذلك في المعتل؟
٤٣ - وما يلحق الفعل في جمع ضمير المذكر فيه؟ ولم كانت النون مفتوحة؟ ولم يجب أن تكون زيادتها كزيادتها في التثنية؟

٤٤ - وما يلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث؟ وما الياء (في تفعلين) اسم أم حرف؟ وما النون؟^(٤)

٤٥ - وما يلحق الفعل المضارع في جمع ضمير المؤنث فيه؟ ولم كانت نوناً مفردة؟
٤٦ - ولم سكن لام (يفعلن)؟ وهل هو مبني أم معرب؟ ولم يجب أنه مبني؟ ولم استوى اللفظ في العوامل الثلاث من (هن يفعلن) و (لم يفعلن)، و(لن يفعلن)؟ وما نظير بناء (يفعلن) من قولهم : (هلاً تفعّلن) ؟ ولم بنى (هل تفعّلن)؟

[٣٨]- ولم لا يصح أن يثنى الفعل ولا يجمع؟

(١) قال سيبويه : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن

الألف حرفَ إعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضم إليه (يفعل) آخر» .

(٢) الكتاب ، ج ١ : ١٩٠ = (١ : ٥٠) .

(٣) في المخطوط (الحرف) . وما أثبتته يتفق مع ما جاء في الجواب .

(٤) ينظر عن النون الفقرة (٣٨) من الجواب .

الجواب :

١-٣٦ - يلحق الفعل في تثنية الضمير فيه ألف ونون في الرفع وألف مفردة في النصب

والجزم، كقولك (يفعلان) في الرفع، و (لم يفعلا) في الجزم ، و(لن يفعلا) في النصب.

١-٣٧ - والألف اسم للضمير المثني على مذهب أكثر العرب ، لأنها تثبت في موضع

الضمير وتسقط في الموضع الذي يسقط الضمير . تقول : (يقوم أخواك) ؛ لأنه لا ضمير فيه ،

وتقول : (أخواك يقومان) ، فَتَثْبُتُ العلامةُ لأنه موضع ضمير بما تقدم من الذكر . والألف في

(يفعلان) حرفٌ على مذهب بعض العرب ، وهم الذين يقولون : (أكلوني البراغيث) ^(١) . وإنما

زيدت لتؤذن بأن الفاعل مثنى كالتاء في (قالت) في أنها حرف يؤذن بأن الفاعل مؤنث . فأما

على مذهب الآخرين فالألف بمنزلة التاء في (قلت) في أنها اسم للمضمر .

١-٣٨ - وليست الألف في (يفعلان) حرف إعراب على المذهبين جميعاً ؛ لأنه لم يثن الفعل

، وإنما لحقته علامات تؤذن بالمعنى في غيره ، فَمَنْ جَمَعَ الضمير فإنما هو على اسم ضمه إلى

لفظ الفعل ، ومن أتى بألف التثنية فإنما ^(٢) أتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى وإنما حرف

الإعراب آخر الكلمة فيما بنيت عليه مما فيه دليل على وجه من وجوه الإعراب بالحركات أو

الانقلاب وليس ذلك في ألف (يفعلان)، ولا في النون ؛ لأن النون جاءت بعد فصل الفعل بما

ليس منه فلم تكن آخر الكلمة فيما بنيت عليه ، والدليل على صحة الحكم بأن النون ليست حرف

إعراب أنها متحركة بحركة لا تنبئ عن وجه من وجوه الإعراب، ولو كانت حرف الإعراب وهي

متحركة لكانت حركتها تنبئ عن وجه من وجوه الإعراب . وإنما زيدت النون لتكون إعراباً ،

فيكون في ثبوتها علامة للرفع، وسقوطها علامة للجزم والنصب .

١-٣٩ - ومعنى قوله : « لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء » ^(٣) أن الفعل لا يثنى أصلاً،

١-* الكتاب ، ج ١ : ١٩ = (١ : ٥) .

(١) عزيت هذه اللغة إلى طيء وإلى أزد شنوءة وإلى بني الحارث بن كعب ، ينظر البحر المحيط ،

ج ٦ : ٢٩٧ ، وشرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق

الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (دار الفكر ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ) ، ج ١ : ٤٦٨ ، والمساعد على

تسهيل الفوائد ، ج ١ : ٣٩٤ ، والتصريح على التوضيح ، ج ١ : ٢٧٥ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ،

للدكتور محمد عبد القادر هنادي ، (مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ) ، ص ٥٢ .

(٢) في المخطوط (فلما) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) تقدم إيراد نص سيبويه في هامش السؤال .

وإنما يثنى الضمير فيه أو يؤتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى . ولو أردت تثنية (يفعل) لقلت:
(يفعلان) و(يفعلَيْن) كما تقول فى تثنية (يزيد) : (يزيدان) و (يزيدَيْن) . وذلك / إذا جعلته اسماً ، ١٧
فأما إذا كان فعلاً فلا يثنى .

وإنما لم تجز تثنية الفعل لأن دلالاته دلالة التضمين^(١) كما أن دلالة (ضارب) على
(مضروب) دلالة التضمين فلا يجوز فى المدلول عليه دلالة تضمين عشرة أحكام علّتها واحدة
وهى أن [ما] دلالاته دلالة التضمين ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يعرف ولا يضاف ، ولا يخبر
عنه ، ولا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مصغراً ، ولا موصوفاً ، ولا منسوباً إليه . وحقيقة دلالة
التضمين أنها من جهة تعليق المعنى بغيره ، فلما كان معنى (ضارب) إنما يدل على (المضروب)
من جهة تعلق معناه ، لا من جهة أن هذه الكلمة وضعت له كان مدلول التضمين فى (ضارب)
هو مدلول التصريح فى قولك : (مضروب) لأن قولك : (مضروب) جعل على طريق الإشارة إلى المعنى
الذى فى نفس المخاطب ، ولم يجعل (ضارب) على طريق الإشارة إلى معنى (مضروب) ، وإنما
جعل على طريق الإشارة إلى معنى الفاعل للضرب . فأما (يفعل) فليس دلالاته دلالة الإشارة
أصلاً ، وإنما دلالاته دلالة الإفادة^(٢) كدلالة الجملة . ومع ذلك فإن دلالة الإفادة فيه على جهة
التضمين بمعنى المصدر ، وهو تعليق الإفادة بمعنى المصدر ، فانفصل الفعل من دلالة الاسم
بوجهين : أحدهما : أن دلالاته دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب على جهة التضمين بمعنى
المصدر فخرج عن التصريح من الوجهين جميعاً ، أن دلالاته دلالة الإفادة كدلالة الجملة وليس
ذلك^(٣) بتصريح بالمعنى ، والآخر : أنه من جهة تعليقه بالمصدر حصل على دلالة التضمين ،
وحصل الاسم الذى هو صفة على دالتين : دلالة التصريح ، ودلالة التضمين كما ذكرنا فى
(ضارب) .

٤٠ - ومذهب من قال : (أكلنى البراغيث) أقيس ؛ لأنه أبعد من إيهام تثنية الفعل
وجمعه . وأدل على أن فيه ضميراً ، فهو أحسن لهذه العلة وأقيس على الأصول الصحيحة التى
ينبغى أن يكون عليها الكلام بالعلة التى بيّنا .

(١) ينظر عن دلالة التضمين ما تقدم فى فقرة (٩) م ١٠ . (*) فى المخطوط (والمدلول) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٣: ٣ .

(٣) فى المخطوط (كذلك) والأولى ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (فحصل) ، ولعل المراد ما أثبتته

٤١*١ - وإنما يجب أن يكون الإعراب في التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ به نظائره من تثنية الاسم وجمعه ، إذ المشكلة واجبة إذا لم يكن فيها إلباس ولا نقض للأصول الصحيحة.

٤٢*١ - ووافق النصب الجزم فيها ولم يجب مثل ذلك في المعتل لأنَّ المعتلَّ أصله أولى به في (أن يغزوا هذا) فلم يجب أن يتبع الجزم لهذه العلة . وليس في التثنية أصل للنصب هو أولى به فوجب الإتيان ، وإذا وجب الإتيان فإتباعه للجزم أحق به كما أن إتباعه للجزم في الاسم أحق به. (*)

٤٣*١ - ويلحق الفعل في جمع ضمير المذكر واو ونون في الرفع وواو مفردة في النصب والجزم كقولك : (يفعلون) في الرفع ، و(لم يفعلوا) في الجزم ، و(لن يفعلوا) في النصب . وسبيل النون فيها كسبيلها في التثنية في أنها إعراب وليست حرف إعراب ، فأما حركتها فالفتح لليلة التي لها حُرِّكت في جمع الاسم^(١).

٤٤*٢ - ويلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث ياء ونون في الرفع ، وياء مفردة في الجزم والنصب ، كقولك (تفعلن) في الرفع ، و (لم تفعلين) في الجزم ، و(لن تفعلين) في النصب . والياء فيه اسم ؛ لأنها لو كانت حرفاً للتأنيث لثبتت في التثنية كما تثبت التاء في (قالت) و(قالتا) ، وإنما تقول : (أنت تفعلن) ، و(أنتما تفعلنان)^(٢) ، فلا تثبت الياء لليلة التي بيَّنا .

٤٥*٢ - ويلحق الفعل المضارع في جمع ضمير المؤنث فيه نون مفردة ، لأن حروف المد واللين / التي هي أحق بالزيادة قد اقتطعها ما هو أولى بها من تثنية الاسم وجمعه ، وتثنية بضمير وجمعه في المذكر . فلما امتنعت تلك الأحرف وجب زيادة ما هو أقرب إليها وأشبه بها^(٣) وهي النون .

٤٦*٢ - وسكَّن^(٤) لام (يفعلن) إتباعاً للام (فعلن) ، فأما لام (فعلن) فسكنت لئلا يتوالى

١* الكتاب ، ج ١ : ١٩ = (١ : ٥) .

٢* نفسه ، ص ٢٠ = (٥ - ٦) .

٣* نفسه ، ص ٢٠ = (٦) .

بالاسم . وينظر ما تقدم في الفقرة (١٣١م)

(١) ينظر ما تقدم في الفقرة (٣٤م) .

(٢) ينظر المسائل المشككة ، ص ٥٨١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٢٦ .

(٣) ينظر أسرار العربية ، ص ٣٢٤ .

(٤) في المخطوط (وممكن) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

أربع متحركات ، وليس ذلك فى أصول كلامهم ولا فى وزن الشعر إلا فيما يضعف من المزاخف^(١) : وعلته الخروج عن التعديل^(٢) بكثرة الحركات فردّ (فعلن) إلى أصله فراراً من اجتماع أربع متحركات ، وتبعه (يفعلن) لأنه قد صار بهذه الزيادة أقرب إليه منه إلى غيره، فلما كان يجوز أن يخرج إلى غير أصله لشبهه ما ليس من جنسه كان إخراجهم إلى أصله لشبهه ما هو من جنسه أجوزَ فلماذا بنى (يفعلن)، وهو مذهب سيبويه . وقد قال بعض المتأخرين^(٣) : هو معرب لأنه مضارع ، وإن عرض فيه ما يمنع من ظهور الإعراب كما أن (قفلاً) و (رحى) و(عصاً) معرب وإن منع مانع من ظهور الإعراب فيه . وليس هذا بقياس ؛ لأن المانع من هذا

(١) وذلك أن يحذف الثانى والرابع من (مستقلن) فتصير (متعلن) ثم تحول إلى (فعلن) وهو ما يعرف

بالخبل . نحو قول الشاعر : * وَيَقْلُ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَطَلَبَ مَنَعَ خَيْرَ تَوَدَّه *

وقول الآخر : * وَيَلْدُ قَطْعُهُ عَامِرٌ وَجَمَلُ حَسْرَةٍ فِى الطَّرِيقِ *

ينظر مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٢٨٧) ، (مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ) ، ص ٥٧ ، والكافي فى العروض والقوافى ، ليحيى بن على الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢) ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، (نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثانى عشر لمجلة معهد المخطوطات) ، ص ٨١ ، ١٠١ ، والتعريفات ، لعلى بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، (بيروت - دار الكتاب العربى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٣١ .

(٢) استعمل هذه الكلمة فى موضع آخر حيث قال : «ولا يجوز أن يكون فى الكلام سداسى من غير زيادة، لأن الثلاثى هو الأعدل الأمكن الأخف، والرابعى تعديل بعده فى المرتبة، والخماسى خروج عن التعديل بما يليه، فهو يحتمل مثله، فأما السداسى فلا وجه لخروجه عن التعديل بما يباعد عنه» المجلده، ص ٢٣٩-٢٣٨ (داماد).

(٣) منهم ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧) ، وتبعه أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١) ، وابن طلحة : محمد بن طلحة الإشبيلي (ت ٦١٨) ، وقد ذكر ابن مالك فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى بناءه ، ولعله لم يبلغه ذلك الخلاف . ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان ، (القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ) ، ج ١ : ٦٠ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، لعلى بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠) ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٧٠ ، والهمع ، ج ١ : ٥٥ (١ : ١٨) ، وحاشية الخضرى ، على شرح ابن عقيل ، لمحمد الخضرى (ت ١٢٨٧هـ) ، (بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، ج ١ : ٣٢٠ .

استحالة تحريك الألف ، وليس كذلك (يفعلن) ، فلا وجه له إلا البناء على مذهب سيبويه . ونظيره (هل يفعلن) فى البناء ، وذلك أن النون الشديدة نونان ، الأولى منهما ساكنة فإذا دخلت فى الأمر والنهى من قولك : (اضربن ولا تضربن) لم يكن بدّ من الحركة لالتقاء الساكنين ثم أتبع سائر تصاريف الفعل ما لزمته العلة كما أتبع (يفعلن) ما لزمته العلة من (فعلن) .

٥- مسائل^(١) :

- ٤٧ - ما الأثقل من الكلام؟ وما الأخف؟ ولم ذلك؟
- ٤٨ - ولم كان الفعل أثقل من الاسم؟
- ٤٩ - ولم كانت الصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة؟
- [٤٨ - ، ٤٩ -] ولم يجب أن الاسم قبل الصفة ، والاسم قبل الفعل؟
- ٥٠ - ولم يجب أن ما هو على زنة الفعل أثقل؟
- ٥١ - ولم لا يكون (يشكر) صفة وهو اسم ويكون صفة وهو فعل؟
- ٥٢ - ولم يجب أن النكرة قبل المعرفة ، والمذكر قبل المؤنث؟
- ٥٣ - ولم كان الجمع أثقل من الواحد؟
- ٥٤ - وما معنى قوله : (إنّ الشئ يقع على كل ما أخبر عنه والشئ ذكر)؟^(٢) . وما الفرق بينه وبين الذات والنفس ، حتى دلّ^(٣) الشئ على أن المذكر أول ولم تدلّ الذات على أن المؤنث أول؟
- ٥٥ - وما حكم الاسم الذى لا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف؟ ولم انصرف فى هذين الوجهين؟
- ٥٦ - وما إعراب الفعل المعتل^(٤) اللام؟ ولم سكن فى الرفع ، وحذف فى الجزم ، وجرى على أصله فى النصب؟ .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٠ = (٦ : ١) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٦ ، وشرح الصغار ، ص ١٧ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٢ = (٧ : ١)

(٣) فى المخطوط (كل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٤) كلمة (المعتل) مكررة فى المخطوط .

الجواب :

٤٧*١ - الأثقل من الكلام هو الثانى فى المرتبة كالفعل الذى هو ثان^(٤) من جهة أنه مشتق من المصدر^(٥)، فالمصدر قبله فى المرتبة. وكذلك الاسم العجمى هو ثان^(٤) فى المرتبة. والعربى أخف منه ، لأنه إنما يتكلم بالعجمى بعد العربى^(١) ، وسبيله فى ذلك كسبيل من كان يتكلم بالعربية. ثم انتقل إلى العجمية ، فهو أثقل عليه لهذه العلة^(٢).

٤٨*١ - والفعل أثقل من الاسم من وجهين : أحدهما : أنه مشتق من الاسم على ما بينا ، والآخر : أنه^(٣) يقوم بنفسه فى الكلام المفيد ولا يقوم الفعل بنفسه ، ودليله : (زيد أخوك) فيستغنى هذا الكلام عن الفعل ولا يستغنى الفعل عن الاسم. فالاسم أكثر استعمالاً لا محالة فهو من هذا الوجه أخف ، ومن وجه آخر وهو أنه يصح تقدم الاسم على الفعل. ولا يصح تقدم الفعل على الاسم^(٤)، فالفعل ثان^(٥) من هذا الوجه، والاسم^(٦) أول ، فقد حصل ثلاثة أوجه / ١٨
توجب خفة الاسم على الفعل ، الأول : لأنه يشتق منه الفعل فهو أول من هذه الجهة ، والثانى : أنه أكثر استعمالاً ، والثالث : أنه يصح تقدمه عليه [مع] خلوه منه ، ويمتنع من ذلك الفعل فهو أول من هذه الجهة أيضاً^(٧).

٤٩*٢ - والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ، لأن الصفة تابعة للموصوف. والاسم أول يصح تقديمه على الصفة ، ولا يصح تقدم الصفة عليه مع أن الصفة قد تعاقب

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٠ = (١ : ٦) .

٢* نفسه ، ص : ٢١ = (٦)

(٤) فى المخطوط (ثانى)، والأولى ما أثبتته.

(٥) الرماني هنا جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومع ذلك يرون أنه أخف من الفعل وقد اختلفت تعليقاتهم لذلك. ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠١. وينظر ما تقدم فى هامش باب ٢ : ١

(١) فى المخطوط (بالعربى بعد العجمى) وعليه رمز التقديم والتأخير (م)(م).

(٢) ينظر المسائل المشككة، ص ٥٤٣ .

(٣) الأولى أن يقول : (أن الاسم).

(٤) لعله يقصد أن الفعل لا يكون خبراً مقدماً .

(٥) فى المخطوط (ثانى) والأولى ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (والفعل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٧) وينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٦ ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥ .

والمسائل المشككة ، ص ١٠١ ، ٥٤٣ .

الفعل على معناه فى (يحكم) و(حاكم) وما جرى هذا المجرى.

٥١*١ - والذى على زنة الفعل أثقل مما ليس على زنة الفعل التى تخصه أو تغلب عليه ؛

لأن الفعل لما كان أثقل كانت الزنة التى تخصه أثقل.

٥١*٢ - و(يشكر) لا يكون صفة وهو اسم ، ويكون صفة وهو فعل ؛ لأنه إنما يكون اسماً

علماً ، والاسم العلم لا يكون صفة ، لأن الصفة على معنى لو وجبت لأى شىء كان جرت عليه

الصفة ، وليس كذلك الاسم العلم ؛ لأنه لو وافق معناه فى كل شىء لم يجب له مثل ذلك الاسم

العلم.

٥٢*٢ - والنكرة قبل المعرفة^(١) ، لأن التعريف يخرج عن التنكير بعلامة أو نقل عن أصل ،

كالألف واللام فى الرجل واللام ، ونقل (جعفر) عن النهر إلى الاسم العلم . والمذكر^(٢) قبل

المؤنث ؛ لأن التانيث يخرج عن التنكير بعلامة أو تقدير علامة ، نحو : (قائمة) و(حبلى)

و(حمراء) ، فأما تقدير العلامة فنحو تقديرها فى (هند) ، و (دار) ، و(نار) ، ولذلك ظهرت فى

التصغير فقلت : (هنيدة) و(نويرة) ، و(نويرة) . فأما (عناق) فلا تظهر فيه العلامة وإن كانت

مقدرة ؛ لأن الحرف الرابع قد وقع موقع العلامة فى غالب الأمر من الاسم المؤنث^(٣) .

٥٣*٢ - والجمع أثقل من الواحد إذا كان جمعاً جرى على واحده ؛ لأنه مأخوذ منه ،

ومغير عنه ، فهو ثان من هذه الجهة كما أن الفعل ثان على ما بيّنا قبل^(٤) .

٥٤*٤ - واستدل سيبويه على أن المذكر أول قبل المؤنث بأن الشىء يقع على المذكر

والمؤنث ، والشىء نكر^(٥) ، فعورض بالذات والنفس وأنهما مؤنثان^(٦) . وهذه المعارضة لا تلتزم

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢١١ = (٦:١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٢ = (٦ ، ٧) .

*٣- نفسه ، ص ٢٢ = (٧:١) .

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ١١:٣ .

(٢) كلمة (والمذكر) مكررة فى المخطوط .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٤٨١ (٢:١٣٦) ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ، ص ٧٠٢ .

(٤) ينظر الفقرتان (٤٧ ، ٤٨) .

(٥) وينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٤١ (٢:٢٢) .

(٦) عرض عدد من النحويين للاستدلال بأن الشىء نكر وهو يقع على المذكر والمؤنث ولم يوردوا عليه

اعتراضاً . ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٤٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٧٧ ، وشرح المفصل ،

ج ٥ : ٨٨ ، وجمع الهوامع ، ج ٦ : ٦١ (٢:١٧٩) ، وحاشية محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦) على شرح

الأشمونى ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، وأحمد الرفاعى ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع) .

من قبل أن الشيء يقع على المذكر والمؤنث مع أنه مطلق غير مضمن ، واسم الشيء ذكر فلما كان قد وقع على المذكر والمؤنث وهو مطلق غير مضمن، ومع ذلك فالاسم مذكر، دلّ من هذه الجهة على أن المذكر أول ، وليس كذلك الذات والنفس ؛ لأنها مضمّنة بالإضافة فليست^(١) أصلاً فيجب لها التذكير من أجل التضمين الذي وقع فيها ؛ لأنها تجرى في الاستعمال على طريقة (ذات كذا) و(نفس كذا) .

هـ* ١ - وكل اسم لا ينصرف فإنه إذا أضيف أو دخله الألف واللام انصرف ؛ لأنه تبعاً عن شبه الفعل بدخول ما لا يكون في الفعل عليه فرجع إلى أصله .

هـ* ٢ - وإعراب الفعل المعتل اللام سكون حرف العلة في الرفع^(٢)، وحذفه في الجزم، وإجراؤه على أصله في النصب ؛ وذلك لأن الضم والكسر ثقيل في نفسه وقد وقع على حرف العلة وهو من جنسه فصار بمنزلة المضاعف، والمضاعف مستكره ، فثقل من الوجهين ولزم الحذف للتخفيف . فأما النصب فجرى على أصله لخفة الفتح ، وحذف الحرف في الجزم لأن الجازم لما لم يصادف حركة وصادف حرفاً من جنس الحركة عمل فيه فحذفه^(٣)، وذلك نحو : (يغزو) و(لم يغز) و(لن يغزو) ، وكذلك سبيل (يرمى) . فأما (يخشى) فتقول فيه : (هو يخشى) و(لن تخشى) ؛ لأن الألف لا تتحرك ، وتقول : (لم تخش) فتحذف الألف كمثل ما حذفت أختيها .

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ٢٢-٢٣ = (٧ : ١) .

* ٢ - نفسه ص ٢٣ = (٧ : ١) .

(١) في المحفوظ (فليس) والأنسب ما أثبتته .

(٢) قال السيرافي في شرحه ج ١ : ١٨١ : « وقوله : (واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع) لم يرد أن

السكون هو علامة الرفع ، وإنما أراد يسكن في حال الرفع بالضم المقدر» .

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

ب٨

٣- / باب المسند والمسند إليه^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة :

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما الذى يصح به فائدة من الكلام؟ وما الذى لا يصح؟ ولم ذلك؟ وما قسمته؟
- ٢ - وما الفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول؟ وما المسند إليه؟ وهل معنى ذلك المبتدأ والخبر أم هو أعم؟
- ٣ - ولم لا يصح فائدة فى الكلام إلا باسم؟
- ٤ - وما قسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة؟ وما الذى تتقوم به الفائدة؟ وما الزيادة فى الفائدة؟ وما الزيادة فى البيان؟
- ٥ - وما حكم (كان) فى قولك : (كان عبد الله منطلقاً) ، أهو زيادة فى الفائدة أم على غير هذا الوجه؟
- ٦ - وما حكم (ليت) فى قولك : (ليت زيدا منطلقاً)؟
- ٧ - وما حكم (زيد) فى قولك : (ضربت زيدا)؟
- ٨ - وما حكم (راكب) فى قولك : (مررت راكباً)؟
- ٩ - وما حكم (رأيت) فى قولك : (رأيت عبد الله منطلقاً) فى باب البناءات؟
- ١٠ - وما معنى قوله : (المبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد)^(٢)؟
- ١١ - ولم وجب أن النكرة قبل المعرفة؟
- ١٢ - وما معنى قوله : (الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل اللفظية على أن أول الاسم الابتداء)^(٣)؟

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧ : ١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٨١ ، وشرح الصغار ، ص ٢٣ (١٨) .

(٢) الكتاب ، ج ١ : ٢٤ = (٧ : ١) وفى تحقيق هارون : (المبتدأ أول جزء...) .

(٣) الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧ : ١) . والنقل بالمعنى .

٤- باب اللفظ للمعاني^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يصح أن يدلّ على المعاني المختلفة مما لا يصح.

[مسائل هذا الباب]:

- ١ - ما الذى يصحّ أن يدلّ على المعاني المختلفة ؟ وما الذى لا يصحّ ؟ ولمّ ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة اللفظ للمعاني ؟ ولمّ كان الأصل اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ؟ ولمّ جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين ؟ ولمّ جاز اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ؟

الجواب [عن باب المسند والمسند إليه]:

١*١ - الذى يصحّ به فائدة من الكلام جملة من موضوع ومحمول^(٢). والذى لا يصحّ به فائدة ما عدا ذلك. وهو على خمسة أقسام : الكلمة المفردة ، والفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف ، والحرف مع الاسم ، وما تركب من هذه الأربعة ، نحو : حرف مع حرف واسم كقولك : (أمن زيد) : وكذلك الحرف مع الفعل ، كقولك : (لم يذهب) من غير ضمير فى الفعل. وكذلك لو قلت : (ألم يذهب) لم يصحّ به فائدة. والذى يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم ، أو اسم مع فعل.

١*٢ - والفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول أنّ الموضوع والمحمول مطلق ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين ، والمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما : الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر ، كما لا

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧ : ١) .

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ينظر الموضع السابق . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٨٦ ، وشرح الصغار ، ص ٢٦ (٢٤) .

(٢) الموضوع والمحمول من اصطلاحات المنطقيين ويستعمله البلاغيون والخيرون تأثراً بالمنطق . والموضوع : المبتدأ ، والمحمول : الخبر . ينظر الألفاظ المستعملة فى المنطق ، لأبى نصر الفارابى : محمد بن أحمد (٣٣٩) ، تحقيق محسن مهدى ، (بيروت - دار المشرق ، ط ٢ ، ١٩٦٨م) ، ص ٥٨ ، ومفاتيح العلوم ،

ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد فى الاشتقاق وهو الإسناد . والوجه الآخر : أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر ، والحديث الذى يسند إلى النبى ، صلى الله عليه وسلم ، هو المسند إليه فكأنه قيل : الحديث والمحدث عنه^(١) ، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم ، وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه .

١-٣ - ولا تصح فائدة فى الكلام إلا باسم ؛ لأن الاسم هو الذى يدل على المعنى الذى يعلمه المخاطب ، فأما الفعل فدلالته دلالة الإفادة^(٢) ودلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة .

١-٤ - وقسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة على ثلاثة أوجه : ما هو للزيادة فى الفائدة ، وما هو للزيادة فى البيان ، وما هو لتقويم المعنى . فالذى يتقوم به المعنى/ هو الذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى " كقولك : (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقيد ١٩ بقولك : (بالتدبير) لتقويم^(٣) المعنى ؛ لأنك لو قلت : (زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب ، وفى الآخر ينبىء عن تدبر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً . وأما الزيادة فى الفائدة فهو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى . وأما الزيادة فى البيان فهو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب .

١-٥ - وحكم (كان) على هذه الأصول فى قواك : (كان عبد الله منطلقاً) أن يكون لتقويم المعنى^(٤) ؛ لأنه لو سقط من الكلام لانقلب المعنى إلى (عبد الله منطلق الآن) .
١-٦ - وقولك : (ليت) فى (ليت زيدا منطلق) لتقويم المعنى ، إذ لو قلت : (زيد منطلق) لانقلب المعنى عن حد التمنى .

١-٨ الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧: ١) .

(١) وجاء فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٨١ « وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه ، كقولنا فى الحديث الذى يحدث به عن النبى صلى الله عليه : (هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه) ، فالحديث هو المسند ، ورسول الله هو المسند إليه »

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩: ٢ ، وما سيأتى فى الفقرات (٧-٩) .

(٣) فى المخطوط (بتقويم) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٤) فى المخطوط (الفائدة) وما أثبتته يقتضيه السياق ، وينظر الفقرة السابقة .

٧*١ - وإذا قلت : (ضربت زيداً) فالفعل معتمد الفائدة ، والفاعل معتمد البيان ، والمفعول للزيادة فى البيان ؛ لأنه يعرفه المخاطب ، فليس هو مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون كما ذكرنا فى الحال والخبر بالفعل ، وما مجرى مجراه .

٨*١ - وإذا قلت : (مررت راجياً) فالفعل معتمد الفائدة والفاعل معتمد البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة ؛ لأنها مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون .

٩*١ - وإذا قلت : (رأيت عبد الله منطلقاً) من رؤية العين ، (فرأى) معتمد الفائدة ، والفاعل الذى هو المتكلم معتمد البيان ، و(عبد الله) للزيادة فى البيان ، و(منطلقاً) حال للزيادة فى الفائدة . فإن قلت : (رأيت عبد الله منطلقاً) بمعنى (علمت) ف(عبد الله) معتمد البيان ، و(منطلق) معتمد الفائدة ، و(رأيت) على هذا المعنى للزيادة فى البيان ؛ لأنه بمعنى (عبد الله منطلق فى (علمى) ، فإذا ذكرت (فى علمى) على سبيل التأكيد ، فالتأكيد^(١) زيادة فى البيان ، وقد خرج الكلام مخرج ما المعتمد فيه (رأى) ، ومعتمد البيان التاء التى للمتكلم ، ولكن حقيقة المعنى على ما بينا ، لأن الغرض إنما هو فى البيان أن عبد الله منطلق ، فلهذا كان على التفسير الذى بينا . وليس بمستنكر أن يخرج الكلام مخرج معنى وهو لخلاف ذلك المعنى ، نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٢) ، مخرجه مخرج الأمر وهو على خلاف معنى الأمر ؛ لأنه تهدد .

١٠*٢ - ومعنى قوله : (المبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد) أن المبتدأ مرتبته أن يكون أولاً وإن ذكر ثانياً ، نحو (فى الدار زيد) ؛ كما أن مرتبة الواحد أن يكون أول العدد وإن جعل فيما بعد شيئاً قبله شئ^(٣) مرتبته أن يكون متأخراً عنه . والأصل فى هذا أن الأول يجرى على وجهين : أحدهما : ما يكون أولاً من غير جعل جاعل ولكن حقيقته فى نفسه تقتضى ذلك ، ومنه : ما يكون أولاً بجعل جاعل لو لم يقدمه لم يكن أولاً . فللاسّم المبتدأ أولية بحقيقته فى نفسه من جهة أنه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب قبل تعليق المعانى التى لا يعلمها

١٠- الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧: ١)

٢- نفسه ، ص ٢٤ = (٧)

(١) فى المخطوط (والتأكيد) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) فى المخطوط (قبل) ولعل المراد ما أثبتته .

به ، وله أولية بتقديمه في الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم في الذكر فأوليتُه بحقيقته لا تؤخر كما أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر . فأما بالتقديم لشيء على شيء فيمكن فيه التأخير .

١١*١ - والنكرة قبل المعرفة ^(١) ، لأن التعريف لما تُنكره في الموضوع إنما يكون بعلامة ، أو ينقل عن أصل ، فالعلامة نحو الألف واللام والإضافة ، والنقل نحو (جعفر) الذي نقل عن النهر ، من أسماء النهر جعفر وهو في اسم الرجل منقول . فأما التنكير العارض فلا يدخل في هذا ، وذلك التنكير فرعٌ بعد التعريف ، كقولك : (جاءني أحمدٌ وأحمدٌ / آخرٌ) . وكل تنكير ٩ ب عارض فهو فرع على التعريف وكل تنكير وضعيٌّ في الأصل فهو قبل التعريف .

١٢*١ - ومعنى قوله : (الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل بعد) أن الاسم مرتبته أن يبتدأ به ويحمل عليه كل المعاني المنعقدة به ، وذلك يصلح فيه ، لأنه أول ، على ما فسرنا قبل .

الجواب عن اللفظ للمعاني :

١٢*٢ - الذي يصح أن يدل على المعاني المختلفة الألفاظ [المختلفة] ، ولا يصح أن تدل على المعاني المختلفة الألفاظ المتفقة ^(٢) ؛ لأن الدلالة لا تكون دلالةً برهانيةً حتى يكون لها اختصاص بالمدلول عليه على طريقة أنها إذا صحت صح هذا المعنى ، ولو لم يصح هذا المعنى لم تصح تلك الدلالة ، فلا بد من الاختصاص على هذه الطريقة . وليس يكفي في هذا انعقاد المعنى بغيره من غير اختصاص على هذه الطريقة ، لأنه قد ينعقد الفعل بمعنى العاجز عنه

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٣-٢٤ = (٧:١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٤ = (٧) .

(١) ينظر ما تقدم في باب ٢: ٥٢ م ٥

(٢) هناك من منع أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى ، ينظر المسائل المشككة ص ٥٢٤ ، وشرح

السيرافي ، ج ١: ١٨٧ ، وشرح الصفار ، ص ٢٦ (٢٥ ر) ، والمزهر ، ج ١: ٣٨٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

ويبدو أن الرماني يمنع ذلك أيضاً إلا إذا صحبتته قرينة كما سيأتي وقد خرجته

بعضهم على أنه من تداخل اللغات . ينظر المصادر السابقة .

وليس بدليل عليه، إذ لو لم يصحّ عاجز الفعل ، بمعنى عاجز عنه لم يصر في وجود الفعل [دليل] ^(١) على ما هو به ، ولكن الفعل دليل على القادر عليه ؛ لأنه لو لم يصحّ قادر عليه لم يصحّ الفعل . فإذا كان لا بدّ من اختصاص على هذه الطريقة حتى تصح الدلالة بطل أن تكون العلامة المتفقة تدل على المعانى المختلفة على سبيل الوضع لتلك المعانى عند حدوث العلامات المتفقة . والله جلّ وعزّ قادر على الإفهام بهذا الطريق ^(٢) ولم يقع هذا في عادات العقلاء من الناس .

٢*١ - وقسمة اللفظ للمعاني على أربعة أوجه : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، اتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ، اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ، اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين . فالأصل في هذا الباب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين . وإنما جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين للإحالة على القرائن ، ليكون توطئة للإيجاز الذي يحتاج إليه لا محالة ، وذلك نحو : (وجدت عليه) من (الموجدة) ^(٣) ، و(وجدته) من (وجدان الضالة) ، و(رغبت فيه) و(رغبت عنه) ، و(جاء اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين للاتساع في الكلام والتمكن فيه ، وذلك نحو : (ذهب) و(انطلق) ، و(جلس) و(قعد) . فهذان الوجهان إنما جازا لعله ، والوجهان الأولان هما الأصل في الكلام . واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين كقول قائل : (قدم الأمير) ليفيد ^(٤) هذا المخاطب هذا المعنى ، وقول قائل غيره لإنسان آخر : (قدم الأمير) بهذا اللفظ ليفيده هذا المعنى بعينه .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤ = (١ - ٧ - ٨) .

(١) تكملة : أعتقد أن السياق يتطلبها .

(٢) لعله يشير إلى ما رُود في القرآن من الألفاظ التي ترد لأكثر من معنى . نحو (ظن) التي وردت بمعنى الشك واليقين كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ الآية (٢٠) في سورة الحاقة ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِنِينَ ﴾ الآية (٣٢) في سورة الجاثية . وينظر المسائل المشككة ، ص ٥٣٧ .

(٣) في المخطوط (الوجدة) ، وفي اللسان ، ج ٣ : ٤٤٦ (وجد) : « ووجد عليه في الغضب يجد ويجد وجداً وجدّة وموجدة ووجداناً : غضب » ولم يذكر الوجدة .

(٤) فع الأصل (التعديد) وما أثبتته يقتضيه السياق .

٥- باب ما يكون في اللفظ من الأعراض (١)

الغرض فيه : أن يبين المطرد من الشاذ لعارض في الشاذ.

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما المطرد ؟
- ٢ - وما الشاذ ؟
- ٣ - ولمَ جاز الشاذ ؟
- ٤ - وهل في الشاذ تخصيص العلة ؟
- ٥ - وما قسمة العارض ؟
- ٦ - ولمَ جاز الحذف ؟ ولمَ جاز العوض ؟
- ٧ - وما حكم المستغنى عنه بما هو أولى منه ؟ وما حكم المستغنى عنه بنظيره ؟
- [٤-] ولم جاز (لم يك) ولمَ يَجْزُ مثلُ ذلك في (لم يخن) ؟
- ٨ - ولمَ جاز (لا أدري) و (لا تبلى) (٢) ؟
- [٢-] ولم جاز (يَدْع) ولم يَجْز ماضيه ؟
- [٧-] ولم صار (ترك) أولى من ماضى (يَدْع) ؟
- [٦-] ولم جاز في (زنديق) (٣) (زندقة) و(فرزنة) في (فرازين) (٤) ؟
- ٩ - ولم جاز (أسطاع ويُسْطَيع) (٥) ؟ وما الفرق بينه وبين (استطاع يَسْتَطِيع) من قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ (٦).

(١) العنوان موافق لما جاء في الكتاب ، ج ١ : ٢٤ = (٨:١) ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ ،

١٨٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٨ (٣١ ر).

(٢) أصلهما (لا أدري) و (لا تبلى) .

(٣) (زنديق) : جمع (زنديق) فارسي معرب ، وهو القائل : إنّ الدهر باقٍ لا يزول ، فلا يؤمن بالآخرة ووحداية الله . ينظر اللسان ، ج ١٠ : ١٤٧ (زندق) .

(٤) (فرازين) : جمع (فرزان) من لُعب الشطرنج ، أعجمي معرب ، ينظر المصدر نفسه ، ج ٣ : ٣٢٢ (فرزن) .

(٥) في المخطوط (اسطاع في يسطيع) والمثبت يوافق الإجابة .

(٦) من الآية (٩٧) في سورة الكهف .

١٨٠

٦- / باب الاستقامة من الكلام والإحالة (١)

الغرض فيه : أن يبين المستقيم من المحال .

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما المستقيم من الكلام ؟
- ٢ - وما المحال ؟
- ٣ - وما قسمة الكلام فى المستقيم وخلافه ؟
- ٤ - وما المستقيم الحسن ؟ وما المستقيم القبيح ؟ وما المستقيم الكذب ؟ وما المستقيم الصدق ؟ وما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب ؟
- ٥ - وما المحال الكذب ؟ وما الخلاف فيه ؟
- [٧-] ولم صار (أتيتك غداً) أو (سأتيك أمس) محالاً ؟
- ٦ - ولم صار (قد زيداً رأيت) مستقيماً قبيحاً ؟
- ٧ - وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب (٢) ؟

الجواب [عن باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض] :

- ١* - المطرد هو الجارى فى النظائر ؛ فمنه ما يكون لازماً لجميع النظائر ، ومنه ما يكون غالباً فى النظائر ، وقد خرج منه شئ على طريق النادر ، وذلك نحو (جعفر) و (جعافر)

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤ - ٢٥ = (١ : ٨) .

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، ج ١ ، ٢٥ : (٨ : ١) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٦ ،

وشرح الصفار ، ص ٣١ (٤٠ ر) .

(٢) الذى فى الكتاب : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ،

ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) . وينظر التعليق على الجواب .

وهذا الجمع مطرد في جميع النظائر من باب (فَعَّلَ) (١). فأما الغالب فنحو (كَلَّبَ) و (أَكَلَّبَ)، فالغالب في نحو (فَعَّلَ) (أَفْعَلُ) (٢)، وقد خرج منه شيء (٣) على طريق النادر، نحو (زند) و (أزناد) (٤) كما قال (٥) :

(١) - * وَزَنَدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا * (٦)

فالجاري في النظائر على علة وحكم مطرد، وهو على الوجهين من اللزوم والغالب .

- (١) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٦١٢ (٢ : ١٩٧ بولاق) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٢٢٦ ، والأصول ، ج ٣ : ١١ .
(٢) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٤٩٠ ، ٥٦٧ (٢ : ١٤١ ، ١٧٥) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٩٣ ، والأصول ، ج ٢ : ٤٣٢ .

(٣) قوله (وقد خرج منه شيء) مكرر في المخطوط .

- (٤) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٥) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٩٤ ، والأصول ، ج ٢ : ٤٣٦ .
يلاحظ أن الرمانى قد وصف ذلك بالنور ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه حيث قال : وأعلم أنه قد يجيء في (فعل) (أفعال) مكان (أفعل) ، وكذلك الحال عند المبرد وابن السراج . ينظر المواضع المذكورة في التعليق السابق ، غير أن عدداً من النحويين وصفوا ذلك بالشذوذ ، مع مجيئه في قدر لا بأس به ، نحو (سمع ، و سماع) و (حَمَلٌ وأحمال) و (حَبْلٌ وأحبال) و (فرد وأفراد) و (شكل وأشكال) و (فرخ وأفراخ) ، و (أنف وأناف) و (جد وأجداد) ، و (حَبْرٌ وأحبار) و (لفظ وألفاظ) و (رأس) و (آراء) ، و (جفن وأجفان) . ينظر شرح المفصل ، ج ٥ : ١٦ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ٤٥٥ ، والتصريح ، ج ٢ : ٣٠٢ .
(٥) القائل : الأعشى : ميمون بن قيس . ينظر ديوانه : شرح وتعليق محمد محمد حسين ، (القاهرة - مكتبة الأدب) ، ص ٧٣ .

(٦) صدره : * وَجِدْتَ ، إِذَا اصْطَلَحُوا ، خَيْرَهُم * .

والبيت من قصيدة يمدح بها أحد أنواء اليمين ، واسمه سلامة ذا فائش الحميري . وزند ثاقب : هو الذي إذا قدح ظهرت ناره ،

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٦) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٩٤ ، والأصول في النحو ، ج ٢ : ٤٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق . الدكتور وهبة متولى عمر ، (القاهرة - مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ) ، ص ٣٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد على سلطان ، (دمشق - بيروت - دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩ م) ، ج ٢ : ٣٥٩ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج ٢ : ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢ : ٥١٤ ، وينظر معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٧٢ م) ، ص ١٣١ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حداد ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ) ، رقم ٨٧٠ .

٢*١ - والشاذ هو الخارج عن النظائر بما يقل في بابه ، وهو على ثلاثة أوجه^(١) : شاذٌ عن القياس ، وشاذٌ عن الاستعمال ، وشاذٌ عنهما . فالشاذ عن القياس فقط نحو : (استحوذ)^(٢) ، والشاذ عن الاستعمال فقط نحو ماضى (يدع)^(٣) ، فهذا يقبح^(٤) لأنه شذٌّ عن الاستعمال ، والأول يحسن لأنه لم يشذ عن الاستعمال . والشاذ عنهما قبيح جداً^(٥) ، نحو : (اليجدع)^(٦) ، أدخل الألف واللام على الفعل ، فخرج بهذا عن جميع النظائر ، وهو شاذ في الاستعمال لأنه لا يكاد يعرف في كلام العرب .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤-٢٥ = (٨ : ١) .

(١) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ٥٧ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، (القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ) ، ص ٥٨ .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٩٦ ، والمنصف ، ج ١ : ١٩٠ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٤٣ ، ٣٩٦ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ١٠٩ = (٢ : ٢٥٦) ، والخصائص ، ج ١ : ٩٩ ، ٢٦٦ ، ٣٩٦ ، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : على النجدى ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح شلبى ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٩ هـ) ، ج ٢ : ٣٦٤ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد اعترض على عدم استعمال ماضى (يدع) بشواهد جاء فيها (ودع) . وخرجت على أنها مخففة من (ودع) . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٢ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٣٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٥ ر) ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ص ٥٠ (وفيه شواهد لا ينطبق عليها التخفيف) .

(٤) ينظر عن مراد الرماني بالقبيح ما سيأتى فى أجوبة الباب التالى فقرة (٤) .

(٥) ينظر الخصائص ، ج ١ : ١٢٦ .

(٦) هذه كلمة من بيت ، منسوب لذى الخرق الطهوى ، وهو بتمامه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّه صوتُ الحمار اليجدعُ

ينظر النوادر فى اللغة ، لسعيد بن أوس أبو زيد الأنصارى (ت ٢١٥) ، تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، (بيروت - دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ) ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والخنا : الفحش .

ومن مواطن وروده : اللامات ، ص ٣٥ . والمسائل العضديات ص ١٠٣ ، والمسائل العسكرية فى النحو العربى ، لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق : الدكتور على جابر المنصورى ، (مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م) ، ص ١١٢ . ٧٣ ، وكتاب الشعر ، لأبى على الفارسى ، تحقيق : الدكتور محمود =

١-٣ - وإنما جاز الشاذ لما يلحق الكلام من الإيجاز ؛ وذلك أنه إذا أمكن أن يفهم المعنى بكلمة واحدة فلا وجه للمنع من ذلك إلى كلمتين ، بل يكون الإفهام بالقليل من الكلام أولى إذا كان من غير إخلال بالمعنى .

١-٤ - وكل شاذ ففيه تخصيص العلة ، إلا أن التخصيص على وجهين^(١) : أحدهما : تخصيص يناقض العلة ، والآخر تخصيص لا يناقض العلة . فالتخصيص الذي يناقض العلة هو الذي تكون العلة فيه في الموضعين على منزلة سواء ، ثم يلحق الحكم أحدهما دون الآخر فهذا مناقضة لا محالة . وأما تخصيص العلة الذي ليس فيه مناقضة ، فهو الذي يكون بمنزلة العلة في أحد الموضعين خلاف منزلتها في الموضع الآخر ، ولهذا دليل بين وهو أن النعمتين إذا استوتا في المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداها دون الأخرى فإذا كانت إحداها قد ندم عليها صاحبها فيما بعد سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى ؛ لأنه قد حدث ما جعل العلة بمنزلة ما لم يكن ، كالذي بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة ، فكذلك سائر علل الشاذ ، نحو العلة في (لم يكن) وهي ما عرض من كثرة الاستعمال فصير علة التمام الموجبة لذكر النون بمنزلة ما لم يكن ، فهذا حكم صحيح بجواز (لم يكن) ؛ لكثرة الاستعمال من غير إخلال . فأما العلة في (لم يصن) و (لم يخن) فمزلتها واحدة ، فمن أجاز حذف النون من أحدهما ولم يجزه من الآخر فقد ناقض ؛ لأن منزلة العلة في الموضوعين سواء . فعلى هذا مجرى علل الشاذ . وكذلك سبيل المجاز إنما تجرى عليه على هذا المنهاج ، ولا مناقضة في ذلك ، لما بينا من أن منزلة العلة في أحد الموضعين خلاف/ منزلتها في الآخر . ١٠. باب

١-٥ - وقسمة العارض على خمسة أوجه . وكله تغيير يخرج عن النظائر ، وذلك : حذف ، وزيادة ، وقلب ، وإبدال ، وتقديم وتأخير . فالحذف نحو (لم يكن) ، والزيادة نحو (أسطاع يُسطيع)^(٢) ، والقلب نحو (طائى) في (طيئ)^(٣) ، والإبدال نحو (تُخمة) في

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤-٢٥ = (٨:١) .

= الطناحى (القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ) ، ج ١ : ١٧٥ ، وشرح المفصل ، ج ٣ : ١٤٤ .
وشرح جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٦٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٨٦ .

(١) وينظر عن تخصيص العلل ، الخصائص ، ج ١ : ١٤٤ فما بعدها .

(٢) سياىى تفصيله في الفقرة (٩)

(٣) هذا من شواذ النسب ، والقياس فيه ، (طيئ وطيئى) مثل (طيب وطيئى) بحذف الياء المتحركة ، ثم

قلب الياء الساكنة في (طيئى) ألفاً على غير قياس . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٣٣٦ (٢ : ٦٩) ، والأصول =

(وُخْمَةٌ) ^(١)، والتقديم والتأخير نحو (شاكى) فى (شائك) ^(٢).

١*٦ - وإنما جاز الحذف للاستخفاف ، وجاز العوض ^(٣) لأن الحرف الذى لا يذكر أولى من الذى يحذف ، نحو (زنادقة)؛ لأن الهاء تخرجه إلى مثال الواحد من نحو (كراهية) و(رفاهية) ^(٤). وقد يكون للتساع من غير نقصان. وقد يكون لحسن التأليف بالحرف المعوض به نحو(فرند) أحسن من (برند) ^(٥) فى تأليف الحروف.

١*٧ - والمستغنى عنه على وجهين : أحدهما : مستغنى عنه بما هو أولى منه ، نحو الاستغناء عن ماضى (يدع) بـ (ترك) ؛ لأن الواو تُكره أولاً ، وهى مستثناة فى نفسها ، وليس كذلك (ترك). والثانى : مستغنى عنه بما منزلته كمنزلته ، فهذا يجوز أن يستعمل، نحو قولهم ^(٦):

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٥ = (٨:١).

= فى النحو، ج ٢ : ٨١ ، والخصائص ، ج ١ : ١٢٤ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ١٠ ، واللسان ، ج ١ : ١١٦ (طوى) و ج ١٥ : ٢١ (طوى) ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١٧١ .
(١) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ٣٣٢ = (٢ : ٢٥٦) ، والإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، (القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٣٩ .
(٢) يطلق النحويون على هذا قلباً وقد فسره بعضهم بالتقديم والتأخير وقلب اللفظ. ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٤٦٥ = (٢ : ١٢٩) ، المقتضب ، ج ١ : ١٦٧ ، ٢٥٣ ، والمنصف ، ج ٢ : ٥٢ ، والخصائص ، ج ٢ : ٦٩ ، والممتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - دار الأفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٢ : ٦١٥ ، وشرح شافيه ابن الجاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبائى (ت ٦٨٦) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ١ : ٢١ ، والرماني نفسه أطلق عليه قلباً فى الشرح ، ج ٤ : ٥٦ ب (داماد).

(٣) ينظر عن الفرق بين البذل عن الحرف والعوض عنه الخصائص ، ج ١ : ٢٦٥ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٢٨ = (٢ : ١٦) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٣٢٧ ، والأصول ، ج ٢ : ٩٠ .

(٥) حديث الرماني عن العوض ولكن تمثيلة بـ(فرند) و(برند) للإبدال، فربما يريد بقوله : (وقد يكون) (وقد يكون العارض).

والبرند والفرند هو السيف . جاء فى اللسان : « سيف برند : عليه أثر قديم » ، والفرند وشى السيف ... والفرند السيف نفسه « ج ٣ : ٨٩ ، ٣٣٤ (فرند) و(برند) .

(٦) القائل : الأعمشى ، ينظر ديوانه ، ص ٢٩ .

(*) فى المخطوط (تنكره) ولعل الأولى ما أثبتته

(٢) - *الواهب المائة الهجان...*(١)

فيجوز أن يقال : (الذى وهب المائة الهجان) بدل هذا ؛ لأنهما بمنزلة سواء.

٨*١ - وسبيل (لا أدري) و (لا تبُل) سبيل (لم يك) على ما بينا^(٢)، إلا أن تقدير (لا تبُل) على أنه حذف الياء من (تبالي) اجتزاء بالكسرة منها ، ثم دخل الجازم فأوجب سكون المتحرك فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فوصل إلى التخفيف بهذا التقدير الجارى على قياس صحيح^(٣).

٩*٢ - وقولهم : (أسطاع يُسطيع) على زيادة السين لل عوض من ذهب^ب حركة العين^(٤)،

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥ = (٨ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٥ ، ج ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (٨ : ١ ، ٢ : ٢٣٣ ، ٤٢٩) .

(١) وسيأتى برقم (٣٤٥ ، ٣٥٥) ، وهو بتمامه :

الواهبُ المائة الهجانِ وعبدُها عودًا تُزجى بينها أطفالُها

والهجان من الإبل : البيض الكرام ، وناقّة عائد : عاذ بها ولدها فهي فاعل بمعنى مفعول ، وقيل على النسب أى ذات عود ، وتزجى : تسوق .

ومن مواطن ورودّه : الكتاب ، ج ١ : ١٨٣ = (١ : ٩٤) والمقتضب ، ج ٤ : ١٦٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٣ : ١٢٧ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ١٣٤ ، ج ٢ : ٣٠٨ ، وأمالى المرتضى ، ج ٢ : ٣٠٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١١٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٤٨ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، (ت ١٠٩٣) ، (بيروت - دار صادر - مصورة عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ) ، ج ٢ : ١٨١ ، ٣٤١ ، ٣ : ١٣١ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة رقم (٤) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ٤٠٥ = (٢ : ٣٩٢) ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٦٧ ، واللسان ، ج ٤ : ٨٧ (جاء)

(٤) هذا تعليل سيبويه . وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الحرف الساكن قبلها . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٣ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٩٩ ، والنكت ، ج ١ : ١٣٢ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٦ ر) وشرح المفصل ، ج ١٠ : ٦ .

وأجاب السيرافى عن سيبويه بأن الحركة قد ذهبت عن العين وإن وجدت فى غيرها . فالسين عوض عن نقل الحركة .

وذهب الفراء إلى أن (أسطاع) أصلها (استطاع) فلما حذفت التاء شبّهوها بأفعل على طريق التوهم . ينظر أدب الكاتب لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق محمد الدالى ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٦٠٧ . وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٢٠٠ ، وشرح المفصل ، ج ١٠ : ٦ .

إذ الأصل: (أطوع يطوع) ثم أُعِلَّ ، فقليل: (أطاع يطيع) على قياس بابه في (أقام يقيم)، و(أجاز يجيز) ، فلحقت السين عوضاً على طريق الشذوذ. لحدوث علة في الطاعة. وهو تفخيم شأنها بما يجب من الحق بها. والفرق بينه وبين (اسْطَاع يَسْطِيع) أنَّ هذا من الاستطاعة حذفت منه التاء للاستخفاف ، والأول إنما هو بمعنى (أطاع يطيع)^(١) من (الطاعة)^(٢).

الجواب عن باب الاستقامة من الكلام والاستحالة: (٣)

١*١ - المستقيم من الكلام هو الجارى على أصلٍ صحيحٍ ، فإن كان في اللفظ فقط فهو مستقيم فيه بهذا التقيد ، وإن كان في المعنى فقط فهو مستقيم فيه ، وإن كان في المعنى واللفظ فهو مستقيم على الإطلاق وهو الجارى على أصلٍ صحيحٍ في اللفظ والمعنى.

١*٢ - والمحال هو الذى ليس له معنى يمكن أن يعتقد لتناقضه، نحو (سوف أتيتك أمس). و(أتيتك غداً).

٢*٣ - وقسمة الكلام في المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه^(٤) : مستقيم ، ومحال^(٥) ، وخطأ ليس بمستقيم ولا محال.

٢*٤ - والمستقيم الحسن هو الجارى على أصل هو أولى ، والمستقيم القبيح هو الجارى على أصل ليس بأولى ، وذلك نحو (زيد ضربته)، فهذا مستقيم حسن ، فأما (زيداً ضربته) فهو مستقيم ضعيف ، ويقال في الضعيف : قبيح ، إذا كان يجوز على بعض الوجوه. والمستقيم الكذب إنما هو مستقيم في اللفظ فقط فكالخبر الجارى على أصل صحيح في اللفظ مما مخبره

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥ ، ٤ ، ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (١ : ٨ ، ٢ : ٣٣٣ ، ٤٢٩)

* ٢- نفسه ، ، ص ٢٦ = (٨)

(١) ينظر معاني القرآن وإعراجه ، ج ٣ : ٣١٢ ، واللسان ، ج ٨ : ٢٤٢ (طوع)

(٢) جاء في اللسان ، ج ٨ : ٢٤١ « والطاعة اسم من أطاعه طاعة ».

(٣) قوله (الاستحالة) كذا في المخطوط. وفي الكتاب « والإحالة » وفي اللسان ، ج ١١ : ١٨٦ (حول)

«ويقال أحلت أحيله إحالة إذا أفسدته ، وكلام مستحيل : محال».

(٤) وينظر اللسان (حول) ج ١١ : ١٨٦.

(٥) في شرح السيرافي ، ج ١ : ١٩٧ : « زعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات كالقيام

والقعود... قالوا : لأن المحال هو ما لا يصح وجوده والكلام الفاسد الذى ذكرتموه من قول القائل : أتيتك

غداً أو سأيتك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والمحال لا يوجد ».

على خلاف ما هو به . والمستقيم الصدق خبرٌ مخبره على ما هو به ، جارٍ على أصل صحيح فى اللفظ . وأما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب فهو الذى تصحّ له فائدة مما ليس بخبر وذلك الأمر ، والنهى ، والاستخبار ، والنداء ، والتمنى .

٥ - وأما المحال/الكذب . فهو الخبر الذى له معنى يمكن أن يُعتقد إلا أنه مضمّن ١١ بالتناقض إذ قد ظهر أنه لم يخل من الأعراض الحادثة فكأنه قيل : (الجسم قديم لم يزل) على أنه لم يخل من الأعراض الحادثة ، ولو قيل هكذا كان محالاً ليس بكذب ؛ لأنه ليس له معنى على هذه الجهة يمكن أن يعتقد فحكمهما (١) مختلف فى الإطلاق والتقيد على ما بيّنا .

٦*١ - وإذا قيل : (قد زيداً رأيت) فهذا مستقيم قبيح ؛ لوضع الاسم فيه غير موضعه .

٧ - وأما (سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال لا يجوز فيه صدق ولا كذب؛ لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد، وإنما خرّج مخرج الخبر. ولو كان خبراً مخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به . وذلك يدلّ على بطلان مذهب من توهّم أنّه محال كذب (٢). وقد بيّن الأخفش (ت ٢١٥) حقيقة المحال على الإطلاق بأنه ليس له معنى يصلح أن يقال فيه: صدق ولا كذب (٣)، وهذا من ذلك . فأما المحال الكذب فإنما يجرى عليه اسم محالٍ بالتقيد الذى يبنى عن منزلته فى أنّ التناقض فيه إنما يظهر بالدلائل لا بنفس معناه (٤).

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) .

(١) فى المخطوط (فحكمها) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) يبدو أنّ الرّماني لا يقصد سيبويه ، لأنه قد تقدم فى الأسئلة قوله : وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس)؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب؟ لأن من عادته أن يقول : كما قال : سيبويه ولعله يريد أن ذلك ليس من قول سيبويه لأنه سيأتى فى مواضع أخرى يصرح فيها بأن بعض الكلام ملحق بالكتاب . ينظر ١٤ باب ٢١ : ٧ مع الهامش . وقد بين السيرافى وجه إطلاق سيبويه على ذلك (محالاً كذباً) بقوله : « أما استحالة فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه ... وأما الكذب فيه فإننا لو أزلنا عنه (أمس) ... لبقى كذباً » شرحه ، ج ١ : ١٩٨ . وينظر شرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٣ ر) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦ هامش ١ . وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٨ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٢ ر) .

(٤) فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٨ « المحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كلّ تناقض اللفظ فيه ، فأما المحال الذى ليس بكذب فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر والاستفهام ...

كقوله : (قم أمس) والمحال الكذب قد مرّ .

٧- باب ما يحتمل الشعر^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في ضرورة الشعر خاصة من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١- ما الذي يجوز في ضرورة الشعر؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢- ولم لا بدّ فيما يجوز لإقامة الوزن خاصة من أن يجرى على أصل وحدّ؟ وهلا كان لأجل الضرورة له أن يقيم الوزن بما شاء من غير حدّ محدود في ذلك؟
- ٣- وما الشاهد في قول العجاج: (٢)
* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ رُزْقِ الْحَمَى * (٣)

وكم وجهه^(٤) يجوز في (الحمى)؟

- (١) العنوان موافق لما في الكتاب ، ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) وينظر الباب في ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر في شرح السيرافي) ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، (بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٣٣ (شرحه ج ١ : ١٩٩) ، وشرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٤٤) .
- (٢) ديوانه ، برواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور حمزة حسن ، (بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م) ، ص ٢٩٥ . واسمه عبد الله بن رؤية التميمي ، توفي نحو سنة ٩٠ هـ .
- (٣) وسيأتي برقم ٢٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦ . ويروى ، (أولاً مَكَّةَ) والورقاء هي التي لونها بين السواد والغبرة كلون الرماد .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦ ، ١١٠ = (١ : ٨) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٠٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٥١ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق أحمد خطاب ، (بغداد - دار الحرية ، مطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ) ، ج ٢ : ٦٥١ ، ٨١١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤١ ، ١١٤ ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، (بيروت - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠٥ ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ٩١ (١ : ٢١٩ شرحه) ، والنكت ، ج ١ : ١٤٢ ، ١٥٤ ، ٢٤٤ ، ٣٠٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٣٤ .
- (٤) كذا في المخطوط بالجر ، وهو جائز عند بعض النحويين . جاء في الكتاب ، ج ٢ : ١٥٨ = (٢١٩) في معرض الحديث عن (كم) الاستفهامية : « تقول : كم رجل أتاني؟ » «...» وقال ابن هشام : « ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفرء والزجاج...» المعنى ، ص ٢٠٢ .

٤ - وما الضرورة في قول خُفّاف ابن نَدْبَة^(١) :

(٤) - * كَنَواحٍ ريشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *^(٢)

وقول الآخر^(٣) :

(١) شعره ، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي ، (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٠٦ ، واسمه خُفّاف بن عمير السلمى ، ونَدْبَة أمّه ، توفي نحو سنة ٢٠ هـ ، وفي ضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٥ (٢٥٨:١ شرحه) أن ابن المقفع وضع هذا الشاهد ، وينظر نفسه ، ص ١٠٦ (١٢٤:١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٤١٨ ، وفيه « وزعم قوم أنه لابن المقفع وليس الأمر كما قالوا ... » وينظر شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، ذيل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظا ، فر كوجان ، ١٣٨٦ هـ ، (بيروت - دار الحياة) ، ج ١ : ٣٢٤ ، وشرح أبيات المغنى ، لعبد القادر عمد البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، دمشق - دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١ هـ) ، ج ٢ : ٣٣١ .

(٢) وسيأتى برقم ٣٠ و ٣٧ ، وعجزه :

* وَمَسَحَتْ بِاللَّثْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ *

والنواحي : جمع ناحية ، وهى الجانب من كل شىء ، يصف شفتى امرأة فشبهها بنواحي ريش الحمامة . وعصف الإثمد : ما سحق منه ، والعصف : ورق الزرع ، والإثمد : حجر الكحل ، وذكر ابن السيرافى أنه « لم يكن من الأشياء التى تكون فى بلاد العرب » ، فظن الشاعر أن الكحل من النبات . وقوله (مسحت بالثنتين عصف الإثمد) فيه قلب إذ المراد مسح الثنتين بالعصف ، كما يقال : (أدخلت الخاتم فى إصبعى) ، فقلب لعدم اللبس ، ويروى بضم التاء فى (مسحت) فلا قلب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (٩:١) ، والأصول فى النحو ، ج ٣ : ٤٥٦ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٢ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٥ ، ٢١٤ (ج ١ : ٢٢٤ ، ٢٥٨ شرحه) ، والحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على : الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق : على النجدى ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ، مصورة عن ط ١) ، ج ١ : ١٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٤١٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٤٤ ، ١٥٥ . وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٩٣ .

(٣) مختلف فى القائل ، حيث تُنسب لمضر بن ربيع الأسدى فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦١ ، وليزيد بن الطثرية فى اللسان ، ج ٥ : ٣١٩ (جز) ، وفيه : « قال ابن برى : ليس هو ليزيد ، وإنما هو لمضر » .

(٥) - * وَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ * (١)

٥ - وما الضرورة في قول النجاشي: (٢)

(٦) - * فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي ... * (٣)

(١) وسيأتي برقم ٣١ ، ٣٦ ، وعجزه :

* دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا *

ويروى (فطرت) و(بمنصل).

والمنصل : السيف ، واليَعْمَلَات : جمع يَعْمَلَة وهي الناقة القوية على العمل ، دوامى الأيدي : إشارة إلى أنه في سفر ، والسريح : الخرق التي تشد على أخفاف الإبل لوقايتها .

ومواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧ ، ١٩٠ : ٤ = (١ : ٩ ، ٢ : ٢٩١) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٤ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٢١٥ (١ : ٢٥٨ شرحه) ، والحجة للفارسي ، ج ١ : ١٠٢ ، وما

يجوز للشاعر في الضرورة ، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت ٤١٢) ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور مصطفى هدارة ، (الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٢م) ، ص

١١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٣ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٥ ، وشرح الصفار ، ص ٨٥ (٢٧) ، وضرائر الشعر ، لأبي الحسن : علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، (دار الأندلس

للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠م) ، ص ١٢٠ . وينظر معجم هارون ، ص ٨٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٥١٧ .

(٢) المعاني الكبير للأبي محمد : عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ج ١ : ٢٠٧ ، كما روى لامرئ القيس ، ينظر ديوانه تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٤م) ، ص ٣٦٤ والنجاشي هو قيس بن عمر بن مالك من بني

الحارث . من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، قيل عنه إنه كان فاسقاً توفي نحو ٤٠هـ ينظر الشعر والشعراء ج ١ : ٣٢٦ - ٣٣٣ .

(٣) وسيأتي برقم (٣٢) . وعجزه :

* وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ *

والشاعر يخاطب ذئباً وقد دعاه لمؤاكلته فحكى بهذا البيت رد الذئب عليه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (١ : ٩) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٠٦ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٥ ، واللامات ، ١٧٨ ، وإعراب القرآن ، لأبي جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل

النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، (بغداد - مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ) ، ج ١ : ٢٨١ ، ٣ : ٧٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ٩٩ ،

٢١٦ (١ : ٢٢٢ ، ٢٥٨ شرحه) ، والمسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، (مصر - مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ج ٢ : ٦٩٨ ،

والمسائل العسكرية ، ص ١٢٤ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ١١٣ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٠٩ .

ولم جاز (ولاك) بمعنى (ولكن)؟

٦ - وما الشاهد في قول مالك بن خريم^(١):

(٧) - * فَإِنْ يَكْ غَتًّا أَوْ سَمِينًا ...؟ * (٢)

ولم جاز (لنفسه مقتعا)؟، وقول الآخر: (٣)

(٨) - * دَارُ لِسَعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَ * (٤)

فلِمَ حذف الياء المتحركة من (هى)؟،

(١) في المخطوط (حرهم) وما أثبتته من الجواب ، ص ١٦٨، وفي معجم الشعراء ، للمرزياني محمد بن عمران (ت ٢٨٤هـ) ، تصحيح وتعليق الدكتور ف. كرنكو ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٣٥٧ « مالك بن حريم الهمداني شاعر فحل جاهلي » ، وقال السيرافي : « وحريم هو اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة ، وكان أبو العباس المبرد يقول : خريم ، وينسب ذلك إلى التصحيف » ، ضرورة الشعر ، ص ٢١٦-٢١٧ (١: ٢٥٨ شرحه) . والبيت من قصيدة له في الأصمعيات ، اختيار الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، (بيروت - طه) ، ص ٦٧ ، ومجموع أشعار العرب ، ص ٤٠ .

(٢) وسيأتي برقم (٣٣) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ يَكْ غَتًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْتَعًا

والضمير في (يك) لما يطبخه ، والضمير في (عينيه) للضيف .

ومن مواطن ورودده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨ = (١ : ١٠) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٧٦ ، ٤٠١ ، والكامل ، للمبرد محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، (القاهرة - دار الفكر العربي) ، ج ٢ : ٣٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ١١٧ والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٥ ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١٠٩ ، ٢١٧ (١ : ٢٢٦ ، ٢٥٩ شرحه) ، وشرح أبيات سيبويه ، لأبن السيرافي ، ج ١ : ٢٤٣ . وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٣ .

(٣) لم أهدت إلى معرفته .

(٤) وسيأتي برقم (٣٤) ، ويروى (دار لسلمى) .

ومن مواطن ورودده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (١ : ٩) ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٦١ ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١١١ (١ : ٢٢٦ شرحه) ، والحجة لأبي علي ، ج ١ : ١٠٠ ، والتكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، (الرياض - جامعة الرياض ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٣٠ ، والمسائل المشككة ، ص ١٥٧ ، والمسائل العسكرية ، ص ١٣١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٢٥ .

٧ - وقول الأعشى^(١):(٩) - * وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *^(٢)٨ - وقول الفرزدق^(٣):(١٠) - * تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *^(٤)

(١) ديوانه ص ١٢٩، واسمه ميمون بن قيس توفي نحو سنة ٧ هـ.

(٢) وسيأتي برقم (٢٦ و ٣٥) وعجزه:

* ويعدن أعداء بعيد ودا *

ويروى: (وأخو النساء). و(يكن أعداء). و(يصرن أعداء). ولا شاهد فيه على رواية (وأخو النساء). ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٨ = (١٠: ١)، والأصول في النحو، ج ٣: ٤٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (م ٣٢٨)، تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق - مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠ هـ)، ج ١: ٢٤٤، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر أيضا، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩ م)، ج ٢: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج ١: ٥٩، والنكت، ج ١: ١٥٦، وينظر معجم هارون، ص ١٢٧، ومعجم حداد، رقم ٨٥٣.

(٣) في ديوانه، ص ٥٧٠، جمع أحمد إسماعيل الصاوي، ١٣٥٤ هـ.

واسم الفرزدق همام بن غالب التميمي (ت ١١٠).

(٤) وسيأتي برقم (٣٨) وعجزه:

* نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ *

ويروى (نفي الدراهم) و(نفي الدنانير).

والشاهد عند المؤلف في موضعين (الدراهم) و(الصياريف) كما سيأتي في الجواب وعلى رواية (نفي الدنانير) لا شاهد في الموضع الأول، كما أنه لا شاهد فيه أيضا على رواية (الدراهم) لأن البيت لا ينكسر بحذف الياء منه، ولذا جاء برواية (الدراهم) و(الدراهم). وهذا يؤيد مذهب الكوفيين الذي يجيز زيادة الياء قبل الآخر في مفاعل) وشبهه. ينظر توضيح المقاصد، ج ٥: ٨٢، الهمع، للسيوطي، ج ٦: ١١٩ (٢: ١٨٢).

والضمير في (يذاها) للناقطة، شبه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نقت.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٨ = (١٠: ١)، والمقتضب، ج ٢: ٢٥٦، والأصول، ج ٣: ١٢، ٤٥٠، وإعراب القرآن، ج ٢: ١٣١، وشرح القصائد التسع، ج ١: ٤٣٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٨، وضرورة الشعر، للسيرافى، ص ٧٣ (١: ٢١٣ شرحه)، والمسائل الطبية، =

فَلَمْ جاز الدراهم والسياريف^(١) ؟

٩ - وَلَمْ جاز إظهار التضعيف ، وتصحيح المعتل ، وصرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود؟ وما الشاهد في قول قعنب بن أم صاحب^(٢) :

(١١) - * مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي *^(٣)

١٠ - وقول رؤية^(٤) :

(١٢) - * ضَخْمٌ يَحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا *^(٥)

= للفارسي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، (دمشق - دار العلم ، بيروت - دار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ١١٥ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٤٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٤٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٤٩ .

(١) في المخطوط (اليساريف) ، وهو تحريف .

(٢) ينظر النوادر ، ص ٢٣٠ ، وديوان مختارات شعراء العرب ، ص ٨ . والشاعر هو قعنب بن ضجرة الفزاري ، توفي نحو سنة ٩٥ هـ .

(٣) وسيأتي برقم (٣٩) ، وعجزه :

* أَنَّنِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا *

ويروى (أعاذل) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩ ، ٣١٦ : ٣ ، ٥٣٥ = (١ : ١١ ، ٢ : ٦٠ ، ١٦١) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٨٨ ، ٣٨٨ : ٢ ، ٣٥٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٤٨٣ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٤١ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٨٨ ، ٧٦٦ : ٣ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٤٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٥٨ (١ : ٢٠٨ شرحه) ، والمسائل المشككة ، ص ١٥٧ ، والمسائل العضديات ، ص ٤٤ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، والتكملة ١٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٥٤ .

(٤) ينظر ملحق ديوانه ، والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات منسوبة إليه ... الخ ، تصحيح - وليم بن الورد البروس ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ) ، ص ١٨٣ ، وكانت وفاته ، سنة ٤٥ هـ .

(٥) سيأتي برقم (٤٣) . ويروى (بدء يحب) و(ضخماً يحب) و(الخلق الإضحماً) و(الخلق الضخماً) .

الشاهد في قوله (الأضحماً) بفتح الهمزة كما سيأتي في الجواب . ولا شاهد فيه على روايتي (الإضحماً) بكسر الهمزة و(الضحماً) ، لأن (أفعلاً) و(فعلاً) موجودان في الكلام نحو (أردب) و(خدب) . وهو العظيم الجافي . والشاعر يصف رجلاً بعظم الخليفة وشرف الهمة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩ ، ١٧٠ : ٤ = (١ : ١١ ، ٢ : ٢٨٣) ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٣ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٢١٧ (١ : ٢٥٩ شرحه) ، والحجة لأبي على ، ج ٢ : ٢٧٤ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٦٢ ، ٤١٦ ، ج ٢ : ٥١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١٩ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٧ ، ١١٠ : ٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٠٤ .

١١ - وقول الشماخ: (١)

(١٣) - * لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ * (٢)

وقول حنظلة بن فاتك: (٣)

(١٤) - * وَأَيَّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِن تَلْتَبِسُ بِهِ * (٤)

وقول رجلٍ من باهلة: (٥)

(١٥) - * أَوْ مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَلِيِّتِهِ * (٦)

(١) ينظر ديوانه ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٥٥ ، وهو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، توفي سنة ٢٢٢هـ ، وينسب الشاهد للربيع بن قعنّب الفزاري ، ينظر فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للحسن بن أحمد الأسود الغندجاني (ت بعد ٤٣٠) ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطان ، (دمشق ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ) ، ص ٩٤ .

(٢) وسيأتي برقم (٤٤) ، وعجزه :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ#

ويروي : (له زجلٌ تقول : أصوت حاد) .

والشاهد في قوله (كأنه) وسيأتي بيانه ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه .
والضمير في (له) لحمار وحش ، والزجل : صوته ، والوسيقة : أنثاه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠ (١: ١١) ، والمقتضب ، ج ١ : ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ١٦٥ ، ٩٢: ٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٤ . والحجة لابن خالويه ، ص ٣٠٨ ، والحجة للفارسي ، ج ١ : ١٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٧٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٤٥ .

(٣) وهو كذلك في الكتاب ، ج ١ : ٣٠ = (١: ١١) ، ولتليد العيشمي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٥٥ ، وحنظلة بن مالك في ضرائر الشعر ، ص ٢٣ .

(٤) وسيأتي برقم (٤٥) ، وعجزه :

يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَيْرُ#

والضمير في (أيقن) لرجل فر من المعركة ، وفسيل النخل صفاره ، والأيبر : مصلح النخل .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٠٩ ، ٢١٨ (١: ٢٢٥ ، ٢٥٩ شرحه) ، والنكت ، ج ١ : ١٥٨ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٥١٧ .

(٥) وهكذا جاءت النسبة في الكتاب ، ج ١ : ٣٠ = (١: ١٢) .

(٦) وسيأتي برقم (٤٦) ، وعجزه :

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا#

(١) وقول الأعشى:

(١٦) - *فَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ...* (٢)

١٣- [و] قول الآخر: (٣)

(١٧) - *بَيْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ...* (٤)

= والمعبر من الإبل : هو الذى لا يجرُّ وبره ، والولية : البرذعة . ويُنْبئى عن وليته: قال ابن السيرافى : أراد ينبئ وليته ، أى يرفعها ، فلم يستقم له الوزن فقال : عن وليته ، ما حج ربه : أى صاحبه . والمراد أنه لم يحتج إليه فيتعبه .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ١ : ١٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٧ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٠٨ ، ٢١٩ ، (١ : ٢٢٥ ، ٢٥٩ شرحه) ، والمسائل العسكرية ، ص ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٢٤٢ ، والمخصص ، ج ٧ : ٧٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٤٤ ، ١٥٨ ، بوضرائر الشعر ، ص ١٢٢ . وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢ ، ومعجم حداد ، برقم ١١٠٤/١ .

(١) ينظر ديوانه ، ص ١١٥ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٧) وهو بتمامه:

فَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ	مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا
وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ	مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ
وَمَا عِنْدَهُ رِزْقٌ عَلِمْتُ وَلَا لَهُ	عَلَى مِنَ الرِّيحِ الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

والشاهد فى قوله (فما له) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الروایتين الآخرين لا شاهد فيه .
والضمير فى (فما له) لرجل يهجو ، يصفه بقلة الخير حيث نفى حظه من الريحين اللتين تأتيان بالخير ، والتلید : القديم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠ = (١٢ : ١) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٧٦ ، ٤٠١ ، والأصول فى النحو ، ج ٣ : ٤٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢١٩ (١ : ٢٥٩ شرحه) ، والحجة للفراسى ، ج ١ : ١٥٢ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٣٥ ، وفرحة الأديب ، ص ٤٠ ، والنكت ،

ج ١ : ١٥٨ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٥١٦ .

(٣) لم أهتم إلى معرفته .

(٤) وسيأتى برقم (٥٠) وهو بتمامه :

بَيْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّنَا وَمَا نَعْلَهُ

==

١٢ - وقول الآخر: (١)

(١٨) - *صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصُّدُودُ...؟* (٢)

ولِمَ صار (قلما وصال) ضرورة؟ ولِمَ جاز؟

١٤ - وقول المرار بن سلامة: (٣)

(١٩) - *وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ* (٤)

= والضمير في (بيناه) لرجل يرثيه الشاعر ، ودار الصدق هي التي يحمد المقام بها ، ويعلننا : يتعهدنا بما نحب حيناً بعد حين .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١ : ١٢) ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١١١ (١ : ٢٢٦ شرحه) ، والإنصاف ، ج ٢ : ١٧٨ ، وضرائر الشعر ، ص ١٢٦ ، والهمع ، ج ١ : ٢٠٩ = (١ : ٦١) ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٠٠ ^(عوضاً) والدرر ، ج ١ : ٣٦ .

(١) القائل مختلف فيه ، فقد روى البيت لعمر بن أبى ربيعة ، شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ، للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٧١ هـ) فى ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٤ ، وفى الكتاب ، طبعة بولاق ، ج ١ : ١٢ ، كما روى للمرار الفقعسى ، المرار بن سعيد الفقعسى حياته وما بقى من شعره ، صنعة نورى حمودى القيس ، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧٣ م) فى ديوانه ، ص ١٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٠٥ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٨) وهو بتمامه :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصُّدُودُ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّنُودِ يَوْمُ

ويروى : (ولا أرى/وصالاً)

والشاهد فى قوله (قلما وصال) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه . ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ١١٥ = (١ : ٤٥٩) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٢٢ ، والأصول ، ج ٢ : ٢٣٤ ، ٤٦٦ : ٣ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ١٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٣١٥ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٦٥ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٩٣ (١ : ٢٥١ شرحه) ، وليس فى كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، (مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ١١٤ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٩٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٩١ ، وفرحة الأديب ، ص ٣٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٥١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٤٣ ، ومعجم حداد ، برقم ٢٥٣١ .

(٣) وهو كذلك فى الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١ : ١٢) ، وفيه نفسه ، ص ٤٠٧ = (٢٠٣) أن القائل رجل من الأنصار .

والمرار بن سلامة العجلى راجز جاهلى أدرك الإسلام . ينظر المؤلف والمختلف ص ٢٦٨

(٤) وسيأتى برقم (٥٢) ، وعجزه :

وقول الأعشى: (١)

(٢٠) - * وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ* (٢)

١١ ب

١٥ - / وقول خطام المجاشعي: (٣)

* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا*

ويروى (ولا ينطق المكروه) و (إذا قعدوا)

ومن مواطن وروده: المقتضب، ج ٤: ٣٥٠، وضرورة الشعر، للسيرافي، ص ٢٢٠ (١: ٢٦٠ شرحه)، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٤٢٤، والمخصص، ج ١٤: ٥٨، ٦٤، والنكت، ج ١: ١٥٩، والإنصاف، ج ١: ٢٩٤، والتبيين، ص ٤٢١، وشرح المفصل، ج ٢: ٤٤، والبسيط، ج ١: ٤٩٦، والمقاصد النحوية، ج ٣: ١٢٦، وشرح الأشموني، ج ٢: ١٦٣، والخزانة، ج ٢: ٦٠.

(١) ينظر ديوانه، ص ٨٩.

(٢) وسيأتي برقم (٥٣) وصدره:

* تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي*

ويروى (تزاور عن جل)، و (ما عدلت)، و (من أهله) و (بسوائكا). وتجانف: تميل، وتزاور: تعدل، وجو: اسم اليمامة في الجاهلية.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٣٢، ٤٠٨ = (١: ١٣، ٢٠٣)، والأضداد، للأصمعي، ص ٤٤، والأضداد، لابن السكيت، ص ١٩٨، الأضداد، لعبد الملك بن قريب للأصمعي (ت ٢١٦) وليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد، للأصمعي وللجستاني ولابن السكيت)، نشرها: الدكتور أوغست هفتر، (بيروت - دار الشرق، مصور عن ط المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩١٣م)، والمقتضب، ج ٤: ٣٤٩، والكامل، ج ٤: ١٠، والأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، (الكويت - دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦٠م)، ص ٤١، وحروف المعاني والصفات، ص ٣٧، وشرح القصائد التسع، ج ٢: ٧١٥، وضرورة الشعر، للسيرافي، ص ٢٢١ (١: ٢٦٠ شرحه)، والحجة للفارسي، ج ١: ١٨٧، والمسائل الحلييات، ص ٢٤٢، وكتاب الشعر، ج ٢: ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٣٧، والخزانة، ج ٢: ٥٩. وينظر معجم هارون، ص ٢٥٥، ومعجم حداد، رقم ١٨٥٨.

(٣) وكذا في الكتاب، ج ١: ٣٢، ٤٠٨، ٢٧٩ = (١: ١٣، ٢٠٣، ٢: ٣٣١)، وذكر البغدادى في شرح

شواهد الشافعية، ص ٦٠ أن بعضهم يعزو الشاهد لهيمان بن قحافة.

وخطام المجاشعي هو خطام بن نصر بن رياح المجاشعي، وقيل: اسمه بشر، ويلقب بخطام الريح.

ينظر المؤلف، ص ١٦٠، والخزانة، ج ١: ٣٦٩.

(٢١) - *وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ* (١)

فلمْ جازت هذه الأشياء في الضرورة؟

١٣ - وقول العجير: (٢)

(٢٢) - *فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ ... * (٣)

(١) وسيأتي برقم (٥٤). ويروى (وما ثلاث). وفي المخطوط (كلما) في موضع (ككما) وهو تحريف. والشاهد في قوله (ككما) وسيأتي بيانه في الجواب. وفيه شاهد آخر لبعض النحويين منهم سيبويه، وهو في قوله: (يؤتفين) حيث جاء على الأصل ضرورة ينظر الكتاب، ج ٤: ٢٧٩ = (٢: ٣٣١) والمنصف = وصاليات: أثاف صليت بالنار. وككما يؤتفين: أى على حالهن حين أثفين. = ج ١: ١٩٢، ومن مواطن وروده: معاني القرآن للأخفش، ج ٢: ٣٠٢، وأدب الكاتب، ص ٥٠٥، ٦٠٨، وتؤويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦)، تصحيح محمد زهري النجار، (بيروت - دار الجيل، ١٣٩٣هـ)، ص ٢١٩، والمقتضب، ج ٢: ٩٥، ٤: ١٤٠، ٣٥٠، والأصول، ج ١: ٤٣٨، ٣: ١١٥، ٣٣٤. وشرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، (القاهرة - دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٤٢، ومجالس العلماء، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، (القاهرة - مكتبة الخانجي، الرياض - دار الرفاعي، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ص ٥٨، وحروف المعاني، ص ٧٩، والقطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، (العراق - وزارة الأوقاف، ط ١، ١٣٩٨هـ)، ص ١٩٣، وديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، (القاهرة - مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٣٩٨هـ)، ج ٢: ٥٥٣، وضرورة الشعر، للسيرافي، ص ١٦٠، ٢٢١ (١: ٢٤٠)، ٢٦٠ (شرحه)، والمسائل البصريات، ج ١: ٥٣٨، والمسائل المشككة، ص ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٣٨، والنكت، ج ١: ١٥٩، ٤٦٣، والخزانة، ج ١: ٣٦٧، ٢: ٣٥٣، ٤: ٢٧٣. وينظر معجم هارون، ص ٥٤٢.

(٢) شعره، ص ٢٢٩. وهو العجير بن عبد الله السلولى (ت ٩٠هـ)، صنعة محمد نايف الدليمي، (بغداد - مجلة المورد، المجلد ٨، العدد ١، ١٣٩٩هـ)، وفي فرحة الأديب، ص ٧٨-٧٩ أن البيت ليس له بل للمخبط الهلالي.

(٣) وسيأتي برقم (٥١)، وهو بتمامه:

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوٌ الْمَلَاظِ نَجِيبٌ

وهناك روايتان أخريان لقافيته هما: (طويل) و(ذلول) غير أن القصيدة في الديوان بائنة وليست لامية وهذا يقوى رواية (نجيب).

والضمير في (بيناه) لرجل ضلّ عنه جملة. ويشري: يبيع. والملاظ: ما ولى العضد من الجنب. =

١٦ - وقول الفرزدق: (١)

(٢٣) - * وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا * (٢)

وكم وجهاً من وجوه الضرورة فيه ؟ ولمَ جاز كل واحد منها ؟

١٧ - وقول قيس بن زهير: (٣)

= وهذا الشاهد والشاهدان الآتيان بعده لم ترد عند سيبويه في هذا الباب وإنما هي مما علق به الأخفش على الكتاب ، ينظر تحقيق هارون ، ج ١: ٣٢٠ ، هامش ٣ ، واكتفى الرمانى بالإشارة إلى الأول منها بأنه من إنشاد الأخفش كما سيأتى فى الجواب .

ومن مواطن وروده : الأصول فى النحو ، ج ٣: ٤٣٩ ، ٤٦٠ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٧ ، ١١١ (١: ٢٠٥ ، ٢٢٦ شرحه) ، والإيضاح العضى ، ص ٧٥ ، والتكملة ، ص ٣١ ، والمسائل العسكرية ، ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١: ٣٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٢٤٣ ، وتحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعمى الشنتمرى (ت ٤٧٦) ، بهامش الكتاب لسيبويه ، (مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ) ، ج ١: ١٤ ، والنكت ، ج ١: ١٣٦ ، ١٦٠ . وينظر معجم حداد ، رقم ١٤٦ .

(١) ديوانه ، ص ١٠٨

(٢) وسيأتى برقم (٥٥) وعجزه :

#أَبُو أُمِّهِ حَىٰ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ*

والضمير فى (مثله) للممنوح وهو إبراهيم بن هشام خال الخليفة هشام بن عبد الملك ، والمملك هو الخليفة . والأصل فى ترتيب البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه . أى أبو أم المملك أبو الممنوح .

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب بتحقيق هارون ، ج ١: ٣٢٠ ، والمعانى الكبير ، ج ١: ٥٠٦ ، والكامل ، ج ١: ٢٨ ، والأصول ، ج ٣: ٤٦٧ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٦ ، (١: ٢٤٨ شرحه) ، وكتاب الشعر ، ج ١: ٢٦٧ ، والمسائل البصريات ، ج ١: ٤٤١ ، ٥٤٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٣٠٩ ، وأسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، (القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٣ ، ١٦٣ رقم (٢٦ ، ٦٨) ، ودلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، (بيروت - دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٦٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢ ، ومعجم حداد ،

رقم ١٨٠ .

(٣) ومن مواطن نسبته إليه : معانى القرآن للفراء ، ج ٢: ٢٢٢ ، والنوادر ، ص ٥٢٣ ، وموسوعة الشعر العربى ، ج ٣: ٢٤٤ .

وقيس بن زهير العبسى هو صاحب داحس وهى فرسه وكانت عيس تصدر فى حروبها عن رأيه ، توفى سنة ١٠هـ . ينظر معجم الشعراء ، ص ٣٢٢ .

(٢٤) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِمَى بِمَا لَا قَتَ لَبُونُ بَنَى زِيَادٍ^(١)

فَلَمْ جاز إثبات الياء فى (ألم يأتىك)؟

والجواب :

١-١ - الذى يجوز فى ضرورة الشعر ما رجع إلى أصل صحيح يقتضى جوازه^(٢).

وهو على وجهين : أحدهما : ما ردُّ إلى أصله فى الموضوع مما هو متروك فى الاستعمال ،
والآخر : ما ردُّ إلى أصل يجوز فى الكلام يقتضى جواز نظيره فى الشعر^(٣) وسيأتى بيان
هذا فى المسائل ، إن شاء الله تعالى . فالأول : نحو :

(٢٥) - *أَلَمْ يَأْتِيكَ *^(٤)

أصله فى الموضوع أن يكون كغيره من حروف المعجم يسكن فى الجزم ، ويضم فى الرفع ،
ويفتح فى النصب . والثانى : نحو :

(٢٦) - *وَأَخُو الْغَوَانِ *^(٥)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ هـ = (١ : ٨ ، ١٠) .

(١) وسيأتى برقم (٢٥ ، ٥٦) . ويروى (ألم تبلغك) و (ألم يأتك) و (ألا هل أأتك) .
والشاهد فى قوله (ألم يأتك) ، وسيأتى بيانه فى الجواب . وعلى الروايات الأخرى لا شاهد فيه . وفيه
شاهد آخر لم يعرض له الرماني وهو زيادة الباء فى (بما لاقت) .
وبنو زياد : هم الكلمة ، الربيع وعمار قيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العباسي .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ٣١٦ = (٢ : ٥٩) ، ومعانى القرآن ، للقراء ، ج ١ : ١٦١ ، ٢ : ١٨٨ ،
والأصول فى النحو ، ج ٣ : ٤٤٣ ، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٤ ، والجمل فى النحو ، لأبى
القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٢٤٠) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، (بيروت -
مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٥٢ ،
٣ : ٢٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥١ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٦١ (١ : ٢٠٩ شرحه)
، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٩٨ ، والحجة للفارس ، ج ١ : ٢٤٤ ، ٢ : ٨٠ ، والمسائل الحلييات ، ص ٨٥ ،
والمسائل المضدييات ص ٤٣ ، ٤٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ج
١ : ٢٤٠ ، والخزانة ، ج ٣ : ٥٣٤ . وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٢ = (١ : ١٣) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٧٧ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٣٥ .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٥٤٩ .

(٤) تقدم برقم (٢٤) ، وسيأتى برقم (٥٦) .

(٥) تقدم برقم (٩) ، وسيأتى برقم (٢٥) .

بحذف الياء تشبيهاً بحذف ياء الإضافة^(١) اجتزاء بالكسرة منها^(٢)، إلا أن هذه أصلية وتلك زائدة^(٣) يكثر استعمالها ، ويحتاج إلى التخفيف فيها^(٤).

وإنما جاز في الضرورة ما لا يجوز في الكلام الذي [ليس] فيه ضرورة من أجل أنه كان سبب يقتضى جواز الحكم ، وسببان يقتضيان^(٥) خلاف ذلك الحكم . فلما انضاف إلى السبب الواحد سبب آخر وهو إقامة الوزن عادل السببين ، وصار يجوز في الضرورة لإقامة الوزن مع ذلك السبب الواحد .

٢-١ - وإنما كان لا بد لكل شيء جاز في الضرورة من أن يرد إلى أصل صحيح يشهد بجوازه لأنه ليس لأحد أن يتكلم بالفاسد في غير الشعر^(٦) . وإنما يخرج عن الفساد إجراؤه على أصل صحيح يقتضيه في البيان عن المعنى حتى تكون دلالة مستقيمة ، ولولا ما ذكرناه من خاصة الشعر ما جاز فيه إلا ما يجوز في الكلام ، ولكن لما كان إقامة الوزن سبباً يقتضى جواز الحكم إذا انضاف إليه سبب آخر من الأسباب الصحيحة على نحو الأصل في الموضوع

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٢٦ - ٢٧ = (١ : ٨) .

(١) ياء الإضافة هي ياء المتكلم .

(٢) يرى سيبويه وكثير من النحويين أن حذف ياء المنقوص المعرف بال ضرورة . ويحملون الشاهد السابق ونحوه على ذلك مع أن معظم الأسماء المنقوصة ، المعرفة بـ(ال) الواردة في القرآن الكريم في غير الفواصل قد جاءت محذوفة الياء وهي في حوالى تسعة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ ﴾ من الآية (١٨٦) في سورة البقرة . وتتنظر الآيات (٩٧) في سورة الإسراء ، و(١٧) في سورة الكهف ، و(٢٥) في سورة الحج ، و(١٣) في سورة سبأ و(٣٢) في سورة الشورى . و(٤١) في سورة (ق) ، و(٦ ، ٨) في سورة القمر . بينما لم تثبت إلا في حوالى خمسة مواضع منها قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ من الآية (١٧٨) في سورة الأعراف . وتتنظر الآيات (٢ ، ٣) في سورة النور ، و(٤٥) في سورة (ص) ، و(٤١) في سورة الرحمن .

(٣) يريد أنها ليست من بنية الكلمة ، ومعلوم أنها تمثل اسماً مستقلاً وليست زائدة .

(٤) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٢ ، والمغنى ، ص ٢٤٨ . ويرى بعضهم أن الياء إنما حذفت تشبيهاً بحذفها من المجرد من (ال) والإضافة . ينظر الأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٦ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٤ (١ : ٢٥٨ شرحه) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ١١٥ ، ٢٣٢ .

(٥) في المخطوط (يقتضى) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) ينظر المقتضب ، ج ٣ : ٢٥ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٣٦ .

جاز لاجتماع السببين ، وجرى على إطراد في هذا من غير مناقضة بجواز شيء لعله ثم الامتناع من جواز مثله مع وجود مثل علته على منزلتها .

٣١- والشاهد في قول العجاج :

(٢٧) - *قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمَى* (١)

من وجهين : أحدهما : صرف ما لا ينصرف في قوله : (قواطنًا)، والآخر : قوله : (الحمى)، وفيه ثلاثة أوجه (٢) : الأول : حذف الألف ؛ لأنها زائدة ترجع بها الكلمة إلى أصلها ، ثم قلب المضاعف ياء على قياس :

(٢٨) - *تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ* (٣)

و (تظنيت) في (تظننت) (٤) ؛ لكرهية التضعيف . الثاني : حذف الميم تشبيهاً بالحذف للترخيم ، ثم قلب الألف ياء ؛ لأنها مناسبة لها ، ومن شأن المناسب للحرف أن يجوز قلبه إليه وذلك في كثير من الكلام . الثالث : حذف الألف والميم وإطلاق القافية ، وحذفهما جميعاً تشبيهاً بما يحذف من الأصلي والزائد في الترخيم ، نحو : (٥)

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦ - ٢٧ = (٨ : ١) .

(١) تقدم برقم (٣) وسيأتي برقم (١٨٩ ، ١٩٦) .

(٢) ينظر ضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٩١ (١ : ٢١٩ شرحه) ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨

(٣) قائله العجاج . ينظر ديوانه ، ص ٢٨ ، وأورده الرمانى للتنظير به على قلب الميم الثانية من (الحمم) بعد حذف الألف ياء كما قلبت الضاد الثانية ياء من (تقضض) . ويروى (تجلى البازي) وعليه لا شاهد فيه ، ومعنى كسر : انقضض ضاماً جناحيه .

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م) ، ص ٣٠٢ ، والإبدال ، ص ١٣٣ ، وأدب الكاتب ، ص ٤٨٧ ، والكامل ، ج ١ : ٣٤٣ ، ٣ : ٤٧ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٣٤٣ ، ٥ : ٣٣٢ ، والزاهر ، ج ١ : ١٩٧ ، ٥٣٠ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ١٥٨ ، ٤ : ١٣٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠) ، تصحيح : عبد الرحيم محمود ، (طهران - انتشارات ناصر خسرو ، مصور عن دار الكتب ، ١٣٦٠ هـ) ، ص ١٠٣ ، وليس في كلام العرب ، ص ١١١ ، والمسائل العضديات ، ص ٣٢ ، ٢٠٧ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٦٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٠٠ .

(٤) ينظر اللسان ، ج ١٣ : ٢٧٣ (ظنن) .

(٥) قائله الفرزدق . ينظر ديوانه ، ج ١ : ٢٨٤ بعناية كرم البستاني ، بيروت - دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

(٢٩) - * يَا مَرْوَّ إِنَّ مَطِيتِي مَحْبُوسَةٌ * (١)

يريد (مروان) .

٤*١ - وقول خفاف بن ندبة :

(٣٠) - * كَنَوَّاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ ... * (٢)

يريد (كنواحي) فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها كما يحذفها في ياء الإضافة . وكذلك

١٨٢

قوله/في :

(٣١) - * دَوَامِي الْأَيْدِ * (٣)

يريد (الأيدي) فحذف الياء ، اجتزاءً بالكسرة منها .

٥*١ - وقول النجاشي :

(٣٢) - فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ (٤)

يريد (الكن) فحذف النون للاستخفاف في الحرف الذي يقتضى التخفيف تشبيهاً بحذف النون من (لم يك) لكثرة الاستعمال (٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (١ : ٩) .

(١) عجزه :

* تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسْ *

ورواية الديوان (مروان إن مطيتي) ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأن الرمانى إنما أورده للتنظير

به ، حيث حذفت الألف والميم الأخيرة من (الحمام) كما حذفت الألف والنون من مروان .

ومروان المذكور هو مروان بن الحكم وإلى المدينة المنورة في عهد معاوية بن أبي سفيان . وكان قد طلب

إلى الفرزدق : ألا يهجو أحداً فخالفه فكتب له كتاباً إلى بعض عماله يوصيه بضربه وحبسه وأظهر له أن

فيه مكافأة له ولكنه خشى من هجائه فأومأ له إلى ما يتضمنه الكتاب . فأنشده الفرزدق أبياتاً أولها

البيت السابق . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى الآتى ذكره .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٢ : ٢٥٧ = (١ : ٣٣٧) ، والجمل ، ص ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ،

للنحاس ، ص ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٠٥ ، والنكت ، ج ١ : ٥٨٤ ،

وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد رقم ١٤٥٥ .

(٢) تقدم برقم (٤) وسيأتى برقم (٣٧) .

(٣) تقدم برقم (٥) وسيأتى برقم (٣٦) .

(٤) تقدم برقم (٦)

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٣ . ويرى كثيرون أن النون حذفت لالتقاء الساكنين . ينظر

المراجع المذكورة في تخريج البيت في الأسئلة فقرة (٥) .

١٦* - وقول مالك بن خريم :

(٣٣) - فَإِنْ يَكُ غَتًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْتَعًا^(١)

فحذف الياء من (نفسه) اجتزاءً بالكسرة منها على ما بيناه . وفيه وجه آخر^(٢) ، وهو أنه حذف الياء في الوصل على حده في الوقف تشبيهاً به ، وكأنه يصل على نية الوقف في حذف الياء لا في الحركة . ووجه ثالث أنه لما كان يقف بالسكون من غير ياء اقتضى ذلك جواز أن يصل الحركة من غير ياء على قياس نظائره من أكثر الكلام ؛ لأن أكثره يوقف عليه بالسكون من غير ياء ، ويوصل بالحركة ، وقال آخر :

(٣٤) - *دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ*^(٣)

يريد (هى من هواكا) فحذف الياء المتحركة ، وهو ضعيف جداً^(٤) ، إلا أنه يجوز في الضرورة ؛ لأنه يقف على الياء بالسكون^(٥) وهى حرف مد تشبه الكسرة لأنها من جنسها ، فلما اجتمع فيها أنها قد تسكن وأنها من جنس الكسرة التى يجوز حذفها استثقالاً لها جاز حذفها . ووجه آخر : أنه شبه الياء المتحركة بالياء الساكنة التى قبلها كسرة فى أنها ياء قبلها كسرة قد تحذف اجتزاءً بالكسرة منها بعد أن تسكن فى (يا غلام أقبل) والأصل (يا غلامى أقبل) ثم تسكن وتحذف للاجتزاء بالكسرة منها فشبه (هى) بهذا فى أنه سَكَنَ ثم حذف الياء اجتزاءً بالكسرة منها فهما سواء فى القياس إلا بمقدار كثرة الاستعمال لذلك فى الياء الزائدة مع وقوعها فى النداء الذى هو بالحذف أولى .

١٧* - وقول الأعشى :

(٣٥) - *وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنُهُ*^(٦)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٧ ، ٢٨ = (١ : ٩ ، ١٠) .

* ٢- نفسه ، ص : ٢٨ = (١٠) .

(١) تقدم برقم (٧)

(٢) ينظر الكامل ، ج ٢ : ٣٧ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٠٩ (١ : ٢٢ شرحه) .

(٣) تقدم برقم (٨) .

(٤) ينظر الأصول فى النحو ، ج ٣ : ٤٦٠ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١١٠ (١ : ٢٢٦ شرحه) .

(٥) وذكر ابن جنى أن إسكان الياء من (هى) لغة ، وليس خاصاً بالوقف . ينظر الخصائص ، ج ١ : ٨٩ .

(٦) تقدم برقم (٩) و (٢٦) .

كقول الآخر :

(٣٦) - *دَوَامِي الْأَيْدِ ... * (١)

وكقوله :

(٣٧) - *كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ.. (٢)

والعلة فيه واحدة وهي حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها مع أنها أصلية.

٨*١ - وقول الفرزدق :

(٣٨) - تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ (٣)

فزاد الياء (٤) في (الدراهم) وفي (الصياريف) ، جمع (صيرف) (٥) ، تشبيهاً بما يزداد لل عوض ، فلما كان هذا الموضع الذي هو بعد ألف الجمع بحرف في زنة (مفاعيل) هو موضع الزيادة لل عوض ، وإنما العوض لثلاث تختل الكلمة بالنقصان الذي لحق فنظير ذلك إقامة الوزن الذي لا يختل بالنقصان الذي لحق فصار زيادة هذه الياء (٦) في هذا الموضع لإقامة الوزن نظير زيادتها لل عوض . وهذا من أقرب النظائر وأوضح القياس الذي يبنى عليه .

٩*٢ - ويجوز إظهار التضعيف ؛ لأنه ردُّ إلى الأصل في الموضوع ، كقول الشاعر :

(٣٩) - مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَنْتُ (٧)

ويجوز تصحيح المعتل ؛ لأنه ردُّ إلى الأصل في الموضوع ، كقول الشاعر : (٨)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٨ = (١ : ١٠) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٩ ، ٣٠ = (١٠) .

(١) تقدم برقم (٥) و (٣١) .

(٢) تقدم برقم (٤) و (٣٠) .

(٣) تقدم برقم (١٠) .

(٤) ينظر ما تقدم عن ذلك في هامش السؤال .

(٥) في المخطوط (صيريف) والصواب ما أثبتته . (*) في المخطوط (ذلك فنظير) ولعل المراد ما أثبتته

(٦) في المخطوط (الهاء) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٧) تقدم برقم (١١) .

(٨) هو عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٥٧) . ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، (بيروت

- دار صادر ، ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ) ، ص ٣ .

(٤٠) - لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبٌ^(١)

/ ويجوز صرف ما لا ينصرف ، لأنه ردُّ إلى الأصل الذي وضعت عليه الأسماء المعربة^(٢) ، ١٢ ب كقول النابغة : (٣)

(٤١) - فَلْيَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرُكَبَنَّ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَائِمَ الْأَكْوَارِ^(٤)

ويجوز قصر الممدود^(٥) بحذف الألف ؛ لأنها زائدة وترجع بها الكلمة إلى أصلها ، كقول الشاعر : (٦)

(١) ويروى (الغواني مآ) و(الغواني فمآ) و(الغواني وهل).

والشاهد في قوله (الغواني) حيث ظهرت الكسرة على الياء في الاسم المنقوص كما تظهر على الحرف الصحيح. وعلى الروایتين الأخيرتين لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ٣١٤ = (٢ : ٥٩) ، والكامل ، ج ٤ : ٤٥ ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٨٠ ، ٣ : ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١١٥ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٠ ، وضروره الشعر للسيرافي ، ص ٥٩ (١ : ٢٠٩ شرحه) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٥٩٦ ، وفرحة الأديب ، ص ١٢٩ ، والنكت ، ج ١ : ٦٣٨ ، ٢ : ٨٧٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٥ .

(٢) استشهد له سيبويه بشاهد تقدم الكلام عنه في الفقرة (٣) أما الشاهد الذي سيذكره الرماني فلم يرد عند سيبويه في هذا الباب ، وإنما أورده في باب آخر مستشهدا به على نون التوكيد الخفيفة ، ينظر ، ج ٣ : ٥١١ (٢ : ١٥٠) ، وينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ٢ : ٢٤٩ .

(٣) ينظر ديوانه ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، (دار الفكر ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩٩ ، والمعاني الكبير ، ج ٢ : ٩١٨ . واسمه زياد بن معاوية توفي نحو سنة ١٨ قبل الهجرة .

(٤) ويروى (وليدفعن ألف إليك) كما يروى (وليدفعن جيشاً إليك قوائم ...) .

والضمير في (فلتأتينك) لرجل يهجو ، واسمه زرة بن عمرو . والأكوار جمع كور ، وهو الرجل ، وقوام جمع قادمة : وهي العود الذي بين يدي الراكب .

والشاهد في قوله (قصائد) حيث نونها وهي ممنوعة من الصرف ليستقيم له الوزن . وينظر التعليق السابق رقم (١) .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ١ : ٢٨ ، ٣ : ٢٥٤ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٣٦ ، وضروره الشعر ، للسيرافي ، ص ٤٠ (١ : ٢٠٣ شرحه) ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٤١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ٢ : ٢٤٩ ، والخصائص ، ج ٢ : ٣٤٧ ، والمنصف ، ج ٢ : ٧٩ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٤٩٠ .

(٥) لم يعرض له سيبويه في هذا الباب .

(٦) في رثاء حمزة بن عبد المطلب والشاعر هو كعب بن مالك أينظر ديوانه ، تحقيق سامي مكي العاني =

(٤٢) - بَكَتْ عَيْنِي وَحُبِقَ لَهَا بَكاها وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ^(١)

فهذا من لغته مدَّ (البكاء) إلا أنه قصره للضرورة.

١*١ - وقال رؤية :

ضَخَمُ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(٢)

فشدد الميم في الوصل على ما يجب لها في الوقف. وإن كان أَلْحَقَ الألف في الكلمة فهي ككلمة أخرى وهو يجوز في الكلام إذا كان من كلمتين نحو : ﴿فَبِهِدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلُوبُهُ﴾^(٣) فيوصل على نية الوقف ، ولكن هذا حسن ؛ لأنه من كلمتين ، وهو في البيت ضعيف جاز للضرورة التي تقيم الوزن ؛ لأنه من كلمة واحدة فجاز للتشبيه بذلك.^(٤)

١١*٢ - وقول الشماخ :

(٤٤) - *لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ*^(٥)

فإنه حذف الواو من (كأنه) اجتزاء بالضممة منها، وتشبيهها بحذف الياء اجتزاء بالكسرة

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩ = (١١ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٢٠ = (١١ - ١٢) .

== (بغداد- مكتبة النهضة) ، ص ٢٥٢ ، أو عبد الله بن رواحة . ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور حسن محمد

باجودة ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢هـ) ، ص ٩٨ ، أو حسان بن ثابت ينظر ملحق ديوانه ،

تحقيق الدكتور وليد عرفات ، (بيروت - دار صادر ، ١٩٧٤م) ، ج ١ : ٥٠٤ . (رضى الله عن الجميع) .

(١) من مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٣٠٤ ، والكامل ، ج ١ : ٢٢١ ، ومجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد

بن يحيى ثعلب (ت ٢٠٠ - ٢٩١) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، القسم

الأول ، ط ٢ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثاني ، ط ٤ ، ١٩٨٠م) ، ج ١ : ٨٨ ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ،

لعبد الله بن محمد السيد البطليوس (ت ٥٢١) ، (بيروت - دار الجيل ، ١٩٧٣م) ، ص ٣٦٩ ، وشرح

الجاربردي شرح شافعية ابن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجاربردي (ت ٧٤٦) ، ضمن (مجموعة الشافعية

رقم ١) ، (بيروت - عالم الكتب) ، (مجموعة شروح الشافعية رقم ١) ، ص ٦٣ ، وشرح شواهد الشافعية ،

ص ٦٦ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٣ .

(٢) تقدم برقم (١٢) .

(٣) من الآية (٩٠) في سورة الأنعام .

(٤) يرى الفارسي أن حرف الإطلاق غير لازم ، ولذا كان الحرف المشدد كأنه موقوف عليه في الحكم . ينظر

الحجة ، ج ٢ : ٢٧٤ فما بعدها .

(٥) تقدم برقم (١٣) .

منها^(١)، ومثله :

(٤٥) - *يَكُنْ لِفَيْسِلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَبْرُ*^(٢)

ومثله :

(٤٦) - *مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا*^(٣)

ومثله :

(٤٧) - *وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ.....*^(٤)

١٢*١ - وقول الشاعر :

(٤٨) - صَدَدَتْ فَأَطْلَوْتَ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومَ^(٥)

وقوله (قَلَمًا وصال) ضرورة : لأنَّ الاستعمال على طريقة (قَلَمًا يكون كذا وكذا) و (قَلَمًا يدوم وصال)، وإنما جرى على ذلك لأن (ما) دخلت كافةً للفعل ليليها ما لم يكن يلي الفعل قبل كما دخلت في :^(٦)

(٤٩) - بَعْدَمَا * أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ *^(٧)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١٢ : ١).

(١) وينظر ما تقدم في الفقرتين (٤ ، ٦).

(٢) تقدم برقم (١٤).

(٣) تقدم برقم (١٥).

(٤) تقدم برقم (١٦).

(٥) تقدم برقم (١٨).

(٦) القائل : المرار الأسدي. ينظر حياته وما بقي من شعره، ص ١٦٨، ويقال له المرار الفقعسي والأسدي

، من شعراء الدولة الأموية ، فالقعسي نسبة إلى أحد أجداده الأقربين ، والأسدي نسبة إلى جده

الأعلى. ينظر الخزانة ، ج ٢ : ١٩٦.

(٧) وسيأتي برقم (٢٠٩) ، و (٢١٨) ، و (٥١٨) و (٥٢١) ، وصدره :

* أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا *

وقد ورد في المخطوط (المجلس) وهو تصحيف. ويروى (كالشهاب المخلص).

والعلاقة : الحبُّ ، والأفتان : جمع فنن وهو الفصن والمراد به هنا خُصلة الشعر ، والثغام : شجر إذا

يبس ابيضُّ. والمخلص : المختلط فيه السواد بالبياض. والشاعر يخاطب نفسه.

والشاهد في قوله (بعد ما) حيث كفت(ما) (بعد) عن الإضافة. ويرى بعضهم أن (بعد) لم تكف وأن==

فلهذا لم يجز في الكلام إلا (قلما يدوم وصال) ولكن جاز في الشعر لأنه رده إلى الأصل في الموضوع.

١٣*١ - وقول الآخر :

(٥٠) - * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... * (١)

يريد (بيننا هو في دار صدق) فحذف الواو المتحركة ، وعلتها كعلة حذف الياء المتحركة من (هي) (٢)، وهو أنه شبه المتحرك بالسكن الذي يحذف اجتزاء بأن حركة ما قبله منه تدل عليه وكذلك قوله :

(٥١) - * فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ... * (٣)

فيما أنشده الأخفش (ت ٢١٥) . يريد : (فبيننا هو) والعلة واحدة .

١٤*٢ - قال المرار بن سلامة :

(٥٢) - رَوَّلا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٤)

فجرّ (سواء) وهو ظرف غير متمكن (٥)؛ لأنه شبهه بـ (غير) . وإنما لم يتمكن (سواء) لأنه قد

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣١ ، ٣٢ هـ = (١٢ : ١) .

* ٢- نفسه ، ص ٣١ - ٣٢ = (١٢ - ١٣) .

== (ما) مصدرية . ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ، ج ٤ : ٤٩٣ .

ومن مراد بن

ورود البيت : الكتاب ، ج ١ : ١١٦ ، ٢ : ١٣٩ = (١ : ٦٠ ، ٢٨٣) ، والكامل ، ج ١ : ٣٤٢ ، والمقتضب ، ج

٢ : ٥٢ ، والأصول ، ج ١ : ٢٣٤ ، ٢ : ٢٥٨ ، وشرح أبيات سيويه ، للنحاس ، ص ١٢٠ ، وشرح السيرافي ،

ج ١ : ٤٥٠ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٩٢ ، والمسائل الطيبات ، ص ٢٠٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٠ . وينظر

معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٩ .

(١) تقدم برقم (١٧) .

(٢) ينظر ما تقدم في الفقرة (٦) .

(٣) تقدم برقم (٢٢) .

(٤) تقدم برقم (١٩) .

(٥) يقصد أنه لا يخرج عن الظرفية وينظر المجلد الثاني من الشرح ، ص ١٢٤ ب (داماد) ، وهذا مذهب

البصريين بينما يرى الكوفيون أنه يكون ظرفاً وغير ظرف . ينظر الإنصاف ، ج ١ : ٩٤ ،

والتبيين ، ص ٤١٩ .

وينسب إلى الرماني خلاف ما ذكره هنا وهو أن سوى ظرف متمكن . ينظر الهمع ،

ج ٣ : ١٦٠ = (٢٠٢ : ١) .

تضمّن معنى المكان^(١)، وأصله الاستواء^(٢). وكذلك قول الأعشى :

(٥٣) - * وما قصدت من أهلها لسوائكا*^(٣)

فشبّهه بـ(غير).

١٥*١ - وقال خطام

(٥٤) - * وصايات ككما يؤثّفين*^(٤)

فهو شاهد من وجهين : أحدهما : زيادة كاف التشبيه ، والآخر : أن الثانية اسم بمنزلة (مثل)^(٥).

١٦*٢ - وقال الفرزدق :

(٥٥) - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ^(٦)

/ ففيه أربعة أوجه من الضرورة^(٧) : الأول : الفصل بين الابتداء والخبر بما ليس منه . الثاني : ١٣

الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منه . الثالث : تقديم الاستثناء . الرابع : سلوك الطريق

الأبعد في الدلالة على المعنى ؛ وذلك أنه مدح خال هشام بن عبد الملك ، فأصل الكلام : وما مثله

في الناس حتى يقاربه إلا مملكا^(٨) أبو أمّه [أبوه]، فدلّ على أنه خاله بقوله : أبو أمّه أبوه ،

وهذا تبعيد ، وفصل بين (أبو أمّه أبوه) وهو ابتداء وخبر ، وشبّهه بما يجوز من الفصل في

الكلام . وتقديم الاستثناء مع وضوح المعنى فشبه هذا بذلك .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٢ = (١ : ١٣) .

* ٢- الكتاب ، ج ١ : ٣٢ هـ ٣ .

(١) جاء في الكتاب، ج ١ : ٤٠٧ = (١ : ٢٠٢ - ٢٠٣) (وهذا رجل سواك) فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته بذلك^٤

(٢) ينظر المجلد الثاني من الشرح ، ص ١٢٤ (داماد) ، وشرح الأشموني ج ٢ : ١٦٦ .

(٣) تقدم برقم (٢٠) .

(٤) تقدم برقم (٢١) .

(٥) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١٦٠-١٦١ = (١ : ٢٤٠ شرحه) ويجوز أن تكون الثانية تأكيداً للأولى ، =

= فيكونان حينئذ حرفين أو اسمين . وعلى =

= هذا لا يكون في دليل على الوجهين . ينظر =

(٦) تقدم برقم (٢٣) .

(٧) ينظر الإفصاح ، ص ٨٦ .

= الخزانة ، ج ١ : ٣٦٨ .

(٨) في المخطوط : (مملك) .

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ:

(٥٦) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(١)
فسكن الياء في الجزم ؛ لأنه أجراه على الأصل الذي لو رفعه لقال : (يَأْتِيكَ)^(٢).

(١) تقدم برقم (٢٤) و (٢٥).

(٢) بعده في المخطوط ما يلي: (يتلوه إن شاء الله في الجزء الذي يليه (باب) الغرض فيه أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول ، وما جرى مجراهما في الإعراب والتصرف . الحمد لله الواحد العدل . وصلى الله على سيدنا محمد وجميع رسله وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً) . ويعد ذلك في صفحة ١٣ ب من المخطوط ما يلي (الجزء الثاني من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ العلامة والحبر البحر الفهامة : أبي الحسن على بن عيسى النحوي نفعنا الله تعالى به أمين أمين) . ولم تُعَيَّن أجزاء المجلد الأول إلا في موضعين أحدهما هذا الموضع الذي نص فيه على الجزء الثاني ، والآخر أشير فيه إلى بداية الجزء الثالث حيث جاء في هامش ، ص ٢٦ ب من المخطوط (هذا الباب أول الجزء الثالث) .

٨ - / باب (١) ، (٢)

الغرض فيه : أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما فى الإعراب والتصرف بوجوهه .

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما أبواب الفاعل ؟
- ٢ - وما أبواب المفعول ؟
- ٣ - وما أبواب المشبه بالمفعول ؟
- ٤ - وما معنى قوله : (ولم يقو قوة الفعل) ؟
- ٥ - وبأى شئ يكون العامل أقوى ؟
- ٦ - وما قسمة العوامل فى القوة ؟
- ٧ - ولم صارت الصفة المشبهة أقوى فى العمل من (عشرين درهماً) ؟

(١) قبله فى المخطوط (بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر) .

(٢) هكذا ورد هذا العنوان فى الشرح ، وفى الكتاب ، (ج ١ : ١٣ بولاق) ، وفى تحقيق هارون ، ج ١ : ٣٣ ، (هذا باب الفاعل) ، ولكن الكلام بعده متصل به . ولعل العنوان فى الكتاب (هذا باب) فقط كما جاء عند الرماني غير أنه أسقط كلمة (هذا) كعادته ، وأن كلمة الفاعل وما اتصل بها كلام مستأنف . لأن غرض سيبويه كما يقول الرماني ، أن يبين ترجمة أبواب الفاعل ، والمفعول وما جرى مجراهما . فكان هذا الكلام المستأنف بيان للمواضيع التى سيتناولها .

ومما يجدر ذكره أن السيرافى حين عرض لشرح هذا الباب أورد كلام سيبويه كما هو ، ولم يذكر شيئاً عن نهاية عنوان هذا الباب . أما الصفار فقد جعل كل ما ذكر تحت هذا الباب داخلاً فى عنوانه . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٦١ ، وشرح الصفار ، ص ٤٦ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ، ص (١٤١ ر) .

٩-باب الفاعل وما لم يسم فاعله^(١)،^(٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (الفاعل) و (ما لم يسم فاعله) من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذي يجوز في الفاعل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٢ - وما الفاعل ؟ وما الذي لم يسم فاعله ؟
- ٣ - وما حكم الفاعل في التقديم والتأخير؟ ولمَ لا يجوز تقديمه على الفعل ؟ ولمَ جاز تقديم المفعول عليه ؟
- ٤ - ولمَ وجب رفع الفاعل ، ولمَ وجب رفع ما لم يسم فاعله؟
- ٥ - وما معنى تفريغ الفعل للشيء ؟
- ٦ - وما معنى قوله (وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء)؟^(٣)

الجواب [عن الباب الأول]

١*١ - أبواب الفاعل ثلاثة في الأصل : باب الفاعل الذي يعمل فيه الفعل ، وباب الفاعل الذي يعمل فيه اسم الفاعل ، وباب الفاعل الذي يعمل فيه المصدر.^(٤)

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٣ - ١٤).

(١) عنوانه في الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٤) (هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر). وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٢٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٤٧ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ص (١٤٣ ر) ولم يذكر الصفار العنوان.

(٢) ينظر عن مصطلح (ما لم يسم فاعله) النحو الكوفي في شرح القوائد السبع الجاهليات ، ص ١٠٠.

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤).

(٤) هناك أشياء أخرى ترفع فاعلاً هي الصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والجار مع مجروره على الخلاف في الأخير . ولعله ترك ذكرها لأنه يتكلم عن الأصل في رفع الفاعل.

١*٢ - وأبواب المفعول أربعة : باب المفعول الذى لا يتعدى فعله إلا إلى واحد ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى اثنين ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى ثلاثة ، وباب المفعول الذى لا يقتصر فيه على أحد المفعولين .

١*٣ - وأبواب المشبه بالمفعول ستة^(١) : الحال ، والتمييز ، وما عمل فيه (كان) وأخواتها : وما عمل فيه (إن) وأخواتها ، وما عمل فيه الفعل بوسيلة الحرف ، نحو (أمرتک بالخير)^(٢) ، و (سار القوم إلا زيدا) . وما عملت فيه الصفة المشبهة .

١*٤ - ومعنى قوله : (ولم يقو قوة الفعل) تبين أن الضعيف العمل لا يتصرف فى عمله تصرف القوى العمل .

١*٥ - والعامل الذى هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل ، وهى ثلاثة أسباب : عمله بحق الأصل ، وعمله على لزوم العمل للجنس ، وتصرفه فى عمله ؛ بأن يعمل عاملين مختلفين .

١*٦ - وقسمة العوامل فى القوة على ثلاث مراتب : الأعلى فى قوة العمل ، والأدنى فيه ، وما هو فى الوسائط .

فالأعلى هو الفعل ؛ لاجتماع الأسباب الثلاثة له .

والأدنى هو ما لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب العمل : منها^(٣) عمله بحق الشبه ، نحو (ما)^(٤) ، فإنها لا تلزم العمل ، ولا تعمل بحق الأصل ولا يجرى بعملها فى الجنس ، وكذلك (إن)^(٥) من عوامل الأفعال لا تلزم العمل وتعمل بحق الشبه ولا يجرى عملها فى الجنس .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٣ - ١٤) .

(١) ينظر عن علّة شبهها بالمفعول شرح الفصل ، ج ٢ : (٥٥) (٧٠ - ٧١) ، (٩٦) ، (٩٦) ، (٨٧) ، (٨٤ : ٦) ، (٨٥) على الترتيب .

(٢) فى المخطوط (أمرتک الخير) وما أثبتته يقتضيه السياق . وينظر ما سيأتى فى باب ١٠ : ١٠ .

(٣) أى من أسباب العمل .

(٤) ينظر ما سيأتى فى باب ١٩ .

(٥) ينظر الحديث عنها فى المجلد الثالث من الشرح ، ص ٣٢٥ ، فما بعدها (دماد) ص ١٠١ (فيض الله) .

وأما الذى فى الوسائط فنحو اسم الفاعل^(١) والمصدر^(٢)، لأنه يعمل بحق الشبه إلا أن له تصرفاً فى العمل إذ يرفع وينصب. وأما حروف الجر^(٣) فهى فى الوسائط لأنها تعمل بحق الأصل، إلا أنه لا يجرى العمل فى الجنس^(٤) ولا تصرف فى العمل إذ تعمل الجر فقط. والصفة المشبهة^(٥) فى الوسائط أيضاً لأنها تعمل بحق الشبه. وتعمل الرفع والنصب. فهذه التى فى الوسائط على مراتب/تبيين فى أبوابها إن شاء الله تعالى^(٦).

١٤ب

١*٧ - والصفة المشبهة أقوى فى العمل من التمييز فى نحو (عشرين درهماً) من قبل أنها تعمل فى المعرفة والنكرة، وترفع وتنصب، نحو: (مررت برجل حسن وجهه) و (حسن وجهاً) و (حسن الوجه)، وكل ذلك يأتى مشروحاً فى باب إن شاء الله تعالى^(٧).

الجواب عن باب الفاعل:

٢*١ - الذى يجوز فى الفاعل من الإعراب الرفع. ويجوز فيه أن يقدم الظرف والمفعول عليه. ولا يجوز أن يقدم على الفعل^(٨)؛ لأنه إنما غيّر عن المصدر ليُبين على الفاعل بناء لازماً

١* الكتاب، ج ١: ٣٣ = (١: ١٣-١٤).

٢* نفسه، ص ٣٣ = (١٤).

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ٣٧.

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٠.

(٣) ينظر عنها ضمن باب الجر فى المجلد الثانى من الشرح، ص ١٢٩ب فما بعدها (داماد)، ص ٤٥ (فيض الله).

(٤) تكرر ذكر العمل للجنس أو فى الجنس فى هذه الفقرة والفقرة السابقة ولم يوضح الرماني المراد منه.

(٥) ينظر ما سيأتى عن الصفة المشبهة باب ٤١، والمجلد الثانى، ص ١١٤٧أ (داماد)، ص ٦٨ (فيض الله).

(٦) تقدمت الإشارة إلى مواطن تلك الأبواب فى التعليقات الأنفة فى هامش هذه الفقرة غير أنه لم يتطرق إلى المراتب المذكورة إلا فى باب الصفة المشبهة. وقد يعرض لها فى أبواب أخرى غير تلك الأبواب التى أشار إليها. ينظر ما سيأتى فى باب ٣: ١٩، والمجلد الثالث، ص ٢٩٥ (داماد)، ص ٦٤ (فيض الله).

(٧) ينظر التعليق السابق، وما سيأتى فى باب ٤١: ٢٤٩م.

(٨) نقل بعض النحويين الإجماع على ذلك، ونقل آخرون أن هذا رأى البصريين وأن الكوفيين يجيزون تقديمه. ينظر ارتشاف الضرب، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، (الجزء الأول مطبعة النسر، ١٩٨٦م، الجزء ٢، ٣، القاهرة - مطبعة =

لتصحَّ الفائدة به ، إذ موضوعه للفائدة مع دلالته على الزمان ، فمكنت الفائدة به غاية التمكين بأن وضع لها على أن يلزمه ما يبين عن وجه الفائدة فيه وهو الفاعل، فلو ذُكِرَ مُقَدِّمًا لم يبين عن أنَّ الفائدة في الفعل ؛ لأنَّ للمتكلم إذا^(١) ابتداءً بالاسم أن يخبر عنه بما شاء من فعل أو غيره . فليس فيه في هذا الموضع إيدان بأنه بيان عن موضع الفائدة في الفعل لما بيَّنَّا .

١*٢ - والفاعل هو ما بنى على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل) . وما لم يسم فاعله هو ما بنى على فعلٍ صيغ له على طريقة (فعل) .

٢*٣ - وإنما جاز تقديم المفعول على الفاعل لأنه لا يخرج عن حده في أنه مبين لموضع الفائدة في الفعل ، ولو قُدِّم [الفاعل] على الفعل لأخرجه عن ذلك^(٢) . والظرف في هذا كالمفعول .

١*٤ - والفاعل رفع لأنه معتمد البيان^(٣) ، وكذلك ما لم يسم فاعله رفع لأنه معتمد البيان، فعلتهما واحدة وحكمها واحد؛ ولذلك أدخلهما سيبويه في باب واحد .

١*٥ - ومعنى تفريغ الفعل للشئ عقده به بدلاً من عقده بغيره مما كان يصلح له ، وتفريغه له هو شغله به دون غيره حتى لا يصلح أن يكون ذلك العمل في غيره .

٢*٦ - ومعنى قوله : (وليس الأمتلئة بالأحداث ، ولا ما يكون منه الأحداث) التفرقة بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ؛ بأن الفعل يدل على معنى لا يصح فيه هو هو . والاسم يدل على معنى يصح فيه هو هو . وإنما وجب ذلك لأنَّ دلالة الفعل دلالة التضمين ودلالة الاسم دلالة التصريح^(٤) ، وهي دلالة الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب ، ودلالة الفعل دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب ، فهي كدلالة الجملة في أنه لا يصح في مدلولها هو هو .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٤) .

* ٢- نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) من الباب التالي لهذا الباب .

* ٣- نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) .

= المدني ، ١٤٠٨ هـ ، ١٤٠٩ هـ ج ٢ : ١٧٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ، ٦٩٤ .

(١) في المخطوط (إذ) ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) وينظر ما سيأتى في أجوبة الباب التالي فقرة (٣) .

(٣) ينظر ما تقدم في باب ٧ : ٣ ، ٨ ، ٩ .

(٤) ينظر عن دلالتى التضمين والتصريح ما تقدم في باب ٢ : ٩ ، ٣٩ م .

١٠- باب الفعل المتعدى إلى مفعول^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الأعمال مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول من الأعمال؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢ - وما الفعل المتعدى؟
- ٣ - ولمَ جاز تقديم المفعول على الفاعل والفعل؟ ولم كان تقديم المفعول أهم فى بعض الأحوال مع أن الفاعل معتمد البيان؟
- ٤ - وما الفعل الذى يجوز أن يعمل فى المصدر؟
- ٥ - وأيهما^(٢) أقوى أَعْمَلُ الفعل فى المصدر أم عمله فى المفعول؟ وما الخلاف فيه؟
- ٦- وعلى كم وجهاً يعمل الفعل فى المصدر؟
- ٦ - وما الفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان؟
- ٨ - وما الظرف من الزمان؟ وما الظرف من المكان؟ ولم صار الزمان أقوى فى الظرف من المكان حتى عُمِلَ فى كل ضرب منه ولم يجز مثل ذلك فى المكان؟
- ٩ - ولمَ جاز القياس على الاتساع فى جعل الظرف مفعولاً؟
- ١٠- وما وجه قولهم : (ذهبت الشام)؟ ولم لا يجوز^(٣) / إلا على حذف حرف الجر؟
- ١١ - وما حكم (دخلت البيت) فى التعدى؟ وما الخلاف فيه؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤ = (١ : ١٤) (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٤٨ من الترتيم المضاف بعد ص ٦٩ ، (ص ١٤٦ ر) .

(٢) فى المخطوط (وأيما) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (يجز) والصواب ما أثبتته .

١٢ - وما الشاهد فى قول ساعدة : (١)

(٥٧) - لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ؟ (٢)

ولِمَ لا يكون (الطريق) ظرفاً ؟

١٣ - وما حكم (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) فى الظرف؟ ولِمَ جاز أن يكون الفرسخان والميلان ظرفاً مع التحديد الذى فيهما؟

١٤ - وَلِمَ وَجَبَ أن الفعل لا يخلو من زمان ، وأنّه لا يمتنع أن يخلو من مكان ؟

١٥ - وما [توجب] (٣) قسمة الفعل بأقسام الزمان مما (٤) يقتضى أن يعمل فيه وأن يكون أقوى [فيه] (٣) من المكان ؟

١٦ - وما الزمان ؟ ولِمَ صار بحقيقته أشبه بالفعل من المكان؟

الجواب :

١* - الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول أن يعمل فى المفعول ، وفى كلّ ما يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من قِبَلِ أن تعدّيه يزيد قوة فى العمل ولا يُنقصه . ولا يجوز أن يتعدى إلى

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤) .

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلى كما سيأتى فى الجواب . ينظر شرح إشتجار الهذليين ، ج ٣ : ١١٢ .
(٢) وسيأتى برقم (٥٨) . ويروى : (لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ) . يصف رمحاً ، فيقول تتلذذ الكف بهزه ، ومعنى (لدى) على الرواية الأولى ناعم لين . وعسلانه : اهتزازه باضطراب . وعسل فى السير أعنق وأسرع .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٦ ، ٢١٤ = (١ : ١٦ ، ١٠٩) ، والكامل ، ج ١ : ٢١٦ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٠٢ ، ١٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٣ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٦٢٣ ، والمسائل المشككة ، ص ٥٤٩ ، والإيضاح العضدى ، لأبى على الفاريسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ) ، ص ٢٠٧ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٠ ، ١٣٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٦٩ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٧٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٨٠ .

(٣) تكملتان مستفادتان من الجواب .

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل الأنسب ما أثبتته .

اثنين إلا على طريق الاتساع . نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١) أى من قومه ؛ لأنه لا يدل إلا على مفعول واحد من غير وسيطة حرف إذ المختار واحد ، وإنما يقتضى الآخر بوسيلة حرف كقولك : (مختار منه) .

١*٢ - والفعل المتعدى هو الذى يدل على (مفعول) من غير وسيطة حرف كقولك : (مضروب) ، و(مقتول) ، و(مشتوم) فهذا يل على (مفعول) من غير وسيطة حرف فهو متعد للعلّة . فأما (كروبه) فلا يدل الفعل فيه على (مفعول) إلا بوسيلة حرف ، فليس (مررت) بمتعد^(٢) لهذه العلّة .

١*٣ - ويجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل^(٣) لأن العامل متصرف فى نفسه يقتضى تصرفه فى عمله من غير إخلال بوضعه كما لو قدم الفاعل لأخل بوضع الفعل ، فلا يجوز لهذه العلّة ويجوز فى المفعول لأنه لا يخل به كما لا يخل به حذفه وتركه رأساً وليس كذلك الفاعل . وقد يكون [تقديم] المفعول أهم فى بعض الأحوال ، لأن هذا فيه على جهة العارض الذى يجرى مجرى استعارة الشئ ثم رده إلى ما هو أحق به فى الأصل .

٢*٤ - والفعل الذى يعمل فى المصدر هو المتصرف ، فأما ما لا يتصرف فلا يجوز أن يعمل فى المصدر ؛ لأن عمله فيه ضرب من التصرف . وذلك كفعل التعجب ، و(نعم) و(بئس) ، و(ليس) ، و(عسى) ، لا يعمل شئ منها فى المصدر ؛ لأنه لا يتصرف .

٢*٥ - وعمل الفعل فى المصدر أقوى من عمله فى المفعول عند سيبويه ؛ لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك (ضربت ضرباً) ، وليس كذلك المفعول فى (ضربت زيدا) ، لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه فى الجملة ، فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه فى الجملة^(٤) . وقد اعترض أبو العباس فى هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما فى

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤) .

٢* نفسه ، ص ٣٤ - ٣٥ = (١٥) .

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف .

(٢) فى المخطوط (بمتعدى) والصواب ما أثبتته .

(٣) وينظر الباب السابق فقرة (٣) .

(٤) ينظر الكتاب : وفيه : « ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد

الله ، لم يستثن أن المفعول زيد أو عمرو » .

هذا سواء^(١). والذي عندي أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه؛ لأن الغالب يجرى مجرى اللزوم ،
والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه.

١-٢٦ - والفعل يعمل في المصدر على أربعة أوجه : التأكيد ، كقول : (ضربت ضرباً)،

وعدد المرات ، كقولك : (ضربته ضربة وضربتني وضربات) . وما هو ضرب منه ، كقولك : (رجع
القهقري) . والحال ، كقولك : (جاءني ركضاً)^(٢) ، أى راكضاً . فأماً قعدت قعدة^(٣) فهو مصدر

يدل على حال/القاعد، كأنه قيل : قعد على حال له مخصوصة . وكذلك (ركب ركبة) تقتضى ١٥ ب
حالاً له قد صار عليها في الركوب، فهذا من صفته في المعنى . فأماً (رجع القهقري) فهو من
صفة الفعل في المعنى فكأنه قال الرجوع الذي إلى خلف^(٤).

٢-٢٧ - والفعل الذي يعمل في الظرف من الزمان ما فيه معنى الحدث^(٥) تصرف أو لم

يتصرف، فإن لم يكن فيه معنى الحدث لم يعمل في الظرف نحو (ليس)؛ لأنها بمنزلة (ما)،
وإنما يعمل في الظرف إذا قلت : (ليس زيد قائماً اليوم) معنى القيام الذي هو خبر (ليس) .

٢-٢٨ - والظرف من الزمان يصلح في كل ضرب منه ، فأماً المكان فلا يصح في كل

ضرب منه أن يكون ظرفاً، وإنما الظرف من المكان هو المبهم الذي ليس له حدود تحصره؛ لأن
الفعل أدل على الزمان منه على المكان إذ كان لا يخلو منه ، وقد قُسمَ لفظه بأقسام الزمان^(٦).

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤ - ٢٥ = (١ : ١٥) .

* ٢- نفسه ، ص ٣٥ = (١٥) .

(١) لم أعتز على هذا الرأي فيما اطلعت عليه ، وقد عقد المبرد في المقتضب ، ج ٣ : ٩١ باباً للفعل الذي
يتعدى الفاعل إلى المفعول ، لكنه لم يتطرق إلى ما حكاه الرماني عنه . بل إنه في موضع آخر ذكر أن
المصدر هو المفعول الصحيح ، أما إذا قلت : ضربت زيدا وكلمت عمراً ، فأنت لم تفعل زيدا ولا عمراً
وإنما فعلت الضرب ، والكلام ... ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٩٩ . وهناك آراء أخرى لبعض النحويين

(٢) هذا التقدير على رأي البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم مفعول مطلق مبين للنوع^(١) ينظر توضيح

المقاصد للمرادى ، ج ٢ : ١٤٠ ، والهمع ، ج ٤ : ١٥ = (١ : ٢٣٨) .

(٣) في الكتاب : « قعد قعدة سوء » .

(٤) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٢٧١ ، وشرح الصفار ، (ص ١٥٣ ر) .

(٥) ينظر شرح المفصل ، ج ٢ : ٤٣ ، كما ينظر عن أحكام تعلق الظرف والجار والمجرور ، المغنى عن كتب
الأعاريب ، ص ٤٨٥ فما بعدها .

(٦) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ١٩٠ .

وهو أشبه به من المكان ، فهذه ثلاثة أوجه يقارب بها الزمان . وإنما كان أشبه بالزمان لأنه لا يبقى الزمان إذ هو مرور الليل والنهار كما لا يبقى الحادث على صفة الحادث ؛ إذ لا يكون حادثاً إلا وقتاً واحداً ثم يسقط منه اسم حادث . ويكون حينئذ باقياً إن كان مما يبقى ، وإنما هو حادث في الوقت الأول في الحقيقة ، وليس بحادث في الثاني فمن هنا أشبه الزمان . وأما المكان فله صورة وخلقه ، فهو بالأناسي أشبه منه بالفعل^(١) .

٩*١ - ويجوز القياس على الاتساع في جعل الظرف مفعولاً^(٢) ؛ لأنه مطرد في بابه ، وكل مطرد في بابه فالقياس جائز فيه . وإنما لا يجوز القياس على الشاذ .

١٠*٢ - وقول العرب : (ذهب الشام) يجوز على طريق الحذف ، بمعنى (ذهب إلى الشام)^(*) فليس بمتعد^(٣) ولا عمل فيه الفعل على جهة الظرف ولكن على جهة حذف حرف الجر ، لأن (ذهب) لا يدل على مفعول بغير حرف ، وإنما يصح (مذهب إليه) كما يصح (مرور به) .

١١*٢ - فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت في البيت)^(٤) ، وإلى هذا كان يذهب ابن السراج (ت ٣١٦) ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض^(٥) ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ، ونظيره (غرت في الغور)^(٦) . وأما

- (*) لم يقدر سيبويه حرف الجر غير أنه قال : « ومثل ذهب الشام »
 ١* الكتاب ، ج ١ : ٣٥ = (١٥ : ١)
 ٢* نفسه ، ج ١ : ٣٥ = (١٥ - ١٦) .
 ٣* نفسه ، ص ٣٥ = (١٦) .
 (١) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ١٩٧ .
 (٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٧٦ = (٨٩ : ١) ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٣٢ ، والأصول ، ج ٢ : ٢٥٦ ، ويشترط لذلك شروط منها أن يكون الظرف متمكناً . ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٣٣٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٤٦ ، والهمع ، ج ٣ : ١٦٨ = (٢٠٣ : ١) .
 (٣) في شرح المفصل ، ج ٢ : ٤٤ ، « وأما (ذهب) فمتفق على كونه غير متعد بنفسه » . لكن الكسائي والقراء جوزا حذف حرف الجر بعده مع أسماء الأماكن والبلاد ، ولم يحفظه البصريون إلا مع الشام فقط ، ينظر معاني القرآن ، للقراء ، ج ٣ : ٢٤٣ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦٤١ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٣٥٣ ، والهمع ، ج ٣ : ١٥٣ = (٢٠٠ : ١) .
 (٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٥ = (١٦ : ١) ، والأصول ، ج ١ : ١٧١ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٨٦ ، واليسيط ، ج ١ : ٤٦٠ . وينظر ماسياتي في باب ٣٦ : ٥ .
 (٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٧٠ .
 (٦) ينظر شرح المفصل ، ج ٢ : ٤٤ ، واليسيط ، ج ١ : ٤٦٣ .

أبو عمر (١) الجرمي (ت ٢٢٥) فيقول: (دخلت البيت) مُتَعَدٍّ (٢) (بنيت البيت) لا طرادَه في كلِّ مدخول، نحو (دخلت مكة) و (دخلت المدينة)، ولا يطرد (ذهبت) [إلا] في (مذهب إليه) لا يجوز: (ذهبت مكة) حتى تقول: (ذهبت إلى مكة). والذي عندي أن أصل هذا الباب أن المتعدّي هو ما دلَّ على مفعول من جهة أنه لا يخلو منه فهذا أصل الباب، فأما الاستعمال فيجربى على أن المتعدّي هو ما دلَّ على مفعول بغير وسيطة حرف فإذا كان بوسيطه حرف فهو لا يخلو في الأصل من أن يكون متعدّياً إلا أنه أجرى في الاستعمال مجرى ما لا يتعدى لعلّة من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدى أصلاً فهو لا بد [فيه] من الحرف، نحو (مررت بزيد). فأما (أمرتك بكذا) فلا بدّ فيه من مأمور، ومأمور به، فأصله المتعدى إلى اثنين إلا أنه أخرج في الاستعمال مخرج ما لا يتعدى إلا إلى واحدٍ للحاجة إلى الفرق بين المأمور والمأمور به، فاستمر الاستعمال على هذا. ف(دخلت البيت) في الأصل متعدّ (٣) إلى ما قال أبو عمر (٤) إلا أنه في حكم الاستعمال قد جرى مجرى غير المتعدى/بدليل النقيض والنظير على ما بينا.

١٢*١ - وقال ساعدة بن جؤية:

(٥٨) - لَدُنْ بِهَرٍّ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ (٥)

فهذا على الحذف، أى يعسل في الطريق، ولا يجوز أن يكون (الطريق) مفعولاً؛ لأن (يعسل) لا يتعدى، ولا ظرفاً، لأنّ (الطريق) محدود كحد الدار في الطول والعرض، فقد خرج عن الإبهام الذي يصلح في ظرف (٦).

١٣*٢ - ويجوز في (الفرسخين) و(الميلين) أن يكونا ظرفاً، كقولاك (سرت فرسخين)

١* الكتاب، ج ١: ٣٥ - ٣٦ = (١: ١٦).

٢* نفسه، ص ٣٦ = (١٦).

(١) في المخطوط: (أبو عمرو) والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر شرح السيرافي، ج ١: ٢٧٧، وشرح الرضى، ج ١: ١٨٦، والبسيط، ج ١: ٤٦١، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٢٥٢، وأبو عمر الجرمي، ص ١٣٣. وممن رأى ذلك أيضاً الأخفش والمبرد: ينظر المقتضب، ج ٤: ٢٣٧، وشرح الصفار، (ص ١٦١)، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٢٥٢.

(٣) في المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبتته.

(٤) في المخطوط (أبو عمرو) والصواب ما أثبتته، وهو يقصد أبا عمر الجرمي.

(٥) تقدم برقم (٥٧).

(٦) في شرح السيرافي، ج ١: ٢٧٨: «وقد قال بعض النحويين: إن الطريق ظرف، لأن كل موضع

استطرقتة فهو طريق» وممن ذهب إلى ذلك ابن الطراوة. ينظر شرح الصفار، (ص ١٦٤)، والخزاعة

، ج ١: ٤٧٤، وابن الطراوة النحوى، ص ١٨٦.

و(سرت الميلين) ، لأن الميل مقدار غير محدود كحد الدار إذ هو طول فقط، وكذلك الفرسخ لا يمكن أن يحد له عرضٌ ، وليس كذلك الطريق ؛ لأنه يحد عرضه وطوله^(١).

١٤*١ - والفعل لا يخلو من الزمان بدليل أن الحادث لا يخلو من أن يكون في ما مضى أو في ما يستقبل أو في الحال، وليس كذلك المكان. وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من المكان.

١٥*١ - وقسمة الفعل بأقسام الزمان توجب أنه أقوى في العمل فيه من المكان ، لأنه أدل عليه إذ يدل عليه ويؤذن به من جهة هذه القسمة ومن الأوجه الآخر، فكل ما هو أدل عليه فهو أقوى في العمل فيه ؛ فلهذا كان أقوى في الزمان منه في المكان^(١).

١٦*٢ - والزمان مضى الليل والنهار، كما قال سيبويه في الكتاب. فأما المكان فليس كذلك؛ لأن له صورةً ثابتة كصورة الدار والجبل والوادي. والزمان أشبه بالفعل من المكان لأنه لا يبقى كما لا يبقى الحادث حادثاً وقتين فمن هذه الجهة كان به أشبه^(٢).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٦ = (١٦ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٣٧ = (١٦) .

(١) ينظر شرح الفصل ، ج ٧ : ٦٨ .

(٢) وينظر ما تقدم في الفقرة (٨) .

١١-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه
الاقتصار من الأعمال مما لا يجوز .

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين على الاقتصار؟ وما الذى لا يجوز ؟
ولم ذلك؟

٢ - وما المتعدى إلى مفعولين ؟

٣ - وما المفعول الأول ؟ وما المفعول الثانى ؟ ولم يجب أن يكون ثانيا ؟

٤ - وما الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ دون المعنى ؟ ولم ذلك ؟

[٢-] وما الشاهد [فى] ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢)؟

[٤-] وما حكم (سمّيته زيدا) فى التعدى إلى مفعولين أو واحد ، و(كنيت زيدا أبا عبد الله) ؟

٥ - وما حكم (دعوته زيدا) فى التعدى ؟ ولم لا يتعدى الدعاء إلى أمر إلا إلى واحد ؟

٦- وما الشاهد فى قول الشاعر :^(٣)

(٥٩) - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٤)

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول

الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٦) . وينظر الباب

فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٨٠ ، وشرح الصفار ، ص ٤٨ (١٦٨ ر) .

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف .

(٣) لم اهتم إلى معرفته .

(٤) وسيأتى برقم (٦٤) . ويروى (إليه القول) كما يروى (فى العمل) بجر القافية . والمراد بالوجه : القصد

والاتجاه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٧) ، ومعانى القرآن للفراء ، ج ١ : ٢٣٣ ، ج ٢ : ٣١٤ ،

وأدب الكاتب ، ص ٥٢٤ ، وتؤيل مشكل القرآن ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٢٠ ، والأصول ، ج ١ : ٧٨ ،

والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٩ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، =

وقول عمرو بن معدى كرب: (١)

(٦٠) - *أَمْرُكَ الْخَيْرَ ... * (٢)

٧ - ولم إذا حذف حرف الجرّ عمل الفعل ؟

٨/أ - وما الشاهد فى: (٣)

= ص ٦٤ ، والقطع والانتناف ، ص ٦٤٢ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٢٥٠ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافى ، ج ١ : ٤٢٠ ، والصاحبى ، ص ١٥١ ، والتبصرة ، والتذكرة ، ج ١ : ١١١ ، والمخصص ، ج ١٤ : ٣٧١ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٨٦ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥١ .

(١) شعره ، تحقيق مطاع الطربشى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ص ٤٧ . وينسب الشاهد أيضا إلى كل من : خُفَّاف بن نُدْبَة ، ينظر شعره ، ص ١٢٦ . والعباس بن مرداس ، ينظر ديوان العباس بن مرداس السلمى ، تحقيق الدكتور يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٣١ ، وأعشى طرود ، ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٦-١٧ ، وزرعة بن السائب ، ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٦٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٦٥ ، ١٨٧) وهو بتمامه :

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

ويروى : (أمرتك الرشيد) ، و(ذا مال وذا نسب) .

والنشب المال بعينه ، وقيل : المال الثابت أى الذى لا يبرح من مكانه كالضياع والدور .

ومن مواطن ورودہ : الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٧) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والكامل ، ج ١ : ٣٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٣٥١ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ١٧٨ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٦٨ ، ٢٨٩ ، ٢ : ٨٣ ، ٣ : ٥٨٩ ، ٦١٧ ، ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢ ، وشرح القصائد التسع ، جل ٢ : ٤٦١ ، واللامات ، ص ١٥١ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٨٣ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٠ ، والخزانة ، ج ١ : ١٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٦١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٦ .

(٣) القائل المتلمس . ديوان شعره ، رواية : الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفى ، (جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص ٩٥ ، وجمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد البجاوى ، (القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ) ، ص ١١٣ .

(٦١) - *أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ...* (١)

وما الخلاف فيه ؟

٨/ب - وما حكم (نبئت زيدا) في التعدى ؟ وما الخلاف فيه؟

٩ - وما الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (٢) و (ليس بزید) ؟ ولم زيدت الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ ؟

١٠ - ولم [لا] يزداد (عن) و (على) ؟ ولم لا يزداد (من) والباء في الواجب؟

١١ - وما الفرق بين (عرفته زيدا) و (عرفته بزید) ؟

١٢ - وما الشاهد في قول الفرزدق: (٣)

(٦٢) - * مِنْهُ الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالُ ... * (٤)

(١) وسيأتى برقم (٦٦)، وهو بتمامه :

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

ويروى (أليت) بضم التاء ، و(الدهر آكله) و(يأكله بالقرية)... والمخاطب - على رواية فتح التاء - عمرو بن هند ملك الحيرة. وأطعمه : أى لا أطعمه، والمراد بالقرية الشام ، ويأكله السوس : كناية عن كثرته.

ومن مواطن الاستشهاد به: الكتاب، ج١: ٢٨ = (١: ١٧)، والأصول في النحو، ج١: ١٧٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢، وشرح السيرافي ، ج ١: ١٧٢، والبسيط ، ج ١: ٤٧٧، ج٢: ٨٥٠، ٩٢٣، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠)، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسيني البركاتي ، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ط ١، ١٤٠٦هـ)، ج ١: ٤٣٤، وشرح أبيات المغنى ، ج ٢: ٢٥٩. وينظر معجم هارون، ص ١٩٧، ومعجم حداد، رقم ١٤٢٠.

(٢) وردت في عدد من الآيات هي : (٥٥، ٧٩) في سورة النساء ، (٤٣) في سورة الرعد، (٩٦) في سورة الإسراء ، (٢٨) في سورة الفتح.

(٣) ديوانه ، ص ٥١٦. (الصاوي)، ج١: ٤١٨ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (٩٧) وهو بتمامه :

مِنْهُ الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

ويروى (ومنا) كما يروى (سماحة وبرأ). و(سماحة وخيرا) ، وعلى رواية (ومنا) لا خرم في البيت ، ومعلوم أن الخرم هو حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت. وينظر الكافي في العروض والقوافي، ص ٢٧. ومعنى الزعازع : الشديدة.

وقوله: (١)

* نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ ...* (٢) - (٦٣)

الجواب :

١*١ - يجوز في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين و [يجوز فيه] (٣) الاختصار أن ينصبا جميعاً، وأن يقدم على الفعل/، وأن تقدم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح في الثاني أن يكون هو المفعول الأول. فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه ، لأنه يلبس ولا يكون في الكلام دليل على المعنى الصحيح.

١*٢ - والفعل المتعدى إلى مفعولين هو الذي يدل على مفعولين من غير وسيطة حرف، وذلك أن الذي يعمل في مفعولين منه ما يتعدى إلى اثنين في الحقيقة ومنه ما لا يتعدى إلا إلى

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (١ : ١٦) .

= ومن مواطن الاستشهاد به : الكتاب ، ج ١ : ٢٩ = (١ : ١٨) ، ومعاني القرآن للأخفش ، ج ٢ : ٢١٢ ، والكامل ، ج ١ : ٣٣ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٣٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٣٨٠ وفيه (منا الذي أختار) ويبدو أنه تحريف. والأصول، ج ١ : ١٨٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ٦٢ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٣٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٤ ، والنكت ، ج ١ : ١٧٣ ، والخزانة ، ج ٣ : ٦٧٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٥ .

(١) هو الفرزدق كما في الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٥٢٢ ، ولم أعرثر عليه في ديوانه .

(٢) وسيأتي برقم (٦٨) وهو بتمامه :

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا

ويروي (ونبئت) وعليها لا خرم في البيت كما يروي (لثاماً صميمها) والمراد بعبد الله قبيلة ، والجواسم لليمامة . ويذكر أن هناك سبعة مواضع آخر يطلق على كل منها الجو ، وصميم الشيء : خالصة .

ومن مواطن الاستشهاد به : إعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٢٥ ، ج ٣ : ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٤ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٧٣ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والتصريح ، ج ١ : ٢٩٣ ، والأشمونى ، ج ٢ : ٧٧ .

(٣) تكملة مستفادة من عنوان الباب .

واحد وإنما عمل في الثاني لحذف حرف الجر ، نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (١) أى من قومه .

١-٣ - والمفعول الأول هو الذى يكون فى معنى فاعل قد دلّ عليه الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين . والمفعول الثانى هو الذى يكون فى معنى مفعول مفعول ، كقولك : (أعطيت زيدا درهماً) فـ(زيد) أخذ والدرهم مأخوذ . وإنما وجب أن يكون ثانياً لأنه فى معنى مفعول مفعول .

١-٤ - والفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ فقط هو الذى يكون قد حذف من أحدهما حرف الجرّ، كقولك : (سميته زيدا) أى (سميته بزيد) . وإنما جاز حذف حرف الجر لأن الفعل يدل على المفعول بالحرف من جهة أنه لا يصح إلا به وليس مما يحتمله ويحتمل ألا يكون، كقولك : (مررت بزيد)، فلما كان مما لا بدّ منه من هذا المتعلق جاز أن يحذف الحرف إذا فهم المعنى لشبهه بالمتعدى إلى اثنين من جهة أنه لا يخلو منهما وإن احتج فى أحدهما إلى حرف يبين المعنى ويفصله من المفعول الأول ولم يحتج فى الآخر .

وسبيل (كنيت زيدا أبا عبد الله) أن يكون مما حذف منه الحرف على تقدير : (كنيته بأبى عبد الله) .

١-٥ - وتقول : (دعوت زيدا) إذا أردت أنك دعوته بهذا الاسم فيجرى مجرى (سميته زيدا) فإن أردت الدعاء إلى أمر قلت : (دعوت زيدا) ولم تجاوز مفعولاً واحداً ، لأنه لا يدلّ فى هذا المعنى إلا على واحد .

٢-٦ - وقال الشاعر :

(٦٤) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَةً رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

أى (أستغفر الله من ذنب) لأن الاستغفار لا يكون إلا من شىء، فهو دليل عليه ، والحرف يفصل المعنى على ما بينا . وقال عمرو بن معدى كرب :

١- الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١٦ : ١) .

٢- نفسه ، ص ٣٧ = (١٦ - ١٧) .

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف .

(٢) تقدم برقم (٥٩) . وجاء فى المخطوط هنا (رب العلاء) ولعله من تحريف النساخ .

(٦٥) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (١)

أى (أمرتك بالخير)، وجاز الحذف لأن الأمر لا يكون إلا بمأمور به.

١*٧ - وإذا حذف حرف الجرّ عمل الفعل ، لأنه (٢) حرف يضعف عن أن يعمل محذوفاً ،

مع أن الفعل قد كان يمنع حرف الجرّ من أن يعمل فى اللفظ فإذا حذف زال المانع فعمل الفعل.

١/٨ - وقال الشاعر :

(٦٦) آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ (٣)

فهذا على (آليت على حب العراق) عند سيبويه (٤). وقال [أبو] العباس (ت ٢٨٦) : (ليس هو كذلك ، ولكن هو : آليت لا أطعم حب العراق) (٥) وكلا الوجهين عندى جائز ، لأنه (٦) لا بدّ من محذوف مع أنّ (آليت) لمّا وليه (٧) المنصوب اقتضى أن يكون هو العامل فكلا الوجهين حسن.

١*٨ ب - وتقول : (نبئت زيداً) بمعنى (نبئت عن زيد) عند سيبويه (٨)، وقال أبو العباس

هو متعد (٩)، كقولك : (أعلمت زيداً) (١٠). والصواب مذهب سيبويه ؛ لأن (نبأت) مما

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٨ = (١٧ : ١) .

(١) تقدم برقم (٦٠)

(٢) فى المخطوط (لأن) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٦١)

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة .

(٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٧٩ ، والبسيط ، ج ٢ : ٩٢٣ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٢ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ وفيه

يقول البغدادي رحمه الله « أورده سيبويه على أنه مما حذف منه حرف الجر... وخطأه الجرمى والمبرد

فزعم أن (حب العراق) منصوب بإضمار فعل وهو من باب الاشتغال... »

(٦) فى المخطوط (لأن) والأنسب ما أثبتته .

(٧) فى المخطوط (ولى) والأنسب ما أثبتته .

(٨) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة .

(٩) فى المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبتته .

(١٠) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٨٠ ، وما نقل عن الانتصار بهامش المقتضب ، ج ٤ : ٣٣٨ ، التعليق رقم ٣ ،

وشرح الصفار ، ص ١٧٤ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٥٣ - ٤٥٤ .

يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى (١).

١*٩ - / والباء فى ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ (٢) و (ليس بزيد) زائدة للتأكيد ، إلا أنها تطرد فى ١١٧ غير الواجب وتشذ فى الواجب ، وإنما جازت فى (كفى بالله) للمبالغة فى تحقيق إضافة الكفاية إلى الله جلّ وعزّ . إذ كان إضافة الكفاية إليه بدليل الفعل والفاعل تصح ، [و] تكون بالباء أشدّ مبالغة ، إذ الفعل يعلق معنى الفاعل به ، والباء تعلقه به فكل (٣) واحد منهما قد علق معنى اسم الفاعل بالفعل فلهذا كان أوكد . وهو شاذ فى الواجب ومطرد فى غير الواجب للحاجة إليه فى غير الواجب من جهة أن حرف النفى متعلق بالخبر وقد تراخى عنه فدخلت الباء لتوكيد معنى تعلقه به .

١*١٠ - (عن) و(على) لا تزاदान (٤) أصلاً ؛ لأنه ليس لهما معنى يحتمل الزيادة كما للباء و(من) ، إذ الباء لتعليق الثانى بالأول فتصلح أن تزداد توكيداً ، و(من) لفصل الشئ من جملة قد ينفصل بالاسم وقد ينفصل بتأكيد (من) لفصله على طريق استغراق الجنس ، ومثل هذا لا يكون فى (عن) و(على) ؛ فلهذا جاز (ليس زيد بقائم) . ولم يجز (زيد بقائم) ، وجاز (هل من رجل فى الدار) ، ولم يجز (من رجل فى الدار) ؛ لأن الواجب لا يحتمل استغراق الجنس ، ويحتمله (٥) النفى والاستفهام ؛ وذلك أنه يجوز (ما رجل فى الدار فقط) ، و(لا رجلان فقط) ، و(لا أكثر منهما فقط) ، ولا يجوز (رجل فى الدار فقط) و (رجلان فيها فقط) و(أكثر من رجلين فقط) ؛ لأنّ هذا فى الإيجاب يتناقض ولا يتناقض فى النفى .

١*١١ - والفرق بين (عرّفته زيدا) و (عرّفته بزيد) أنّ (عرّفته زيدا) جعلت له معرفة يعرف بها زيدا ، و(عرّفته بزيد) بينته بهذا الاسم ، وجعلته يُعرف بهذا الاسم فكان (٦) غيره

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٨ = (١٧ : ١) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١٩ : ١) .

(٢) وردت فى الآية (٦٩) فى سورة النساء ، وفى آيات أخرى ، ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال .

(٣) كلمة (فكل) مكرره فى المخطوط .

(٤) فى المخطوط (لا تزاوان) وهو تصحيف .

(٥) فى المخطوط (ويحتمل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (كان) ولعل الأنسب ما أثبتته .

يعرفه بهذا الاسم، فالمعنى مختلف.

١٢*١ - وقول الفرزدق :

(٦٧) مَنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّمَانُ^(١)

فهذا شاهد في حذف (مِنْ) ، كقوله جُلَّ وعَزَّ ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٢) أى من قومه.

وقوله :

(٦٨) - نُبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَنِيْمًا صَمِيمَهَا^(٣)

فهذا على (نُبِئْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) عند سيبويه^(٤). ويحتمل في هذا ما قاله أبو العباس (ت ٢٨٦) من أنه لم يحذف منه (عَنْ)^(٥)؛ لأن قوله : (أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا) خبر (عَبْدَ اللَّهِ) ؛ وذلك أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) ههنا اسم قبيلة فهو صحيح على مذهب أبي العباس ، لأنه قد جاء بالخبر . ولا يمتنع أن يكون كما قال سيبويه : (نُبِئْتُ زَيْدًا) أى (عن زيد) ثم يَسْتَأْنِفُ الخبر بـ(أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَنِيْمًا صَمِيمَهَا)^(٦).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) .

(١) تقدم برقم (٦٢) .

(٢) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٣) تقدم برقم (٦٣) .

(٤) ينظر ما تقدم في الفقرة (٨/ب) .

(٥) ينظر ما تقدم في الفقرة نفسها .

(٦) وينظر البسيط ، ج ١ : ٤٥٣-٤٥٤ .

١٢-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين

لا يجوز فيه الاقتصار^(١)

الفرض فيه : [أن] يبين [ما يجوز] فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار؟ ولم لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين؟

٢ - ولم يختص هذا باب الظن والعلم دون غيره؟

٣ - وما معنى (زعم)؟ ولم تعدى إلى مفعولين؟

٤ - وما الفرق بين رؤية العين ورؤية القلب حتى تعدى أحدهما إلى مفعولين والآخر إلى واحد فقط؟

٥ - وما الفرق بين وجدان الضالة ووجدان العلم حتى تعدى أحدهما إلى واحد والآخر إلى اثنين؟

٦ - وما الفرق بين العلم والمعرفة حتى لم يجز فى المعرفة إلا مفعول واحد؟

٧ - وما تأويل ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(٢) ، وتأويل ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٣)؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٨٦ ، وشرح الصفار ، ص ٥٣ ، (١٨٠) .

(٢) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة .

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال .

- ٨ - وَلَمْ جاز (ظننت ذاك) ولم/يجز (ظننت زیداً) ؟ وما الخلاف فى (ظننت ذاك) ؟
 ٩ - وَلَمْ جاز (ظننت به) وهو فى معنى المظنون فهل الباء زائدة كما فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (١) ؟
 ١٠ - وما الفرق بين (شككت فيه) وبين (ظننت) حتى لم يتعد (شككت) وتعدى (ظننت) إلى مفعولين.

الجواب :

١* - الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاختصار ذكرُ الفاعل معه فقط ، ويجوز أن يُعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما ؛ لأنه متعلق بمعنى الجملة . فلو (٢) اقتصر على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم فى (ضربت جعفرًا) ونحوه فى أنه ذكر ما ليس هو متعلق الفعل وإنما هو بعض ما يدل على متعلقه .

والفعل الذى لا يصلح فيه الاختصار هو الذى يكون متعلقه معنى الجملة المفيدة فهذا حده وحقيقته ، ولا يخلو من العلم أو الظن أو المحتمل لهما نحو (زعمت) ، وهو على سبعة أقسام : (حسبت) ، و(ظننت) ، و(خلت) ، و(علمت) ، و(وجدت) بمعنى علمت ، و(رأيت) فى رؤية القلب ، و(زعمت) (٣) .

٢* - وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمِّ العامِّ ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فلمَّا صلح لذلك أجرى عليه ، وأمَّا الظن والحسبان (٤) فيقاربان (٥) معنى العلم ، لأنه قوة المعنى فى النفس ،

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٩ - ٤٠ = (١٨ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٤٠ = (١٨) .

(١) وردت فى الآية (٦٥) فى سورة النساء وفى آيات أخرى . ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩ : ١١ .

(٢) فى المخطوط (فار) وهو محرف عما أثبتته .

(٣) أوصلها بعض النحويين إلى حوالى أربعين فعلاً غير أن أكثرها لم يعضده سماع . ينظر الهمع ، ج

٢ : ٢٠٩ - ٢٢١ = (١٤٨ : ١٥١) .

(٤) فى المخطوط (والحساب) والصواب ما أثبتته . وهى بكسر الحاء بمعنى الظن أما بضم الحاء فلها معان

أخرى منها : العذاب والجراد ، وجماعة الحساب . ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،

لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، (بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٢ ،

١٣٩٩هـ) ، ج ١ : ١١١ (حسب) . واللسان ، ج ١ : ٣١٠ - ٣١٥ (حسب) .

(٥) فى المخطوط (فيقارب) والأولى ما أثبتته .

والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم . وقد يعمل على الظن فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم .

١*٣ - (زعمت) من المحتمل بمنزلة (ظننت) أو (علمت) فلذلك أجرى مجراهما .

١*٤ - ورؤية العين لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، لأنها تخص بعض الأجناس دون بعض . ويختص ذلك الجنس إذا كان على حال مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلا من وجه واحد لم تتعد إلا إلى واحد . ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين .

١*٥ - (وجدان الضالة) لا يتعدى إلا إلى واحد ، تقول : (وجدت الناقة) ؛ وذلك لأنه إدراك بالإحساس^(١) من جهة الرؤية أو اللمس فهو لا يتعدى إلا إلى واحد . أما (وجدت) بمعنى (علمت) فيجرى مجراه فى التعدى إلى مفعولين .

١*٦ - (عرفت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ؛ لأنه مما متعلقه المفرد ، كقولك : (عرفت زيداً) ، وذلك أنه يحتاج إلى ما متعلقه المفرد الذى لا يبين عن وجه المعرفة من أى جهة وقعت ، ولا [لا] يحتاج إلى ما متعلقه الجملة التى تبين من أى وجه وقعت المعرفة ، فإذا أريد بيان جهة المعرفة قيل : (عرفت أن الجسم حادث) ، فإذا أريد البيان عن موضع المعرفة فقط قيل : (عرفت الجسم الحادث) فهذا قد يصلح أن يقال فيمن لم يعرف أنه حادث ؛ لأن متعلقه إنما هو المفرد الذى ليس فيه دليل على جهة العلم . فالمعرفة تخص المفرد لهذه العلة ، فإذا دخلت على (أن) بان الوجه وصارت بمنزلة العلم الذى متعلقه معنى الجملة . فإذا قلت : (علمت زيداً قائماً)^(٢) فالمعنى أنه قائم ، وإذا قلت : (عرفت زيداً قائماً) فليس المعنى عرفت أنه قائم ، وإنما المعنى : (عرفت زيداً فى حال قيامه) فأنت قد عرفت وإن لم تدرك أنه قائم . والدليل على صحة هذه الأحكام من وجهين : أحدهما : غالب الاستعمال ، والآخر : نقل أهل العلم الذين فسروه على ما وافق المعنى الذى ذكرنا ، ولكننا دللنا عليه وأوضحناه وبيننا^(٣) أتم البيان على ما شرحنا فى هذا الباب .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤٠ = (١٨ : ١) .

(١) فى المخطوط (الأجناس) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (قاعدا) ، والأولى ما أثبتته ليتسق الكلام .

(٣) فى المخطوط (وبيا) ، والصواب ما أثبتته .

١*٧ - وفى التنزيل : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(١) فهذا بمعنى (عرفتم) ؛ لأنه تعدى إلى واحد . وكذلك/ ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٢) ، أى ١١٨ لا تعرفونهم الله يعرفهم ، فهذا مما يدل على أن العلم فى المتعلق على أعم العام ؛ لأنه بمعنى المفرد ومعنى الجملة ومعنى الحاضر ومعنى الغائب ومعنى الموجود ومعنى المعدوم ومعنى (ما له مثل)^(٣) ومعنى ما لا مثل له . فمتعلق العلم أعم العام ، والعلم يصلح له وليس شىء سوى العلم له هذه المنزلة الجليلة التى ذكرنا . وليس لـ (ذَكَرَ) ذلك ؛ لأن الذِّكْرَ إنما يتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة .

والحِسبان يتعلق بمعنى الجملة دون معنى المفرد . والرؤية تتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة ، فأما العلم فيعم الجميع .

ونقيض العلم الجهل إلا أن الجهل مقصور إذ ليس كل شىء يمكن أن يجهل كما كل شىء يمكن أن يعلم ، وذلك أن العاقل لا يمكن أن يجهل ما يشاهد ، وليس شىء إلا وهو يمكن أن يعلمه . فهذه فضيلة خُصَّ بها العلم دون غيره من سائر الأشياء ، فنقول : (جهلت زيدا) و(جهلت هذا الأمر) ، ولا تُعَلَّقُ الجهلَ بمعنى الجملة لما تجد فيه من القصور عن منزلة العلم .

٢*٨ - ونقول : (ظننت ذاك) أى (ظننت ذاك الظن) ، فذاك إشارة إلى الظن واقع موقعه عند سيبويه^(٤) . وأما الفراء (ت ٢٠٧) فزاعم أن (ذاك) إشارة إلى ما جمعه الاسمان فى قولك : (زيد أخوك) فنقول (ظننت ذاك) كما أن (ذاك) و(ذلك) قد يقوم مقام الاسمين فى ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٥)

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٠ = (١٨ : ١)

٢* نفسه ، ج ١ : ٤٠ = (١٨ : ١) - (١٩) .

(١) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة .

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال .

(٣) فى المخطوط (ما ليس له مثل) ، والظاهر أن كلمة (ليس) هنا مقحمة ، لكيلا يكون هناك تكرار مع الجملة التى بعدها وهى (ما لا مثل له) والمؤلف يريد المقابلة بين الجملتين فى الإثبات والنفى .

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة . وسيبويه هنا يجيز حذف المفعولين اقتصاراً كما ذكر فى شرح

الصفار ، ص ١٩٠ ، وقد نسب إليه ابن مالك المنع . ينظر شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله

بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى ، (مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث

العلمي) ، ج ٢ : ٥٥٣ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٢٥ (١ : ١٥٢) .

(٥) من الآية (٦٨) فى سورة البقرة .

أى بين الصغيرة والكبيرة ؛ لأن (بين) تقتضى اسمين^(١) كما يقتضى الظن اسمين . وهذا الذى ذكره الفراء لا يصح ؛ لأنه يلزمه عليه أن يقول : (ظننت المعنى) أو (ظننت معنى الكلام) ، وإنما لم يجز هذا لأن الظن يكون متعلقه المعنى الذى يستفاد ، فأما الإشارة إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيد فلا يصلح كما لا يصح (ظننت زيدا) ؛ لأنه معنى المفرد ، وإنما يطلب الظن معنى الجملة التى تستفاد . ولكن قد يجوز وجه آخر غير الذى ذكره سيبويه ، وهو أنه يحمل على محذوف بتقدير : (ظننت ذاك على ما قلت) أو (ظننت ذاك كائناً) فيكون هذا بلا خلاف مما يجوز^(٢) ، والدليل عليه بين من الكلام المتقدم .

٩*١ - وتقول : (ظننت به) فتجعله موضع ظنك من غير ذكر المظنون ، وهو بمنزلة : (ظننت بالبصرة) فإنك لم تذكر المظنون ، ولم تعد الظن إلى واحد من المفعولين ولا يجوز أن تكون الباء زائدة بدلالة أنه لا يجوز (ظننت زيدا) .

١٠ - و[أما] (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت) ؛ لأن الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد ، وصار بمنزلة الدخول فى الشيء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١٩ : ١) .

- (١) ينظر معانى القرآن له ، ج ١ : ٤٥ . وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٧٨ ، وفيه « قلت : لا منع مما قاله الفراء » . ونسب الصفار رأى الفراء إلى المازنى . ينظر شرحه ، ص ١٩٠ . ومن أخذ بهذا رأى أيضا ابن كيسان وجماعة من الكوفيين . ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٥٧ .
- (٢) بعض النحويين منعه قياساً على منعه فى باب (كان) . ينظر شرح الصفار ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٥٦ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٢٦ = (١٥٢ : ١) .

١٣- باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^(١)

الغرض فيه : أن يبين الفعل [المتعدى] إلى ثلاثة مفعولين من غيره

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة ؟ وما الفعل الذى لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم المتعدى إلى ثلاثة فى الاقتصار ؟ وما الخلاف فيه ؟
- [١-] ولم لا يكون المتعدى إلى ثلاثة إلا منقولاً إلى (أفعل) أو (فعل) ؟
- ٣ - وما الذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - ولم جاز (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً) بذكر مصدرين مختلفين ؟

١٤- / باب ما لم يسم فاعله مما يتعدى إلى مفعول^(٢)

١٨ ب

الغرض فيه : أن يبين^(٣) ما يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

(١) عنوانه عند سيبويه «هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم بون الثلاثة» الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٠ ، وشرح الصفار ، ص ٥٨ (١٩٤) .

(٢) عنوانه عند سيبويه «هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول» الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٤ ، وشرح الصفار ، ص ٨٣ بعد الترقيم المضاف بين صفحتى ٦٩ و ٨٠ ، (ص ٢٠٥ ر) .

(٣) فى المخطوط (أن يبين فيه) وفوق كلمة فيه علامة لعلها تدل على أنها مقحمة .

٣ - وما حكم مفعول ما لم يُسمَّ فاعله في التقديم والتأخير ؟

٢ - وما الذى يعمل فيه الفعل الذى لم يسم فاعله ؟

الجواب [عن الباب الأول]

١*١ - الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة هو المنقول إلى (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)، والفعل الذى لا يتعدى إلى ثلاثة هو ما لم ينقل. وإنما وجب ذلك كراهية التعقيد بتداخل المعانى فاختير له طريقة توضح معنى التعدية إلى ثلاثة. وهو كل ما نقل من (فَعَّلَ) إلى (أَفْعَلَ) للتعدية فإنما هو على أن (فَعَّلَ) يوجب أن الفاعل صار على المعنى ، فإذا نقل إلى (أَفْعَلَ) أوجب أن الفاعل صيره غيره على المعنى فاستمر هذا فيما لا يتعدى وما يتعدى إلى واحد وما يتعدى إلى اثنين، كقولك: (قام زيد) و (أقامه غيره)، و(ضرب) ، و(أضربه غيره)، و(كسى زيد عمراً جبّةً) و(أكساه غيره عمراً جبّةً) أى جعله يكسوه جبّةً ، فهذا قياس مطّرد^(١).

١*٢ - واختلفوا في الاختصار على أحد المفعولين في الفعل السبندى يتعدى إلى ثلاثة في هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين^(٢)، وذهب ابن السراج (ت ٣١٦) إلى أنه يجوز الاختصار على المفعول الأول خاصة ؛ لأنه بمنزلة الفاعل في

١* الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١٩ : ١) .

(١) يظهر لى أن الرماني يجيز تعدية جميع الأفعال الثلاثية بالهمز والتضعيف. وقد نقل نحو ذلك بالهمز في باب ظن عن الأخفش وابن السراج. ينظر شرح الرضى على الكافية ، ج ٢ : ٢٧٤ ، وشرحه على الشافعية، ج ١ : ٨٤ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٥٢ = (١٥٩ : ١) . وقال الرضى في شرح الكافية « ولو جاز القياس في هذا لجاز في غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبّةً وأجعلتك زيداً قائماً ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقاً ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديةا ولزائمها بالتضعيف والهمز... فثبت أن هذا موكل إلى السماع».

هذا والمجمع على تعديته من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل الثانى والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر ، فعان هما : أعلم وأرى غير أن بعض النحويين على اختلاف بينهم قد أوصلوها إلى تسعة عشر فعلاً. ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٥١ - ٢٥٢ = (١٥٨ : ١) - (١٥٩ : ١) .

(٢) ينظر الكتاب، في موضع هذه الفقرة. وقال السيرافى في شرح الكتاب ، ج ١ : ٢٩٢ : « وقول سيبويه: لا يجوز. فإن معناه لا يحسن . وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين قالوا: لا يجوز=

الباب الذى قبله^(١). وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ؛ لأنّ الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيداً) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) جاز على المفعول فى (أعلمت زيداً) ؛ لأن المعنى واحد ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأول فى (أعلمت زيداً) لم يجز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعله غيره يعلم فى باب (أعلمت زيداً).

١-٣ - والذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى هو كل ما جاز أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من المصدر والزمان والمكان والحال ؛ لأن تعدّيه لا ينقصه من قوّة العمل ، بل يزيده فهكذا قياسه.

١-٤ - وتقول : (أعلمت زيداً عمراً قائماً العلم اليقين إعلماً) فذكرت المصدر الأول لأجل مدلول (أعلمت) ؛ لأنه يدلّ على (علم علماً)^(٢) ، وذكرت المصدر الثانى على صريح مصدر (أعلمت) ، ومثله (أنبت الله نباتاً حسناً نباتاً) على (نبت نباتاً حسناً) ، و(إنباتاً) على (أنبت).

الجواب عن الباب الثانى :

١-٨ - الذى يجوز فى الفعل الذى لم يُسمّ فاعله من التعدى هو ما يوجبه صحة النقل

١-٩ الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩).

== تلقناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل ، والصحيح ما أخبرتك به « وفى رأى السيرافى نظر لأن عبارة سيبويه (لا يجوز) واضحة فى المنع وعدم الجواز ولا تحتل التأويل . والله أعلم .
(١) عرض أبو بكر بن السراج لهذا الباب فى كتابه الأصول ، ج ١ : ١٨٧ ولم يجوز فيه الإلغاء أما الاقتصار فلم يعرض له ، ولعله فى كتاب آخر ، لأنه قد نسب إليه أنه يجيز الاقتصار على الأول كما يجيز الاقتصار على الثانى والثالث . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٨٤ . وما نسب إليه الرمانى هو أيضاً رأى الجرمى . ينظر الارتشاف فى الموضع نفسه ، والهمع ، ج ٢ : ٢٥١ (١ : ١٥٨) .

(٢) إذا قرن الفعل بغير مصدره وكان يلاقيه فى الاشتقاق فإن أكثر النحويين ينصبونه بالفعل المتقدم لأن معناه واحد - كما هو مفهوم من كلام الرمانى - وبعضهم يرى أن الناصب للمصدر فعل مقدر من لفظه . ينظر شرح المفصل ، ج ١ : ١١٢ .

إلى (فُعِلَ) ، وهو خلاف النقل إلى (أَفْعَلَ) . فالنقل إلى (فُعِلَ) إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعدَّ ، وإن كان يتعدى^{إلى} اثنين تعدى إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين . فأما النقل إلى (أَفْعَلَ) فإن كان الفعل لا يتعدى تعدى إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة . فعلى هذا الأصل يعمل في هذا الباب .

١*٢ - والذي يجوز في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله من العمل بعد التعدى إعماله في كل ما يتعدى إليه فعل الفاعل ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أن هذا لم يسم فاعله .

٣*١ - وحكم ما لم / يسمَّ فاعله في التقديم والتأخير أنه يجوز فيه ذلك ؛ لأن العامل ١٩٩ متصرف فعلته كعلة فعل الفاعل .

١٥-باب ما لم يسم فاعله مما لا يجوز فيه الاقتصار^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يقتصر فيه على أحد المفعولين مما لا يجوز .

[مسائل هذا الباب]

- ١- ما الذي يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز فيه الاقتصار بإجماع من اختزال أحد المفعولات ؟
- ٢- وما الذي يعمل فيه الفعل بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله ؟ ولمَّ عَمَلٌ غير المتعدى ؟ ولمَّ كان في ذلك أقوى من غير المتعدى ؟

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٢ = (١٩ : ١) .

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما

بون الآخر » الكتاب ، ج ١ : ٤٣ = (٢٠ : ١) وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٢٩٧ ، وشرح

الصفار ، ص ٨٥ (٢٠٩ ر) .

(٢) في المخطوط (في) ولعل المراد ما أثبتته .

١٦-باب الحال^(١)

الغرض فيه : أنه يبين ما يجوز فى الحال من التصرف والإعراب مما لا يجوز:

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى الحال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما الحال ؟ وما قسمتها ؟
- ٣ - وما الفرق بين الحال والمفعول ؟ ولم لا تكون الحال إلا من اسم قبلها ؟ ولم لا تكون الحال إلا نكرة ؟
- ٤ - وهل يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسم فاعله ؟
- ٥ - ولم جاز الحال فيما لا يتعدى ؟
- ٦ - وما معنى قوله : (فالاسم الأول المفعول فى " ضربت " قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة) ؟ وما فى الحيلولة مما^(٢) يوجب العمل ؟ وهل ذلك من جهة ترتيب الكلام ؟
- ٧ - وما الفرق بين الحال والتمييز ؟
- ٨ - ولم لا يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو معنى فعل ؟
- ٩ - ولم لا يكون التمييز إلا نكرة ؟

الجواب [عن الباب الأول]

١*١ - الذى يجوز فيما لم يسم فاعله مما لا يصلح فيه الاختصار كل ما كان يجوز فى فعل الفاعل الذى لا يجوز فيه الاختصار، لأن (أعلمت) لما صار المفعول الأول فى موضع الفاعل

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٣ = (١ : ٢٠) .

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (١ : ٢٠) « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه

الفعل وليس بمفعول » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٩ ، وشرح الصفار ، ص ٨٨

(٢١٩ر) .

(٢) فى المخطوط (ما) ولعل الصواب ما أثبتته .

رجع إلى حكم (علمت) فصار يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاختصار ؛ لأن أحد المفعولين خبر عن الآخر ، ويجوز ذكر الفعل مع الفاعل^(١) فقط فتقول : (أعلمت) كما تقول : (علمت) ، ولذلك أجمع على أن هذا الباب لا يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين ؛ لأن المفعول الأول هو الذى يجوز أن يقوم مقام الفاعل دون الثانى والثالث ؛ لأنه لو أقيم الثانى مقام الفاعل فسَدَ الكلامُ بإيجابه أن يكون الخبر الذى هو المفعول الثالث خبراً عن الأول وليس كذلك فهذا لا يجوز لما فيه من فساد الكلام، فإذا أقام^(٢) المفعول الأول مقام الفاعل بقى المفعولان اللذان أحدهما خبر عن الآخر وهما جملة مفيدة وصَحَّ تعلق الفعل بمعنى الجملة وجرى مجراه فى (علمت) و(ظننت)^(٣).

٢*١ - والفعل الذى لا يجوز فيه الاختصار، بعد عمله فيما لم يسم فاعله وفى المفعولين يعمل فى كل ما يصلح أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى ، لأنه يدل عليه كدلالة الفعل الذى لا يتعدى، وهو أقوى منه فى العمل ؛ لأن كثرة العمل تؤنس به وتقويه من هذه الجهة ، ولأن دلالة على كثرة المتعلق يكون بها أدلّ على المعنى مما يدل على قلة المتعلق فهو أقوى فى العمل ؛ لأنه أدل على المعمول فيه . وإنما يصلح عمله فى الشيء لدلالته عليه فكما كان أدل عليه فعمله فيه أقوى .

الجواب عن باب الحال :

٢*١ - الذى يجوز فى الحال من الإعراب النصب ، ويجوز فيها التقديم والتأخير إذا كان العامل متصرفاً . ولا يعمل فيها إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ . ولا تكون إلا نكرة . ولا بدّ من أن تجرى على اسم قبلها كالخبر المبني على / المخبر عنه ؛ لأنها بمنزلته فى الفائدة إلا أنها فضلة ١٩ ب

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٣ = (١ : ٢٠) .

٢* نفسه ، ج ١ : ٤٤ = (١ : ٢٠) .

(١) فى الكلام تجوزُ فقال : الفاعل ، هو يريد ما لم يسم فاعله لأنه يقوم مقام الفاعل .

(٢) كذا فى المخطوط ، وكان الأنسب (أقيم) .

(٣) من النحويين مَنْ أجاز إقامة غير الأول إذا أمن اللبس ، ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ١٨٨ ، والهمع

ج ٢ : ٢٦٣ = (١ : ١٦٢) .

فى الكلام والخبر معتمد الفائدة^(١).

١*٢ - والحال ما دلّ على انقلاب الشئ عما كان فى وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة للنكرة ، كقوك : (قمت ضاحكاً) ، و(مررت بزيد راكباً) . وقسمتها على أربعة أوجه : مفرد يصلح أن يكون صفة للنكرة ، وظرف ، وفعل ، وجملة ؛ كقوك : (مررت بزيد قائماً) و(مررت بزيد فى الدار) أى مستقراً فى الدار ، و(مررت بزيد يقوم) ، و(مررت بزيد أبوه منطلق) . فكلّ هذا يتّصل بما قبله على معنى الحال .

١*٣ - والفرق بين (الحال) و(المفعول) أن المفعول للزيادة فى البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة^(٢) . والمفعول يصلح أن يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلا نكرة . والمفعول يدلّ عليه بعضُ الأفعال وهو المتعدى خاصة . والحال يدلّ عليها جميعُ الأفعال ، ولذلك عمل فيها الفعلُ الذى لا يتعدى . والحال لا تكون إلا من اسم قبلها من قبلِ أنها بمنزلة الخبر الذى لا يصحّ إلا من مخبر عنه . فإذا قلت : (مررت بزيد ضاحكاً) فقليل لك : هذه الحال من أى شئ هى ؟ أمن الفاعل أم من غيره ؟ قلت : تصلح أن تكون من الفاعل وتصلح أن تكون مما دخل عليه حرف الجرّ ، إلا أنها بالذى يليها . أولى إلا أن يكون دليل يردّها إلى ما قبلها . فهى ب(زيد) أولى^(٣) فى هذا الكلام .

٤ - ولا يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسمّ فاعله لأنّ ذلك يوجب جواز الضمير [حالاً] وإخراجها إلى المعرفة وهى لا تكون إلا نكرة فيفسد هذا من هذه الجهة^(٤) .

١*٥ - والحال تجوز فيما لا يتعدى كقوك : قمت مسرعاً ؛ لأنّ الذى لا يتعدى لا يخلو

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (١ : ٢٠) .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٩ : ٣ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه .

(٣) أقحم فى المخطوط حرف الجر (إلى) قبل هذه الكلمة حيث جاء هكذا (إلى أولى) .

(٤) جاء فى شرح المفصل ، ج ٧ : ٧٢ « وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يُجعل شئ منهما فى موضع

الفاعل ... لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه يضمّر كما يظهر والمضمّر لا يكون إلا

معرفة .

من أفعال العباد من أن يقع على حال من أحواله . إما حال القيام أو القعود أو الاضطجاع أو الحركة أو السكون وذلك أن كل شيء من الحيوان لا يخلو من حال . فإذا وقع منه فعل فإنما يقع على حال من أحواله . فكل أفعال العباد تدل على الحال على ما بينا فلذلك عمل ما لا يتعدى في الحال .

١*٦ - وجعل سيبويه حيلولة^(١) المفعول بين الحال وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة دليلاً على وجوب إعرابه بالنصب ، ووجه ذلك أن العامل لما رتب الأسماء على هذه المعاني في هذه المراتب وجب أن يعمل فيها على هذه الأوجه المختلفة عملاً ينبىء عن الأوجه المختلفة . فعمل النَّصْب في الحال بعد عمله الأول في الفاعل الرفع وفي المفعول به النصب . إلا أنه قد أبان وجه العمل في الحال والمفعول بالإعراب والرتب ، فدل النصب فيهما على أنهما فضلة في الكلام ودل ترتيب المفعول على أنه على معنى المفعول به ، ودل ترتيبه للحال بعد المفعول به أو بعد الفاعل على أنه للزيادة في الفائدة ، وأن المفعول للزيادة في البيان^(٢) . فكل هذه الأشياء تبين معناه الذي صار عليه بمرتبته ، وإعرابه ، يوضح ذلك أن حمله على جهة الترتيب يوضح المعاني؛ أنك لو قدّمت وأخرت في المفعولين اللذين يحتمل كل واحد منهما ما يحتمله الآخر فسد الكلام في قولك : (أعطيت زيداً عمراً) . وإذا رتبته صحّ الكلام ، وذلك ترتيب العامل لكل واحد منهما في مرتبته أن الأول أخذ والثاني مأخوذ ؛ فالترتيب^(٣) يقوم مقام نفس الإعراب في هذا ، والعامل يوجب الترتيب كما يوجب الإعراب ، إلا أنه قد يجوز التقديم والتأخير على الاتساع إذا لم يقع إلباس . والأصل الإعراب والترتيب على ما بينا ؛ فلذلك ذكر سيبويه ترتيب الحال من العامل حتى يوضح المعنى فيها . وإذا قلت : (ضربت زيداً قائماً) فلو أسقطت المفعول فقلت : (ضربت قائماً) لم يكن حالاً وصار مفعولاً ، / وهو الآن زيادة في البيان وكان قبل الزيادة في ١٢٠ الفائدة فتدبر هذه المعاني لتجرب الإعراب عليها فإنه لا يستقيم شيء من الإعراب حتى يفهم المعنى .

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (٢٠ : ١) .

(١) في المخطوط (حلوله) والصواب ما أثبتته بناء على ما تقدم في السؤال .

(٢) ينظر ما تقدم في باب ٣ : ٤ ، ٧ .

(٣) في المخطوط (في الترتيب) ولعل الصواب ما أثبتته .

٧*١ - والفرق بين الحال والتمييز أن الحال زيادة فى الفائدة ويكون بما يصلح أن يكون صفة للنكرة وليس كذلك التمييز ؛ لأنه إنما يميّز باسم الجنس . فالحال صفة والتمييز اسم جنس على ما بينا ؛ ولذلك قلت : (عشرون درهماً) فأتيت باسم جنس . وتقول : (مررت بزيد ركباً) فتأتى بصفة تكون حالاً . فهذا هو الأصل فى كل واحدٍ منهما .

٨*١ - ولا يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ ؛ لأنها ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان فى وقت فعلٍ من الأفعال ، فهذا من حقيقتها فإن خرجت عنه بطل معنى الحال فيها . وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر ، وإلى معنى المفعول فلا تكون حالاً إذ من حقيقتها أن تنعقد بفعل فى وقت كون المذكور عليها .

٩*١ - والتمييز لا يكون إلا نكرة لأنه واحد فى جميع كقولك : (عشرون درهماً) فى موضع (عشرين من الدراهم) وعلى هذا قياس التمييز فى كل موضع يقع فيه ، وإذا كان واحدٌ فى موضع جميع فقد وقع فيه اشتراك وصار على معنى النكرة .

١٧- باب كان^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (كان) وأخواتها من الأعمال والتصرف مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما أخوات (كان) ؟ وما ترتبيها ؟
 - ٢ - وما عمل (كان) وأخواتها ؟
 - ٣ - ولم لا يجوز في (كان) الاقتصار دون المفعول ؟
 - ٤ - ولم جاز فيه أن يكون الفاعل والمفعول لشيء واحد ؟
 - ٧ - ولم صار اسم (كان) فاعلاً من غير حدث ، وله مفعول من غير حدث أيضاً ؟
 - ٥ - وما حكم خبر (كان) وأخواتها في التقديم والتأخير ؟ ولم جاز ذلك إلا في (ليس) ؟
 - ٦ - وما حكم (كان) في العمل في الضمير ؟ وهل الأصل فيها المتصل أم المنفصل ؟ ولم ذلك ؟
 - ٨ - وما معنى (كناهم) و(إذا لم نكنهم فمن ذا) (٢) يكونهم ؟
- [٦-٧] وما الشاهد في قول أبي الأسود: (٣)
- (٦٩) - *فَالَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ...* (٤)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٤٥ = (١ : ٢١) « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٠٢ ، وشرح الصفار ، ص ٩٠ (٢٢٥) ر .

- (٢) في المخطوط (فماذا) وما أثبتته من الجواب .
- (٣) ينظر ديوانه أبي الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، (بغداد - مكتبة النهضة ، ١٣٨٤ هـ) ، ص ٨٢ . واسمه ظالم بن عمرو الكنانى ، توفي سنة ٦٩ هـ .
- (٤) سيأتى برقم (٧٧) وهو بتمامه :

وَالَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا

ويروى : أخ أرضعته أمه .

والضمير (ها) في يكتنها للخمير . والمقصود بأخيها: الزبيب ، وقيل هو نبذ الزبيب . واللبان قيل : للآدميين =

١٠ - وما متصرف (كان) ؟

٩ - وهل يجوز في أخواتها ما جاز فيها من الاكتفاء بالاسم ؟ ولم جاز ذلك إلا في (ليس) ؟

[١٠ -] وما الشاهد في قول مقاس العائذي : (١)

(٧٠) - فِدَى لِبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَأَقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ (٢)

وقول عمرو بن شأس : (٣)

(٧١) - بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَ نَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا ؟ (٤)

= واللبن لغيرهم ، وقيل : جمع لبن ، وقيل : مصدر لابنه أى شاركه فى اللبن .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٦ = (١ : ٢١) ، وإصلاح المنطق ، ص ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ، ص ٤٠٧ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٩٨ ، والأصول ، ج ١ : ٩١ ، ج ٢ : ٢٩٠ ، وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٣١٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٠٧ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٢٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٠٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٧٢ .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ومقاس العائذي هو مسهر ابن النعمان ويقال : ابن عمرو القرشى وهو من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وقيل له : مقاس لأن رجلاً قال : هو يمس الشعر كيف شاء أى يقوله . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٠٧ ، ومعجم الشعراء ، ص ٤٠٤ .

(٢) وسيأتى برقم (٧٩) وفى المخطوط فى هذا الموضع (إذا كان يوماً) والصواب ما أثبتته ، والمراد باليوم ذى الكواكب أنه يوم أظلم من شدة الغبار فى الحرب حتى بدت كواكبه ، وجعله أشهب لأجل لون الغبار . ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، ج ١ : ٢٣٢ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٦ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت عمرو بن شأس الآتى) ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٦٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٨ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٨ .

(٣) ينظر شعر عمرو بن شأس (ت نحو ٢٠ هـ) ، تحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦م) ، ص ٣٦ . وذكر الدكتور حنا حداد فى معجمه (معجم شواهد النحو) رقم ١٦١٠ ، أن البيت ينسب أيضاً للحصين بن حمام المرى فى المعانى الكبير ، ج ٢ : ٩٧٣ .

والواقع أن ما جاء فى المعانى الكبير يختلف عن بيت عمرو ، وهو قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصَّبْرَ لَيْسَ بِنَاقِعِي وَإِنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْهَبًا

(٤) وسيأتى برقم (٨٠) . ويروى (إذا كان يوم ذو كواكب أشنع) كما أشار إلى ذلك الرمانى بعد إيراد البيت . والشاهد فى قوله (كان يوماً) و(كان يوم) على الرواية الأخرى وسيأتى البيان فى الجواب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٨٦ ، والشطر =

ولم حمل (أشنعاً) على الحال فى قول من رفع فقال : (يوم ذو كواكب)؟

١١- وما حكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ؟ ولم كانت المعرفة أحق باسم (كان) ؟

١٢ - وما معنى قوله : (وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة) (١) ؟

١٣ - وما معنى قوله : (فكرهوا أن يقربوا باب لبس) (٢) ؟ وأى لبس فى النكرة ؟

١٤- ولم صار الاستفهام بمنزلة الخبر فى (أسفياً كان زيد أم حكيماً)؟

١٥ - وما قسمة الاسم والخبر فى المعرفة والنكرة ؟ وما حكم ذلك وعلته ؟

وما الشاهد فى قول خدّاش : (٣)

(٧٢) - *فَأَنْتَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ* (٤)

= الأول فيه (لله قومي أى قوم لحرّة) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت مقاس السابق) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦١ والمسائل المشككة ، ص ٥٤٥ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ (والشطر الأول فيه ملفق أيضاً من بيت مقاس السابق) ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٣٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٤ . وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦١٠ .

(١) ، (٢) الكتاب ، ج ١ : ٤٨ = (٢٢ : ١) .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٤٨ = (٢٣ : ١) ، وينسب أيضاً لكل من : ثروان بن قزارة . ينظر فرحة الأديب ، ص ٥٣ ، ووزارة بن قروان ، ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ، (ت ٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، (مصر - مصطفى البابى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٨٣هـ) ، ص ٤١٥ ، وجرير ، ينظر المسائل المنتورة ، للفارسي : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق مصطفى الحدرى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م) ، ص ٢٠٩ ، وليس فى ديوانه المطبوع .

وخدّاش هو خدّاش بن زهير بن ربيعة من شعراء قيس فى الجاهلية . ينظر طبقات فحول الشعراء ، ج ١ : ١٤٣ ، والشعر والشعراء ج ٢ : ٢٤٥ .

(٤) وسيأتى برقم (٨٢) وعجزه :

* أَظْبَىٰ كَانَ أَمَّكَ أَمْ جَمَارُ*

ويروى (فإنك ما يضرك) . وهناك رواية ذكرها صاحب فرحة الأديب ، ص ٥٣ بتقديم النون وتأخير الكاف فى (كان) وقال : إنها فى الصحيحة وإلا كيف يكون الظبى والحصار أمين وهما أذكر الحيوان وإنما قلبت تحرجاً من ذكرها ثم استشهد بها النحويون على ظاهرها . لكن البغدادى فى الخزائن ، ج ٣ : ٢٣١ قال « يدفع ما توقف فيه بأن الأم هنا الأصل وهذا معنى شائع لا ينبغى العدول عنه » .

والشاهد فى قوله (أظبى كان أمك) كما سيأتى بيانه فى الجواب . أما على رواية صاحب فرحة الأديب إن صحت فلا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ٩٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه =

وما الخلاف فيه ؟ وما [فى] قول حسّان : (١)

(٧٣) - *كَأَنَّ سَلَافَةً ... * (٢)

وقول ابن الأَسلَت : (٣)

(٧٤) - *أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانَ عَنِّي* (٤)

=للنحاس ، ص ٥٦ (والشطر الأول فيه حَلَّ محذوف الشطر الأول من بيت أبى قيس بن الأَسلَت الآتى)، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٨ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٤ ، والخزانة : ج ٣ : ٢٣٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٢٨ .

(١) ديوانه ، ص ١٧ . وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم (توفى سنة ٥٤ هـ) .

(٢) وسيأتى برقم (٨١) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ سَلَافَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسِي يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

ويروى : (كَأَنَّ سَبِيئَةً) ، و (كَأَنَّ مَدَامَةً) ، و (كَأَنَّ خَبِيئَةً) ، و (كَأَنَّ جَنِيَّةً) . كما يروى (يكون مزاجها عسلاً وماءً) أى ويمزجه ماء ، أو وفيه ماء . والسلافة : أول ما يسيل من ماء العنب ، وبيت رأس : موضع بالشام . وسبيئة : يقال سبأتها إذا اشتريتها لتشربها ، وخبيئة : خمر مصونة مضمون بها . والشاهد فى قوله : (يكون مزاجها عسل وماء) كما سيأتى بيانه فى الجواب . وعلى رواية رفع المزاج ونصب العسل لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٩ = (١ : ٢٣) ، ومعانى القرآن للفراء ، ج ٣ : ٢١٥ ، والكامل ، ج ١ : ١٢٦ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٢ ، والأصول ، ج ١ : ٦٧ ، ٨٣ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٢٧٩ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٦ ، والخزانة ، ج ٤ : ٤٠ ، ٦٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠ .

(٣) ينظر ديوانه ، ص ١٩ ، واسمه مختلف فيه فقيلى : صيفى ، وقيل : الحارث ، وقيل : عبد الله بن عامر

الأوسى الأنصارى (ت ١ هـ) - ديوانه ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة . (القاهرة - مكتبة التراث ، ١٩٧٣ م) .

(٤) وسيأتى برقم (٨٣) وعجزه :

أَسِحْرُ كَانَ طَبُّكَ أَمْ جُنُونُ

ويروى (أسحر كان داء ك) و (أطب كان داء ك) . والطب على الرواية الأولى بمعنى العلة كما ذكر

الشتنمى فى هامش الكتاب ، طبعة بولاق . وعلى الرواية الأخرى بمعنى السحر كما فى اللسان .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٩ = (١ : ٢٣) ، وجمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن

(ت ٢٢١) ، تصحيح : زينا العابدين الموسوى ، (بيروت - دار صادر ، طبعة جديدة بالأوفست ، مصورة

عن ط . الأولى بالهند ، ١٣٤٤ هـ) ج ١ : ٣٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٣ ، وشرح الصفار ، ص

٢٤٤ ر ، واللسان ، ج ١ : ٥٥٤ (طبيب) ، والخزانة ج ٤ : ٦٦ ، ٦٨ .

وقول القرزديق: (١)

(٧٥) - *أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ ...* (٢)

وما وجه إنشاد بعضهم (أسكران كان ابن) مع رفعه (أم متساكر)؟

١٦ - وما حكم (من كان أخاك) ؟ ولمَ جاز فيه وجهان ، وكذلك (أيهم كان أخاك) ؟

١٧ - وما حكم (ما كان أخاك إلا زيد)؟ وفي التنزيل / ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٣) ٢٠ ب

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٤) وما الشاهد في قوله: (٥)

(٧٦) - * وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ ... * (٦)

١-الجواب :

١-١ - أخوات (كان) معها عشر^(٧): (كان) و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظل)، و(أضحى)،

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤٥ = (١ : ٢١) .

(١) ديوانه ، ص ٤٨١ ، (ط، الصاوي)

(٢) وسيأتي برقم (٨٤) وهو بتمامه :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

ويروى (ببطن الشام) ، و (أسكران كان ابن المرأغة) كما ذكر الرمانى . ويقصد بابن المرأغة جريراً .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٩ = (١ : ٢٣) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٣ ، وإعراب القرآن ،

ج ١ : ٦٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٣ ، والمسائل المنثورة ،

ص ٢٠٨ ، والخصائص ، ج ٢ : ٣٧٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، والخزانة ،

ج ٤ : ٦٥ . وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٠٠٤ .

(٣) من الآية (٢٥) فى سورة الجاثية .

(٤) من الآية (٨٢) فى سورة الأعراف .

(٥) هو مغلس بن لقيط الأسدى كما فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٧٨ .

(٦) وسيأتى برقم (٨٥) وهو بتمامه :

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا بَثْلَانٍ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

وثهلان اسم جبل ، والهاء فى (يقودها) لكتيبة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٠ = (١ : ٢٤) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢١٧ ،

والاحتساب ، ج ٢ : ١١٦ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٩٦ .

(٧) ذكر السيوطى فى الهمع ، ج ٢ : ٦٥ (١ : ١١١) أن المتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر هى ما

ذكر الرمانى ويضاف إليها (ما انفك) ، و(ما برح) ، و(ما فتىء) . ثم أضاف أن بعض التحويين - على

اختلاف بينهم - أوصلوها إلى أكثر من ثلاثين فعلاً .

و(مادام)، و(مازال)، و(صار)، و(بات)، و(ليس). فهذا ترتيبها. تُقَدَّم فيه (كان) لأنها أم الأفعال، ويؤاخي بين (أصبح) و(أمسى) لأنهما ظرفان، وبين (ظل) و(أضحى) لاتفاقهما في المعنى، و(مادام) و(مازال) لانعقادهما بـ(ما)، و(صار) و(بات) لاعتلال عين الفعل فيهما، وتُفَرَّد (ليس) لأنها لا تتصرف^(١).

١-٢* - وعمل (كان) وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر.

١-٣* - ولا يجوز في (كان) الاقتصار على الفاعل دون المفعول لأن معناها في الجملة كما أن معنى الظن وأخواته في الجملة.

١-٤* - وجاز أن يكون الفاعل هو المفعول^(٢) لأنها ليست بفعل حقيقي، وإنما تدخل على الجُمْلَةِ لتعلقها بمعناها، كقولك: (كان زيد أخاك) فالمعنى: (زيد أخوك فيما مضى).

١-٥* - ويجوز في خبر (كان) أن يتقدم على اسمها وعليها لأنها تتصرف في نفسها^(٣) فيقتضى ذلك تصرفها في عملها. ولا يجوز في (ليس) أن يتقدم خبرها عليها لأنها لا تتصرف في نفسها^(٤).

٢-٦* - ويجوز أن يتصل بها الضمير كما يتصل بالفعل الحقيقي، فتقول: (كناهم)

١-٦* الكتاب، ج ١: ٤٥ = (٢١: ١).

٢-٦* نفسه، ج ١: ٤٦ = (٢١: ١).

(١) ينظر شرح المفصل، ج ٧: ٩٠.

(٢) قال الصفار في شرحه، ص ٢٥٥ ر: « لقاتل أن يقول: كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً وليس الأمر كذلك، لأن هذا ليس بفاعل ولا الآخر مفعول؟ قلت: عن هذا جوابان، أحدهما: أن هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقام الحدث... والحدث لو كان ثم فقلت: (كان زيد كوناً) لكان مفعولاً وزيد فاعلاً... والجواب الآخر أن هذه الأفعال داخلة على الجمل فكان ينبغي ألا تؤثر فيها فإنما رفعت أحدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو (ضرب زيد عمراً) ».

(٣) في المخطوط (اسمها) والصواب ما أثبتته.

(٤) هذا رأى الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وغيرهم، وذهب جمهور البصريين إلى جوازه. ينظر الأصول، ج ١: ٨٩ - ٩٠، والإيضاح العضدي، ص ١٣٨، والإنصاف، ج ١: ١٦٠ (م ١٨)، والتبيين، ص ٣١٥ (م ٤٧)، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٨٧ - ٨٨، والهمع، ج ٢: ٨٨ - ٨٩ (١١٧: ١).

و (مُرْثَاذَا^(١) يكونهم) بمنزلة (ضربناهم)، و(من ذا يضربهم) . و(كان)^(٢) يجوز أن يتصل بها المنفصل كقولاك: (كنا إياهم) . وهو الأصل عند ابن السراج (ت ٣١٦)^(٣)، لأنها فعل غير حقيقي فجرت في هذا مجرى المصدر إذا قلت (عجبت من ضربى إياك) ويجوز (من ضربيك)^(٤)؛ وقد جعلها سيبويه في المتصل بمنزلة الفعل الحقيقي . وأنشد لأبى الأسود الدؤلى:

(٧٧) - فَإِلَّا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٥)

وقال فى المنفصل: (٦)

(٧٨) - لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا
لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا^(٧)

٧*١ - وجاز أن يكون لـ (كان) فاعل ومفعول^(٨) من غير حدث لأنها مشبهة بالفعل

الحقيقى من جهة التصرف على (كان) و(يكون) و(سيكون) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٥ = (١ : ٢١) .

(١) فى المخطوط (ماذا) وما أثبتته يناسب السياق . وقد ورد فى الكتاب .

(٢) فى المخطوط (من) والصواب ما أثبتته .

(٣) ينظر الأصول ، ج ١ : ٩١ .

(٤) علل ابن السراج ذلك بقوله : « لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال » ، المصدر نفسه .

(٥) تقدم برقم (٦٩) .

(٦) ورد البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى شرح ديوانه ، ص ٤٣١ ، ٤٧٧ ، كما ورد الأول .

فى قصيدة للعرجى فى ديوانه رواية ابن جنى ، تحقيق : خضر الطائى ورشيد العبيدى ، (بغداد ، الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ) ، ص ٦٢ ، والبيت الثانى مختلف فى الديوانين وفى ديوان

عمر ، (ليس إلائى البيت) . أما فى ديوان العرجى فهو كالتالى :

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجَمْلٍ ثُمَّ لَا نَخْشَى رَقِيْبًا

(٧) لم يستشهد سيبويه بهما فى هذا الباب ، وأوردهما فى باب الضمائر ، ج ٢ : ٣٥٨ (١ : ٣٨١) ، على

أنه لا يُقَدَّرُ فيه على الإتيان بالضمير المتصل ، وينظر الشرح ، ج ٣ : ٢٩٦ ب (داماد) ، وعلى الروایتين المشار إليهما فى التعليق السابق لا شاهد فيهما .

ومن مواطن ورودهما : المقتضب ، ج ٣ : ٩٨ ، والأصول ، ج ٢ : ١١٨ ، ٢٨٩ ، وشرح السيرافى ، ج ٣ : ١٣٨ ، والمنصف ، ج ٣ : ٦٢ ، والنكت ، ج ١ : ٦٥٦ ، وشرح المفصل ، ج ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ ، والخزانة ،

ج ٢ : ٤٢٤ .

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة رقم (٤) .

٨*١ - ومعنى (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم) أنه ذُكرَ قومٌ بأنهم كرماء أو حلماء أو ما

أشبه ذلك ، فقال القائل : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم .

٩*١ - ويجوز فى (كان) وأخواتها إلا (ليس) الاكتفاء بالاسم فيكون (كان) على معنى

(وقع) ، و(أصبح) و(أمسى) بمنزلة (استيقظ) و(نام) ، و(مادام) بمنزلة (ما ثبت) ، و(ما زال)^(١)

بمنزلة (ثبت ودام) . ولا يجوز مثل ذلك فى (ليس) ؛ لأنها أشبهت (ما) فلم تتصرف فى هذا كما

لم تتصرف فى نفسها ولا عملها .

١٠*٢ - ومتصرف (كان) على أربعة أوجه : ناقصة ، وتامة ، ومضمر فيها المجهول^(٢) ،

وزائدة^(٣) . نحو (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)^(٤) . والمضمر فيها قول العرب : (كان أنت

خير منه) . وقال مقاس العائذى :

(٧٩) - فِدَى لِبْنَى ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ^(٥)

فهذا بمعنى إذا وقع يومٌ . وقال عمرو بن شأس .

(٨٠) - بَنَى أَسَدٌ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا^(٦)

/ كائنه قال : إذا كان اليوم يوماً . فهذه التى لها اسم وخبر^(٧) .

٢١

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٦ (١ : ٢١) .

*٢- نفسه ، ج ١ : ٤٦ - ٤٧ = (١ : ٢١ - ٢٢) .

(١) جاء فى الهمع ، ج ٢ : ٨٢ (١ : ١١٥) فى هذا الباب « منها ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق ، و(زال)

خلافًا للفارسي فإنه أجاز ... أن تأتى تامة قياساً لا سماعاً »

(٢) هذا مصطلح كوفى ، يقابله عند البصريين ضمير الشأن والقصة . ينظر الكتاب ،

ج ٢ : ١٧٦ = (١ : ٣٠٠) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣٦١ ، والأصول ، ج ١ : ١٨٢ ، وشرح المفصل ،

ج ٣ : ١١٤ ، والنحو الكوفى ، ص ٧٦ .

(٣) فى المخطوط (زائد) والأنسب ما أثبتته .

(٤) من الآية (٢٩) فى سورة مريم .

(٥) تقدم برقم (٧٠) .

(٦) تقدم برقم (٧١) .

(٧) جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ : « قال أبو نصر لما استشهد بالبيت الأول على أن (كان)

بمعنى (وقع) توقع أن يقول قائل : إنَّ (كان) إذا كان اسمها ما يكون [إلا] ظرفاً لم تكن إلا بمعنى وقع

فلذلك استشهد ببيت عمرو .

وقد أنشد بعض العرب :

إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعًا

على (إذا وقع يوم ذو كواكب) ، ونصب (أشنعاً) على الحال . فهذا وجه الكلام إذا رفع (يوم) ؛ لأنه يحسن الوقوف على (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعاً) فضلة فى الكلام ، ولهذا حملة على الحال^(١).

١١*١ - وحكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ، أن يكون الاسم المعرفة ، والنكرة الخبر ؛ لأن فيها الفائدة ولا يصلح فى المعرفة لأنه لا يكون فيها الفائدة .

١٢*٢ - ومعنى قوله : (وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطب منزلتك فى المعرفة) أى إذا ذكرت النكرة فقلت : (كان رجلاً حليماً) فأنت ، وإن كنت تعرفه بعينه ، فإن المخاطب لا يعرفه ، كما يكون إذا نكرت (زيداً) وما أشبهه ، فلا يصلح أن تخبره عن من هو منكور عنده .

١٣*٢ - ومعنى قوله : (فكرهوا أن يقربوا باب لبس) يعنى فى النكرة لاحتمالها وجهين : أن تكون خبراً ومخبراً عنها ، وليس كذلك المعرفة ؛ لأنها لا تحتل أن تكون فيها الفائدة ، وإنما هى للبيان .

١٤*٢ - والاستفهام فى هذا بمنزلة الخبر إذا قلت : (أسفياها كان زيد أم حليماً) ؛ لأنه يحتاج إلى أن تبين من تستفهم عنه بعينه كما تحتاج إلى أن تبين من تخبر عنه بعينه ، ولأن حرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فقد وجب له من الحكم فى هذا ما يجب للخبر .

*١ الكتاب ، ج ١ : ٤٧ - ٤٨ ، ٤٩ = (١ : ٢٢ ، ٢٣ - ٢٤) .

*٢ نفسه ، ص ٤٨ (٢٢) .

(١) لعل الرمانى يقصد بالحامل له على الحال سيبويه ، وسيبويه لم يصرح بذلك وإنما قال : « كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً » الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) . وقال السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٣١٠ « ويجعل (أشنعاً) على الحال ، وقد يجوز أن يكون (أشنعاً) خبراً . أى خبراً لكان واسمها يوم وتكون (كان) ناقصة . لكن جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه بعد قول سيبويه السابق : « يعنى أنه نصب (أشنعاً) على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال (إذا وقع يوم ذو كواكب) علم أنه أشنع ، فكأنه قال : أذكره أشنعاً... » .

١٥*١ - وقسمة الاسم والخبر في (كان) على أربعة أوجه : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو يكون الأول معرفة والثاني نكرة ، أو يكون الأول نكرة والثاني معرفة . وحقه أن يكون الاسم المعرفة والخبر النكرة ؛ لأنه الأصل فيما يقع به الفائدة ، فإذا كانا معرفتين فانت بالخيار^(١) أيهما شئت جعلته الاسم وجعلت الآخر الخبر إلا أن تعرضَ علة . وكذلك سبيل النكرتين في النفي كقولك : ما كان إنسان ملكاً^(٢) ، وما كان ملك إنساناً . فأما جعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهو قلب ما ينبغي أن يكون عليه الكلام^(٣) . وقد جاء في الشعر^(٤) كقول حسان :

(٨١) - كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٥)

فأما قول الشاعر :

(٨٢) - فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظُنِّي كَانَ أَمَكُ أُمِّ جِمَارٍ^(٦)

فسيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة^(٧) . وكذلك [قول أبي] قيس بن الأسلت :

(٨٣) أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانَ عَنِّي أَسْحَرُ كَانَ طِبَّكَ أُمِّ جُنُونٍ^(٨)

وأبو العباس (ت ٢٨٦) يخالفه في هذا ويقول : إن (كان) فيها ضمير معرفة واسمها وخبرها معرفة أيضاً فهو من باب ما اسم (كان) فيه وخبرها كلاهما معرفة^(٩) . والذي عندي أن هذا لا

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤٨ - ٥٠ = (١ : ٢٢ - ٢٤) .

(١) هناك آراء متعددة حول جعل أى المعرفتين خبراً . وما ذكره هو من كلام سيبويه . وينظر ارتشاف

الضرب ، ج ٢ : ٨٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٨ ، ٩٣ (١ : ١٠٠ - ١٠١ ، ١١٨) .

(٢) في المخطوط (ملك) والصواب ما أثبتته .

(٣) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ٦٧ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٩٣ .

(٤) قال أبو جعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ، ص ٥٦ : « بعض العرب . وهم بنو دارم وبنو نهشل

يقولون : (قائم كان عبد الله) و (كان قائم عبد الله) ، يجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبراً لـ (كان) . »

(٥) تقدم برقم (٧٣)

(٦) تقدم برقم (٧٢) .

(٧) ينظر الكتاب ، في الموضع المحال إليه لهذه الفقرة .

(٨) تقدم برقم (٧٤) .

(٩) ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٩٥ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٩١ . وفي

شرح الرضى : « وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكرأ ، وروى =

يقدر في مذهب سيبويه ؛ لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبي أمك ، ثم فسّر ذلك بـ(كان) المذكورة^(١) ، فقد صح شاهده على ما ذهب إليه ؛ إذ كان هذا التقدير لا بدّ للجميع أن يرجعوا إليه .

وقال الفرزدق :

(٨٤) - أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مَتَسَاكِرُ^(٢)

فهو على قياس ما ذكرنا . وأكثرهم ينشده :

(٨٤) - *أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ*

على ما هو وجه الكلام ويرفع/(أم متساكر) على قطع وابتداء كأنه قال:(أم هو متساكر) . ٢١ ب

١٦*١ - وتقول : (من كان أخاك) و (من كان أخوك) فيجوز الوجهان ؛ لأن الاسمين

جميعاً معرفتان ، وكذلك (أيهم كان أخاك) و (أيهم كان أخوك) على هذا القياس^(٣) .

١٧*١ - فأما (ما كان أخاك إلا زيد) فالوجه فيه رفع زيد ؛ لأن ما بعد (إلا) إيجاب ،

فالإيجاب أحق بالاسم ، وما قبلها نفى ، والنفى أحق بالخبر^(٤) . وعلى هذا جاء ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٥) ، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٦) . ويوضح ذلك قوله : (ما

*١- الكتاب ، ج ١ : ٥٠ = (١ : ٢٤) .

= جوابهم بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو(ضربت رجلاً وهو راكب) ولو كان نكرة لصح وصفه» وقد عرض المبرد لهذه الأبيات في المقتضب لكنه لم يخالف سيبويه ، ينظر ، ج ٤ : ٩١-٩٤ .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣١٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٠٠ ، وقال الصفار عن هذا التقدير « هو في هذا الموضع خُلفٌ ، لأنه تكلف الإضمار ليحصل له الإخبار بالمعرفة عن النكرة الذي لا يجوز ، وامتناعه لمعناه لا من طريق اللفظ على ما بينا » شرحه ، ص ٢٦٣ .

(٢) تقدم برقم (٧٥) .

(٣) ينظر ما تقدم في أول هامش للفقرة (١٥) ، كما ينظر شرح الصفار ، ص ٢٦٦ ر ، وشرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ٤٠٦ .

(٤) في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣١٥ ، وشرح الصفار ، ص ٢٦٦ ر : أن سيبويه في المثال المذكور يجوز رفع الأول ونصب الثاني ورفع الثاني ونصب الأول . وذكر الصفار أن ابن الطراوة منع رفع الأول لأنه واقع في حيز النفي . وينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٨٩ ، وابن الطراوة النحوى ، ص ٢٣٤ .

(٥) من الآية (٢٥) في سورة الجاثية .

(٦) من الآية (٨٢) في سورة الأعراف .

زيد قائم^(١) فإنما النفي نفى الخبر ، وهو القيام ، ولم يقع على زيد نفى . فإنما النفي فى الخبر دون الاسم . وقال الشاعر :

(٨٥) - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا يَثْهَلْنَ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودَهَا^(٢)

فجاء على ما هو وجه الكلام وما نظيره فى القرآن^(٣).

٢-مسائل من هذا الباب أيضاً :^(٤)

١٨ - ما معنى المثل فى قولهم : (ما جاء ت حاجتك)^(٥) ؟ ومن أين خرجت (جاء ت) إلى

معنى (صارت) ؟

١٩ - وَلَمْ جاز تأنيث (ما) وهو مذكر كما أن (مَنْ) مذكر ؟

٢٠ - وما معنى المثل فى قوله ؟

٢١ - ومن أين أشبه (من كان أخاك) وأشبه أيضاً (من كانت أمك) ؟

٢٢ - وما نظيره من قولهم : (عسى الغوير أبؤسا)^(٦) ؟ وَلَمْ جاز هذا فى (عسى) ؟ وما

الأصل فيه ؟ وَلَمْ جاز (الغوير أبؤساً) وَلَمْ يجز (عَسَيْتَ أخانا) ؟

(١) كذا فى المخطوط ، وهو جائز على لغة جئ تميم كما هو معلوم .

(٢) تقدم برقم (٧٦) .

(٣) ينظر الرماني بهذا البيت للآيتين السابقتين ، فيجعل رفع ما بعد (إلا) فيهما وجه الكلام ، والواقع أن معظم النحويين رجحوا ذلك فى الآيتين وما أشبههما ، لكن ترجيحهم مبنى على أنه مؤلف من (أن) والفعل وهو مصدر مؤول أشبه الضمير فى أنه لا يوصف ، وليس مبنى على أنه لم يقع فى حيز النفي كما يرى الرماني . ينظر شرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ٤٠٢ ، والبسيط ، ج ٢ : ٧١٥ ، والارتشاف ، ج ٢ : ٨٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٩٤ (١ : ١١٩) .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٥٠ - ٥٤ = (١ : ٢٤ - ٢٦) .

(٥) يذكر أن أول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس - رضى الله عنهما - حين جاءهم رسولاً من قبل على رضى الله تعالى عنه . ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣١٨ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٢ ، والهمع ، ج ٢ : ٧٠ = (١ : ١١٢) .

(٦) من أمثال العرب ، ينظر الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد قطامش ، (مكة المكرمة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ص ٣٠٠^(٥٤٠)) ، ومجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨) ، تحقيق : الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط . مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ) ، ج ٢ : ١٧ ، وهو مشهور فى كتب النحو .

- ٢٣ - وما نظيره من (لدن غدوة) ؟ ولمَ جاز (غدوة) بالنصب ؟ ولمَ جاز بالتثنية في (لدن ...) خاصة ؟
- ٢٤ - ولم جاز (ما جاء ت حاجتك) بالرفع والنصب ولم يجز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث كما يجوز (من كان أمك) و (من كانت أمك) ؟
- ٢٥ - وما نظيره من (لَعَمْرُ(١) الله) في اليمين بالفتح دون الضم ؟
- ٢٦ - وما الشاهد على (ما جاء ت حاجتك) من ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فَجَسَدُ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (٢) و ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٣) ؟ ولمَ جاز (ذهبت بعض أصابعه) ولم يجز (ذهبت عبد أمه) ؟
- ٢٧ - وما الشاهد في قول الأعشى : (٤)
- (٨٦) - *وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ ... * (٥)

(١) في المخطوط (لعمر) والصواب ما أثبت.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع ، وأبى عمرو ، وعاصم في رواية أبى بكر عنه. ينظر السبعة في القراءات ، لأبى بكر : أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، (مصر - دار المعارف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٥٥.

(٣) من الآية (١٠) في سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد وقتادة وأبى رجاء والحسن . ينظر إعراب القرآن، ج ٢: ١٢٦، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الغنى الدمياطي الشهير بالبنا (ت ١١١٧) ، (بيروت - دار النوبة الجديدة - مصور عن ط. عبد الحميد حفنى بمصر ، ١٣٥٩هـ) ، ص ٢٦٢.

وقد جاء في المخطوط (يلتقطه) وهو قراءة السبعة لكنه غير مراد ، إذ لا شاهد فيه.

(٤) ديوانه ، ص ١٢٣.

(٥) وسيأتى برقم (٩١) وهو بتمامه :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْنَعَتْهُ
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشرق بالماء والريق ونحوهما كَفَصَّ بالطعام.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١: ٥٢ = (١: ٢٥)، ومعانى القرآن للفراء ، ج ١: ١٧٨ ، ج ٢: ٣٧ ، ٣٢٨ ، والمذكر والمؤنث له أيضا، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م) ، ص ١١٣ ، ١١٥ ، ومعانى القرآن للأخفش ، ج ٢: ٤٢٤ ، والمقتضب ، ج ٤: ١٩٧ ، ١٩٩ ، والكامل ، ج ٢: ١٤١ ، والأصول ، ج ٣: ٤٧٨ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨) ، تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ط ١ ، ١٩٧٨م) ، لأبى بكر بن الأنباري، ص ٥٩٣ ، وإعراب القرآن ، ج ١: ٥٤٠ ، ج ٢: ١٢٦ ، ٦٠٣ ، وشرح السيرافى ، ج ١: ٢٥٦ ، ٣٢١ (ضرورة الشعر له ، ص ٢٠٨ مطبوع) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١: ٥٤ ، والمخصص ، ج ١٧ : ٧٧ ، والنكت ، ج ١: ١٨٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٥٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧١٣.

وقول جرير: (١)

(٨٧) - *إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ ... * (٢)

وقوله أيضاً: (٣)

(٨٨) - *لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ ... * (٤)

(١) ينظر ديوان جرير ، لحمد بن إسماعيل الصاوي ، (بيروت - دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط ١ ، ١٣٥٢هـ) ، ص ٥٠٧ ، وهو جرير بن عطية الخطفي ، توفي سنة ١١٠هـ .

(٢) وسيأتي برقم (٩٢ ، ١٠٨) وهو بتمامه :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقْدَ أَبِي الْيَتِيمِ

يمدح هشام بن عبد الملك .

وتعرقنا : أذهبت أموالنا . وأصل التعرق : أن يؤخذ ما على العظم من اللحم . وكفى الأيتام فقد أبيهم ، أى تولى رعايتهم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٢ = (١ : ٢٥) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٨ ، والكامل ، ج ٢ : ١٣٩ ، ١٤١ ، والأصول ، ج ٢ : ٧١ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٥ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٦ ، ٣٢١ ، و(ضرورة الشعر ، ص ٢٠٩ مطبوع) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٩ - ٢٠٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٦٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١٩ .

(٣) أى جرير ، ينظر ديوانه ، ص ٣٤٥ ، ونقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠) ، باعتناء : المستشرق بيغان ، (ليدن - مطبعة بريل ، ١٩٠٥م) ، ج ٢ : ٩٦٩ ، كما ينسب لكل من : زيد الخيل ، ينظر ديوان زيد الخيل الطائى ، صنعه الدكتور نوري حمودى القيسى ، (العراق - النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٦٨م) ، ص ١١٢ ، والفرزدق ، ينظر سمط اللالكى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ) ، ص ٣٧٩ .

(٤) وسيأتي برقم (٩٣ ، ١١٦) ، وهو بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُرُ الْمُدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

ويروى : (تواضعت سور) و (تضعضت سور) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٢ = (١ : ٢٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٧ ، والمذكر والمؤنث له أيضاً ، ص ١١٢ ، والكامل ، ج ٢ : ١٤١ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٧ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٧ ، والأضداد لأبى بكر ، ص ٢٩٦ ، والمذكر والمؤنث له أيضاً ، ص ٥٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥ ، والقطع والائتناف ، ص ١٥٠ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥١٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢١ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٧ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٩ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٢٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٣ .

وقول ذى الرُمة: (١)

(٨٩) - *مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ... * (٢)

وقول العجاج: (٣)

(٩٠) - *طُولُ اللَّيَالِي ... * (٤)

[٢٥ -] وهل يجوز (اجتمعت أهل اليمامة) ؟ ولمَ جاز ؟

(١) ينظر ديوان شعره، تصحيح هنرى هيس مكارثي، (مطبعة كمبريج ، ١٣٣٧هـ)، ص ٦١٦، واسمه غيلان بن عقبة العدوي ، توفي سنة ١١٧هـ .

(٢) وسيأتي برقم (٨٩ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١٨) ، وهو بتمامه :
مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

ويروى (رويداً كما) و(مرضى الرياح) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه .
وتسفهتِ الرِّيحُ الغصون: حركتها واستخففتها . والسفه أصله الخفة والحركة . والنواسم: الرياح التى تهب هبوباً لنا مثل النفس .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٢ = (١ : ٢٥) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٧ ، والكامل ، ج ٢ : ١٤١ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٣٦٢ ، ج ٤ : ١٩٠ ، والأصول ، ج ٢ : ٧٢ ، ج ٣ : ٤٨٠ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر ، ص ٥٩٦ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٣٤ ، ج ٢ : ٥٩٤ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٣٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٠٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٨ ، والنكت ، ج ١ : ١٩٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٠٩ .

(٣) ينظر ملحقات ديوانه ، ج ٢ : ٣٠٠ ، كما ينسب للأغلب العجلى ، ينظر الأغانى ، ج ١٨ : ٦٤ ، وشعراء أمويون ، للدكتور نوري حمودى القيسى ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ)، ص ١٥٩ .

(٤) وسيأتي برقم (٩٥) ، وهو بتمامه :

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِ

ويروى : (إن الليالى) و (أرى الليالى) ولا شاهد فيهما .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٣ = (١ : ٢٦) ، والبيان والتبيين ، ج ٤ : ٦٠ ، والمعمرن والوصايا ، لأبى حاتم السجستاني : سهل بن محمد (ت ٢٥٥) ، تحقيق عبد المنعم عامر ، (دار إحياء الكتب العربية البابى الحلبي وشركاه ، ١٩٦١م)، ص ١٠٨ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٩ ، ج ٢ : ٢٠٠ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٨٠ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٦٦ ، وفرحة الأديب ، =

- ٢٨ - وما نظيره من (يا طلحة أقبل) و (يا تيم تيم عدى)^(١) ؟
 ٢٩ - ولمَ جاز (اجتمعت أهل اليمامة) ، ولم يجز (ضربت عبد أمك) ؟

٢- الجواب :

١٨*١ - معنى المثل فى قولهم : (ما جاء ت حاجتك) ، (ما صارت حاجتك) وذلك أنه يسأله إلى أى شىء آل أمرها من إنجاح أو إكداء ، فقال : (جاء ت حاجتك) على هذا المعنى . وإنما خرجت (جاء ت) إلى معنى (صارت) ؛ لأنهما يجتمعان فى معنى الانتهاء إذا قلت : (صرت إلى المكان) و (جئت إلى المكان) ، وتتفصل (صارت) لأن فيها معنى الانقلاب ، كقولك : (صار الطين خزفاً) و (صار الماء بارداً بعد حرارته) ، وليس فى (جاء ت) هذا المعنى ، وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها ، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة^(٢) ليخرج الكلام إلى حدّ البلاغة عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام .

١٩*١ - وجاز تأنيث (ما) وهو اسم مذكر كما أن (من) اسم مذكر لأنه مبهم وقع بإبهامه على مؤنث كإبهامها فيطرد^(٣) عليه الحمل على التأويل . وكذلك وقوعه على مؤنث ولو كان من الأسماء المبنية^(٤) لم يجز ذلك ؛ لأن المبهم يحتمل التأويل بإبهامه ولا يحتمله الواضح لظهور المعنى فيه .

٢٠*١ - ومعنى المثل فيه أنه يقال لكل طالب أمرٍ يجوز أن يبلغه و ألاَّ يبلغه/ وإن لم ٢٢٢

يكن قد سأل غيره حاجة فيقال له : (ما جاء ت حاجتك) ، أى أنك فى الطلب لهذا الأمر بمنزلة من طلب حاجة من غيره .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٥٠ - ٥١ = (١ : ٢٤) .

= ص ١٦٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٦٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٥٠ .

(١) هذه لغة للعرب وصفها سيبويه بأنها جيدة وقد ورد مثل ذلك فى بيت لجريز وهو قوله :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَاكُمُ لَا يُقِينَكُمُ فِي سَوَاءٍ عُمُرُ

ينظر الكتاب ، ج ١ : ٥٣ ، ٢ : ٢٠٥ = (١ : ٢٦ ، ٣١٤) ، وديوان جريز ، ص ٢٨٥ .

(٢) فى المخطوط (الاستفادة) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) فى المخطوط (يبطرق) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (المبنية) وما أثبتته يقتضيه السياق .

٢١*١ - وقولهم: (ما جاءت حاجتك) يشبه (من كان أخاك) فى حمل اسم (كان) على ضمير (من). ويشبه (من كانت أمك) من وجهين: أحدهما: هذا الذى ذكرنا. والآخر، تأنيث (من) بالحمل على التأويل.

٢٢*٢ - ونظيره (١) قولهم: (عسى الغوير أبوساً) (٢) فى أنه مثل (٣)، وأنه مغير عن أصله المطرد فيه. وأصله: (عسى الغوير أن يكون فيه البأس) (٤). وإنما جاز ليكون رمزاً للمخاطب يفهمه دون غيره عند الحاجة إلى ذلك. فشبه به (كان الغوير أبوساً) ولا يجوز القياس على هذا فى (عسيت أخانا) لأنه نادر لعلّة.

٢٣*٢ - ونظيره (لن غدوة) جاز تغييره لكثرة الاستعمال مع صحة التقدير. وذلك أنه يقال: (لن) و(لن) فتُحذف النون تارة وتثبت تارة على شرط الزوائد (٥) وإن كانت أصلية، فجرت مجرى (عشرين درهماً) فى وجوب النصب لما اتصل بها مما يقتضيه، وهو منعقد بمعناها كالانعقاد فى (عشرين درهماً). ووجب التنوين [فى غدوة] لأنها خرجت مخرج التمييز الذى لا يكون إلا نكرة. وإنما كانت تُمنع الصرف لأنها معرفة مؤنثة فلما خرجت إلى النكرة صُرّفت.

٢٤*٢ - ويجوز (ما جاءت حاجتك) و(حاجتك) بالنصب والرفع. ولا يجوز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث لفرق بينهما، وهو أنه يحسن ألاّ يعتد بالحركة لأنها النهاية فى

١* الكتاب، ج ١: ٥٠ = (٢٤: ١).

٢* نفسه، ص ٥١ (٢٤).

٣* نفسه، ص ٥١ (٢٥).

(١) فى المخطوط (ونظره)، والصواب ما أثبت.

(٢) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٣) جاء فى البسيط، ج ٢، ٦٦٩: «ولا أعلم خلافاً أن (جاء) لم تستعمل بمعنى (صار) إلا فى هذا الموضع وحده» انتهى. وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦) إلى جواز القياس عليه فقال: «وهل يقتصر فى ذلك على هذا المحل أو يتعدى وفيه نظر، والأولى أن يعدى لأنهم يقولون: جاء البر قفيزين وصاعين، على أنه قد قيل: إن قفيزين حال وهو ضعيف، لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالمجىء فى نفسه، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة.....»، الإيضاح فى شرح المفصل، لأبى عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق الدكتور موسى بنى العليلى، (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٤٠٢هـ)، ج ٢: ٧٣.

(٤) ينظر الخزانة، ج ٤: ٧٩، ففيه عدة أقوال فى تقدير أصل هذا المثل وملخصها أن (أبوساً) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به أو مفعول مطلق.

(٥) نحو (هذا ضارب الرجل) و(ضارب الرجل). ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٩.

الصفر^(١)، ولا يحسن ألا يعتد بحرف من حروف المعجم ، لأنه ليس له تلك المنزلة من الصفر . ويجوز (من كانت أمك) و(من كان أمك) بالتأنيث تارة وبالتذكير تارة ، لأنه ليس فيه مانع من جهة المثل .

١٠٢٥ - ونظيره^(٢) (لَعَمْرُكَ^(٣) الله) بالفتح فى اليمين . ولا يجوز الضم وإن كان (العمر) و(العمر) واحداً فى الأصل ، إلا أنه لما تضمن معنى القسم وهو خبر لازم طريقة واحدة لتضمنه ما ليس له فى أصله .

٢٦ * ٢ - ونظيره قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤) . فهو محمول على التأويل، لأن (أن قالوا) وقع على الفتنة^(٥) . ومثل ذلك ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٦) ، و(ذهبت بعض أصابعه) . ولا يجوز (ذهبت عبد أمه)؛ لأنه غيرها وليس ملتبساً بها . ومعنى (ملتبس بها) أنه يجوز أن يذكر فيفهم به ما يفهم بالذكر للآخر؛ كقولهم : (اجتمعت أهل اليمامة) فى أنه يفهم به ما يفهم بقولهم (اجتمعت اليمامة) .

٢٧ * ٢ - وقال الأعشى :

(٩١) - وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٧)

لأن صدر القناة من القناة . وقال جرير :

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٥١ = (١ : ٢٤ - ٢٥) .

* ٢- نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ = (٢٦ ، ٢٥) .

* ٣- نفسه ، ص ٥٢ - ٥٣ = (٢٦ - ٢٥) .

(١) وينظر ما سيأتى فى باب ٣: ٥٥ ، و ٧: ٧٢ .

(٢) أى نظير المثل (ما جاء ت حاجتك) . وينظر السؤال .

(٣) فى المخطوط (لعمرو) .

(٤) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٥) وينسب إلى البصريين أن تأنيث (كان) - إذا كان اسمها مصدراً مؤولاً ووليها الخبر مؤنثاً - ضرورة

مع أنه قد ورد فى قراءة سبعية كما تقدم . ينظر تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل أى القرآن) ،

لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ومراجعة أحمد محمد

شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٣٧٤هـ) ج ١ : ٢٩٨ وشفاء العليل ج ١ : ٤١٣ ، وروح المعانى فى تفسير

القرآن العظيم والسبع المثانى ، للكلوسى : محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠) ، (بيروت - دار الفكر ،

١٣٩٨هـ) ، ج ٧ : ١٢٣ .

(٦) من الآية (١٠) فى سورة يوسف ، وقد تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٧) تقدم برقم (٨٦) .

(٩٢) - إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمُ^(١)

لأن بعض السنين من السنين . وقال جرير أيضاً :

(٩٣) - لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّيْبِرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ^(٢)

لأن سور المدينة من المدينة . فأما قول ذى الرمة :

(٩٤) - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(٣).

فجاز لأن (مرّ الرياح) ملتبس بها، إذ يجوز (تسفحتها الرياح)، فيفهم به هذا المعنى

بعينه . ومثله قول العجاج :

(٩٥) - *طُولُ اللَّيَالِي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي*^(٤)

لأنه لو قال : (الليالي أسرع في نقضي) لفهم به هذا المعنى / .

٢٨*١ - ونظير ذلك في الإقحام قولهم : (يا طلحة أقبل) ، فهاء التانيث التي كانت في ٢٢ب

الاسم مقدّرة بعد هذه الهاء في الموضع الذي هو خال لها إلا أنها لا تذكر معها . وقد صارت هذه الهاء بمنزلة الحاء في لزوم الفتح لتقدير الهاء بعدها . وأنها قد صارت آخر الاسم . وهذه الهاء هي هاء السكت^(٥) إلا أنها تُقحم في الوصل في النداء خاصة لقوة^(٦) النداء على التغيير . ومعنى الإقحام ذكرها في الموضع الذي ليس لها في الأصل على طريق الزيادة التي

*١- الكتاب ، ج ١ : ٥٣ = (١ : ٢٥) .

(١) تقدم برقم (٨٧) ، وسيأتي برقم (١٠٨) .

(٢) تقدم برقم (٨٨) ، وسيأتي برقم (١١٦) .

(٣) تقدم برقم (٨٩) ، وسيأتي برقم (١١٠ ، ١١٨) . وفي المخطوط جاء ت كلمة النواسم هكذا (النوا) . وهو سهو من الناسخ .

(٤) تقدم برقم (٩٠) .

(٥) هذا أحد الآراء في هذه الهاء ، ومنهم من قال : إن الاسم غير مرخم وأنه منصوب على أصل النداء ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، ومنهم من قال : إنه غير مرخم أيضاً لكنه مبنى على الفتح ليشاكل به حركة الإعراب ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم وأن هذه الهاء أقحمت مفتوحة إتباعاً لحركة الحاء . ينظر : المسائل المشككة ، ص ٥٠١ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١٦١ ، والهمع ، ج ٣ : ٩٢ (١ : ١٨٥) .

(٦) في المخطوط (كقوة) ولعل الصواب ما أثبتته .

ينوى بها الطرح . ونظيره (يا تيم تيم عدى)^(١) . كرره للتوكيد^(٢) ، وحسن ذلك فى النداء لما له من قوة التغيير .

٢٩*١ - وقد بينا^(٣) الفرق بين (اجتمعت أهل اليمامة) و (ضربت عبدُ أمك) بأن أحدهما ملتبس بالمضاف إليه من جهة أنه يقوم مقامه فى فهم المعنى وليس كذلك الآخر .

*١- الكتاب ، ج١ : ٥١ ، ٥٣ - ٥٤ = (١ : ٢٥ ، ٢٦) .

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال .

(٢) هذا رأى سيبويه . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٢٠٦ = (١ : ٣١٥) . وقيل : الأول والثانى مضافان إلى

المذكور ، وقيل : الأول على نية الإضافة إلى مقدر مثل المذكور ، وقيل : هما مركبان وفتحهما بناء ،

وقيل : فتحة الأول فتحة إتياع الثانى . ينظر الهمع ، ج ٣ : ٥٨ (١ : ١٧٧) .

(٣) ينظر آخر الفقرة (٢٦) .

١٨- باب [الإخبار عن النكرة بالنكرة]^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز من الإخبار عن النكرة بالنكرة مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - ولم كان النفى يصح فيه الإخبار بالنكرة عن النكرة ، ولا يصح على ذلك الوجه في الإثبات ؟

- [١ -] ولم جاز (ما كان أحد مجترئاً عليك) ولم يجز (كان رجلاً ذاهباً) ؟
- ٣ - وهل يجوز (كان رجل من آل فلان فارساً) ؟ ولم [لا]^(٢) يجوز (كان رجل فارساً) ؟ وهل يجوز (كان رجل فى قوم عاقل) ؟ ولم لا يجوز ؟
- ٤ - وما حكم (أحد) فى الواجب ؟ ولم لا يكون إلا فى النفى ؟
- وما الخلاف فيه ؟ وما الصواب ؟

- [؟ -] وما الفرق بين (ما فى الدار أحد) و (وما فيها رجل)^(٣) ؟
- ٥ - وهل يجوز (ما مثلك أحد) ؟ ولم [لا]^(٤) يجوز على أصل الكلام وحقيقته كما جاز (ما كان مثلك أحد) ؟ وهل يجوز (ما كان مثلك أحد) على وجه من الوجوه ؟ ولم جاز ؟

(١) تكملة مستفادة مما سيأتى فى الغرض : لأن من عادة الرمانى ذكر مضمون العنوان فى بيان الغرض من الباب .

والعنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (١ : ٢٦) : « هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢٤ ، وشرح الصفار ، ص ١١١ (٢٨٠ ر) .

(٢) تكملة يقتضيها الجواب .

(٣) لم ترد إجابة صريحة على هذا السؤال ، وفى الكتاب ، ج ١ : ٥٥ = (١ : ٢٧) يقول الرجل : (أتانى رجل) يريد واحداً فى العدد لا اثنين ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتانى رجل لا امرأة ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى امرأة أنتك ، ويقول : (أتانى اليوم رجل) أى فى قوته ونفاذه ، فتقول : (ما أتاك رجل) أى أتاك الضعفاء ، فإذا قال : (ما أتاك أحد) صار نفياً عاماً لهذا كله .

(٤) تكملة يقتضيها الجواب .

٦ - وكم وجهاً يجوز في (ما كان فيها أحد خيراً منك)؟ وما الفرق بين نصب (خير) وبين رفعه؟

٧ - وما حكم الملقى في التأخير؟ ولم كان التأخير أحق؟ ولم جاز الملقى على التقديم في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١)؟ وما الشاهد في قول الشاعر: (٢)
(٩٦) - لَتَقْرُبَنَّ قَرِيْبًا جُلْدِيَا مَا دَامَ فِيْهِنَّ فَصِيْلٌ حَيًّا^(٣)

الجواب :

١*١ - الذي يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ما فيه فائدة ، وذلك أن الفائدة فيما دلّ على القطع بأحد الجائزين علماً أو ظناً . فإذا كان المخاطب يُجَوِّزُ المعنى أن يكون ويجوز أن لا يكون فأتى المخبر بالقطع أنه يكون مما يوجب علماً أو ظناً فقد أفاد . وإن أخبر بأنه لا يكون على هذه السبيل فقد أفاد . وكذلك إن ذكر بمعنى قد عَزَبَ عن المخاطب كبيت شعرٍ نسيه فذكره به فإن هذا يفيد . فالفائدة في الخبر على ثلاثة أوجه : إيجاب ذكر ما عَزَبَ ، أو علم لم يكن ، أو ظن لم يكن . وما خرج عن هذه الثلاثة فلا فائدة فيه ؛ ولهذا كان قول القائل : (كان أحد مجترئاً عليك) لا فائدة فيه ؛ لأنه لم يأت إلّا بما هو عند المخاطب . فإن قال (ما) (٢) كان أحد مجترئاً عليك) أفاد ؛ لأنه قد أتى بعلم أو ظن لم يكن عند المخاطب .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (١ : ٢٦) .

(١) الآية الأخيرة في سورة الإخلاص .

(٢) هو ابن ميادة . ينظر ديوانه ، ص ٢٣٧ . واسمه : الرماح بن أبرد الغطفاني ، توفي سنة ١٤٩ هـ .

(٣) وسيأتي برقم (٩٨) . والخطاب للناقة . (قَرَبَ) مثل (طَلَبَ يَطْلُبُ طلباً) ، ومعناه : السير في الليلة التي يصبح صبيحتها الماء ، والجُلْدَى يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون وصفاً لقَرَبٍ ومعناه السير الشديد ، والآخر : أن يكون اسماً للناقة فرخم ، والفصيل : ولد الناقة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٦ = (١ : ٢٧) ، والنوادر ، ص ٥١٢ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩١ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٧٧ ، ج ٣ : ٧٩١ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٦٦ ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٢٧ بهامش الكتاب (بولاق) ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٣٣ ، ٩٦ : ١٥ ، والخزانة ج ٤ : ٥٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٥٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٢٩ .

(٤) في المخطوط (فإن) وما أثبتته من الكتاب .

١*٢ - يصح في النفي فائدة لا تصح في الإثبات لأن النفي يقع فيه أعمّ العام على الجملة والتفصيل ، ولا يقع مثل ذلك في الإثبات ؛ فلهذا كان قد يصح فائدة في النفي لا تصح في الإثبات .

٢*٣ - وتقول :/ (كان رجلٌ من آل فلان فارساً) ولا يجوز (كان رجل فارساً) ؛ لأنك لما وصفت النكرة قربتها من المعرفة وصحت فيها فائدة ، وليس كذلك النكرة المطلقة . ومثله (كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا) ؛ لأن هذا الضرب من التخصيص بمنزلة المطلق في أنه لا يفيد إذ خصص بنكرة لا توجب فائدة .

٢*٤ - و(أحد) الذي يستعمل للعموم في النفي لا يجوز في الواجب ؛ لأنه للعموم على الجملة والتفصيل . وتفصيل ذلك : (ما أحدٌ في الدار) فهذا نفى أن يكون فيها واحد فقط أو اثنان فقط أو أكثر . ومثل هذا يستحيل في الإثبات . وقد كان أبو العباس (ت ٢٨٦) ردّ على سيبويه^(١) ، فقال : (أحد) هذه تستعمل في الإثبات على معنى العموم في قولهم : (يعلم هذا كل أحد)^(٢) ، وليس ذلك بصواب من قبل أنه ليس المعنى فيه أنه يعلمه واحد فقط ويعلمه اثنان فقط ويعلمه أكثر من ذلك . كما أنه في قولك : (لا يعلم هذا أحد) قد أنبأ عن هذا المعنى وهو أنه لا يعلمه واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك ، فقد بان بهذا أن الصواب مع سيبويه ، وأن ما اعترض [به لا يدخل] عليه ولا ينقض ما أتى به .

وأما (أحد) التي تستعمل للإيجاب فإنما أصلها (واحد) كما قال النابغة : (٣)

(٩٧) - كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بَذَى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ (٤)

١* الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (٢٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٥٤ = (٢٦ - ٢٧) .

٣* نفسه ، ص ٥٤ = (٢٧) .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٢٥ ، وشرح الصفار ، ص ٢٨٣ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٤٦ ، والمساعد ، ج ٢ : ٨٦ ، وشفاء العليل ، ج ٢ : ٥٧١ .

(٢) ينظر شرح السيرافي المذكور في التعليق السابق وفيه : « وأما ما قاله أبو العباس ... فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ، ولا يكاد يعرف (جاء نى كل أحد) وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون أحد في معنى واحد » .

(٣) ينظر ديوانه ، ص ٦ ، والمعاني الكبير ، ج ٢ : ٧٣٢ .

(٤) ويروى (مستوجس وحد) ، وزال النهار : انتصف . بنا : أي علينا والجليل : الثمام . ونو الجليل وأد :

لبنى تميم كما في اللسان (جلل) وفي معجم البلدان : (واد قرب مكة) . والمستأنس =

ثم تبدل الهمزة فيقال: (أحد)، وهى التى فى قولهم: (أحد وعشرون) بمعنى (واحد وعشرون). وهى التى فى قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) أى الواحد.

وأما (أحد) التى هى لأعم العام فلا تكون إلا فى النفى؛ لأن معناها يستحيل فى الإيجاب. والاشتراك فيهما^(٢) لا يرجع إلى أصل واحد، إنما اشتراك فى اللفظ فقط^(٣) كالاشتراك فى (إن) التى للجزاء والتى للجحد والمخففة من الثقيلة والزائدة المؤكدة، وكل واحدة من هذه أصل فى بابها.

هـ* ١ - وتقول: (ما مثلك أحد) هذا كلام صحيح على أصله وحقيقته؛ لأنه نفى الشبهة. فإن قلت: (ما كان مثلك أحداً) لم يجز؛ لأنه لا يكون مثله إلا من الأَحْدِين، ولكن قد يجوز على طريق الاتساع (ما كان مثلك أحداً) على جهة التعظيم أو التحقير^(٤)، وكما تقول لإنسان^(٥): (لست من الناس) جلالة وعظماً، أى قد قاربت حال الملك، وخرجت إلى تعظيم حاله، وقد تقول لآخر: (لست إنساناً) على جهة التحقير، أى أنه حمار أو بهيمة، فهذا يجوز على طريق

١* الكتاب، ج ١: ٥٥ = (٢٧: ١).

= الناظر بعينه وهو هنا الثور، والمستوحش هو الذى قد أوجس فى نفسه الفزع. شبه ناقته بهذا الثور. وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه.

ومن مواطن وروده: إعراب القرآن، ج ٣: ٧٨٩، وديوان الأدب، ج ٣: ٢١٤، والخصائص، ج ٣: ٢٦٢، والأمالى الشجرية، لأبى السعادات: هبة الله بن على بن الشجرى (ت ٥٤٢)، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر، ج ٢: ٢٧١، وشرح المفصل، ج ٦: ١٦، واللسان، ج ٣: ٤٥٠ (وحد). والخزانة، ج ١: ٥٢١.

(١) الآية الأولى فى سورة الإخلاص.

(٢) فى المخطوط (فيها) ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٣) ينظر شرح المفصل، ج ٦: ١٧، وشرح الرضى، ج ٢: ١٤٦، والمساعد، ج ٢: ٨٦، وشفاء العليل، ج ٢: ٥٧٠.

وقال الرضى: «والأولى أن نقول: همزته (أى همزة أحد) فى كل موضع بدل من الواو، ومعنى ما جاء نى أحد: ما جاء نى واحد، فكيف ما فوقه». وجاء فى اللسان، ج ٣: ٧٠ (أحد) «وهو اسم بنى لنفى ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاء نى أحد والهمزة بدل من الواو، وأصله: وحد، لأنه من الوحدة».

(٤) فى المخطوط (التحف)، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٥) فى المخطوط (الانسان)، والصواب ما أثبتته.

الاتساع في تعظيم أو تحقير، ولا يجوز على حقيقة الكلام.

١*٦ - وتقول : (ما كان فيها أحد خيراً منك) فيجوز فيها ثلاثة أوجه : النصب على خبر

(كان) ، والرفع على الصفة لأحد وعلى أن يكون (فيها) خبراً، ويجوز النصب على الحال إذا كان (فيها) خبراً .

٢*٧ - وحكم الملقى أن يكون مؤخراً إلا أن تعرض علة ؛ من قبل أن المعتمد^(١) لما كان

أحق بالتقديم كان الملقى أحق بالتأخير، ودليله أن القسم إذا تقدم لم يجز إلغاؤه، وكذلك^(٢) باب (حسبت) ، وإذا توسط أو تأخر جاز إلغاؤه على ما بينا^(٣) . فأما قول الله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤) فتقديم الملقى فيه أحسن لعلته وهي إتصاله بالأعراف^(٥) (الإله)^(٦) كما أن

الخبر الذي موضعه التأخير إذا اتصل بالأعراف كان تقديمه أحسن كقولك : (لزيد مال) . فأما :

(المال لزيد) فليس تقديم الخبر في هذا أحسن ؛ لأن الاسم معرفة . فعلى هذا يعتبر ما يعرض

من العلل . وقال الشاعر :

(٩٨) - / لَتَقْرُبِينَ قَرِيْبًا جَلْدِيَا مَأْدَامَ فَيَهْنُ فُصَيْلٌ حَيًّا^(٧) .

٢٣ ب

١* الكتاب ، ج ١ : ٥٥ - ٥٦ = (٢٧ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٥٦ = (٢٧) .

(١) أى معتمد الفائدة . ينظر ما تقدم فى باب ٩:٣ .

(٢) (وكذلك) مكررة فى المخطوط .

(٣) ينظر ما سبأ تى ، فى باب ١:٣١ .

(٤) الآية الأخيرة فى سورة الإخلاص .

(٥) وينظر البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ) ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ،

ج ٨ : ٥٢٩ ، وفيه رد على من قال : إن (له) خبر (وكفوا) حال من (أحد) .

(٦) فى المخطوط (الانته) ولعل المراد ما أثبتته .

(٧) تقدم برقم (٩٦) . ولم يبين الرماني موضع الشاهد ووجه الاستشهاد ، ولعل تركه راجع إلى أن الشاهد

فى البيت نظير الشاهد فى الآية السابقة وهو تقدم الجار والمجرور مع أنه ملغى ، أى ليس خبراً وينظر

البحر المحيط ، ج ٨ : ٥٢٩ .

ويعلل معظم من عرض لهذا الشاهد بأن الذى سوغ تقديم (فيهن) أنه لو حذف لانتقلب المعنى إلى معنى

آخر وهو الأبد ، فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمصارعته الخبر فى الفائدة . وقد قيل نحو ذلك

عن قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ . ينظر المراجع المذكورة فى هامش السؤال .

١٩-باب « ما »^(١)

الفرض فيه: أن يبين ما يجوز فى (ما) النافية من الأعمال والتصرف مما لا يجوز.

١-مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى (ما) ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟ ولمَ وجب فى (ما) ؟ أنها فى الأصل لا تعمل ؟ ولمَ أعملها أهل الحجاز ولمَ يعملها بنو تميم ؟
- ٢ - ولمَ جاز (زيد ليس قائماً) ولمَ يجز (زيد ما قائماً) ولم يضمن فى الحرف ؟
- ٣ - وما وجه إيجاب الحكم بالشبه ؟
- ٤ - وما حكم (لات) ؟ ولمَ لا تعمل إلا فى (الحين) خاصة ؟ ولمَ لا تستعمل إلا مع حذف اسمها ؟

- [؟ -] وما نظير (لات) فى أنه لا يظهر المضمرة فيها من (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء ؟
- [٤ -] ولمَ جاز فى قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾^(٢) ولمَ كان النصب^(٣) أجوداً ؟ وما الشاهد فى قول سعد بن مالك :^(٤)

(٩٩) - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا قَانَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٥)

- (١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٥٧ = (٢٨ : ١) « هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢٩ ، وشرح الصفار ، ص ١١٤ (٢٩٠ ر) .
- (٢) من الآية (٣) فى سورة ص .
- (٣) الفتح قراءة الجمهور ، والرفع قراءة عيسى بن عمر وأبى السمال ، ينظر الأصول فى النحو ، ج ١ : ٩٦ ، والبحر المحيط ، ج ١ : ٣٨٣ .
- (٤) ينظر موسوعة الشعر العربى ، ج ٣ : ٧٥ .
- وسعد بن مالك من سادات بكر بن وائل وفرسانها فى الجاهلية . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٩٨ ، والخزانة ج ١ : ٢٢٦ .

- (٥) وسيأتى برقم (١٠١) ، ويروى (من فر) ، والضمير فى (نيرانها) للحرب .
- ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٥٨ ، ٢ : ٢٩٦ ، ٣ : ٣٠٤ = (٢٨ : ١) ، (٣٥٧ ، ٣٥٤) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٦٠ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ٩٦ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٢٧٠ ، ٤ : ١٤٢ ، =

٥ - وما التاء فى (لات) ؟ ولمَ جاز تأنيث الحرف (١) ؟
[٤ -] ولمَ إذا أنتث نقص عملها حتى لا يكون إلا فى (الحين) خاصة ؟ و[ما الذى] يجوز إذا لم تؤنث ؟

٦ - ولمَ ذهب الأخفش (ت ٢١٥) إلى أن (لات) لا تعمل شيئاً ؟
[٥ -] وما نظير (ولات) من (لن غدوة) و (تالله) (٢) ؟

[١ -] وما الشاهد فى ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ (٣) ؟
٧ - ولمَ لا تعمل فى (ما منطلق عبد الله) ؟ وهل يجب على امتناعها أن تعمل فى هذا إمتناعها مما دخله الاستثناء ؟ وما وجه ذلك ؟ وما الشاهد فى ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ (٤) ؟

٨ - وما فى قول الفرزدق : (٥)

(١٠٠) - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٦)

وما الاختلاف فيه ؟

٩ - وما نظيره من (هذه ملحفة جديدة) ؟ ولمَ صار هذا شاذاً ؟ ولمَ جاز ؟
١٠ - وما حكم (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهباً) ؟ وكَمْ وجهاً يجوز فيه ؟ ولمَ أنكر بعض

= والجمل ، ص ٣٢٨ ، واللامات ، ص ١٠٧ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ١٢٩ ، ٣ : ٧٠٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٣٣ ، والمسائل المنتثرة ، ص ٨٥ ، ٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٨ ، والنكت ، ج ١ : ٦٠٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٨٧ ، ومعجم حداد رقم ٤٧٧ .

(١) لم ترد إجابة عن الشق الأول . وهى معروفة من الشق الثانى من السؤال .
(٢) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتاب ، ج ١ : ٥٨ - ٥٩ = (١ : ٢٨) « وإنما هى مع الحين كما أن (لن) إنما ينصب بها مع (غدوة) ، وكما أن التاء لا تجز فى القسم ولا فى غيره إلا فى الله إذا قلت : « تالله لأفعلن »

(٣) من الآية (٣١) فى سورة يوسف .

(٤) من الآية (١٥) فى سورة يس .

(٥) ينظر ديوانه ، ص ٢٢٣ (ط . الصاوى) ١٨٥ : ١ (دار بيروت) .

(٦) وسيأتى برقم (١٠٢) ، ويروى (أعاد الله دولتهم) . والضمير فى (أصبحوا) قيل : لأهل المدينة ، وقيل : لبنى أمية ؛ لأن الشاعر يمدح عمر بن عبد العزيز الأموى وإلى المدينة آنذاك .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٠ = (١ : ٢٩) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٣٥ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٨٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، والمسائل المنتثرة ، ص ١٨٣ ، والمسائل الحلييات ، ص ١٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٥ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، (الهيئة المصرية =

النحويين المتقدمين النصب في (ما زيد ذاهباً ولا معنً خارجاً) وقال : لا يجوز إلا الرفع ؟

وما الذى ألزمه سيبويه مما ينقض مذهبه فى جمع الخبر وتفريق الاسم ؟

١١ - ولمَّ جاز أن يختلف الإعراب ويتفق المعنى فى هذا وفى (إنَّ زَيْدًا الظريفُ وعمرو)

و(عمراً) . وإنما الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى ؟

١٢ - وما حكم (ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه) ؟ وكـم وجهاً يجوز فيه ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى (ما) أن تعمل عمل (ليس) إذا كانت (ليس) على أصلها فى

ترتيب الخبر بعد اسمها ، وكونه على معنى النفى . « وهذا على مذهب أهل الحجاز^(١) ؛ لأنهم

شبهوا (ما) بـ(ليس) من جهة أنها نفى ، وهى الحال كما أن (ليس) كذلك . فأعملوها عملها

ويلغة أهل الحجاز جاء القرآن فى ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾^(٢) . وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونها فى

شئ ، فيقولون : (ما زيد قائم) ؛ لأنهم أجروها على أصلها . وذلك أن أصلها الإلغاء من العمل

على قياس حروف الاستفهام ، لأنها تنقل الإيجاب إلى النفى كما ينقل حرف الاستفهام الخبر

إلى الاستخبار ، فيقتضى ذلك أن تؤدى صورة اللفظ للإيدان بأن الاستفهام عن ذلك المعنى

بعينه . فكذاك سبيل النفى بـ(ما) ، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها بالشبه .

٢*٢ - وتقول : (زيدٌ ليس قائماً) ولا يجوز (زيد ما قائماً) ؛ لأنه لا يضم فى الحرف من

قبل أن الإضمار إنما يستحقه ما يلزم العمل بحقيقته مما معناه فى نفسه وهذا / إنما هو ٢٤

للفعل دون الحرف والاسم . فحرف الجرّ ، وإن لزم العمل ، فليس معناه فى نفسه ؛ لأنه كبعض

الكلمة فلا يصلح الإضمار فيه مع أنّ معناه فى غيره . وإنما يصلح الإضمار فى الفعل خاصة .

٢*٣ - ووجه إيجاب الحكم بالشبه الإيدان بالمراتب^(٣) ، حتى تبين أن ما كان فى المرتبة

*١- الكتاب ، ج ١ : ٥٧ ، ٥٩ = (٢٨ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٥٧ = (٢٨) .

= العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ج ٢ : ٣١٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٣٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٢ ،

ومعجم حداد رقم ٩٠٢ .

(١) ينظر التفصيل عن (ما) على مذهب الحجازيين وعلى مذهب التميميين ، كتاب : (النحو والصرف بين

التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف : عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة

الفصلية ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٣١ - ٥٨ .

(٢) من الآية (٣١) فى سورة يوسف .

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٦ : ٨ .

الثانية من هذا الأصل أولى به مما كان فى المرتبة الثالثة وأحق بأن يقوم مقامه وينوب منابه فى المواضع التى يحتاج فيها إلى الخلف من الشيء. ألا ترى أنه أعرب الفعل المضارع لهذه العلة حتى تبين أنه أحق بالخلف منه فى مثل ﴿إِنَّ رَيْكَ لَيَحْكُمُ﴾^(١) بمعنى حاكم ، من الماضى وفعل الأمر. فتدبر وجوب الحكم من أجل قرب الشبه.

٤*١ - وحكم (لات) أن تعمل فى (الحين) خاصة^(٢) أضعف وجوه العمل لأنها فى المرتبة الثالثة، إذ الأولى لـ (ليس) ، والثانية لـ (ما) ، والثالثة لـ (لات)^(٣)، من أجل أنها أشبهت (ليس) من وجه واحد ، وهى مع ذلك مغيرة عن أصلها بلحاق علامة التانيث فيها . ولا تستعمل إلا مع حذف اسمها لتكون على أضعف وجوه العمل من جهة أنه لم يظهر عملها فى الاسم . والنصب للخبر أحق بها لأنه بمنزلة الظرف الذى لم تعمل فى لفظه فلهذا كان أجود ممن رفع فقال : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤). وقال سعد بن مالك :

(١٠١) - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٥)

فهى هنا بمنزلة (ليس براح) فيما يقتضيه المعنى وأنها لم تكرر مع الاسم المرفوع . وهو شاهد فى إعمالها إلا أنها إذا لم تلحقها التاء عملت فى سائر النكرات دون المعارف . وإذا لحقتها التاء عملت فى (الحين) خاصة ؛ لأنها مع التاء فى المرتبة الرابعة (ليس) ، ثم (ما) ، ثم (لا) تعمل فى النكرة دون المعرفة ، ثم (لات) تعمل فى (الحين) خاصة ، وقدمنا العلل فى ذلك . ه - وجاز تانيث الحرف للإيذان بأن التانيث قد يكون للفظ فقط دون المعنى . ونظيرها فى ذلك (ربت) و(ثمت)^(٦).

١* الكتاب ، ج : ١ : ٥٧ ، ٥٨ = (٢٨:١) .

(١) من الآية (١٢٤) فى سورة النحل .

(٢) وذهب بعضهم إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه . ينظر مغنى اللبيب ، ص ٢٨٣ ، والهمع ، ج ٢ : ١٢٢ (١ : ١٢٦) .

(٣) سيأتى فى آخر هذه الفقرة أنها فى المرتبة الرابعة .

(٤) من الآية (٣) فى سورة ص .

وقد تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٥) تقدم برقم (٩٩) .

(٦) هذا رأى الجمهور وهناك آراء أخرى فى أصل (لات) . ينظر شرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، ومغنى

اللبيب ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٦٧ .

- ١*٦ - والأخفش (ت ٢١٥) يذهب إلى أن (لات) لا تعمل شيئاً^(١)؛ لأن قياسها بقياس غيرها من الحروف التي لا تعمل وقد ضعفت عن منزلة (ما) ، فإذا اجتمع فيها الضعفان ضعف (ما) ، وضعفها في نفسها امتنع عملها . ومذهب سيبويه هو الصواب ؛ لأن العوامل تترتب في الصفات على مراتب أربع ، أقواها الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم المشبهة بالمشبهة . فذلك قياس الحروف تترتب ، فأقواها : (ليس) وهي بمنزلة الحرف^(٢) ، ثم (ما) ، ثم (لا) ، ثم (لات) على العلل التي بينا . فذا هو القياس والأولى ، دون قول الأخفش .
- والأخفش يحمل ما بعد (لات) على الابتداء والخبر ، فإذا قال ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣) فتقديره : (لا الحين حين مناص) ، ونصبه على الظرف كأنه قيل : (استقر حين مناص) . وإذا قال ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤) فهو على حذف الخبر ، كأنه قيل : (لا حين مناص هذا الحين)^(٥) .
- ٢*٧ - وتقول : (ما منطلق زيد) فتلغى (ما) لتقديم الخبر، ويلزم [على] هذا إلغاؤها مع لحاق الاستثناء في الخبر ، لأن العلة في ذلك خروج (صا)^(٦) عن أصلها في خبرها بقياس خروجها بإيجاب الخبر كقياس خروجها بتقديم الخبر . وعلى ذلك جاء القرآن وكلام العرب من أهل الحجاز، وفي التنزيل: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾^(٧) للعلة التي بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ٥٨ هـ ٠٦ .

٢* نفسه ، ص ٥٩ = (٢٨ - ٢٩) .

(١) هناك ثلاثة آراء للأخفش ، هذا أحدها ، والثاني يوافق فيه سيبويه والجمهور ، والآخر أنها تعمل عمل

(إن) . ينظر معاني القرآن له ، ج ٢ : ٤٥٣ ، والأصول في النحو ، ج ١ : ٩٦ ، وشرح السيرافي ،

ج ١ : ٣٣٣ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩٤ ر ، ومعنى اللبيب ، ص ٢٨١ .

(٢) ينظر تدليله على فعليتها ما تقدم في باب ١١ : ١

(٣) من الآية (٣) في سورة (ص) .

(٤) تقدم تخريج هذه القراءة في هامش الفقرة (٤) من الأسئلة .

(٥) وحكى عنه تقديران آخران في الحاليين ففي حال النصب (لا أرى حين مناص) ، وفي حال الرفع (لا

حين مناص كائن لهم) . ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٣٣ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، ومعنى

اللبيب ، ص ٢٨١ .

(٦) في المخطوط (ليس) ولعل المراد ما أثبتته

(٧) من الآية (١٥) في سورة (يس) :

(٧) من الآية (١٥) في سورة يس .

٨*١ - وأما قول الفرزدق :

(١٠٢) - / فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(١) ٢٤ ب

ففيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه: إنه شاذ على تقديم الخبر^(٢). الثاني قول أبى العباس (ت ٢٨٦): إنه على الحال لما تقدمت الصفة على الاسم كما تقدمت فى قوله: (٣)

(١٠٣) - *رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ*^(٤)

والعامل محذوف كأنه قال: (ما فى الدنيا مثلهم بشر)^(٥). الثالث قول بعض المتأخرين: إن

*١- الكتاب ، ج ١ : ٦٠ = (١ : ٢٩) .

(١) تقدم برقم (١٠٠) .

(٢) فى الكتاب « وهذا لا يكاد يعرف » .

(٣) ينظر التفصيل عن القائل فى التعليق التالى .

(٤) هناك بيتان يشتملان على هذا الجزء ، أولهما :

رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

وقائله كثير عزة . ينظر ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار

الثقافة ، ١٣٩١هـ) ، ص ٥٠٦ ، وهو الشاهد المشهور . والبيت الآخر هو :

رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

وهذا مختلف فى نسبته حيث يعزى لكثير أيضا كما يعزى لذى الرمة . ينظر ديوان كثير ، ص ٥٣٦ ،

وشرح المفصل ، ج ٢ : ٦٤ .

والخلل : جمع خلة ، وهى بطانة جفن السيف ، وقيل : هى الجفن نفسه ، وعفاه : غيره ، والاسحم : السحاب الأسود .

وما ذكر الرمانى من انتصاب (موحشًا) على الحال لما تقدم على الاسم من النحويين من أنكره إما لأنه

لا يجوز الحال من المبتدأ وإما لأنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها والعامل معنوى ومع ذلك يحتمل

أن يكون (موحشًا) حالاً من الضمير المستتر فى الجار والمجرور ، وعليه لا شاهد فى البيت . ينظر

سفر السعادة ، يوسف الإفادة ، لعل بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) ، تحقيق محمد أحمد الدالى ،

(دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ) ، ج ٢ : ٧٢٤ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٢٠٤ ، والمقاصد

النحوية ، للعينى : محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزنة الأدب للبغدادى ، (بيروت - دار

صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ) ، ج ٣ : ١٦٤ ، والخزانة ، ج ١ : ٥٣٢ .

ومن المواطن الأخرى لورود هذا الشاهد : الكتاب ، ج ٢ : ١٢٣ = (١ : ٢٧٦) ، ومعانى القرآن ،

للفراء ، ج ١ : ١٦٧ ، ومجالس العلماء ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٩٧٢ ، وإعراب ثلاثين

سورة ، ص ٢٣١ ، والمسائل العضديات ، للفارسي : الحسن بن أحمد (ت ٢٧٧) ، تحقيق الدكتور

على المنصورى ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ٢٣٠ ، وكتاب

الشعر ، ج ١ : ٢٢٠ .

(٥) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩١ ، والتخريج على نصبه حالاً هو رأى المازنى . ينظر ما نقله الشيخ عضيمة

عن الانتصار فى هامش المصدر نفسه .

الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيرهِ^(١).

٩*١ - وقال سيبويه: نظيره فى الشنوذ والقلّة (هذه ملحفة جديدة) يعنى أن الكلام (ملحفة جديد)^(٢)، بغير هاء؛ لأنّها صفة مبالغة يسقط منها الهاء، فأكثر الاستعمال على إسقاطها وإنما جاز إثباتها بالرد إلى أصلها فى أن الصفة المؤنثة أصلها أن تكون بعلامة التأنيث.

١٠*١ - وتقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب) فيجوز فيه وجهان: عطف جملة على جملة. والآخر: أن تقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهباً) تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذى عملت (ما) فيه. وأنكر بعض النحويين المتقدمين النصب، فقالوا: لا يجوز إلا الرفع لامتناع تكرير (ما) فى (ولا ما زيد ذاهباً)^(٣). ورد سيبويه ذلك بما ألزمهم عليه من المناقضة فى قولهم: (ليس زيد ولا أخوه ذاهبين)^(٤). والعلّة فى جوازه أن العامل يعمل فى أشياء يقتضيها على غير وجه التكرير كقولك: (أعطيت زيداً درهما) فلم يعمل فى الثانى على سبيل التكرير. فكذاك سبيل المعطوف لم يعمل فيه على سبيل التكرير^(٥).

١١*٢ - وإنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتفاق المعنى للاتساع فى الكلام لا على أنه الأصل، إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى^(٦).

١٢*٢ - وتقول: (ما زيد كريماً ولا عاقلاً)، وإن شئت قلت: (ولا عاقلاً أبوه) وإنما جاز نصب الخبر المعطوف لأنه يصلح أن يكون خبراً عن الأول. إذا^(٧) قلت: (ما زيد عاقلاً أبوه)

١* الكتاب، ج ١: ٦٠ = (٢٩: ١).

٢* نفسه، ص ٦١ = (٢٩ - ٣٠).

٣* نفسه، ص ٦١ = (٣٠).

(١) هذا رأى حكاه الفارسى عن أبى بكر بن السراج ولم يستبعده هو. ينظر المسائل المشككة، ص ٢٨٦.
(٢) ل(جديد) فى نحو (ملحفة جديد) معنيان أحدهما بمعنى مجتود يستوى فيه المذكر والمؤنث، والآخر جديد بمعنى متجدد ضد البالى صيغة مبالغة يستعمل مع المذكر والمؤنث على غير قياس وهذا على رأى البصريين والأول على رأى الكوفيين. ينظر شرح السيرافى، ج ١: ٣٣٦، وشرح المفصل، ج ٥: ١٠٢، وشرح الصفار، ص ٣٠٣ (٧١ب)، واللسان، ج ٣: ١١٠ - ١١١ (جدد).

(٣) ينظر شرح السيرافى، ج ١: ٣٣٧، وشرح الصفار، ص ٣٠٦ ر، وشرح الرضى، ج ١: ٢٧٠.

(٤) ينظر الكتاب، كما ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق.

(٥) ينظر شرح المفصل، ج ٨: ٨٨ - ٨٩، وشرح الرضى، ج ١: ٢٧٠، ٣٠٠.

(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٢: ٤.

(٧) فى المخطوط (إن) والأنسب ما أثبتته.

جاز. وما لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول لم يصلح أن يعطف على خبره. فلهذا لا يجوز (ما زيد ذاهباً ولا خارجاً عمرو)؛ لأنه لا يجوز (ما زيد خارجاً عمرو).

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً: (١)

١٣ - ما حكم (ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمر) ؟ ولم لا يجوز حمله على (ما) مما يجوز (٢)؟ وكما وجهاً يجوز في (ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه) ؟

١٤ - وما حكم (ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد) ؟ ولم كان الوجه فيه الرفع ؟ ولم صار المضمر في هذا أولى من المظهر؟ وما حكم (ما زيد منطلقاً أبو زيد)؟ فلم ترتب على وجه جائز حسن ، وجه جائز ضعيف ، وجه لا يجوز في قولك : (ما زيد منطلقاً أبوه) و (ما زيد منطلقاً أبو زيد) و (ما زيد منطلقاً أبو عمر)؟

١٥ - وما الشاهد في قول سواد بن عدى: (٣)

(١٠٤) - * لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ ...* (٤)

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٦١ - ٦٦ = (١ : ٣٠ - ٣٣).

(٢) في المخطوط (مما لا يجوز) ولعل الأولى ما أثبتته، وينظر الجواب.

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٣٠ (بولا)، وفي الخزانة ج ١ : ١٨٣، وسواد بن عدى في الكتاب ، ج ١ :

٦٢ (تحقيق هارون) ، وشرح شواهد المغنى ، ج ٢ : ٨٧٦، وفي شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ١٢٥ « ... والقصيدة تروى لعدى بن زيد وتروى لسواد بن زيد بن عدى بن زيد » والشاهد في

ديوان عدى بن زيد العبادي التميمي (ت نحو ٥٣ ق.هـ)، تحقيق محمد جبار المعبيد ، (بغداد -

شركة دار الجمهورية ، ١٩٦٥م)، ص ٦٥ ، وينسب أيضاً لأمية بن أبي الصلت. ينظر تحصيل عين

الذهب ، ج ١ : ٣٠.

(٤) وسيأتي برقم (١١٢) وهو بتمامه.

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَفْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

ويروى : نَفْصَ الْمَوْتُ.

ومن مواطن وروده : معاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢١٢، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٣ : ١٢٢،

وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٣٢٠ ، ج ٢ : ٦٩٤، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٣١٠ ، ج ٢ : ٢٠ ، ٤٢٢ ، ج ٣ : ٤٥٨ ، ٧٨٧،

وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ١٠٧، والقطع والانتشاف ، ص ١٢٥ ، ٢١٨، وشرح السيرافي ، ج

١ : ٢٥٠ ، ٣٤٢، والنكت ، ج ١ : ١٩٨، والخزانة ، ج ١ : ١٨٣ ، ج ٢ : ٥٣٤ ، ج ٤ : ٥٥٢. وينظر معجم

هارون ، ص ١٤٦، ومعجم حداد ، رقم ١١٦٥.

وقول الجعدى: (١)

(١٠٥) - * إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ ...* (٢)

وقول الفرزدق: (٣)

(١٠٦) - * لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ يَتَارِكُ حَقَّهُ* (٤)

١٦ - وما حكم (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةً أمها) ؟ ولم [لا] يجوز إلا بالرفع فى (مقيمة)؟

(١) شعر النابغة الجعدى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، (دمشق - المكتب الإسلامى ، ط ١ ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٧٤ ، واسمه قيس بن عبد الله توفى نحو سنة ٥٠ هـ .

(٢) وسيأتى برقم (١١٣) وهو بتمامه :

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّالَتِهَا سَوَاقُطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا

وظلالاتها جمع ظلّه . والهاء فى (ظلالاتها) راجعة إلى الوحش لأنه اسم جنس يذكر ويؤنث لذا أنث الضمير هنا ، وذكر فى قوله (كان أظهرًا) فى آخر البيت . وسواقط من حر : ما ينزل من الحر الشديد .

ومن مواطن ورود البيت : الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٥١ - ٢٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٢ ، والتكملة ، ص ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٧٤ ، والمخصص ، ج ١٧ : ٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ، لعبدالله بن برى (ت ٥٨٢هـ) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام ، (القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٤٨٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسى (القرن ٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حمود الدعجاني ، (بيروت - دار الأدب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ) ، ج ٢ : ٧١٨ ، وشرح الصفار ، ص ٣١٠ .

(٣) ديوانه ، ص ٣٨٤ (ط الصاوى) ، ج ١ : ٣١٠ (دار بيروت) .

(٤) وسيأتى برقم (١١٤) ، وعجزه :

وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٌ

ومعنى رجل من أهل البادية كان يضرب به المثل فى التقاضى وهو - كما قال صاحب الخزائن - غير معن بن زائدة الشيبانى المعروف بالجود والسماحة .

ومعنى منسىء : مؤخر .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٨ ، وذيّل الآمالى ، لأبى على اسماعيل بن القاسم القالى (ت ٣٥٦هـ) بعناية محمد عبد الجواد الأصمعى ، (بيروت - دار الكتاب العربى ، مصور عن ط دار الكتب المصرية) ، ص ٧٣ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٤٣ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٩٠ ، وما =

وَلَمْ جاز النصب لو قلت : (ولا مقيمة أمه)؟

١٧ - وما الشاهد فى قول الأعور الشنى : (١)

(١٠٧) - * هَوْنٌ عَلَيْكَ ... * (٢)

وكم وجهاً يجوز فيه ؟ وما الأجود ؟ وما علة كل وجه منها ؟ وما الخلاف فيه ؟

[- ؟] وما الشاهد فى قول جرير :

(١٠٨) - * إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْ * (٣)

= يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ١٩٩ ، وشرح الصفار ، ص ٣١١

(٧٣ب) ، والهمع ، ج ٢ : ١٣٠ = (١ : ١٢٨) ، والخزانة ، ج ١ : ١٨١ ، والدرر ، ج ١ : ١٠٢ .

(١) كذا فى الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وفى العمدة فى محاسن الشعر وأدابه ونقده ، للحسن بن

رشيق القيروانى (ت ٦٤٣) ، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، (مصر مطبعة السعادة ،

ط ٣ ، ١٣٨٣هـ) ، ج ١ : ١٣ : الأعور الشنى أو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وينظر كتاب

الأمثال ، ص ١٩٣ ، وقال البغدادى فى شرح أبيات المغنى ، ج ٣ : ٢٧١ ، والبيتان رأيتهما فى ديوان

أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ونسبهما ابن عبد ربه فى العقد الفريد ، لأحمد بن

محمد بن عبد ربه (ت ٣٢٨) ، شرح : أحمد أمين ، وأحمد الزيد ، وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة -

مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ) ، ج ٣ : ٢٠٧ لابن أبى حازم . وينظر ديوان محمد بن حازم الباهلى ،

ديوان محمد بن حازم الباهلى ، صنعة شاعر العاشور ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ،

١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠٧ مجلة المورد . والأعور الشنى اسمه بشر بن منقذ من بنى عبد القيس كان مع

على ، كرم الله وجهه ، يوم الجمل . ينظر الشعر والشعراء ، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦) ،

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦م) ، ج ٢ : ٦٣٩ ، والمؤتلف والمختلف ،

ص ٤٥ .

(٢) هذا أول بيتين سيأتیان برقم (١١٥) وهما :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهِ مَقَادِيرَهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهُمْ وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورَهَا

ويروى : (خفض عليك) . كما يروى (قاصر) بالرفع والنصب والجر .

ومن مواطن ورودهما : أو ورود الأخير منهما : المقتضب ، ج ٤ : ١٩٦ ، ٢٠٠ ، والأصول ،

ج ٢ : ٦٩ ، ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٤٤ ، وشرح

أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٠ ، والبسيط ، ج ١ : ٣٥٦ ، ومغنى

اللبيب ، ص ٥٤٠ ، وشرح شواهد المغنى ، ج ١ : ٤٢٨ ، والهمع ، ج ٢ : ١٣٠ = (١ : ١٢٨) ، والخزانة ،

ج ١ : ١٣٢ .

(٣) تقدم برقم (٨٧) و (٩٢) . ومما هو جدير بالملاحظة أن الرمانى لم يورد هذا البيت فى الإجابة وإنما

أورد بيتاً نظيراً له فى الاستشهاد .

١٨ - وقول الجعدي: (١)

* فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا ... * (٢)

١٢٥

/ وكم وجهاً يجوز فيه ؟ ومن أين صار نظير بيت الأمور الشئى؟
وما الشاهد فى قول ذى الرمة :

* مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ ... * (٣)

١٩ - وما الشاهد فى ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤)؟ ولمَ جاز فى الأول بالتوحيد وفى الآخر بالجمع ؟

٢٠ - [١٧-] وما حكم العطف على عاملين ؟ ولمَ أجازته الأخفش (ت ٢١٥) ولمَ يجزه سيبويه

ولا غيره ؟ وما شاهد الأخفش فى قراءة بعض الناس ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ

آيَاتٍ ﴾ (٥) بنصب الآيات فى الأول والثانى (٦)؟ وما شاهده على قوله عز وجل ﴿ لَعَلَى هُدًى

أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٧)؟ وما وجه قوله : (عطف على خبر «إن» وعلى اللام)؟

(١) شعره ص ٥٥.

(٢) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا
صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تَعْقَرَا

ويروى « ولا مستنكر » بالرفع والنصب والجر . والهاء فى (نردھا) ترجع إلى الخيل .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٦٤ = (١ : ٢٢) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ،

ج ٢ : ٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ١٠٨ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٤٨ ، والمسائل

البصريات ، ج ١ : ٧٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٣ ،

والبحر المحيط ، ج ٨ : ٤٨٠ ، والخزانة ج ٣ : ٢٢٥ .

(٣) تقدم برقم (٨٤ و ٩٤) ، وسيأتى برقم (١١٨) .

(٤) الآية (١١٢) فى سورة البقرة .

(٥) من الآية (٤) فى سورة الجاثية .

(٦) قراءة النصب فى الثانى وهو قوله (وَفِي خَلْقِكُمْ ...) الآية المذكورة قرأها حمزة والكسائى من

السبعة ومن غيرهم يعقوب والأعمش والجحدري . ينظر السبعة ، ص ٥٩٤ ، والبحر المحيط ، ج ٨ :

٤٢ ، والنشر فى القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشيهري بابن الجزري (ت ٨٣٣) ،

تصحیح : على محمد الضباع ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ٢ : ٣٧١ ، والإتحاف ، ص ٣٨٩ . أما

قراءة النصب فى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية

(٣) ، فلا خلاف فيها .

(٧) من الآية (٢٤) فى سورة سبأ ، وهى بتمامها : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ

إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ .

٢١ - وكم وجهاً يجوز في (ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة)^(١) على مذهب أهل الحجاز؟ وما الأجود؟ ولم ذلك؟

٢٢ - وما الشاهد في قول أبي دؤاد: (٢)

(١١١) - *أَكَلَّ امْرِئٌ ... * (٣)

٢٣ - وما حكم (ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه) و(ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)؟ وما معنى قوله: (كما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه)^(٤)؟ وما الخلاف فيه؟

٢٤ - وما حكم (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك)؟ ولم أجمع على جواز هذا؟

٢- الجواب :

١٣*١ - تقول: (ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو) فترفع المعطوف؛ لأن الثاني ليس من سبب الأول. والاعتبار في هذا الباب الذي يبين ما يجوز حمله على (ما) مما لا يجوز بأن ينظر فإن صلح أن يكون الثاني خبراً عن اسم (ما) صلح حمله عليه وإن لم يصلح أن يكون الثاني خبراً عن اسم (ما) لم يصلح حمله عليه؛ لأن الاشتراك إنما هو بين الخبرين في أنهما خبر عن الأول، فإذا صلح أن يكون خبراً عنه صلح أن يحمل على خبره. والاشتراك بين الشيئين في معنى هكذا يكون كالاشتراك في معنى الفاعل، أو معنى المفعول، أو معنى المضاف، فكذا الاشتراك في معنى الخبر عن الأول. وإنما قلنا: في معنى الخبر عن الأول لأنه في هذا التقدير وإن كان فيما يؤول إليه المعنى إنما هو خبر عن سبب الأول إذا قلت: (ما زيد ذاهباً ولا

*١- الكتاب، ج ١ : ٦١ = (١ : ٣٠)

(١) ينظر مجمع الأمثال، ج ٢ : ٢٨١ وفيه (ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرّة) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) الأصمعيات، ص ١٩١، وموسوعة الشعر العربي، ج ٣ : ٣٨، وينسب الشاهد أيضاً لعدي بن زيد، ينظر ملحق ديوانه، ص ١٩٩، والكامل، ج ١ : ٢٨٧، وأبو داود، قيل: اسمه جويرية بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشريقي. شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل. ينظر المؤلف والمختلف، ص ١٦٦، ومجمع الأمثال، ج ١ : ٤٨، والخزانة، ج ٤ : ١٩٠.

(٣) وسيأتي برقم (١١٩) وهو بتمامه :

أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

ويروى (وناراً توقد) وعليه لا شاهد فيه.

كريمًا أخوه).

١٤*١ - ونقول : (ما زيد منطلقًا ولا محسنٌ زيد) فالوجه فيه الرفع ؛ لأنه وقع المظهر موقع المضمر . وإنما كان أصل هذا الموضع للمضمر ؛ لأنه الذى يعلق الثانى بالأول . وصلاح (فى المضمر)^(١) لأنه لا يكون إلا متعلقًا بمذكور قبلُ فصلح أن يعلق ما اتصل به بالأول ، ولم يصلح هذا فى غيره من الأسماء . فالمسائل فى هذا على ثلاثة أوجه : جائز حسن ، وجائز ضعيف ، وما لا يجوز . وذلك كقولك : (ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبوه) ، فهذا جائز حسن . ونقول : (ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو زيد) ، فهذا جائز ضعيف . فأما (ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو عمرو) فلا يجوز كما بينا من أن الثانى ليس من سبب الأول .

١٥*٢ - وقال سودة بن عدى :

(١١٢) - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَفْصَ الْمَوْتِ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرِ^(٢)

فهذا على إيقاع المظهر موقع المضمر . ومثله قول الجعدى :

(١١٣) - إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَالَتِهَا سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ فَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ^(٣) (٤)

ومثله قول الفرزدق :

(١١٤) / - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ^(٥) ٢٥/ب

١٦*٢ - ونقول : (ما أبو زينب ذاهبًا ولا مُقيمةٌ أمها) بالرفع ، لأن الثانى ليس من سبب

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٢ = (١ : ٣٠) .

٢* نفسه ، ص ٦٢-٦٣ = (٣٠-٣١) .

٣* نفسه ، ص ٦٣ = (٣١) .

== ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (١ : ٣٣) ، والأصول ، ج ٢ : ٧٠ ، ٧٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ١٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٠ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٣١١ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٧٩ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٤ ، ٤٣٩ ، ٥٢٦ ، والتكملة ، ص ٥١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، (ت ٤٣٧) ، تحقيق . ياسين محمد السواس ، ج ٢ : ٢٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٨٧ .

(١) فى المخطوط (فالمضمر) ، ولعل الصواب ما أثبتته

(٢) تقدم برقم (١٠٤) .

(٣) فى جميع ما رجعت إليه (وقد) .

(٤) تقدم برقم (١٠٥) .

(٥) تقدم برقم (١٠٦) .

الأول فإن قلت : (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمه) جاز ؛ لأن الثاني من سبب الأول ، وجاز الرفع على تقدير الأجنبى .

١٧*١ - وقال الأعور الشنى :

(١١٥) - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)

فهذا البيت يجوز فيه ثلاثة أوجه : (ولا قاصر) بالرفع على العطف بالجملة على الجملة ، كقولك : (ليس زيد بذاهب ولا قائم أبوه) ، ويجوز النصب بالعطف على موضع خبر (ليس) ، ويجوز الجرّ بالحمل على التأويل أن (المنهى) مقحم ، فيكون على تقدير : (فليس بأتيتك) (٢) الأمور ولا قاصر عنك مأمورها) فتعطفه على ما عملت فيه الباء ، وترفع (مأمورها) بـ (قاصر) ارتفاع الفاعل بفعله ، فيكون بمنزلة : (ليس بأتيتك بعض القوم ولا قاصر عنك بعضهم) والتقدير : (ليس بأتيتك القوم ولا قاصر عنك بعضهم) . هذا مذهب سيبويه (٣) .

وفى جواز الجرّ خلاف ، فسيبويه والأخفش (ت ٢١٥) يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل . وأبو العباس (ت ٢٨٦) وابن السراج (ت ٣١٦) لا يجيزان الجرّ رأساً (٤) ؛ لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه ، لأنه حمّله على العطف على عاملين وهو جائز عنده على هذا الوجه (٥) . ولا يجوز عند سيبويه

العطف على عاملين ، ولكنه حمّله على تأويل إقحام (المنهى) ، واستشهد بأبيات منها : (٦)

(١١٦) - لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ (٧)

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٢-٦٤ = (١ : ٣١-٣٢) .

(١) تقدما برقم (١٠٧) .

(٢) فى المخطوط (بأتيتك) وما أثبت من الكتاب ، ج ١ : ٦٥ = (١ : ٣٢) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٦٤ = (١ : ٣١-٣٢) .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩٤ - ٢٠٠ ، والأصول ، ج ٢ : ٦٩ ، ٧٥ .

(٥) ينظر الكتاب ، (تحقيق هارون) ، ج ١ : ٦٥ هامش رقم ٣ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٥ ، والأصول ، ج ٢ :

٦٩ ، ٧٣ ، والبسيط ، ج ١ : ٣٥٣ .

(٦) البيت التالى لم يستشهد به سيبويه فى هذا الباب وإنما استشهد ببيت نظير له . ينظر التعليق المتقدم

فى هامش السؤال .

(٧) تقدم برقم (٨٨) و (٩٣) .

فسألت ابن السراج : لم امتنع من تأويل سيبويه ؟ فقال : لأنه يقلب المعنى ، والذي ذكر من الأبيات فإنما هو تأنيث مذكر على التأويل لا يقلب المعنى . وذلك أن المعنى على ذكر (المنهى) وبه يصح الكلام ، فلا يجوز أن يذكر على الإقحام . فقلت : أليس قد جاز (تهدمت سور المدينة) على تقدير : (تهدمت المدينة) والمعنى على (تهدم السور) فلم لا يجوز مثل هذا في (المنهى) و(الأمور) ؟ فلم يأت جواب عن هذا يفهم . والذي عندي أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذي فيه بُعد . فأما الرفع والنصب فحسنان لا خلاف فيهما .

وإنما لم يجز العطف على عاملين لأن حرف العطف يقوم مقام العامل الأول ، فإذا لم يجز في العامل الأول أن يكون رافعاً جاراً امتنع فيما قام مقامه . وقد ألزمه (١) ابن السراج العطف على ثلاثة عوامل أو أكثر (٢) ، وهذا لا يقول به أحد . وإنما استشهد الأخفش بأشياء كلها قد خرج على التأويل من غير عطف على عاملين (٣) . وسيبين في سائر المسائل إن شاء الله .

١٨*١ - ونظير بيت الأمور الشئى قول الجعدى :

(١١٧) - فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستكر أن تعقراً (٤)

يجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، على ما فسرنا والعلّة واحدة . وسبيل ما التبس/ بالمضاف كسبيل بعضه . وتفسير ما التبس به أنه لا ينفصل عنه فـ(رد الخيل) لا ٢٦ ينفصل عن (الخيـل) وإن كان غيرها . وقال ذو الرمة :

(١١٨) - مشين كما اهتزت رماح تسفّهت أعاليها مرّ الرياح النواسم (٥)

فـ(مرّ الرياح) كـ(رد الخيل) فى أنه لا ينفصل منها وأن (٦) الإقحام فيه جائز لهذه العلّة .

١٩*٢ - وفى التنزيل ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن قلّله أجره عند ربه ولا

خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ (٧) فجاء الأول على التوحيد لأنه على لفظ (من) ، وجاء الآخر على

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٤ - ٦٥ = (١ : ٢٢ - ٢٣) .

٢* نفسه ، ص ٦٥ = (٢٢) .

(١) يريد الأخفش .

(٢) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٧٥ .

(٣) وينظر نفسه ، ج ٢ : ٧٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٤٩ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢٢ .

(٤) تقدم برقم (١٠٩) .

(٥) تقدم برقم (٨٩) ، و(٩٤) ، و(١١٠) .

(٦) فى المخطوط (واين) ولعل الصواب ما أثبت .

(٧) الآية (١١٢) فى سورة البقرة .

الجمع؛ لأنه على معنى (مَنْ)، فلذلك ذُكِّرَ في أول الكلام وأنت في آخره على المعنى الأول على اللفظ فقال : (ليس بأتيك منهيها) على لفظ^(١) المنهى ، ثم قال : (مأمورها) على معنى الأمور .

٢*١ - وأما ما ذكره الأخفش^(٢) (ت ٢١٥) في ﴿لَعَلِّي هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٣) فلا حجة له فيه في العطف على عاملين لأنه ليس ههنا عامل سوى (إن) ، ولكنه جعل العطف على خبر (إن) وعلى اللام بمنزلة العطف على عاملين ، وليس الأمر كذلك لأن المنكر في هذا أن يقوم الواو مقام عاملين مختلفين . وأما أن يدلّ الكلام على محذوف مؤكّد فليس مما ينكر . ولو قدر على غير اللام لصح الكلام و [كان] الثاني مطلقا غير مؤكّد .

واستشهد بقوله جلّ وعزّ : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾^(٤) . ولا شاهد له في هذا ؛ لأنه قد أعيدت (في) . قال أبو العباس^(٥) (ت ٢٨٦) : ولكن من كسر (آيات) الثالثة في قوله : ﴿وَخِتْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ﴾^(٦) فقد عطف على عاملين ، ومن رفع^(٧) لم يعطف ، والقراءة الجيدة بالرفع عنده . وقال : ليس في واحدة من القراءتين عطف على عاملين ؛ لأنه أعيد لفظ (الآيات) للتأكيد والتأكيد لا يحتاج إلى حرف العطف ، كقولك : (إنّ في السموات آيات وخلق السموات وسائر الحيوان) ثم تقول : (آيات) للتأكيد فتكرر الآيات الأولى ولا يُحتاج إلى حرف العطف . وقال : لو كان مَنْ كسر

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٦٥ هـ ٣ .

- (١) في المخطوط (اللفظ) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٢) ينظر ما تقدم في الهامش الخامس بحسب ترتيب هوامش فقرة ١٧ السابقة .
- (٣) من الآية رقم (٢٤) في سورة سبأ . وهي بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَرِئَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ .
- (٤) الآيتان (٣ و ٤) في سورة الجاثية ، وقد سبق تخريج قراءة نصب (آيات) الثانية في هامش السؤال .
- (٥) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩٥ ، والكامل ، ج ١ : ٢٨٧ ، ج ٣ : ٩٩ ، والأصول ، ج ٢ : ٧٣ .
- (٦) من الآية (٥) في سورة الجاثية ، وبعد (النهار) أسماء معطوفة تركت والآية بتمامها : ﴿وَخِتْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ . وقراءة (لآيات) بلام التوكيد والنصب هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبى . ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ٤٥ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ١٢٤ ، والبحر المحيط ، ج ٣ : ٤٢ .
- (٧) الرفع مع اللام لم أجد أحدا قرأ به ، أما الرفع بدون اللام فهو قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ، وابن عامر وعاصم . ينظر السبعة ، ص ٥٩٤ .

(آيات) عطف على عاملين لكان مَنْ رفع آيات قد عطف أيضاً على عاملين : موضع (إن) ، وما عملت فيه (فى)، ولكنه لا يلزم فى واحدة من القراءتين عطف على عاملين.

٢١*١ - وتقول: (ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) فهذا الوجهُ الجيدُ. ويجوز: (ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) على حذف (كل). ويجوز: (ولا بيضاء شحمة) على عطف جملة على جملة فهذه ثلاثة أوجه تجوز على مذهب أهل الحجاز^(١).

٢٢*٢ - وقال أبو دؤاد :

(١١٩) - أَكَلْتُ امْرَأَةً تَحْسَبِينَ امْرَأَةً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(٢)

وهذا على حذف (كل) عند سيبويه، وعلى عطف عاملين عند الأخفش (ت ٢١٥): ما عمل فيه (تحسبين) وما عملت فيه (كل).

٢٣*٢ - وتقول: (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فهذا جائز لا خلاف فيه إذا لم تذكر للثانى خبراً (فلا يكون)^(٣) على تقدير العطف على عاملين. فأما (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فلا يجوز هذا عند أبى العباس^(٤) (ت ٢٨٦): لأنه عطف على عاملين : ما عملت فيه (ما) و ما عملت فيه (مثل). وقال سيبويه: (كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه، وتفريقه أن تقول : (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فجعله على حذف (مثل) كما حذف الشاعر (كل) من قوله : (ونارٍ) أى (وكل نارٍ ناراً)^(٥). فأما (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فيجوز عند أبى العباس : لأنه لا يُقدر فيه محذوفاً إذا جمع الخبر. وإنما تقول : إن الكلام قد دلّ بالعطف على معنى الخبر/من غير حذف ولا ذكر له.

٢٦ب

٢٤*٢ - وتقول: (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك)، فهذا جائز بإجماع : لأن (يقولان) خبر (ما) لا معطوف على خبر ، وإنما المعطوف هو (أخوك) فقط ، عطف على (أبيك) الذى عمل فيه (مثل) فليس هذا على صيغة ما عطف على عاملين ، فهو جائز بإجماع.

*١- الكتاب ، ج ١ ، ٦٥ - ٦٦ = (٢٣ : ١).

*٢- نفسه ، ص ٦٦ = (٢٣).

(١) أما بنو تميم فلا يعملون (ما) كما هو معلوم.

(٢) تقدم برقم (١١١).

(٣) فى المخطوط (فيكون) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٧٤.

(٥) ينظر الفقرة السابقة.

٢٠- باب (١) العطف على الموضع (٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في العطف على الموضع مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في العطف على الموضع ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة المسائل في باب العطف على الموضع ؟ وما الذي يجوز فيه العطف على اللفظ فيه ؟ وما الذي يجوز فيه العطف على الموضع فقط ؟ وما الذي يجوز فيه العطف على اللفظ والموضع جميعاً ؟
- ٣ - وما حكم (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) ؟ ولم كان الوجه فيه الجر ؟ وما الشاهد في قولهم : (هذا جحر ضب خرب) ؟ ولم جاز ؟ وما الشاهد في قول عقيبة الأسدي : (٣)

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاَسْجِحْ (٤)

- (١٢٠)

(١) ذُكِرَ في هامش المخطوط أن هذا الباب أول الجزء الثالث ، ولم تُذكر أي إشارة لبقية الأجزاء إلى نهاية هذا المجلد .

(٢) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (٣٣ : ١) « هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥١ ، وشرح الصفار ، ص ١٢٩ (٣٣٠ ر) . وبهذا الباب ينتهي النص المحقق من شرح الصفار .

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٦٧ = (٣٤ : ١) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٠٠ ، وغيرهما ، وينسب الشاهد أيضاً لعبد الله بن الزبير الأسدي . ينظر شعر عبد الله بن الزبير الأسدي (ت نحو ٧٥) ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، (بغداد - وزارة الإعلام ، ١٩٧٤م) ، ص ١٤٥ ، ١٤٨ ، والخزانة ج ١ : ٣٤٤ .

وعقبة بن هبيرة الأسدي شاعر جاهلي وأدرك الإسلام . قال البغدادي في الخزانة ، ج ١ : ٣٤٣ : « ولم أر لعقبة هذا ذكر في كتب الصحابة ... والظاهر أنه من المخضرمين » وذكر أنه وفد على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ورفع إليه رقعة بها قصيدة أولها البيت الوارد هنا .

(٤) وسيأتي برقم (١٢٨) وعجزه :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ *

ويروي (ولا الحديد) بالجر . وأسجح : أنفق . وقال الصفار في شرحه ، ص ٣٣٣ : « زعم النحويون أن سيبويه غلط في هذا البيت لأنه من قصيدة مخفوضة ... ومن الناس من زعم أنه ليس من هذه =

٥ - وما معنى الباء فى قولهم : (بحسبك هذا)؟ وما الفرق بينه وبين (حسبك هذا)؟ ولمَ صارت الباء تؤكد ؟

٦ - وما الشاهد فى قول لبيد : (١)

(١٢١) - *فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا* (٢)

فلمَ اختار العطف على الموضع من غير ضرورة ؟

٧ - وما حكم (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؟ ولمَ لا يجوز عطفه إلا على الموضع ؟ ولمَ لا تدخل (على) فى المعطوف عليه هنا؟ ولمَ لا يكون (عندنا) إلا ظرفاً ؟

= القصيدة وأنه من قصيدة منصوية ... وحدثنى الشيخ الفقيه أبو الحسن بن عصفور وهو الثقة أنه رأى فى المستملى للأسدى أن عقيبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة ... فلما حضر بين يديه قال له : ألسن القائل كذا، قال : والله ما قلت أيها الأمير هكذا ، وإنما قلت :

أُدِيرُوهَا بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْفَرَضَ الْبَعِيدَا
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

قال فاستحسن عذره وعفا عنه . فعلى هذا لم يغلط سيبويه رحمه الله وتكون له فيه الحجة .

وينظر عن القصائد المشار إليها مع ربود أخرى : شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٠١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٠ ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٢٤ ، بهامش الكتاب (ط . بولاق) ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٧ : ٥٢ .

ومن المواطن الأخرى لورود البيت : الكتاب ، ج ٢ : ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣ : ٩١ (١ : ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٤٨ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٣٧ ، ٤ : ١١٢ ، ٣٧١ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٤٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٦ ، ٢٧٤ ، والقطع والائتناف ، ص ١٥١ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٣٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ١٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٩٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٣٨ .

- (١) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، (الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢م) ، ص ٢٥٥ . وهو لبيد بن ربيعة العامرى ، توفى سنة ٤١ هـ .
(٢) وسياىى برقم (١٢٩) ، وعجزه :

وَنُونٌ مَعْدٌ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَازِلُ

ويروى (باقيا) مكان (والدا) . ومعنى تَرْعَكَ : تكفك ، والعوازل : قيل : النساء ، وقيل : حوادث الدهر وزواجره .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٤) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٥٢ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٤٤٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٣١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٦ ، وشرح الصفار ، ص ٣٣٢ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٧ : ٤١ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٣٩ ، ٣ : ٦٦٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٨٤ ، ومعجم حداد ، رقم

٨ - وما حكم (أخذتْنَا^(١) بِالْجُودِ وفوقه) ؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا عَطْفًا عَلَى الْمَوْضِعِ ؟ وما معنى قوله : (لأنَّه ليس من كلامهم وبفوقه) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول كعب بن جعيل : (٢)

(١٢٢) - *أَلَا حَيَّ نَذْمَانِي ... * (٣)

وقول العجاج : (٤)

(١٢٣) - * كَشْحًا طَوَى ... * (٥)

١٠ - وما حكم (ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به) ؟ وما الفرق بين النصب والجر ؟

١١ - وما حكم (ما أنت بزيد ولا قريباً منه) ؟ وَلَمْ جاز فيه الوجهان ؟

(١) فى المخطوط (أحدثنا) والصواب من الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٤) ، وقال السيرافى فى شرحه ،

ج ١ : ٣٥٢ : « معنى هذا الكلام أخذتنا السماء بالجد من المطر ويمطر فوق الجود » .

(٢) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٥) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافى ، ج ١ : ٣٥٤ . وكعب بن جعيل التغلبى شاعر إسلامى . قال المرزبانى « وهو شاعر معاوية

بن أبى سفيان وأهل الشام » . معجم الشعراء ، ص ٣٤٤ . وينظر الشعر والشعراء ، ج ٢ : ٦٤٩ .

(٣) وسيأتى برقم (١٣١) وهو بتمامه :

أَلَا حَيَّ نَذْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١١٢ ، ١٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ٨٦ ،

والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٢٠ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٣٦٢ ، والنكت ، ج ٢ : ٢٠٧ ، والإفصاح ،

ص ١٦٠ ، والإنصاف ، ج ١ : ٣٣٥ ، ٣٧٦ .

(٤) ديوانه ، ص ٣٩٢ .

(٥) وسيأتى برقم (١٣٠) وهو بتمامه :

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حَذَارًا

والكشح : ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخفى ، وقيل : جانب البطن من ظاهر وباطن . ويقال : طوى

كشحه عنه إذا أعرض عنه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٩ = (١ : ٣٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٧ ، وشرح

السيرافى ، ج ١ : ٣٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٧٥ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٣٦٣ ،

والنكت ، ج ١ : ٢٠٧ ، والإنصاف ، ج ١ : ٣٣٣ .

٢١- باب إضمار المجهول^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في إضمار المجهول مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في إضمار المجهول ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم قول العرب : (ليس خلق الله مثله) ؟
- ٣ - وما الشاهد في قول حميد الأرقط : (٢)
- (١٢٤) - *فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَيَّ ... * (٣)
- ولم لا يجوز إلا على إضمار المجهول ؟
- ٤ - وما حكم (كانت زيدا الحم تأخذ) ؟ ولم لا يجوز الفرق بالمفعول بين (كانت) واسمها ؟ وما

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (١ : ٣٥) « هذا باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إن) إذا قلت : إنه من يأتنا نأته وإنه أمة الله ذاهبة » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٤ ، وشرح الصفار ، ص ١٣٣ .

والمجهول مصطلح كوفي يقابله عند البصريين ضمير الشأن وضمير القصة . ينظر النحو الكوفي (بحث للمحقق) ، ص ٧٦ .

(٢) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٧٠ ، ١٤٧ (١ : ٣٥ ، ٧٣) وفي غيره . وقد سها الدكتور حداد في معجمه في الرقم ٢٨٦٧ ، فنسبه إلى حميد بن ثور . وحميد الأرقط : هو حميد بن مالك التميمي ، شاعر إسلامي عاصر الحجاج المتوفى سنة ٩٥ هـ . ينظر الخزانة ، ج ٢ : ٤٥٤ .

(٣) وسيأتي برقم ١٣٣ ، و ٢٤٩ ، و ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَيَّ عَالِي مُعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَيِّ تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

والمعرس : مكان نزول المسافرين .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١٠٠ ، والأصول ، ج ١ : ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١١ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٧ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٨ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشترتي ، (مصر - دار النصر ، الرياض - دار المريخ ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ١٥٢ ، والأمالي الشجرية ، ج ٢ : ٢٠٤ ، والبسيط ، ج ٢ : ٧٠٧ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٧ .

الشاهد فى قول العجير: (١)

(١٢٥) - * إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ ... * (٢)

٦ - وقول بعضهم: (كان أنت خير منه) ؟

٧ - وهل يجوز ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (٣) على هذا ؟ وما الخلاف فيه ؟

٨ - وما الشاهد فى قول هشام أخى ذى الرمة: (٤)

(١٢٦) - * هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي ... * (٥)

(١) شعره ، ص ٢٢٥ ، مجلة المورد ، مجلد ٨ عدد (١) ، ١٣٩٩هـ .

(٢) وسيأتى برقم (١٣٤) وهو بتمامه :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَأَخْرُمْتَنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ويروى (نصفان) و(نصفين) مكان (صنفان) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه . كما يروى عجزه (ومتن)

بنيرى جل ما كنت أصنع) والنيران : العلمان فى الثوب ، وجل الشيء : معظمه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧١ = (١ : ٣٦) ، والنوادر فى اللغة ، ص ٤٤٢ ، والجمل ،

ص ٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩ ، ١١١ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ ، وشرح

أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٤٤ ، وفرحة الأديب ، ص ١١٨ ، والأزهية فى علم الحروف ،

لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، (دمشق - مجمع اللغة

العربية ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٩٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ،

رقم ١٥٠٢ .

(٣) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة . وهذه قراءة : الكسانى ، وابن عامر ، وأبى عمرو ، وابن كثير ،

ونافع ، وحفص فى رواية أبى بكر عنه . ينظر السبعة ، ص ٣١٩ .

(٤) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٧١ ، ١٤٧ (١ : ٣٦ ، ٧٣) ، وغيره وقد سها الأستاذ عبد السلام هارون حين

قال : « وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) » لأنى لما رجعت إلى قصيدة

كعب وجدت أن السيوطى لا يريد هذا البيت وإنما يريد بيتاً آخر أورده التدمرى فى شرح شواهد

الجمل بعد البيت المذكور ، وهو :

تَجَلَّوْا عَوَارِضَ ذِي ظُلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مَنَهْلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير فى مدح الرسول ﷺ ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام ، تحقيق

الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، (دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٧٤ ،

وشرح شواهد المغنى ، ج ٢ : ٧٠٤ - ٧٠٥ .

(٥) وسيأتى برقم (١٣٥) ، و(٢٥٠) ، و(٢٥٧) . وهو بتمامه :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولُ

ويروى (إن ظفرت)

ومن مواطن وروده: المقتضب ، ج ٤ : ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٧٤ ، ومجالس العلماء ، =

٩ - وهل يجوز (ما زيدا عبدُ الله ضارباً) ؟ ولمَ لا يجوز كما جاز (ما اليومَ عبدُ الله ضارباً) ؟ ولمَ جاز إذا رفعت الخبر في (ما زيدا عبد الله ضارب) ؟

١٠ - وما الشاهد في قول مزاحم العُقيلي: (١)

(١٢٧) - *وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ ... * (٢)

ولمَ كان النصب على التميمية والرفع على الحجازية ؟ ولمَ لا يجوز النصب على الحجازية ؟ وما الفرق بين إضمار الهاء في الخبر وبين تقديم معمول الخبر ؟

الجواب [عن باب العطف على الموضع]

١* - الذى يجوز فى العطف على الموضع الحملُ عليه إذا كان العامل قد عمل فى الموضع من غير مانع . وإنما قلنا : من غير مانع لأنه قد تعرضَ علَّةٌ تمنعُ كقواك : (يا زيدا وعمرو) فهذا لا يجوز إلا على اللفظ دون الموضع ؛ لئلا يصير بمنزلة النكرة والمضاف وهو فى منزلة الأول . فحَمَوْهُ من هذا لهذهِ العلَّةِ ولمَ يجز فيه إلا العطف على اللفظ . والأصل فى هذا

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٦ - ٦٧ = (١ : ٢٣) .

= ص ٢٤١ ، والجمل ، ص ٥٠ (٦٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩ ، ١١٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ ، والمسائل الحلييات ، ص ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٧٤ .

(١) شعره ، تحقيق الدكتور نوري حمودى القيسى بوحاتم الضامن ، (مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ١٠٥ ، وتوفى نحو سنة ١٢٠ هـ . مجلة معهد المخطوطات ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(٢) وسيأتى برقم (١٣٦) ، و(٢٤٨) ، و(٢٥٥) وهو بتمامه :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِّنْى وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنْى أَنَا عَارِفٌ

ويروى (وقالا : تعرفها) ، (ويغشى منى) ، كما يروى (كلُّ) بالرفع والنصب ومعنى تعرفها : اعرفها . وقيل : انشدها .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٧٢ ، ١٤٦ = (١ : ٣٦ ، ٧٣) ، ومعانى القرآن للقراء ، ج ١ : ١٣٩ ، ٢٤٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١١٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٣ ، والخصائص ، ج ٢ : ٣٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، وفرحة الأديب ، ص ٢٩ ، ١٦٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧١٥ .

الباب إذا عمل العامل فى اللفظ أن يجوز العطف على اللفظ، وإذا عمل فى الموضع أن يجوز العطف [على الموضع] إلا أن يمنع مانع من علة صحيحة.

١*٢ - والمسائل فى باب العطف على الموضع على ثلاثة أوجه: منها ما [لا] يجوز إلا على اللفظ، نحو (يازيد وعمرؤ). ومنها ما لا يجوز إلا على الموضع، نحو (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؛ لأن (عند) ظرف غير متمكن. ومنها ما يجوز على اللفظ وعلى الموضع نحو (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) وإن شئت قلت (ولا بخيل). فالذى يجوز فيه العطف على اللفظ فقط هو ما يعمل العامل فى لفظه فقط، أو فى موضعه بمانع من الحمل عليه. والذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط هو الذى يعمل العامل فى موضعه مع مانع فى المعطوف من حمله على اللفظ^(١). والذى يجوز العطف فيه على اللفظ والموضع جميعاً هو الذى يعمل فيه عاملان أحدهما فى اللفظ والآخر فى الموضع من غير مانع، كقولك: (ما زيد بذاهب ولا خارجاً)، وإن شئت (ولا خارج).

١*٣ - والوجه فى (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) الجر؛ لأنه أقرب إلى الجار منه إلى الناصب. قال (٢): «وقد حملهم قرب الجوار أن قالوا: (هذا جحر ضب خرب) فكيف بما يصح معناه». وإنما جاز هذا للإيذان بأنه ينبغى أن يراعى قرب الجوار إذ فيه قرب المتناول.

٢*٤ - وقال عقيبة الأسدي:

(١٢٨) - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ قَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْخَدِيدَ (٣)

فهذا معطوف على الموضع.

٢*٥ - وقولهم: (بحسبك هذا) الباء فيه للتأكيد والمعنى فيه وفى قولهم: (حسبك هذا) واحدٌ إلا بمقدار التأكيد. وإنما كانت الباء مؤكدة فى هذا كما كانت فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(٤) لأن اتصال الفعل بالفاعل هو له من غير حرف فإذا وجب اتصال المعنى من جهة الحرف أيضاً فقد

١* الكتاب، ج ١: ٦٦ - ٦٧ = (١: ٣٣).

٢* نفسه، ص ٦٧ = (٣٤).

٣* نفسه، ص ٦٧ - ٦٨ = (٣٤).

(١) فى المخطوط (على الموضع) وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) أى سيبويه.

(٣) تقدم برقم (١٢٠).

(٤) من الآية (٩٩) فى سورة النساء، وفى غيرها من الآيات. ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩: ١١.

صار أوكد في انعقاد المعنى الثانى بالأول وكذلك الابتداء والخبر على هذا التفسير.

١-٦٦ - وقال لييد:

(١٢٩) فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ نُونٍ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَازِلُ^(١)

فعطف على الموضع. وإنما اختار ذلك من غير ضرورة لما فيه من اقتضاء الاعتبار^(٢) بكل واحدة من الأمرين. ولو أشرك بينهما لاقتضى الاعتبار بهما مجموعين لا متفرقين، والتفريق أبلغ، فلهذا اختار العطف على الموضع لأنه حمل على التأويل.

١-٦٧ - وتقول: (ما زيد على قومنا ولا عندنا) فلا يجوز فيه الجرّ لأنه لا يجوز (على عندنا): من أجل أن (عند) ظرف غير متمكن إذ استبهم استبهاهم الحروف، من أجل أنه ليست له جهة كجهة (خلف) و(قدّام)، وهو مع ذلك لا يقوم بنفسه دون إضافة إلى غيره.

١-٦٨ - وتقول: (أخذتُنا^(٣) بالجوّدِ وفوقه) فلا يجوز عطفه إلّا على الموضع. قال^(٤): «لأنه ليس من كلامهم (ويفوقه)» وذلك أن الإشراف في الباء يصيره بمنزلة شيء واحد، فإذا فُصل كان أبلغ، كأنّ الجود نهاية ما نطلب ثم قال: وفوق ذلك على المبالغة. فلهذا لم يحمله على الباء.

٢-٦٩ - وقال العجاج:

(١٣٠) - كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارًا^(٥)

/فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ. وقال كعب بن جعيل:

(١٣١) - أَلَا حَيٌّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٦)

فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ إلّا أنه أجرى على الموضع لتقويم الشعر.

٢-٦٩ - وتقول: (ما زيد كعمرو ولا شبيهها به) فهذا يجوز فيه النصب والجرّ على

١-٦٦ الكتاب، ج ١: ٦٨ = (١: ٣٤).

٢-٦٦ نفسه، ص ٦٨ - ٦٩ = (٣٤ - ٣٥).

٢-٦٦ نفسه، ص ٦٩ = (٣٥).

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) يقصد اعتبار المخاطب بالبيت المذكور.

(٣) ينظر ما تقدم في هامش السؤال.

(٤) أى سيبويه.

(٥) تقدم برقم (١٢٣) والشاهد فيه عطف (حذاراً) على موضع (من يأسه اليأس).

(٦) تقدم برقم (١٢٢).

وجهين مختلفين ، فإذا نصب لم^(١) يثبت شبيها ، وإذا جرّ فقد أثبت لعمرو شبيهاً ، كأنه قال :
(ما زيد كشبيه عمرو) .

١١*١ - وتقول : (ما أنت بزيد ولا قريباً منه) على الموضع ، وإن شئت : (ولا قريب منه)
على اللفظ ، لأن قريباً وإن كان صفة فقد كثر أن يقوم مقام الموصوف ويجرى مجرى الاسم
فلهذا جاز فيه الوجهان .

الجواب عن باب إضمار المجهول :

٢*١ - الذى يجوز فى إضمار المجهول أن يقع على شريطة التفسير من غير أن يعود
على مذكور . وإنما جاز لما فيه من تفخيم الشأن إذ كان يقتضى التأهب لما يأتى من تفسير
المعنى ويبعث النفس على طلب الفهم . وهو يقع فى خمسة مواضع^(٢) : (كان) ، (ليس) ، (وإن) ،
(ونعم) ، (وبئس) ، إلا أنه فى (نعم) و(بئس) يفسره المفرد . وفى الثلاثة الأول يفسره الجملة .
٢*٢ - وقول [العرب]^(٣) : (ليس خلق الله مثله) لا يصلح إلا على الإضمار فى (ليس)
لثلاث يدخل فعل على فعل .

٣*١ - وقال حميد الأرقط :

(١٣٣) - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٤)

فهذا على الإضمار فى (ليس) لثلاث يدخل فعل على فعل ، إذ العامل قبل المفعول فيه ، وكأنه قيل :
(ليس يلقي كل النوى المساكين) فهو بمنزلة (ليس خلق الله مثله) فى أنه لا بد من ضمير فى

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٩ = (١ : ٣٥) .

٢* نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ = (٣٥) .

٣* نفسه ، ص ٧٠ = (٣٥) .

٤* نفسه ، ص ٧٠ = (٣٥ - ٣٦) .

(١) فى المخطوط (قلم) ولعل الأنسب ما أثبتته

(٢) لا أعلم أحداً غير الرمانى قصر وقوع ضمير الشأن مع الأنوات الخمس المذكورة . بل إن

الرمانى نفسه قد أجاز مجيئه مع (كأن) و (لكن) . ينظر الشرح ، ج ٢ : ٢٠٢ ، ٣ : ٣٥ نسخة

داماد .

(٣) تكملة من السؤال .

(٤) تقدم برقم (١٢٤) وسيأتى برقم (٢٤٩ ، ٢٥٨) .

(ليس) ، وتقديره : (ليس الحديث) أو (ليس الخبر خلق الله مثله) .

٤*١ - ولا يجوز الفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ومعنى (ليس منه) أنه لم يعمل فيه الأول ولا الثانى ، فلا يجوز على هذا (كانت زيداً الحمى تأخذ) ^(١) ، ويجوز (كان زيداً ضارباً عمرو) ^(٢) ؛ لأنّ (ضارباً) قد عمل فى (زيد) ، وتقديره : (كان عمرو ضارباً زيداً) ثم قدمت الخبر .

٥*٢ - وقال العجير :

(١٣٤) - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ ^(٣) بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ ^(٤)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (كان) .

٦*٢ - وقال بعض العرب : (كان أنت خير منه) ففيه دليل من وجهين : ذكر المنفصل ،

ورفع الخبر .

٧*٢ - وأما : ﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ ^(٥) ففيه خلاف ^(٦) . وقد وقع فى الكتاب

على أن فى (كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده ^(٧) . وخالف فى هذا بعض النحويين بأن (كاد) لا تدخل على الجمل فليست من هذا الباب ، وإنما يقدر معها (أن) فكأنه قيل : (كاد زيغ قلوب فريق منهم) ^(٨) . وهذا هو وجه الكلام ، وقد قيل : إنه ألحق بالكتاب وليس

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٧٠ = (٢٦ : ١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٧١ = (٢٦) .

(١) هذا على رأى البصريين أما على رأى الكوفيين فيجوز ذلك . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٩ ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٢٦ - ٢٧ .

(٢) اختلف فى النقل عن البصريين فى هذه المسألة فنقل عنهم الجواز . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٩ ، كمال نقل عنهم المنع . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٢ : ٢٦ - ٢٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ : ٥٧ .

(٣) فى المخطوط (مثنى) والصواب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٢٥) .

(٥) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٤٨٩ ، والهمع ، ج ١ : ١٣٥ = (٦٧ : ١) .

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة .

(٨) جاء فى ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ١١٩ ، فى باب أفعال المقاربة : « وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بدل

من الاسم بدل مصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة » . وينظر شرح الرضى ،

ج ٢ : ٣٠٣ .

منه^(١).

٨*١ - وقال هشام أخو ذى الرمة :

(١٣٥) - هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولُ^(٢)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (ليس).

٩*١ - وتقول: (ما زيدا عبد الله ضارب)، فيجوز على التميمية، ولا يجوز (ما زيدا عبد

الله ضارباً)^(٣) على الحجازية للفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ولكن يجوز: (ما اليوم عبد الله ضارباً)^(٤)؛ لأن (الظرف)^(٥) لا يفصل.

١٠*٢ - وقال مزاحم العقيلي :

(١٣٦) - / وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمُتَاوِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ^(٦) ١٢٨

فهذا على التميمية ، كقولك: (ما زيدا أنا ضارب) ، فأما على الحجازية فلا يجوز إلا الرفع على إضمار الهاء فى (عارفه) فيقول: (وما كل من وافى منى أنا عارف). وإنما جاز إضمار الهاء لكثرة ما جاء من النظائر فيه. ولم يجز الفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه لأنه لا نظير له مع ما فيه من تقديم معمول خبر (ما)، فكأنه قدّم خبر (ما) فلا يجوز على هذا الوجه. ويقوى أمر الضمير جوازه فى الصلة والصفة على اطراد وحسن فى الباب.

١* الكتاب ، ج ١ : ٧١ = (١ : ٣٦).

٢* نفسه ، ص ٧٢ = (٣٦ - ٣٧).

(١) عرض كل من السيرافى والصفار لنص سيبويه حول الآية السابقة ولم يشيرا إلى القول الذى ذكره الرمانى من أنه ملحق بالكتاب . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ ، وشرح الصفار ، ص ١٣٤-١٣٥ . وترى بعض الدراسات الحديثة أن هناك زيادات فى الكتاب لكن أمر هذه الزيادات كان معروفاً ومسلماً لا يكاد يجهله أحد أو يمارى فيه أحد . ينظر سيبويه إمام النحاة ، ص ١٥٦ ، والرمانى النحوى ، ص ١٢٣ ، وكتاب سيبويه وشروحه ، ص ١٠٨ . لكن يبدو لى أن الأمر ليس كذلك فقد ذكر الرمانى فى موضع آخر مثل ما ذكر هنا ولم يشر غيره ممن وصلت إلينا شروحهم على الكتاب إلى شىء منه كما أن هناك مواضع نسب فيها الرمانى أقوالاً لسيبويه ولم يثبتها غيره . ينظر الأبواب: ٢ : ١٥٠ ، ١٧ : ٢٣ ، ٣١ : ٣٢ م ٢ .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، وسيأتى برقم (٢٥٠ و ٢٥٧) .

(٣) أجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان . ينظر الهمع ، ج ٢ : ١١٣ = (١ : ١٢٤) .

(٤) منع ذلك بعض النحويين . ينظر المصدر نفسه .

(٥) فى المخطوط (الضارب) والصواب ما أثبتته .

(٦) تقدم برقم (١٢٧) ، وسيأتى برقم (٢٤٨) و (٢٥) .

٢٢- باب التعجب^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في التعجب من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في التعجب ؟
- ٢ - وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١ -] وما تقدير (ما أحسن عبد الله) ؟
- ٣ - ولم جاز (ما أحسن عبد الله) ولم يجز (شيء أحسن عبد الله) وهو في معناه وتقديره ؟
- ٤ - وما حكم المتعجب منه في التقديم والتأخير ؟ ولم لا يجوز فيه التقديم ؟
- [٢ -] وما حكم فعل التعجب في التصرف ؟ ولم [لا] يتصرف ؟
- ٥ - ولم لا يكون إلا مشتقاً من الثلاثي بغير زيادة ؟
- ٦ - وما نظيره من (لات) ؟
- ٧ - وما نظيره من (أجدل) دون (أفكل) ؟
- ٨ - وما نظير جعل (ما) وحدها اسماً من قولهم : (إني مما أن أصنع) و (غسلته غسلًا نعمًا) ؟
- ٩ - ولم لا يجوز قول الأخفش (ت ٢١٥) : (إن « ما » لها صلة كصلة " الذي " ، والخبر محذوف) ؟
- ١٠ - وما حكم إلغاء (كان) في فعل التعجب ؟ ولم كثرت ملغاة فيه ؟ ولم جاز (ما كان أبردها) ولم يجز (ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أدفأها) (٢) ؟
- ١١ - ولم لا يتعجب من الألوان والعيوب ؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٧٢ (١ : ٣٧) : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٩ ، وشرح الصفار ، ص ١٣٦ .

(٢) حكى ذلك الأخفش والكوفيون ولم يحكه سيبويه ، ينظر هامش الكتاب ، تحقيق هارون ، ج ١ : ٧٣ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ١٥١ - ١٥٢ ، والهمع ، ج ٢ : ١٠٠ (١ : ١٢٠) ، وأنت الضمير لأنه أراد الغداة والعشية .

- ١٢ - وَلَمْ جَرَى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب ؟
 ١٣ - وَلَمْ جاز التعجب على صيغة الأمر فى (أفعل به) ؟
 ١٤ - وَلَمْ وجب تصحيح المعتل فى التعجب ؟ وَلَمْ جاز تصغير فعل التعجب ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى التعجب نصب الاسم المتعجب منه بفعل التعجب مع إضمار (ما) فيه ، وإلزامه على طريقة (ما أحسن زيدا) ، فكأنه قيل : (شئ أحسن زيدا) فَجُعِلَ فى (أحسن) ضميرٌ يعود إلى (ما) كما يعود فى هذا الكلام إلى (شئ) .

٢*٢ - ولا يجوز أن يتصرف فعل التعجب على طريقة (فَعَلَ يَقَعْلُ وَسَيَفَعْلُ) لتضمنه ما ليس له فى أصله من معنى التعجب ، وإنما أصله (حسن زيد جداً) أو (كُرم) وما أشبه ذلك ، فدخله معنى التعجب الذى ليس له فى أصله ، فلما خَرَجَ بهذا المعنى عن أصله وجب أن يَخْرَجَ بامتناع التصرف عن أصله ؛ لينبىء عن هذا المعنى .

٣*١ - وإنما جاز (ما أحسن زيدا) ولم يجز (شئ أحسن زيدا) لأن المطلوب فى التعجب الإبهام ، و(ما) أشدُّ إبهاماً من (شئ) ؛ لأن فيها معنى أعم العام كما فى (شئ) ، وفيها أنها لا تقوم بنفسها فى الدلالة على معناها ، فصارت بهذا أشدَّ إبهاماً من (شئ) فلهذا لم يجز (شئ أحسن زيدا) فى التعجب ، وإن كان على هذا التقدير .

٤*٢ - والمتعجب منه لا يجوز فيه التقديم والتأخير ، من أجل أن فعل التعجب لمَّا لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى عمله .

٥*٢ - ولا يكون فعل التعجب إلَّا مشتقاً من الثلاثى^(١) بغير زيادة من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) ؛ لأنه أخرج إلى تعدية التعجب . وذلك أن الاسم المنصوب فيه على معنى التعجب منه قلماً احتيج إلى أن يخرج إلى التعدية وجب له الحرف الذى يوجب التعدية/على صيغة التعدية، ٢٨ب والحرف هو الهمزة، والصيغة صيغة (أَفْعَلْ) فلهذا لم يجز أن يؤخذ إلَّا من الثلاثى بغير زيادة ، إذ ما زاد على الثلاثى لا يلحقه حرف التعدية فى شئ من الكلام . وإنما يجب هذا للثلاثى

١* الكتاب ، ج ١ : ٧٢ = (١ : ٣٧) .

٢* نفسه ، ص ٧٣ = (٣٧) .

(١) ينظر عن مجيئه من غير الثلاثى ما سيأتى فى الفقرة (١٥) .

لقوته على سائر الأبنية، وسنشرح ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى^(١). فقد ثبت أنه لا يجوز إلا أن يشتق من الثلاثى بغير زيادة لهذه العلة التى بينا من التعدية الحادثة لمعنى المتعجب منه.

٦*١ - ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) فى الضعف بما حدث لكل واحد منها ، فالذى حدث لـ(ما) أنها دخلت فى العمل بحق الشبه لا بحق الأصل^(٢) ، وكذلك (لات) إلا أن (لات) أضعف ؛ لأن شبهها أنقص^(٣)، فكذلك فعل التعجب لما حمل عليه معنى ليس له فى أصله ضعف فممنع التصرف كما ضعف (ما) و(لات) فممنعتا^(٤) التصرف فى العمل.

٧*١ - ونظيره (أجدل)^(٥) من وجه آخر ، وهو أنه لما كثر استعماله فى موضع الاسم خرج عن أصله بالانصراف والاستغناء عن الإتيان لما حدث من هذا الوجه. فكذلك فعل التعجب لما حدث فيه معنى التعجب وجب له حكم لم يكن ، كما وجب لـ(أجدل) حكم لم يكن ، إلا أن الحكم فى هذا بحسب ما اقتضاه الأمر الحادث له وهو أن وقوعه موقع الاسم فى العامل الذى يليه يقتضى له أن يعامل معاملة الاسم فى الصرف. وتضمن فعل التعجب معنى التعجب الذى ليس له فى أصله يقتضى له أن يلزم طريقة واحدة لنبيء عن هذا المعنى الذى دخله ، لأن ما يلزم طريقة واحدة أدل على معناه مما جرى على طرائق مختلفة.

٨*١ - ونظير جعل (ما) وحدها اسما قولهم : (إنى مما أن أصنع) ؛ لأن تقديره (إنى من الأمر أن أصنع)^(٦). وكذلك قولهم : (غسلته غسلًا نعمًا) أى : (نعم غسلًا) أو (نعم الغسل) كلا

١* الكتاب ، ج ١ : ٧٣ = (١ : ٢٧).

(١) ينظر الشرح ، ج ٤ : ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٦ (داماد) ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ (فيض الله).

(٢) ينظر ما تقدم عنها فى باب ١٩ : ١.

(٣) ينظر ما تقدم عنها فى باب ١٩ : ٤.

(٤) فى المخطوط (فممنعت) والأولى ما أثبتته.

(٥) «الأجدل : الصقر، صفة غالبية، وأصله من الجدل الذى هو الشدة». اللسان، ج ١ : ١٠٣ (جدل).

(٦) هذا التقدير مبنى على أن (ما) معرفة تامة ، ويرى قوم أن التقدير (إنى من أمر أن أصنع) وعليه

تكون (ما) نكرة تامة والمصدر المؤول بدل منها . والأول تقدير سيبويه . ينظر الكتاب ، فى الموضع

المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم بن عقيد الله المرادى (ت

٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، (العراق - جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٣٣٧ ، والمغنى ، ص

التقديرين يصح^(١).

١*٩ - ولا يصح قول الأخفش (ت ٢١٥): (إن "ما" لها صلة كصلة "الذى" والخبر محذوف)^(٢)؛ لأنه المطلوب فى التعجب إيهام السبب، وإذا وصلت (ما) خرجت عن الإيهام إلى الإيضاح بالصلة^(٣)، وذلك مناقض^(٤) لما يجب فى التعجب. فالصحيح فى هذا قول سيبويه: إن (ما) وحدها فى التعجب لا صلة لها.

١*١٠ - ويجوز إلغاء (كان) فى فعل التعجب، ويكثر فيه لأنه لما منع التصرف صار بمنزلة ما لا يدل على الماضى فاحتيج إلى (كان) لتحقيق معنى الماضى فتقول على هذا: (ما كان أحسن زيدا)، والمعنى: (ما أحسن زيدا فيما مضى). ولا يجوز زيادة شىء من أخواتها؛ لأنها إنما جاز زيادتها من أجل أنها أم الأفعال، وليست هذه المنزلة لأخواتها، فلا يجوز: (ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أدفأها) فى القياس للعلّة التى بينا^(٥).

١١ - ولا يتعجب من الألوان^(٦) والعيوب بلفظها؛ لأنها جرت مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل، فلم تتعاضم، وإنما التعجب مما يتعاضم، ويوضح ذلك أنه لا يجوز: (ما أعماه) من (عمى العين)، ويجوز (ما أعماه) من (عمى القلب)، لأنه يتعاضم، والأصل فى هذا الباب أن ما لا يتعاضم يقتضى المساواة فى المعنى، فلا يجوز (هذا أعمى من هذا) من (عمى العين)؛ لأجل المساواة فى المعنى. وأفعل يقتضى بطلان المساواة، فكذلك التعجب. وفيه علّة أخرى وهو

١* الكتاب، ج ١: ٧٣ هـ (١).

٢* نفسه، ص ٧٣ = (٣٧).

(١) وقيل: إن (ما) ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب وهو رأى قوم منهم القراء، والتقدير الأول

هو تقدير سيبويه، ينظر الكتاب، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة، والجنى الدانى، ص ٣٣٦.

(٢) هذا أحد آراء ثلاثة للأخفش، وقد ذكره فى تعليقه على الكتاب، والرأى الثانى يوافق فيه سيبويه فى

أن (ما) مبتدأ وما بعدها خبر، والرأى الأخير يذهب فيه إلى أنها نكرة موصوفة. ينظر الأصول،

ج ١: ١٠٠، والجنى الدانى، ص ٣٣٥، والمغنى، ص ٣٢٩.

(٣) فى المخطوط (والصلة) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) فى المخطوط (مناقضاً) والصواب ما أثبتته.

(٥) أجاز الكوفيون زيادة (أصبح وأمسى)، وأجاز القراء زيادة سائر أفعال باب (كان) وكل فعل لازم من

غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى. ينظر الهمع، ج ٢: ١٠٠ (١: ١٢٠).

(٦) أجاز الكوفيون أيضاً التعجب من لونين فقط هما السواد والبياض، ينظر الإنصاف،

ج ١: ١٤٨ (م ١٦)، والتبيين، ص ٢٩٢.

أن أصل فعله من (أفعال) و(أفعل)، نحو: (أحمار) و (أحمر)، و(أعوار) و (أعور)، فلم يتعجب لأنه يُؤمُّ به أصل فعله كما صحح فقيـل: (عور)، و(حول)، و(صيد)^(١) لهذه العلة^(٢).

١٢ - وكل ما جاز فيه (ما أفعله) جاز فيه (هذا أفعل من هذا)، وما لم يجز فيه (ما أفعله) لم يجز فيه (هذا أفعل من هذا)؛ لأنهما فيهما من التعاضم، فلما اشتركا في هذا المعنى اشتركا في الحكم.

١٣ - وبناء التعجب على وجهين: (ما أفعله) و (أفعل به). وإنما لم يقتصر على ما أفعله فقط لأنه قد يحتاج إلى استدعاء السامع أن يتعجب من المعنى الذي ذكر/فجعل على صيغة^{٢٩} الأمر لهذه العلة، فقيـل: (أكرم به) و(أحسن به) وفي التنزيل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٣).

١٤ - وفعل التعجب يصح فيه المعتل؛ لأنه يجري مجرى الاسم في الامتناع من التصرف على طريقة (فَعَلَ يَفْعَلُ وسيَفْعَلُ) فتقول: (ما أقوله). فإذا أردت الفعل من غير تعجب قلت: (أقال) و(أقام)، و(ما أقامه؟)^(٤)، ولهذا جاز تصغيره إذ جرى مجرى الاسم فتقول: (ما أميلح زيدا) و(ما أحيسنه) لليلة التي بينا.

١٥ - [٥-] ١* - وقد وقع في الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى)^(٥)، فكان ابن السراج (ت ٣١٦) يقول: (هو ملحق في الكتاب ليس منه)^(٦)، ويحتمل أن يكون ذكره لأنهم يقولون: (ما أعطاه للدراهم) على طريق الشذوذ، وإنما رده إلى أصله في (عطا يعطو) وهو على معناه في (أعطى). ولم يسمع من الشذوذ في هذا إلا (ما أعطاه للدراهم) و(ما أولاه بالمعروف).
١٦ - [٩-] وتقدير قول الأخفش (ت ٢١٥) في الصلة (الذي أحسن زيدا شئ من الأشياء).

* ١- الكتاب، ج ١: ٧٣ (١: ٣٧).

(١) الأصيد الذي لا يستطيع الالتفات.

(٢) ينظر شرح المفصل، ج ٧: ١٤٦.

(٣) من الآية (٣٨) في سورة مريم.

(٤) في المخطوط (وما أقومه)، ولعل المراد ما أثبتته.

(٥) جاء في الكتاب: «وبناؤه من فَعَلَ وفَعَلَ وفَعْلَ وأفعل». هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما)، وإن كان من (حسن وكرم وأعطى).

(٦) عرض ابن السراج للتعجب في كتابه الأصول، ج ١: ٩٨ - ١٠٠، ولم يتطرق إلى أن ذلك ملحق بالكتاب. ولعله في كتاب آخر أو مما سمعه منه. ولم يتطرق السيرافي في شرحه، ج ١: ٣٦٤ إلى قول ابن السراج. وينظر ما تقدم عن الزيادة على نص الكتاب، في آخر هوامش باب ٧: ٢١.

٢٣- باب الفاعلين والمفعولين في جملة واحدة^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفاعلين والمفعولين مما قد انعقد الإعلان فيه انعقاد الجملة الواحدة من الأعمال والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز في الفاعلين والمفعولين من الأعمال والتصرف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما حكم (ضربت وضربني زيد) و ([ضربني] وضربت زيدا) ؟ ولم يجب أن الأول قد عمل في (زيد) كما عمل الثاني فيه ؟ ولم كان الحمل على الذي يليه أولى ؟ وما نظيره من (خشنت^(٢) بصدرة وصدر زيد) ؟ وما الشاهد في ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾^(٣) ، وفي (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكُ)^(٤) ؟ وكيف يكون

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٧٣ = (١ : ٣٧) « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك » ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٦٥ ، وشرح الصغار ، ص ١٤٥ .

(٢) خشنت صدره : أوغرته .

(٣) من الآية (٣٥) في سورة الأحزاب . وفي المخطوط تقديم وتأخير هكذا « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، والحافظين فروجهم والحافظات » . وهذا السهو قد حدث في كل من الكتاب طبعة بولاق ، ج ١ : ٣٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٦٦ ، وقد تنبه له الأستاذ عبدالسلام هارون في أثناء تحقيقه للكتاب ، ينظر ، ج ١ : ٧٤ هامش (٣) وذكر أن ذلك أيضاً موجود في الأصل الذي اعتمد عليه .

(٤) وردت هذه الجملة في دعاء روى من عدة طرق عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) موقوفاً عليه . ينظر المصنف في الأحاديث والآثار ، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥) ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني (الهند-الدار السلفية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٢ : ٢١٤ . وتهذيب الآثار ، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت-دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ) ج ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ . كما روى عن كل من أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) موقوفاً أيضاً . ينظر المصنف لابن أبي شيبة ، ج ٢ : ٣٠١ ، ٣١٤ .

وقد روى مراسلاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم . ينظر كتاب المراسيل ، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥) ، مع كتاب سلسلة الذهب فيما رواه الشافعي عن مالك مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشلي (بيروت-دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ١٣١ ، والسنن الكبرى لأحمد ابن الحسين البيهقي (٢٥٤) (بيروت ، دار المعارف ، عن ط ١ ، حيدر آباد ، ١٣٤٦هـ) ، ج ٢ : ٢٠١ ، والفتوحات الربانية على الأذكار النبوية ، لمحمد بن علي ابن علافة الصديقي (ت ١٠٥٧) ، (القاهرة-جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، ١٣٤٧هـ) ، ج ٢ : ٣٠٢ .

على إعمال الأول ؟

٢ - وما الشاهد في قول قيس ابن الخطيم : (١)

(١٣٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ (٢)

وقول ضابيء البرجمي : (٣)

(١٣٨) - * فَمَنْ يَكْ أُمْسَى بِالْمُدِينَةِ رَحْلُهُ * (٤)

(١) زيادات ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، (بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الكتاب ، ج ١ : ٧٤ = (١ : ٣٧) . كما ينسب إلى كل من : المزار الأسدي في معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٦٣ ، ودرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ، ج ١ : ٩٥ ، وعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، في مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، (مصر - مكتبة الخانجي ، ١٣٧٤هـ) ، ج ١ : ٣٩ ، وقال البغدادي : « والصحيح أنه لعمر » شرح أبيات المغني ، ج ٧ : ٣٠٠ ، وينظر خزانة الأدب ، ج ٢ : ١٩١ فما بعدها .

(٢) وسيأتي برقم (١٤٧) . والمخاطب بالبيت مالك بن العجلان كان في زمانه سيد الحيين الأوس والخزرج ومن مواطن وروده : معاني القرآن للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، ج ٢ : ٣٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٢٨٩ ، والمقتضب ، ج ٣ : ١١٢ ، و ٤ : ٧٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٤٤٥ ، ٥ : ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ١٥ ، ٦٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٢٥ .

(٣) ينظر الأصمعيات ، ص ١٨٤ ، وهو وضائي بن الحارث البرجمي ، شاعر جاهلي وأدرك الإسلام ، توفي وهو في السجن في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه . ينظر الشعر والشراء ، ج ١ : ٣٥٠ ، والخزانة ، ج ٤ : ٨٠ - ٨١ .

(٤) وسيأتي برقم (١٤٨) وعجزه :

* فَأَيُّ وَقْيَارٍ بِهَا لَغَرِيبُ *

ويروى (فأني وقياراً) . وقيار : اسم فرسه ، وقيل : اسم جملة ، والضمير في (بها) راجع إلى المدينة المنورة وكان قد حبسه فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه لهجاء قوم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٥ = (١ : ٣٨) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣١١ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، والنوادر في اللغة ، ص ١٨٢ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ١٧٢ ، ٢٥٧ ، ٢ : ٢٢ ، والكامل ، ج ١ : ٣٢٠ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢٦٢ ، ٢ : ٥٣٠ ، والأصول ، ج ١ : ٢٥٧ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٢٨٤ ، ٦٧٦ ، وأخبار الزجاجي ، ص ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧ ، ١٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٤ ، وفرحة الأديب ، ص ٨٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩ ، ومعجم حداد ، برقم ١١٩ .

وقول ابن أحمر: (١)

(١٣٩) - رَمَانِي بِأَمْرٍ ... * (٢)

٣ - وَلَمْ جاز ترك خبر الأول في هذا كما ترك إعمال الأول في (ضربتُ وضربني زيد) ؟ وَلَمْ
وجب أن المفعول المستغنى عنه بمنزلة الخبر الذي لا بد منه ؟

٤ - وما الشاهد في قول الفرزدق: (٣)

(١٤٠) - إِنِّي ضَمِئْتُ لِمَنْ أَتَانِي * (٤)

٥ - وكيف يكون (ضربت وضربني قومك) على إعمال الأول؟ وكيف يكون (مررت ومر بي زيد)
على إعمال الأول ؟

(١) شعر عمرو بن أحمد الباهلي (ت ٦٥) ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية) ، ص ١٨٧ . وهو عمرو بن أحمر الباهلي ، توفي نحو سنة ٦٥ هـ . كما ينسب البيت لكل من : الأزرق بن طرفة بن العمرد في مجاز القرآن ، ج ٢ : ١٦١ ، والفرزدق في شرح شواهد الكشف ، للأستاذ محب الدين أفندي ، (بعد الجزء الرابع من الكشف للزمخشري) ، (بيروت - دار المعرفة) ، ص ٥٤٩ .

(٢) وسيأتي برقم (١٤٩) ، وهو بتمامه :

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَأَوْلِيَّ بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ويروى (رمانى بداء) و (من جول الطوى) . ومعنى الطوى : البئر . وجول الطوى - بضم الجيم - جدار البئر . ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٥ = (٣٨ : ١) ، ومعانى القرآن ، للفرأ ، ج ١ : ٤٥٨ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٤٨ ، والمصون في الأدب ، لأبى أحمد ، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجي ، الرياض - دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ) ، ص ٨٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٢٢ .

(٣) النقائض ، ج ٢ : ٩١٠ .

(٤) وسيأتي برقم (١٥٠) ، وهو بتمامه :

إِنِّي ضَمِئْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى ، فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدِيرٍ

ويروى (وأبى) بمعنى امتنع .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٦ = (٣٨ : ١) ، ومعانى القرآن ، للفرأ ، ج ١ : ٤٣٤ ، ج ٢ : ٣٦٣ ، ج ٣ : ٧٧ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٦٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨ ، والقطع والانتناف ، ص ٦٧٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٢٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ج ٢ : ١٦٤ ، والإنصاف ، ج ١ : ٩٥ .

٦ - وما الشاهد في قول الفرزدق (١):

(١٤١) - وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ ... * (٢)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٧ - وما الشاهد في قول الطفيل: (٣)

(١٤٢) - وَكُمْتُا مُدْمَاءً ... * (٤)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٨ - وقول الباهلي: (٥)

(١٤٣) - وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ ... * (٦)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

(١) ديوانه ، ج ٢ : ٨٤٤ . (ط. الصاوي) ، ج ٢ : ٣٠٠ (دار بيروت).

(٢) وسيأتي برقم (١٥١) ، وهو بتمامه :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَيَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

والنصف بمعنى العدل . ويروى أيضا (ولكن عدلاً) .

وهاشم معطوف على عبد شمس وليس على مناف . كما في شرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٩١ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (١ : ٣٩) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٤ ، والجمل ، ص ١١٥ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ٦٨ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٢ ، والإيضاح العضدي ، ص ١١٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٣ ، ٧٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١١ .

(٣) ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، (دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، ١٩٦٨ م) ، ص ٢٣ . والطفيل هو الطفيل بن كعب الغنوي (ت نحو ١٢ ق.هـ) .

(٤) وسيأتي برقم (١٥٢) . وهو بتمامه :

وَكُمْتُا مُدْمَاءً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

والكمت : الخيل ، واحدها كمت وهو الذي لونه بين السواد والحمرة ، والمدمى : الشديد الحمرة ، واستشعرت : جعلته شعاراً لها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (١ : ٣٩) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٥ ، والجمل ، ص ١١٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ٢٢٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٢ ، والإيضاح العضدي ، ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٨٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٤ .

(٥) قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبيويه ، ج ١ : ٢٥٨ : « والبيت في الكتاب منسوب إلى رجل من باهلة . وهو فيما ذكر بعض الرواة لوعلة الجرهمي » . وينظر الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (١ : ٣٩) .

=

(٦) وسيأتي برقم (١٥٣) . وهو بتمامه :

٩ - وكم وجهاً يجوز في (ضربت وضربوني قومك)؟ ولمَ جاز على إعمال الأول ، وعلى البديل ، وعلى (أكلوني البراغيث) ؟

١٠ - وكيف يكون (ضربني وضربت قومك) على إعمال الأول ، وعلى إعمال الثاني؟

١١ - وما الشاهد في قول عمر بن أبي ربيعة : (١)

(١٤٤) - *إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَّ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الثاني ؟ ولمَ حمل على إعمال الأول هذا البيت ؟

١٢ - وقول المرار: (٣)

(١٤٥) - *فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً*(٤)

فكيف يكون على إعمال الثاني ؟ ولمَ (٥) حمل على إعمال الأول؟

= وَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصْنِبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

والسيفانة : الطويلة المشوقة كأنها نصل سيف.

ومن مواطن ورودها : المقتضب ، ج ٤ : ٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ ، والإنصاف ، ج ١ : ٨٩ .

(١) ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٠ ، وكانت وفاته سنة ٩٣ هـ . كما ينسب الشاهد إلى كل من : امرئ القيس . ينظر ملحقات ديوانه ، ص ٤٨٤ ، والطفيل الغنوي ، ديوانه ، ص ٦٥ ، وعبد الرحمن بن أبي ربيعة ، شرح شواهد الإيضاح ، ص ٨٩ ، والمقتضب الكندي . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٣٢ ، وفيه « والصحيح أنه لطفيل الغنوي » .

(٢) وسيأتي برقم (١٥٤) ، وهو بتمامه :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَّ يَعودُ أَرَاكَةَ تَتَخَلَّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عودُ اسْجِلْ

وتتخل : اختير .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٧٨ = (١ : ٤٠) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٤ ، والإيضاح العضدي ، ص ١١٠ ، والمسائل العضديات ، ص ١٤٢ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٨٩ .

(٣) المرار الأسدي ، ديوانه ، ص ١٧٣ ، وفي تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٤٠ بهامش الكتاب (ط . بولاق) « وقيل لأبي ربيعة » ولعله يريد لابن أبي ربيعة . ولم أجده في ديوانه .

(٤) وسيأتي برقم (١٥٥) ، وهذا شطر أول بيتين هما :

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُؤِلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّؤَالَا
وَقَدْ تَغْنَى بِهَا وَتَرَى عَصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا

وأنشد البيت الأول ليعلم أن القافية منصوبة .

والضمير في (فرد) للربيع ، والعميد : الشديد البالغ . وأنت الضمير في (نغنى بها) وهو للربيع لأنه أراد به الدار . والخرد : واحدتها خريدة ، وهي المرأة البكر التي لم تمس قط ، وقيل : هي الحية الطويلة السكوت . والخدال : جمع خدله : وهي المرأة الغليظة الساق الناعمة .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ٧٨ = (١ : ٤٠) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٧-٧٦ ، والجمل ، ص ١١٦ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٥ ، والإنصاف ، ج ١ : ٦٥ ، والرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٨١) ، تحقيق

الدكتور شوقي ضيف ، (القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢م) ، ص ٨٩ .

(٥) في المخطوط (ول) ولعل المراد ما أثبتته . ولم يذكر في الجواب علته لحمله على الأول .

١٣ - وهل يجوز (ضربوني وضربتهم قومك)؟ ولمَ جاز البدل فيه ؟

١٤ - وما الشاهد في قول امرئ القيس : (١)

(١٤٦) - *فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى ... * (٢)

وكيف يكون على إعمال الثاني ؟ ولمَ لا يجوز ؟

٢٩ ب

[١٥-] وهل يجوز (ضربت/ وضربني زيدا) (٣) ؟ ولمَ جاز ؟

١٥ - وكيف يكون قولهم : (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً) على إعمال الأول وعلى إعمال

الثاني؟ وكما وجهاً يجوز فيه ؟ ولمَ كان الأجود (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً)؟

١٦ - وهل يجوز (ضربني وضربت قومك)؟ ولمَ جاز ولمَ يكن وجه الكلام ؟

١٧ - وهل يجوز (ضربني وضربت قومك)؟ ولمَ جاز على قبيح؟ وما نظيره من قولهم : (هو

أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله)؟ ولم جاز هذا ؟ وهل يلزم عليه (أصحابك

جلس) و (هذا غلام القوم وصاحبه)؟ وما الفرق فيه ؟

الجواب :

١*١ - الذي يجوز في (٤) الفاعلين المفعولين إعمال الأول وإعمال الثاني ، إلا أن حمل

الاسم على الذي يليه أولى لقرب جواره منه كما كان في (خشنت بصدريه [و] صدر زيدا) (٥)

فتقول على ذلك : (ضربت وضربني زيدا) ، و(ضربني وضربت زيدا) . ولا يجوز إلا أن يكون

الأول قد عمل في المعنى فيما عمل فيه الثاني على طريق الحذف إن كان مفعولاً والإضمار إن

*١- الكتاب ، ج ١ : ٧٣ - ٧٤ = (٣٧ : ١) .

(١) ديوانه ، ص ٣٩ ، وتوفي امرؤ القيس بن حجر الكندي نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة .

(٢) وسيأتي برقم ١٥٦ ، وهو بتمامه :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

(٣) لم يرد لهذا السؤال جواب وإجابة الفقرة التي بعده تشملها ، لأنه جاء في الكتاب ، ج ١ : ٧٩ = (٤١ : ١)

« وقد يجوز (ضربت وضربني زيدا) ، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً... » .

(٤) في المخطوط (فيه) .

(٥) في الكتاب : « كما كان (خشنت بصدريه وصدري زيدا) وجه الكلام حيث كان الجر في الأول وكانت

الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سووا بينهما في الجر كما يستويان في

النصب .

كان فاعلاً، ودليله ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (١)، فلا يجوز إلا على (والذكراته)، لأنه لما مدح المذكر بصفة وجب عن طريق التقابل أن يمدح المؤنث بمثل تلك الصفة وإلا تنافر (٢) الكلام وخرج عن حد التشاكل.

ومنه (ونخلع ونترك من يفجرک) (٣) فهذا على إعمال الثانى ، ولو أعمل الأول لقليل : (ونخلع ونتركه من يفجرک).

والاسم فى كلى (٤) المفعولين مفعول فى هذا الكلام ، إلا أنه بمنزلة الفاعلين المفعولين فى إعمال الأول والثانى ، إلا أن أحدهما يعمل فى اللفظ ، والآخر يعمل فى المعنى.

٢*١ - وقال قيس بن الخطيم :

(١٤٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ (٥)

فتأويله : (نحن بما عندنا راضون) إلا أنه حذف الخبر لدلالة الثانى عليه . ومثله قول ضابىء البرجمى :

(١٤٨) - فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبٌ (٦)

تقديره : (فإنى لغريب وقياراً لغريب) فحذف الخبر من الأول لدلالة الثانى عليه . ومثله قول ابن أحمر :

(١٤٩) - رَمَانِى بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِى بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوْبِ رَمَانِى (٧)

أى (كنت منه بريئاً ووالدى بريئاً) (٨) فحذف خبر الأول.

٣*٢ - وشبّه حذف المفعول بحذف الخبر لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بد منه لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بدّ لدلالة الكلام عليه أجوز.

١* الكتاب ، ج ١ : ٧٥ - ٧٦ = (١ : ٣٨).

٢* نفسه ، ص ٧٤ - ٧٦ = (٣٧ - ٣٨).

(١) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب.

(٢) فى المخطوط (والافتنافر).

(٣) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٤) كذا فى المخطوط ، والأنسب (كلا) ، إلا إذا أراد إجراء (كلا)، مع المظهر كإجرائها مع المضمر فهو

كذلك على لغة كتانة . ينظر المساعد ، ج ١ : ٤٢.

(٥) تقدم برقم (١٣٧).

(٦) تقدم برقم (١٣٨).

(٧) تقدم برقم (١٣٩).

(٨) وأرى أنه يحتمل أن يكون (ووالدى) قسمًا معترضًا، وعليه فلا شاهد فيه ؛ لأنهم فى الجاهلية يقسمون

بآبائهم.

٤*١ - وقول الفرزدق :

(١٥٠) - إِنْ نِي ضَمِنتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَ(كَانَ وَ) كُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ^(١)

وتقديره (فكان غير غدور وكنت غير غدور) فحذف الأول لدلالة الثاني عليه .

٥*٢ - وتقول : (ضربت وضبرني قومك) على إعمال الثاني ، (ضربت وضريوني

قومك) على إعمال الأول . وتقول : (مررت ومر بي زيد) على إعمال الثاني ، (مررت ومر بي زيدا) على إعمال الأول^(٢) .

٦*٣ - وقال الفرزدق :

(١٥١) - وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبَنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٣)

وهذا على إعمال الثاني . ولو أعمل الأول لقال : (سببت وسبونني بني^(٤) عبد شمس) .

٧*٤ - وقال الطفيل الغنوي :

(١٥٢) - وَكُمْتًا مَدْمَاءً كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ^(٥)

وهذا على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال : (جرى فوقها واستشعرت^(٦) لون مذهب) .

٨*٤ - وقال الباهلي :

(١٥٣) - / وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^(٧)

فهذا على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لنصب (سيفانة) .

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٧٦ = (٢٨ : ١) .

٢*٢ - نفسه ، ص ٧٦ = (٢٨ - ٢٩) .

٣*٢ - نفسه ، ص ٧٦ - ٧٧ = (٢٩) .

٤*٢ - نفسه ، ص ٧٧ = (٢٩) .

(١) تقدم برقم (١٤٠) .

(٢) في الكتاب : « ولو أعملت الأول لقلت : (مررت ومر بي زيد) » وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٢٧٢ .

(٣) تقدم برقم (١٤١) .

(٤) في المخطوط (بنو) والصواب ما أثبتته . وينظر الفقرة (٥) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٧٢ .

(٥) تقدم برقم (١٤٢) .

(٦) كذا في المخطوط ، وفي شرح المفصل ، ج ١ : ٧٨ : « ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول

وكان أظهر ضمير المفعول في (استشعرت) وقال : (واستشعرت) »

(٧) تقدم برقم (١٤٣) .

٩*١ - وتقول: (ضربت وضربوني قومك) على إعمال الأول ، ويجوز (ضربت وضربني قومك) على إعمال الثاني ، وَيَجُوزُ (ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمُكَ) عَلَى (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ) ويجوز الرفع على البديل إذا جرى ذكر ناس . فهذه أربعة أوجه تجوز في هذه المسألة .

١٠*٢ - وتقول: (ضربني وضربت قومك) (١) على إعمال الثاني إلا أنك تضرع في الأول ما يكون على لفظ الواحد ومعنى الجمع ، كأنك قلت : (ضربني مَنْ ثُمَّ وضربت قومك) (٢) ، والوجه (ضربوني وضربت قومك) . ويجوز (ضربني وضربتهم قومك) على إعمال الأول .

١١*٢ - وقال عمر بن أبي ربيعة :

(١٥٤) - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْنُكْ يَعودِ أَرَاكَةَ تَنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ (٣)

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : (تنخل فاستاكت بعود إسحل) .

١٢*٤ - وقال المزار الأسدي :

(١٥٥) - فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُوِّئِلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّؤَالُ (٤)

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُوراً بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : (ونرى عصوراً بها يقتادنا الخرد الخدال) (٥) .

١٣*٥ - وتقول: (ضربوني وضربتهم قومك) على البديل إذا جرى ذكر ناس .

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٧٨ (١ : ٣٩) .

٢*٢ - نفسه ، ٧٩ - ٨٠ = (٤١) .

٣*٢ - نفسه ، هن ٧٨ = (٤٠) .

٤*٢ - نفسه ، هن ٧٨ - ٧٩ = (٤٠) .

٥*٢ - نفسه ، هن ٧٩ = (٤٠) .

(١) ينظر ما سيأتى في الفقرة (١٧) .

(٢) ينظر المساعد ، ج ١ : ٤٥٣ .

(٣) تقدم برقم (١٤٤) .

(٤) تقدم برقم (١٤٥) .

(٥) فى المخطوط (الخدال) والصواب ما أثبتته ، لأنه أعمل الثانى فرغ الخرد ، والخدال صفة لها . ومفعول

الأول وهو (نرى) محنوف و(عصوراً) ظرف .

١٤*١ - وقال امرؤ^(١) القيس :

(١٥٦) - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِذَنْبِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)

فهذا على إعمال الأول ، ولا يجوز فيه إعمال الثاني^(٣) ، لأنه يفسد المعنى ، إذ تقديره (كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك) إذ هو فى حال افتخار، ولا يفتخر بأنه يطلب قليلاً من المال، ولأنه لا معنى لأن يقول : (كفاني قليل من المال ولم أطلب بسعوى وتصرفى فى البلاد قليلاً من المال).

١٥*١ - وتقول : (متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً)^(٤) وهو الأجود . فإن أعملت الأول والثانى قلت : (متى أو قلت هو هو)^(٥) زيدا منطلقاً ، وعلى هذا القياس إن قدمت (قلت) وأخرت (رأيت) فقلت : (متى قلت أو رأيت زيدا منطلقاً) كان هذا الأجود ، ويجوز (متى قلت أو رأيت زيد منطلقاً) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى قلت أو رأيت زيدا منطلقاً) .

١٦*١ - وتقول : (ضربنى وضربت قومك) على حذف المفعول وإعمال الأول . وليس حذف

المفعول بوجه الكلام .

١٧*٢ - وتقول : (ضربنى وضربت قومك) على إضمار ما هو واحد فى اللفظ

جميع فى المعنى^(٦) ، ونظيره (هو أجمل الفتیان وأحسنه) و(أكرم بنيہ وأنبله) . وألزم سيبويه^(٧) من هذا (أصحابك جلس) و(هذا غلام القوم وصاحبه) مع أن بينهما فرقاً ، وهو أنه

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٧٩ = (٤١ : ١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠ = (٤١) .

(١) فى المخطوط (امرى) والصواب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (١٤٦) .

(٣) وقد ذهب الكوفيون إلى أنه مما يشهد على رجحان إعمال الأول . وقد رد عليهم ذلك بنحو ما ذكر

الرماني . ينظر الإنصاف ، ج ١ : ٨٣ - ٨٥ ، ٩٢ (م ١٣) ، والتبيين ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) وينظر المساعد ، ج ١ : ٤٦١

(٥) (هو) الأول لـ (زيد) ، و(هو) الثانى لـ (منطلق) . ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٧٩ .

(٦) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٠) .

(٧) فى صلب الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ج ٨٠ : ١ : «قال الأخفش : فهذا ردىء فى»

يجوز (هو أجمل فتى) والمعنى (أجمل الفتيان إذا أفردوا فتى [فتى]) فيحتمل أن يحمله على المعنى تارة وعلى اللفظ تارة وليس هكذا (هذا غلام القوم [و] صاحبه).

= القياس يدخل فيه أن تقول: (أصحابك جلس ... ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: (هذا غلام القوم وصاحبه) لم يحسن».

وجملة (قال الأخفش) لم ترد في طبعة بولاق، ج ١: ٤١، ولا في شرح السيرافي، ج ١: ٣٧٦ - ٣٧٧، ولا في شرح الصفار، ص ١٥٤ - ١٥٥، والكلام في الشرحين مبني على أن ذلك من قول سيبويه فقد جاء في شرح السيرافي: «... ثم قال: وأضمر (من) لذلك وهو رديء في القياس فدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس تضرع شيئاً في اللفظ يكون واحداً. يعني أن إضمار (من) الذي هو مفرد في معنى الجماعة رديء...» وجاء في شرح الصفار: «... وزعم سيبويه أن هذا رديء في القياس، لأنه فيه وضع الشيء في موضع غيره».

والواضح من كلام الرماني أن ذلك ليس من كلام سيبويه لقوله (وألزم سيبويه) غير أنه لم يشر إلى أنه من كلام الأخفش كما جاء في تحقيق هارون.

وإذا صح أن ذلك ليس من كلام سيبويه فإنه يمثل نموذجاً لاختلاط نصوص الكتاب بتعليقات العلماء عليه. وينظر ما تقدم في آخر هوامش باب ٧: ٢١.

٢٤- باب بناء الاسم على الفعل والفعل على الاسم^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١- ما الذي يجوز في المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢- وما قسمة / الجائز في هذا الباب إذا قُدِّم المفعول ؟ وما علّة كلّ واحدٍ من أقسامه ؟ ولم ٣٠ ب جاز (زيداً ضربت) و(زيد ضربته) وكان هذان الوجها هما الوجه في التقديم ؟ ولم جاز (زيداً ضربته) ؟
- [١-] ولم جاز (زيد ضربت) ولم يجز (ضربت زيد) ؟
- ٣- وما معنى بناء الفعل على الاسم وبناء الاسم على الفعل ؟
- [٢-] ولم جاز (زيداً ضربته) ولم يجز إظهار العامل ؟
- ٤- وما نظيره من الإضمار في (نعم) ؟ وكيف صار قياسه وليس بعامل ؟
- ٥- وما الشاهد في ﴿وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٢) ؟ ولم جاز في بعض القراءات بالنصب ؟ (٣)
- ٦- وما الشاهد في قول بشر بن [أبي] خازم : (٤)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٨٠ = (٤١:١) : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو آخر . وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٧ ، وشرح الصفار ، ص ١٥٥ .

(٢) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٣) هي قراءة الحسن والمطوّعي ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ورواية للمفصل عن عاصم . ينظر معاني القرآن للقراء ، ج ٣ : ١٤ ، ومختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، بعناية برجستراسر ، (مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م) ، ص ١٣٣ ، والبحر المحيط ، ج ٧ : ٤٩١ ، والإتحاف ، ص ٣٨١ .

(٤) ديوان بشر بن خازم الأسدي ، تحقيق : عزة حسن ، (دمشق - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٧٩هـ) ، ص ١٩٠ ، وهو بشر بن أبي خازم بن عمرو الأسدي ، توفي نحو ٢٢ قبل الهجرة .

(١٥٧) - *فَأَمَّا تَمِيمٌ تَقِيمُ بْنُ مُرٍّ* (١)

٧ - وقول ذى الرمة: (٢)

(١٥٨) - *إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى يَلَالًا بَلَغْتَهُ* (٣)

ولم كان (٤) الأجود فى (إذا ابنُ أبى موسى) النصب ، وفى (فأما تميم) الرفع ؟

٨ - وهل يجوز فى ما لم يسم فاعله ما جاز فى فعل الفاعل من نحو (زيداً أُعطيت)، فهل يجوز فيه أربعة أوجه فى التقديم ؟

٩ - وهل يجوز فى الفعل الذى لا يتعدى مثل ما جاز فى المتعدى إذا قدم الاسم؟ ولم امتنع فيه وجهان وراز وجهان ؟

١٠ - وما حكم الفعل الذى يعمل فى السبب إذا تقدم الاسم ؟ ولم جاز فيه وجهان وامتنع وجهان حتى صار بمنزلة غير المتعدى ؟

(١) وسيأتى برقم (١٥٩) ، (١٦١) . وعجزه :

* فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّيْ نِيَكَا *

ويروى (فأما تميمًا) .

الرَّوَّي : الخثاء الأنفس المستقلون نومًا . ويقال : هم الذين شربوا من الرائب فسكروا .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٢ = (١ : ٤٢) ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٨٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٧ ، والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٣٤٨ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٣٧ .

(٢) ديوان شعره ، ص ٢٥٣ .

(٣) سيأتى برقم (١٦٠) ، (١٨٦) ، وعجزه :

* فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِر *

ويروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالًا) . كما يروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالًا) برفع (ابن) ونصب (بلال) . ويروى (فقام بنصل) ، والنصل : حديدة السيف . والفاء فى (فقام) دخلت على الفعل الماضى لأنه دعاء . والنوصل : المقصل ، والمراد بوصليها : المفصلان اللذان عند موضع نحر الناقة والشاعر يخاطب ناقته .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٢ = (١ : ٤٢) ، ومعانى القرآن للفراء ، ج ١ : ٢٤١ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٧٨ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٧٤ ، والكامل ، ج ١ : ١٣٠ ، ج ٣ : ٣٠٠ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ١٣٨ ، ٤٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٧٩ ، والمسائل المشككة ، ص ٤٦٣ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٩١ ، ٤٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٧ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٥٠ . وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٢٤ .

(٤) فى المخطوط (جار) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

- ١١ - ولم جرى السبب مجرى النفس ؟
 ١٢ - وما تقدير (زيداً لقيت أخاه) و (زيداً مررت به) ؟
 ١٣ - وكم وجهاً يجوز في (أيهم تراه يأتك) ؟

الجواب :

- ١*١ - الذى يجوز في المفعول أن يحمل على الفعل إذا فرغ له مقدماً كان أو مؤخراً ، كقولاك : (زيداً ضربت) و (ضربت زيداً) ، ويجوز حمل الفعل على الاسم إذا شغلته عنه بضميره نحو (١) (زيد ضربته) . ولا يجوز (ضربت زيداً) قياساً على (زيد ضربت) من قبل أن حذف الضمير في هذا الموضع يصح لأن يشبه حذفه في الصلة والصفة ، وليس واحداً منهما يقتدم على المذكور من الموصول والموصوف ، فجاز إذا وقع بعد الاسم حذف الضمير ، ولم يجز إذا وقع قبل لما بيننا .
- ٢*٢ - والذى يجوز في المفعول إذا تقدم أربعة أوجه (زيد ضربته) ، و (زيداً ضربت) ، وهذان الوجهان جيدان لأنهما على أصل الكلام وحقيقته . ويجوز (زيداً ضربته) على تقدير (ضربت زيداً ضربته) إلا أن هذا المحذوف لا يظهر للاستغناء عنه بالمذكور استغناء لازماً . ويجوز (زيد ضربت) على حذف الضمير . كأتك قلت : (زيد ضربته) ؛ لأن الفعل لما وقع بعد الاسم في موضع الخبر أشبه وقوعه في موضع الصفة والصلة .
- ٣*٣ - ومعنى بناء الاسم على الفعل جعله بعده في المرتبة من غير أن يمتنع تقديمه في اللفظ . كقولاك : (زيداً (٢) ضربت) وإذا بنيت الفعل على الاسم فقد جعلت الاسم أولاً في المرتبة والفعل ثانياً ؛ لأنه في موضع الخبر ، كقولاك : (زيد ضربته) .
- ٤*٤ - ونظير امتناع إظهار المضمر في قولك : (زيداً ضربته) امتناع إظهار المضمر في

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٨٠ - ٨١ = (٤١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٢ - ٨٣ = (٤١ ، ٤٢) .

٣*٣ نفسه ، ص ٨١ = (٤١) .

٤*٤ نفسه ، ص ٨١ مع الهامش (٥) = (٤٢) .

(١) في المخطوط (يجوز) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) في المخطوط (زيد) والصواب ما أثبتته .

(نعم) ؛ لأنه لا يجوز (نعما)، ولا (نعموا)^(١)، وإنما يكون الضمير مستتراً تفسره النكرة. فقد اجتمعا في امتناع الإظهار، وإن كان أحدهما عاملاً والآخر معمولاً فيه، وأحدهما محذوفاً والآخر مستتراً، فقياسهما واحد في امتناع الإظهار للاستغناء بالمفسر.

١*٥ - وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) وهو شاهد في حسن الرفع ؛ لأن أكثر القراءة عليه. ويجوز النصب كما جاء في بعض القراءات^(٣) ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، وتقديره : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾؛ لأن (أما) لا تدخل إلا على الاسم دون الفعل^(٤).

٢*٦ - وقال بشر بن أبي خازم :

(١٥٩) - /فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْءٍ فَالْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَيْ نِيَامًا^(٥)

فهذا شاهد في أن الأجود الرفع ؛ لأن أكثر إنشاد العرب عليه، وشاهد في جواز النصب، لأن من العرب من ينصبه.

١*٧ - وقال ذى الرمة :

(١٦٠) - إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا^(٦) بَلَفْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَارِزٍ^(٧)

فهذا شاهد في أن النصب أجود مع (إذا) التي للجر (إلا أن)^(٨) أكثر الإنشاد^(٩) عليه. وقال أبو العباس^(١٠) (ت ٢٨٦) : وقد رفعه قوم ، ولا يجوز إلا على الفعل بتقدير : (إذا بلغ ابن

١* الكتاب ، ج ١ : ٨١ ، ٨٢ = (١ : ٤١ - ٤٢) .

٢* نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢)

(١) في المخطوط (نعم) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٣) ينظر ما تقدم في هامش السؤال .

(٤) ينظر المغنى ، ص ٦٠ .

(٥) تقدم برقم (١٥٧) ، وسيأتى برقم (١٦١) .

(٦) ورد في الكتاب برواية الرفع . وقد اختلف في مراده بين الرفع على الابتداء والرفع بفعل مقدر يفسره

ما بعده . ينظر : هامش المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧ - ٦٨ ،

وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٤٣ بهامش الكتاب ، والنحو الكوفى ، هامش ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٧) تقدم برقم (١٥٨) ، وسيأتى برقم (١٨٦) .

(٨) كذا في المخطوط ، ولعلها (لأن) ؛ لتكون تعليلاً لما تقدم .

(٩) في المخطوط (الإنسان) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(١٠) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، والكامل ، ج ٣ : ٣٠٠ .

أبى موسى بلال) ؛ لأن (إذا) تطلب الفعل كما تطلبه حروف الجزم^(١).

٨*١ - ويجوز فيما لم يسم فاعله أربعة أوجه فى التقديم ، كما جاز فيما سُمى فاعله ؛

لأن الفعل متصرف فى نفسه فوجب له التصرف فى عمله . تقول : (زيداً أُعْطِيتُ) و(زيدُ أُعْطِيتُهُ) و(زيداً أُعْطِيتُهُ) و(زيدُ أُعْطِيتُ).

٩*١ - ولا يجوز فى غير المتعدى فى التقديم إلا وجهان : (زيدُ مررت به) ، و(زيداً مررت

به) . ولا يجوز الحذف ، لأن حرف الجر لا دليل عليه ، إذ كان يحتمل (مررت به) و(مررت إليه) و(مررت عليه) ، فلم يجز حذفه لهذه العلة .

١٠*١ - وكذلك السبب لا يجوز فيه إلا وجهان إذا تقدم الاسم ، كقولك : (زيدُ لقيت

أخاه) ، و(زيداً لقيت أخاه) ، ولا يجوز الحذف ؛ لأن الفعل مع الاسم المتقدم لا يدل عليه ، إذ كان يحتمل (لقيت أخاه) و(لقيت أباه) و(لقيت صاحبه) ، والأسباب كثيرة ، فلم يجز لهذه العلة .

١١*٢ - وإنما جرى السبب مجرى النفس لأنه يتعلق به ويختص على طريقة ما يحسن

أن يعامل معاملة النفس بدليل قولهم : (أكرمت زيداً بإكرامى أخاه) ، وإنما وصل الإكرام إلى غيره ، فكأنه وصل إليه بوصوله إلى سببه .

١٢*٢ - وتقدير (زيداً لقيت أخاه) : (لابست زيداً لقيت أخاه) أو (اختصت زيداً لقيت

أخاه) ، وتقدير (زيداً مررت به) : (جزت زيداً مررت به) .

١٣*٢ - ويجوز فى (أيُّهم تره يأتك) بالرفع على قياس (زيدُ ضربته) ، ويجوز (أيُّهم تر

يأتك) على قياس (زيداً ضربت) ، ويجوز (أيُّهم تره يأتك) وتقديره (أيُّهم ترَ تره يأتك على قياس) : (٢)

(١٦١) - * فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ ... * (٣)

كأنك [قلت] (فأماً تميمًا فالقى فالفاهم) . والوجه الرابع : (أيُّهم تر يأتك) على قياس (زيدُ ضربت) .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٨٣ = (١ : ٤٢ - ٤٣) .

* ٢- نفسه ، ص ٨٣ = (٤٣) .

* ٣- نفسه ، ص ٨٤ = (٤٣) .

(١) فى المخطوط (الجر) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦) .

(٣) تقدم برقم (١٥٧) و (١٥٩) . وتقدم أن فى البيت روايتان ، هما (فأماً تميمًا) و (فأماً تميم) ، والمراد هنا رواية النصب وإن كان جاء برواية الرفع .

٢٥- باب الظرف الذى يشغل عنه الفعل^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل من الإعراب والتصرف مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الظرف الذى يصلح أن يشغل بضميره؟ وما الظرف الذى لا يصلح ذلك فيه؟
- ٢ - ولم جازَ (يوم الجمعة ألقاك فيه) ولم يجزَ (سحرُ ألقاك فيه)؟
- ٣ - ولم كان (أقل يوم) و(خطيئة يوم) ظرفاً متمكناً؟
- ٤ - ولم كان (مكانكم قمت فيه) [جائزاً]، ولم يجز مثل ذلك فى (عندكم)؟
- ٥ - ولم صار (يوم الجمعة ألقاك فيه) وهو فى معنى الظرف بمنزلة (يوم الجمعة مبارك)؟
- ٦ - ولم جازَ (يوم الجمعة صمته) و(صمت فيه)؟
- ٧ - ولم جازَ النصب فى (يوم الجمعة [صمته])؟
- ٨ - وما الشاهد فى قول أبى النجم: (٢)
* قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي * (٣)

-
- (١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٨٤ = (١ : ٤٣) : « هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا المجرى » .
وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٨١ ، وشرح الصفار ، ص ١٦١ .
- (٢) ديوان أبى النجم العجلي ، صنعة وشرح علاء الدين أغا ، (الرياض - النادى الأدبى ، ١٤٠١ هـ) ، ص ١٣٢ ، واسمه : الفضل بن قدامة ، توفى سنة ١٢٠ هـ .
- (٣) وسيأتى برقم (١٦٨) و(٢٥٦) ، ويعدده :

* عَلَى ذَنْبٍ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ *

ويروى (كله) بالنصب . وينظر الخزانة ، ج ١ : ١٧٤ فما بعدها ففیه نقول مفيدة عن العلماء حول اتحاد المعنى أو اختلافه على الروایتين . وقد اخترت بعضاً منها كما سيأتى فى هامش فقرة الجواب .
وأم الخيار زوجة الشاعر ، والذنب بمعنى الذنوب وهى هنا موجبات الشيخوخة كالشيب والصلع والعجز ونحوها ، وأفرد لأنه أراد كبر السن الذى تصحبه تلك الأمور .

=

وإذا كان النصب لا يكسر الشعر فلم جاز الرفع مع حذف العائد إلى الاسم ؟

٩ - وما الشاهد في قول امرئ القيس : (١)

(١٦٣) - / *فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا ... * (٢)

ب٣١

ولم رفع مع أن النصب لا يكسر الشعر ؟

١٠ - وما الشاهد في قول النمر : (٣)

(١٦٤) - *فيوم علينا ... * (٤)

فلم رفع ؟

= ومن مواطن ورود الشاهد: الكتاب ، ج ١ : ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ = (١ : ٤٤ ، ٦٤ ، ٦٩) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢ : ٩٥ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٥٣ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ : ٨٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٨٤ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٣٤ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، ج ١ : ٥٥٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٧٠ .

(١) ديوانه ، ص ١٥٩ . وقيل البيت من قصيدة لربيعة بن جعشم . ينظر الخزائن ، ج ١ : ١٨٠ .

(٢) وسيأتي برقم (١٦٩) ، وهو بتمامه :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لِسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ

ويروى بنصب التوئين . وعليها لا شاهد فيه . كما يروى (فتوب على) وهي التي أثبتتها الرمانى كما سيأتى . وعليها فالشاهد في موضع واحد .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٦ = (١ : ٤٤) ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٧٣ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٦٨ .

(٣) شعره ، صنعة الدكتور نوري حمودى القيسى ، (بغداد - مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ) ، ص ٥٧ ، وهو النمر بن توبل العكلى ، توفى نحو سنة ١٤هـ .

(٤) وسيأتى برقم (١٧٠) ، وهو بتمامه :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٦ = (١ : ٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٨٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٠ ، والمقاصد النحوية ، ج ١ : ٥٦٥ ، والهمع ، ج ٢ : ٣٠ (١ : ١٠١) ، ج ٤ : ١٨٦ (٢ : ٢٨) ، والدرر ، ج ١ : ٧٦ ، ج ٢ : ٢٢ .

[٩ -] وما الشاهد فى قول العرب : (شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) (١) ؟ (٢)

١١- وما الشاهد فى قول الشاعر : (٣)

* ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا * (٤) - (١٦٥)

١٢- وما مراتب حذف الضمير فى القوة ؟ ولم كان فى الصلة أقوى ، ثم فى الصفة ، ثم فى الخبر ؟

١٣- وما الشاهد فى قول جرير : (٥)

* أَبَحَّتْ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ * (٦) - (١٦٦)

ولم رفع الاسم مع حذف الضمير ؟

١٤- وما الشاهد فى قول الشاعر : (٧)

(١) هذا مثل ينظر مجمع الأمثال ج ١ : ٣٧٠ .

وبعده فى اللسان (ثرا) ج ١٤ : ١١٢ : « أى تمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم » .

(٢) لم ترد إجابة عن هذا السؤال ، ولعل تركها راجع إلى أنها داخلة فى الإجابة عن السؤال السابق .

(٣) قال البغدادى : « لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله » الخزائن ، ج ١ : ١٧٨ .

(٤) وسيأتى برقم (١٧١) وعجزه :

فَأَخَزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعَوَّدُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٦ = (١ : ٤٤) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٥٢ ، وشرح

أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١٣٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٧ ، والنكت ، ج ١ :

٢٢١ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٣٢٦ .

(٥) ديوانه ، ص ٩٩ .

(٦) وسيأتى برقم (١٧٢) ، و(٢٣١) ، و(٢٣٥) ، وعجزه :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ *

والخطاب لعبد الملك بن مروان .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٧ ، ١٣٠ = (١ : ٤٥ ، ٦٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،

ص ٧٢ ، ١٣٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٨٦ ، والحجة ، للفارسى ، ج ٢ : ٣٦ ، وكتاب الشعر ،

ج ٢ : ٣٨٨ ، والتبصرة ، ج ١ : ٣٢٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢١ ، والمغنى ، ص ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ ، والمقاصد

النحوية ، ج ٤ : ٧٥ ، والتصريح ، ج ٢ : ١١٢ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٧ : ٨٢ .

(٧) نسب فى الكتاب ، ج ١ : ٨٨ = (١ : ٤٥) إلى الحارث بن كَلْدَةَ . وذكر مؤلف شواهد الشعر فى كتاب

سيبويه ، ص ١٤١ ، أنه نسب فى مخطوطة الكتاب بالمدينة إلى جرير ، ونسبه إلى جرير أيضاً العينية

فى المقاصد النحوية ، ج ٤ : ٦٠ . كما ذكر أنه يروى لغيلان بن مسلمة الثقفى .

(١٦٧) - *وَمَا أَدْرِى أَعْيَرَهُمْ تَنَاءً* (١)

ولم لا يجوز فيه النصب ؟

١٥ - وما الدليل على أن الصفة مع الاسم بمنزلة اسم واحد ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الظرف الذى يُشغَلُ عنه الفعلُ الرُّفْعُ إذا كان ظرفاً متمكناً ، ولا يجوز إلا النصب إذا كان ظرفاً غير متمكن ؛ لأنه لا يُرْفَعُ الظرف الذى ليس بمتمكن ، لأن نقصان تمكنه يتضمن ما ليس له فى أصله فيمنع (٢) من تصرفه .

١*٢ - وتقول : (يوم الجمعة أَلْقَاكَ فيه) ، ولا يجوز (سَحَرُ أَلْقَاكَ فيه) ؛ لأن (سحر) عدل عن الألف واللام فنقص تمكنه ، فلم يجز رفعه .

١*٣ - وتقول : (أَقْلُ يوم لا أسير فيه) ، و(خطيئةٌ يوم لا أصيد فيه) فيكون (أقل) و(خطيئة) ظرفاً ومتمكناً فى هذا الموضع ؛ لأنه أضيف إلى (يوم) و(يوم) ظرف متمكن .

١*٤ - وتقول : (مكانكم قمت فيه) ولا يجوز مثل ذلك فى (عندكم) ؛ لأنه غير متمكن ، من أجل أنه استبهم استبهاهم الحروف ، لا بأنه لا يقوم بنفسه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام) (٣) .

١*٥ - وإذا قلت : (يوم الجمعة أَلْقَاكَ فيه) فهو بمنزلة (يوم الجمعة مبارك) ؛ لأنه قد يخرج فى هذا الموضع عن حكم الظرف ، وإن كان فى الكلام ما يدل على أنه فى معنى الظرف

١* الكتاب ، ج ١ : ٨٤ = (٤٣ : ١) .

(١) سياىى برقم (١٧٣) ، و(٢٣٢) ، و(٢٣٦) ، وعجزه :

وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

ويروى (أم مالا أصابوا) ، وعليها لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٣٠ = (١ : ٦٦) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٨٦ ، والمسائل المشككة ، ص ٣٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٦٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٠ ، والأزهية ، ص ١٣٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢١ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٧٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٩ .

(٢) فى المخطوط (يمنع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) جاء فى الهمع ، ج ٣ : ١٦٤ = (١ : ٦٤) : « وإنما لم تصرف [عند] لشدة توغلها فى الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات الست .

فصار الفعل المبني عليه الاسم بمنزلة بناء الاسم عليه .

١*٦ - وتقول : (يوم الجمعة صمته) وإن شئت قلت : (صمت فيه) ، فإذا قلت : (صمت

فيه) فعلى أصله في الظرف، وإذا قلت : (صمته) فعلى إجرائه مجرى المفعول على سعة الكلام مما اطرّد به الباب ، وهذا من السعة المطردة .

٢*٧ - وتقول : (يوم الجمعة صمته) ، بالنصب ، فلك فيه وجهان : أحدهما : أن يكون

ظرفاً لفعل محذوف يفسره هذا المذكور ، والآخر : أن يكون مفعولاً على السعة ؛ لأنه قد اطرّد الكلام بهذه السعة .

٣*٨ - قال أبو النجم :

(١٦٨) - قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١)

فهذا شاهد في أنه رفع الاسم مع حذف الضمير من الخبر وإن كان النصب لا يكسر الشعر (٢) والعلّة في ذلك أنه لو نصب لجعل (كله) فضلة في الكلام ، وإذا رفع جعله معتمداً للبيان (٣) ،

١* الكتاب ، ج ١ : ٨٤ = (٤٤ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤) .

٣* نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤ - ٤٥) .

(١) تقدم برقم (١٦٢) ، وسيأتي برقم (٢٥٦) .

(٢) ينظر ما تقدم في هامش السؤال . وقد قال سيبويه بعد البيت السابق : « فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكأنه قال : كله غير مصنوع » . وعقب السبكي على كلامه ، فقال : « وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أن المعنى كله غير مصنوع وذلك يقتضى أن النصب أيضا يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر من دلالة العموم ، وقد تأملت فوجدت قول سيبويه أصح من قول البيهقيين وأن المعنى حضره وغاب عنهم ، لأنه ابتداء في اللفظ بـ (كل) ، ومعناها : كل فرد ، وكان عاملها المتأخر في معنى الخبر عنها لأن السامع إذا سمع المفعول يتشوق إلى عامله كما يتشوق المبتدأ إلى الخبر وبه يتم الكلام ، فكان (كله) لم أصنع مرفوعاً أو منصوباً سواء في المعنى وإن اختلفا في الإعراب » أحكام كل وما عليه تدل ، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر ، (ط ١ ، ١٤٠٦ هـ) ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

ولي وجهة نظر حول قول سيبويه : فهذا ضعيف ... حيث أرى أن يقال : وهو قليل في الكلام . لأن حذف العائد على (كل) قد جاء في قراءة سبعية وهي قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾ من الآية (١٠) في سورة الحديد . ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٦٢٥ ، والنحو الكوفي ، ص ٢٩٠ .

(٣) يقصد بمعتمد البيان المبتدأ كما تقدم في باب ٩:٣ .

فلهذه العلة جاز الرفع مع حذف الضمير من الخبر.

١-٩ - وقال امرؤ القيس :

(١٦٩) - فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ عَلَى وَثَوْبٍ أَجْرٌ (١)

بالرفع (٢). فإنما رفع ليشاكل بالثاني الأول، ولو جعله صفة لوجب الرفع ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف (٣).

٢-١٠ - وقال النمر بن تولب :

(١٧٠) - فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ (٤)

هذا مثل بيت امرئ القيس ؛ أن الأول مرفوع لا يصلح فيه النصب فَرَفَعَ الثاني ليشاكل / ١٣٢ به ما قبله وما بعده.

٢-١١ - قال الشاعر :

(١٧١) - ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَزَيَّ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ (٥)

فرفع (كلهن) مع حذف الضمير من الخبر ، وهذا نظير بيت أبي النجم (٦).

٢-١٢ - ومراتب حذف الضمير على ثلاثة أوجه ، أحسنها وأقواها في الصلة ، ثم في

الصفة ، ثم في الخبر . وإنما كان الحذف في الصلة أقوى لأنه لا بد منه من أجل نقصان الاسم فهو يؤذن به مذكوراً أو محذوفاً مع اجتماع أربعة أشياء بمنزلة اسم واحد : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، وضمير المفعول . ومع أن الفعل لا يتسلط على الموصول . فهذه ثلاثة أسباب كل واحد منها يقتضى جواز الحذف . فأما في الصفة فإن الاسم الموصوف تام فليس يؤذن بأنه لا بد من

*١- الكتاب ، ١ : ٨٥ - ٨٦ = (١ : ٤٤) .

*٢- نفسه ، ص ٨٦ = (٤٤) .

*٣- نفسه ، ص ٨٦ - ٨٧ = (٤٤ - ٤٥) .

(١) تقدم برقم (١٦٣) .

(٢) في المخطوط (الرفع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (الموضوع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٦٤) .

(٥) تقدم برقم (١٦٥) .

(٦) ينظر الفقرة (٨) .

عائد إليه فيجب من أجل ذلك أن يكون مذكوراً أو محذوفاً لا محالة، وليس يلزمه الثقل ؛ لأنه يجوز أن لا يوصف ، ولكن فيه سببان كل واحد منهما يقتضى جواز الحذف : أحدهما أن الصفة من تمام الموصوف كما أن الصلة من تمام الموصول ، والآخر : أن الفعل فى الصفة لا يتسلط على الموصوف . فأما الخبر فإنه فى المرتبة الثالثة ؛ لأنه متعلق بالخبر عنه وليس من تتمته^(١)، وهو مما يصلح أن يتسلط عليه فضعف الحذف لهذه العلة فى الخبر .

١٣*١ - وقال جرير :

(١٧٢) - أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٢)

فرقع ، لأن (حميت) فى موضع الصفة، كأنه قال : (وما شىء محمى)^(٣) بمستباح .

١٤*٢ - وقال الشاعر :

(١٧٣) - وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٤)

فرقع ؛ لأن (أصابوا) صفة ، كأنه قال : (أم مال مصاب) .

١٥*٢ - والدليل على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد أن القائل إذا

قال : (جاء نى زيد) وهو لا يعرف حتى يصفه بالأحمر فهو بمنزلة لو كان يُعرف بمجرد الاسم، فصار قوله (جاء نى زيد الأحمر) فى هذه الحال بمنزلة قولك : (جاء نى زيد) فى تلك الحال سواء ، فمن هنا كان متمماً للاسم إذا عرض فيه التنكير .

١* الكتاب ، ج ١ : ٨٧ - ٨٨ = (١ : ٤٥) .

٢* نفسه ، ص ٨٨ = (٤٥) .

(١) فى المخطوط (اتمه)، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (١٦٦) .

(٣) فى المخطوط (محتمى) والأولى ما أثبتته ؛ لأن الفعل المتقدم فى البيت (حمى) وليس (احتمى) كما أن (احتمى) لازم .

(٤) تقدم برقم (١٦٧) .

٢٦- باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار في الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال في العطف مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يختار في الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال في العطف؟ وما الذي لا يختار؟ ولم ذلك؟ وما الوجه في (رأيت عبد الله وزيداً مررت به)؟ ولم اختيار فيه النصب؟ وما الوجه في قولك : (زيد منطلق وعمرو مررت به)؟ ولم اختيار فيه الرفع؟
 - ٢ - وما نظيره من قولهم : (ضربوني وضربت قومك) فمن [أين] اجتمع هذان في القياس؟ وهل ذلك من جهة إعمال الأقرب؟ وكيف صار (رأيت) أقرب من الابتداء في قولك : (رأيت عبد الله وزيداً مررت به)؟ وهل ذلك لأن (رأيت) موجود والابتداء ليس بموجود؟
 - ٣ - وما الشاهد في ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢)؟ وما تقديره؟
 - ٤ - وما تقدير ﴿وَعَادًا وَثُمُودًا وَأَصْحَابَ الرُّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾^(٣)؟
 - ٥ - وما تقدير ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٤)؟
 - ٦ - وهل يختار (كنت أخاك وزيداً اشتريت^(٥) له ثوباً) و (كنت أخاك وزيداً/كنت له أخاً؟ وما ٣٢ ب
-
- (١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٨٨ = (١ : ٤٦) : « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٨٧ ، وشرح الصفار ، ص ١٦٥ .
- (٢) الآية (٣١) في سورة الإنسان
- (٣) الايتان (٣٨ - ٣٩) في سورة الفرقان . وقراءة تنوين (ثمود) هي قراءة السبعة ما عدا حمزة وحفص عن عاصم . ينظر السبعة ، ص ٣٣٧ .
- (٤) من الآية (٣٠) في سورة الأعراف .
- (٥) في المخطوط (واشتريت) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

- تقديره؟ ولم أجرى (كنت) مجرى (ضربت) وليس بفعل حقيقي ؟
- ٧ - وهل يختار (لست أخاك وزيداً أعينك عليه)؟ ولم اختير ذلك مع أن (ليس) لا يتصرف ولم يختار في فعل التعجب (ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمت)؟
- ٨ - وما الشاهد في قول الربيع بن ضبع: (١)
- * أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ ... * (٢)
- ٩ - وهل يجوز الرفع فيما يختار فيه النصب من هذا الباب ؟ ولم جاز؟
- ١٠ - ولم صار (عبد الله لقيت وزيد كلمت أباه) أقرب إلى الرفع من قولك: (وزيد كلمته)؟ ولم صار الذي هو أقرب إلى الرفع في هذا الباب هو ما كان من النصب أبعد في الابتداء ؟
- ١١ - وما حكم: ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (٣) فلم رفع على خلاف الاختيار في هذا الباب ؟ ولم وجب أن يكون الواو واو الحال دون واو العطف؟
- ١٢ - وما حكم (لكن) و(بل) في هذا الباب ؟ ولم أجريت مجرى الواو والفاء و(ثم) مع اشتراك هذه الحروف في المعنى وامتناع تلك من الاشتراك في المعنى .

(١) ينظر نواذر أبي زيد، ص ٤٤٦، والربيع بن ضبع الفزاري يقال إنه عمّر ثلاثمائة سنة منها ستون في الإسلام. ينظر الأغاني ، ج ٩ : ٩٥، والمؤتلف ، ص ١٨٢، والخزائن ، ج ٣ : ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) وسيأتي الشاهد برقم (١٧٥) ، وهو بتمامه :

أَرَدْتُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
بِهِ وَخَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا وَالذُّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوْتُ

ويروى (ولا أملك رأس) و(أخشاه إن مررت به).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٨٩ = (١ : ٤٦) ، وأخبار الزجاجة ، ص ٢١٨-٢١٩ ، والجمل ، ص ٤٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٧٣ ، ٦٠٨ ، ٦١١ : ٣ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٣٤٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٢ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٩٠ ، والمسائل العضديات ، ص ٧٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٩٢ .

(٣) من الآية (١٥٤) في سورة آل عمران .

الجواب :

١-٢١ - الذى يختار فيه^(١) إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل حملُ الثانى على الفعل مع شغله عنه ليتشاكل الكلامُ فى الجملتين بحمل كلِّ واحدة منهما على الفعل ولا يختار الرفع كما كان فى الابتداء لما يقع فى ذلك من التنافر لحمل الجملة الأولى على الفعل والثانية على الابتداء مع إمكان حملها على الفعل . فتقول على هذا : (ضربت زيداً وعمراً كلمته) و(رأيت زيداً وعمراً مررت به) . فأمّا (زيد منطلق وعمرو كلمته) فالاختيار فيه الحمل على الابتداء من وجهين : أحدهما : أن الجملة الأولى محمولة على الابتداء ، وأنه بمنزلة إذا قلت : (عمرو كلمته) فى أنه ليس هناك ما يقتضى له الحمل على الفعل .

٢-٢٢ - ونظير الفعل على الفعل فى قرب المأخذ (ضربونى وضربت قومك) وذلك لإعمال ما قُرْبَ دون ما بَعُدَ ، فأعملت (ضربت) لقرب (قومك) منه ، فكذلك (رأيت زيداً وعمراً كلمته) تعمل هذا المذكور فى الحمل عليه دون ما لم يذكر مما يقدر على الابتداء إذ كنت متى رفعت فكأنك قد ذكرت مبتدأ وخبراً ثم حملت عليه الثانى بالعطف .

٣-٢٢ - وفى التنزيل ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢) ، فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل . وتقديره : (وعاقب الظالمين) أو (وأخزى الظالمين) أو (لعن الظالمين) ؛ لأن إعداد العذاب لهم يدل على ذلك .

٤-٢٢ - ومنه ﴿وَعَادًا وَنُوحًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾^(٣) . فالأول على (وأهلكنا عاداً)^(٤) ، والثانى (وعرفنا كلًّا ضربنا له

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٨٨ = (١ : ٤٦) .

* ٢- نفسه ، ص ٨٩ = (٤٦) .

(١) أى فى الفعل المشغول عن الاسم .

(٢) من الآية (٣١) فى سورة الإنسان .

(٣) الآيتان (٣٨ - ٣٩) فى سورة الفرقان .

(٤) يبدو أن هذا التقدير مبنى على أن كلمة (عاد) مشغول عنه . ولكن الأمر ليس كذلك إذ لم يذكر بعدها فعل وإنما هى وما بعدها معطوفة على (قوم نوح) فى قوله : ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا

الأمثال). والثالث على (وأهلكنا كلاً تَبَرُّناً).

١*٥ - ومنه ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (١) أى (وأضل فريقاً حق

عليهم الضلالة).

١*٦ - ويقول: (كنت أخاك وزيداً اشتريت له ثوباً) ، فتجرى (كنت) مجرى (ضربت) ؛

لأنها تتصرف تصرفها ، وتقديره: (وعاملت زيداً اشتريت له ثوباً) . ويقول: (كنت أخاك وزيداً

كنت له أخاً) ، وتقديره: (ولابست زيداً كنت له أخاً) (٢) ، و(واختصت زيداً) .

١*٧ - ويقول: (لست أخاك وزيداً أعينك عليه) فتجرى (لست) (٣) مجرى (كنت) ؛ لأنها

من أخواتها مع أنها تتصرف بعض تصرفها فى الضمير ، وتقديم الخبر على اسمها ، تقديره :

(اختص (٤) زيداً أعينك عليه) . ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب إذا قلت : (ما أحسن زيداً

وعمرأ قد أكرمته) / فلا يجوز هذا فى الاختيار ؛ لأن فعل التعجب قد بَعُدَ من الأفعال المتصرفة ٢٣

بأنه يصغر ، وأنه لا يتصل به ضمير المخاطب الفاعل ولا المتكلم الفاعل ؛ لأن فيه ضمير (ما) لا

يتجاوزه إلا بالمفعول ، فَبَعُدَ من التصرف بهذا ، وأنه ليس من باب يقتضى له أخواته أن يلحق

بها .

٢*٨ - وقال الربيع بن ضبع :

(١٧٥) - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَقَرَا

بَيِّنَاتٍ = ١* الكتاب ، ج ١ : ٨٩ = (١ : ٤٦) .

٢* نفسه ، ص ٨٩ - ٩٠ = (١ : ٤٦) .

= قَدَمْرَنَاهُمْ تَدْمِيرًا . وَقَوْمُ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَاعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ

عَذَابًا أَلِيمًا . وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرُّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ -

الآيات (٣٦-٣٩) فى سورة الفرقان . وفى نصب (قوم نوح) عدة احتمالات ، أحدها : أن تكون على

الاشتغال ، والثانى : أن تكون بإضمار اذكر ، والأخير : أن تكون معطوفة على الضمير فى (فدمرناهم)

وهو ما رجحه النحاس (ت ٢٣٨) . ينظر إعراب القرآن ، ج ٢ : ٤٦٨ .

(١) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف .

(٢) جاء فى الارتشاف ، ج ٣ : ١٠٣ : أن المازنى وبعض الكوفيين لا يجيزون دخول (كان) فى باب

الاشتغال .

(٣) « قال الفراء فى (ليس) الرفع لا غير » المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(٤) فى المخطوط (ماختص) ولعل الصواب ما أثبتته . وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٩٠ (خاصمت) ، وهو

أنسب .

وَالذُّنْبَ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ (١)

فحمل (الذنب) على (وأخشى الذنب) ؛ لأن الجملة الأولى مبنية على الفعل وهي (أصبحت).

١*٩ - ويجوز الرفع في جميع ما يختار فيه النصب ؛ لأن الفعل في موضع الخبر الذي

هو الأول كقولك : (أتيت زيدا وعمرو أفضل منه) فهذا لا يكون فيه إلا الرفع . وقد صار شغل العامل يقربه من هذا الخبر فجاز الرفع لهذه العلة .

١*١٠ - والاسم في هذا الباب على وجهين : أحدهما : ما هو أقرب إلى الرفع ، والآخر

: ما هو أبعد منه . فالذي هو أقرب إلى الرفع ما شغل الفعل (٢) بسببه ، كقولك : (ضربت زيدا

وعمره علمت أخاه) . والذي هو أبعد من الرفع ما شغل الفعل بضميره ، كقولك : (وعمرأ كلمته) ؛

لأنه على قياس المبتدأ ، فلما كان (زيداً كلمته) أبعد من الرفع وأقرب إلى النصب من (زيداً

كلمت أخاه) ؛ لأن الفعل عمل في ضمير سببه فقوى الرفع ، وإذا عمل في ضميره (٣) قوى

النصب . فكذاك هو في باب العطف .

١١*٢ - وفي التنزيل ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٤) بالرفع ؛

لأنها ليست واو عطف ، وإنما هي واو الحال ، بمعنى (إذ طائفة قد أهتمت أنفسهم) (٥) . وواو

الحال يستأنف ما بعدها .

١٢*٣ - وحكم (لكن) (٦) و(بل) و(لابل) كحكم (٦) الواو والفاء ، و(ثم) في الاختيار ؛

لأنها وإن كانت لا تشترك في المعنى فهي على جهة النقيض ، وحد النقيض أن يجرى على حد

نقيضه ، كقولك : (ضربت زيدا) و (ما ضربت زيدا) ، في النفي والإثبات على حد واحد .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٠ = (٤٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٩٠ = (٤٧) .

٣* نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ = (٤٧) .

(١) تقدما برقم (١٧٤) .

(٢) في المخطوط (الفاعل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) في المخطوط (في ضمير) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٤) من الآية (١٥٤) في سورة آل عمران .

(٥) قال ابن هشام في المغنى ، ص ٣٩٨ عن واو الحال : « وتسمى واو الابتداء . ويقدرها سيبويه

والأقدمون بـ(إذ) ولا يربون أنها بمعناها ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل

السابق كما أن (إذ) كذلك .»

(٦) في المخطوط (ولكن) و(وكحكم) . بإقحام الواو في الموضعين إذ لا معنى لها .

٢٧- باب الاسم الذى يحمل تارة على الفعل

وتارة على الابتداء^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الاسم من الحمل على الفعل وشغله عنه تارة، ويجوز حمله على الابتداء تارة فى العطف مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز حمله على الفعل والابتداء على التخيير فى ذلك ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما حكم (عمرو لقيته وزيد كلمته) ؟ ولم جاز فى (زيد) الرفع والنصب على التخيير فى ذلك ؟
- ٢ - وما [فى] قولهم (زيد لقيت أباه وعمراً) بالرفع والنصب فى (عمرو) ، من الشاهد ؟ ولم كان ما اختلف فيه المعنى دليلاً على ما اتفق فيه المعنى ؟
- ٣ - وما حكم (زيد لقيته وعمرو كلمته) ؟
- ٤ - ولم اتفق فى هذا الباب حكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر ؟
- ٥ - وما حكم (هذا ضارب عبد الله وزيداً يمر به) ؟ ولم كان فى حكم (هذا يضرب عبد الله) أضفت ضارباً أو (٢) نونته ؟
- ٦ - وما تحقيق الجواب فى (من رأيت) و(أيهم رأيت) ؟ ولم (اختلف الحكم) ؟ وما مذهب الأخفش (ت ٢١٥) فيه ؟ ولم حمله على التخيير فى الجواب ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (١ : ٤٧) : « هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم بنى على الفعل » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٩٢ ، وشرح الصفار ، ص ١٦٨ .

(٢) فى المخطوط (و) ، والصواب ما أثبتته بناء على ما سيأتى فى الجواب .

٧ - وهل يجوز (مررت بعبد الله وزيداً) ؟، ولمَ جاز هذا ولمَ يجوز (مررت زيداً) ؟

٨ - وما الشاهد في قول جرير (١) :

(١٧٦) - *جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ...* (٢)

وقول العجاج (٣) :

(١٧٧) - *يذهبن في نجدٍ وغوراً عائراً* (٤)

[٧ -] ولمَ لا يجوز إضمار الفعل الذي لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ في (أزيداً مررت / به) ٣٣ ب

ويعمل مضمراً خلاف عمله مظهراً كما عمل في المعطوف خلاف عمله في المعطوف عليه؟

١- الجواب :

*١- الذي يجوز حمله على الابتداء أو على الفعل على التخيير في ذلك هو الذي

يتقدمه جملتان: إحداهما (٥) : من مبتدأ وخبر ، والأخرى : من فعل وفاعل ، وقد انعقدتا انعقاد

*١- الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (٤٧ : ١) .

(١) ديوانه ، ص ٣١٢ .

(٢) وسيأتي برقم (١٧٨) و (٢٩٤) و (٣٠٨) ، وهو بتمامه :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بَيْنَ سَيَّارٍ

ويرى (جئنا بمثل) . والمخاطب الأخطل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٩٤ ، ١٧٠ = (١ : ٤٨ ، ٨٦) ، ومعاني القرآن ، للفراء ،

ج ٢ : ٢٢ ، ٣ : ١٢٤ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٥٣ ، والأصول ، ج ٢ : ٦٥ ، وإعراب القرآن ،

ج ١ : ٥٦٩ ، ٢ : ١٠٢ ، ٣ : ٣٢٦ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والقطع والانتاف ، ص ٣٩٣ ،

وابن السيرافي ، ج ١ : ٦٦ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٧٨ ، والخصائص ، ج ٢ : ٢٧٨ ، والنكت ،

ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٦٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ، ج ٢ : ٢٨٨ . كما ينسب لابنه رؤية . ينظر ملحقات ديوانه ، ص ١٩٠ .

(٤) وسيأتي برقم (١٧٩) . ويرى (يسلكن في نجد) و(يهوين في نجد) . والضمير في (يذهبن) قيل : يريد

به ظعائن منتجعات ، أو قصائد ، أو أفعالاً يفتخر بها أو حروياً قد غار ذكرها وأنجد .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (١ : ٤٩) ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٤٠٦ ، وشرح أبيات

سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١٠ ، والخصائص ، ج ٢ : ٤٣٢ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٤٣ ، والنكت ،

ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١) ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة) ، ص ٣٣٢ ،

والتصريح ، ج ١ : ٢٨٨ .

(٥) في المخطوط (أحدهما) ، والأولى ما أثبتته .

الجملة الواحدة ، فإن حملته على المبتدأ رفعت وإن حملته على الفعل نصبت ، فتشاكل به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر ، وتارة تشاكل به الجملة المبنية من فعل وفاعل ، وذلك كقولك : (زيدٌ لقيته وعمرو كلمته) ويجوز (وعمرًا كلمته)^(١) على ما فسرنا ، كأنك قلت : (عمرًا كلمته) . ولا يجوز إذا كانت الواو للحال إلا الاستثناء ، وكذلك إذا كان خبر الثاني ظرفًا كقولك : (زيد لقيته وعمرو في الدار) ؛ لأن الظرف لا يعمل فيما قبله .

٢*١ - وقولهم : (زيد لقيت أباه وعمرًا)^(٢) بالنصب (وعمرًا) بالرفع شاهد على صحة هذا الباب ، من أجل أن هذا إذا اختلف المعنى فلا بد من اختلاف الإعراب ، فيكون الحمل على الأول قد أوجب الرفع ومعنى مثل المعنى الذي عليه المبتدأ ، كأنك قلت : (وعمرًا لقيت أباه) . والحمل على الثاني يوجب النصب ومعنى آخر وهو أنك لقيت عمرًا ؛ لأنك أشركت بينه وبين المنصوب الذي هو الأب ، فلما كان الحمل على الأول يوجب شيئين : أحدهما : الرفع ، والآخر : المعنى الذي فسرنا أولًا ، والحمل على الثاني يوجب شيئين : النصب ، والمعنى الذي فسرنا ثانيًا ، وجبَ نظير ذلك من أن الحمل على الأول المرفوع يوجب الرفع والحمل على الثاني المنصوب يوجب النصب فمن هنا كان دليلًا عليه .

٣*١ - وتقول : (زيد لقيته وعمرو) و(عمرًا) على التخيير في هذا بإجماع ؛ لأنه عطف مفرد على مفرد . فإن قلت : (زيد لقيته وعمرًا كلمته) اختلفوا فيه ، فسيبويه يذهب على التخيير في هذا كالتخيير فيما قبله^(٣) ، وغيره لا يجيز التخيير^(٤) ؛ لأن الجملة الثانية لا موضع لها

١* الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (١ : ٤٧) .

(١) يشترط بعض النحويين لانعقاد الجملتين أن تكون الجملة المعطوفة مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ في الجملة الأولى أو يكون العاطف الفاء ، نحو (زيد قام وعمرًا أكرمه لأجله) أو (فعمرًا أكرمته) . وينظر ما سيأتى في فقرتي (٣ ، ٢١٦م) .

(٢) في الكتاب : « والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول : زيد لقيت أباه وعمرًا » فقال (تقول) ولم يقل (قولهم) .

(٣) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٩٣ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٦٤٦ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١١٠ ، والمساعد ، ج ١ : ٤١٨ - ٤١٩ .

(٤) منهم الزيادى كما سيأتى في فقرة ٢١٦م ومنهم أيضًا الأخفش والسيرافي . ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق باستثناء الكتاب .

والجملة التي هي من فعل وفاعل في قولك : (زيد لقيته) لها موضع ، ولا يعطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك في العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال . وسنبين وجه قول سيبويه في هذا في آخر الباب إن شاء الله تعالى (١) .

١-٤٠ - وحكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر متفق في هذا الباب ؛ لأن السبب يجري عندهم مجرى النفس بدليل قولهم : (أكرمت زيدا بإكرامي أخاه) . وما عمل فيه حرف الجر قد يبين وجه تعدى الفعل [إليه وأنه] بما دل (٢) على مقارب يعمل بغير حرف جر (٣) .

١-٤١ - وتقول : (هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به) ؛ لأن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل منوئاً كان أو غير منون ؛ لأنك إذا أضفته فهو في تقدير المنون ، إذ حذف منه التنوين استخفافاً ، وأضيف إضافة لفظية ، فهو في حكم (يضرب) .

١-٤٢ - وتقول : (من رأيت؟) و (أيهم رأيت؟) فجوابه (زيداً) بالنصب ، لا خلاف في ذلك . فإذا قلت : (من رأيت؟) و (أيهم رأيت؟) فجوابه بالرفع عند سيبويه (٤) ؛ لأن المسؤول عنه مرفوع . وأما الأخفش (ت ٢١٥) فيقول : هو على التخيير بين الرفع والنصب (٥) ، لأنه قد تقدم للمسؤول عنه اسمان مرفوع ومنصوب . ومذهب سيبويه هو الصحيح ؛ لأنه يجب أن يكون الجواب عن الشيء الذي سئل عنه على المعنى المسؤول عنه فإنما سئل عنه على معنى المظهر لا على معنى المضمر ، ويوضح أنه لم يسأل عنه على معنى المضمر أن / السبب يقع موقع المضمر ، فتقول : ١٣٤ (أيهم رأيت أباه) فلم يسأل عن السبب وإنما يسأل عن المعنى الذي دلت عليه (أى) فكذلك المضمر لم يسأل عنه على معنى المضمر .

١-٤٣ الكتاب ، ج ١ : ٩٣ = (٤٨ : ١) .

(١) ينظر فقرة ٢١٦م .

(٢) في المخطوط (ودل) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) ينظر ما تقدم في باب ١٢ : ٢٤ .

(٤) ينظر الكتاب ، في الموضع السابق .

(٥) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧١ ، والبسيط ، ج ٢ : ٦٥٠ ، والارتشاف ، ج ٣ : ١٠٩ .

٧*١ - وتقول: (مررت بعبد الله زيداً) ، ولا يجوز (مررت زيداً) ، لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف إضافة ، فإذا ذكر الحرف صار متعدياً في المعنى وعملُ الثاني عليه ؛ لأنه (١) قد توطأ المعنى بتعديّه بالباء . ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمراً في (أزیداً مررت به) ؛ لأن المضمّر لا يجوز أن يعمل إلا عمله لو أظهر، فلما كان لا يجوز لو أظهر (مررت زيداً مررت به) لم يجز أن يعمل مضمراً هذا العمل ؛ لأن حاله مضمراً أضعف من حاله مظهراً .

٨*٢ - وقال جرير :

(١٧٨) - جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارِ (٢)

فهذا شاهد على (مررت بزید وعمراً) . وقد قدره قومٌ على (أوهات مثل أسرة) ، فكذلك يجيء

(مررت بزید وجزت عمراً) أو (لقيت عمراً) . ومثله قول العجاج :

(١٧٩) - *يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا* (٣)

كأنه قال : (وَيَسْلُكُنَّ غَوْرًا غَائِرًا) .

٢- مسائل من هذا الباب أيضا (٤) : (٥)

٩ - هل يلزم من أضمر في (أزیداً مررت به) الفعل المذكور أن يقول: (زيد) على اضممار (مر)

بزید)؟ ولم ذلك ؟

١٠ - وما الشاهد في ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾ (٦) بالنصب (٧)؟ وكم وجهاً يجوز فيه ؟

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٨ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٩٤ (٤٨ - ٤٩) .

(١) في المخطوط (لأن) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (١٧٦) ، وسيأتي برقم (٢٩٤) ، (٣٠٨) .

(٣) تقدم برقم (١٧٧) ، وفي المخطوط (وغائراً) بإقحام (الواو) .

(٤) جاء هذا العنوان في مكان عنوان (الجواب) وسقط عنوان الجواب .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٩ : ١) .

(٦) من الآية (٢٢) في سورة الواقعة .

(٧) قرأ به أبي ، كما سيأتي في الجواب ، وابن مسعود ، والأشهب العقيلي ، والنخعي ، وعيسى بن عمر .

ينظر الكتاب ، ج ١ : ٩٥ = (٤٩ : ١) ، ومعاني القرآن ، للقراء ، ج ٣ : ١٢٤ ، والجامع لأحكام القرآن ،

لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١) ، (بيروت - دار التراث العربي ، ١٩٦٥ م ، عن ط ٢ ،

١٣٧٢هـ) ، ج ١٧ : ٢٠٥ . وينظر معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد

العال سالم مكرم ، (الكويت - جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢-١٤٠٥هـ) ، ج ٧ : ٦٦ .

- ١١ - وما حكم (لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به)؟ ولم كان الاختيار فيه الرفع؟
- ١٢ - وما حكم (لقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو)؟ ولم اختير فيه الرفع؟
- [١١ - وما الشاهد في ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (١)؟
- ١٣ - وما حكم (إن فيها زيدا وعمرو أدخلته)، وهلا اختير النصب ليحمل منصوب على منصوب؟ وما حكم التعجب في حمل الثاني لأجله على الفعل؟ وما الاختيار في (ما أحسن زيدا وعمرو قد رأيناه)؟ ولم اختير فيه الرفع؟
- ١٤ - وما حكم (لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته)، و(أتيت القوم حتى زيدا مررت به)؟ ولم اختير في (حتى) الحمل على الفعل مع أنها غاية في الأصل؟ ولم جاز في (حتى) أن تكون عاطفة؟ وما الوجه في (هلك القوم حتى زيدا أهلكته)؟ ولم اختير النصب والذي قبله مرفوع؟
- ١٥ - وهل يجوز الجر في هذا والرفع؟ ولم جاز كل واحد من هذه الأوجه الثلاثة؟ وما الشاهد في قول الشاعر: (٢)
- * أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ... * (٣)
- (١٨٠) -
- وكم وجهاً يجوز فيه؟

(١) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٢) مختلف فيه فقد جاء في الكتاب ، ج ١ : ٩٧ = (١ : ٥٠) : أنه ابن مروان النحوي . وجاء في الخزانة ، ج ١ : ٤٤٧ « أنشد سيبويه هذا البيت لأبي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس ... حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر ... ونسبه الناس إلى المتلمس ... ونسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء [ج ١٩ : ١٤٦] إلى مروان النحوي لا أبي مروان » ، وينظر ملحق ديوان المتلمس ، ص ٣٢٧ . وذكر الدكتور خالد جمعة في كتابه شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، ص ١٣٦ : أن الشاعر لم يرد في مخطوطة المدينة ولا في مخطوطة بغداد . ولعله لم يذكر أيضا في نسخة الرماني فلم يتعرض لذكره .

(٣) وسيأتي برقم (١٨١) ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

(ونعله) يروى بالرفع والنصب والجر .

ومن مواطن وروده : الأصول ، ج ١ : ٤٢٥ ، والجمل ، ص ٦٩ (٨١) ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٨٢ ، والمسائل العضديات ، ص ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٨ . وينظر معجم هارون ، ص ٤١٦ ، ومعجم حداد رقم ٣١٠٧ .

[الجواب : (١)]

٩*١ - أَلْزَمَ سيبويه من أضمر الفعل المذكور في (أزیداً مرت به) أن يقول: (زيد) على (مرّ بزيد). فإن قال قائل: لا يلزمني ذلك لأنني لم أضمر الجار وإنما نصبت على قياس النصب في (أمرتك الخير) (٢)، قيل له: إضمار الفعل الذي لا يصل إلا بحرف جر كإضمار الجار في الفساد، إذ لا يجوز أن يقول: (أمرت زيداً؟) كما لا يجوز أن تعمل الجار مضمراً فسبيل من أعمل الفعل مضمراً على ما يمتنع في الإظهار كسبيل من أعمل الجار مضمراً على ما يقتضيه حكم الإظهار؛ لأنهما جميعاً قد خالفاً بالكلمة حكمها، فأحدهما أعمل الجار مضمراً وليس هذا حكمه، والآخر أعمل ما لا يصل إلا بحرف جر عمل المتعدى مضمراً وليس هذا حكمه في الإظهار.

١٠*٢ - وفي التنزيل ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ (٣) بالنصب (٤) على قراءة أبي (٥) وهو عطف على الموضع في ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ (٦). وإنما اختير النصب لأن الحور العين لا يطاف بهنَّ وكأنه / قال: (وَيُعْطَوْنَ حُورًا عِينًا) ومن رفعه (٧) فتقديره: (ومع ٣٤

*١- الكتاب، ج١: ٩٤ = (١: ٤٩).

*٢- نفسه، ص ٩٥ = (٤٩).

(١) سقط هذا العنوان من المخطوط ووضع مكانه (مسائل من هذا الباب أيضاً) كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند عنوان المسائل.

(٢) ينظر ما تقدم في باب ١١: ٦.

(٣) من الآية (٢٢) في سورة الواقعة.

(٤) تقدم تخريج القراءة في هامش السؤال.

(٥) هو الصحابي الجليل أبي بن كعب الأنصاري، أبو المنذر، سيد القراء، وأقرأ هذه الأمة، قرأ القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم. قرأ عليه عدد من الصحابة والتابعين، اختلف في سنة وفاته والراجح أنه توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: محمد بن محمد (ت ٨٢٣)، عني بنشره برجستراسر، (بيروت - دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٠هـ)، ج ١: ٣١ - ٣٢.

(٦) الأيتان (١٧، ١٨) في سورة الواقعة.

(٧) قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وعاصم. ينظر السبعة، ص ٦٢٢.

ذلك حور عين). ومن جرّه^(١) فإنه يعطفه على الأول فيخرجه مخرج ما يطاق به ، ويكون المعنى على خلاف الطوف به كما يجيء معنى الأمر بصيغة الخبر، والمعنى على خلاف الخبر^(٢) فكل^(٣) الأوجه الثلاثة جائز حسن على ما بينا .

١١*١ - وتقول: (لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به)، فالاختيار في هذا الرفع : لأن (أما) يستأنف بها الكلام ولا تعطف كلاماً على كلام إذ^(٤) كان معناها تفصيل الجملة المذكورة بالاسم بعدها^(٥)، كقول القائل : ما شأن القوم؟ فتقول : أما زيد فشأنه كذا ، وأما عمرو فشأنه كذا . ولهذا لم تدخل إلا على الاسم ، وتوضيح ذلك قراءة الناس ﴿ وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٦) بالرفع^(٧) وقبله منصوب مبنى على الفعل في قوله جل وعز: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ . وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٨).

١٢*١ - وتقول : (لقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو)، فالاختيار في هذا الرفع : لأن (إذا) للمفاجأة يستأنف ما بعدها كقولك : (نظرت فإذا زيد) ، وتخرج من معنى الجزاء . وتصير من ظروف المكان بمعنى (ثم) [فى] الكلام^(٩) ؛ ولهذا جاز (نظرت فإذا زيد) على أنها خبر لـ(زيد) ، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، فإنما هى بمعنى (فتم زيد)^(١٠)، و(ثم) من ظروف

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٩٥ = (١ : ٤٩) .

- (١) قرأ به حمزة والكسائي ، ورواه المفضل عن عاصم . ينظر المرجع نفسه .
- (٢) مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ من الآية (٢٣٣) فى سورة البقرة، كما سيأتي فى باب ٣: ٣٣ . وينظر الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ : ١٦١ .
- (٣) فى المخطوط (فكلى) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٤) فى المخطوط (إذا) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٥) فى المخطوط (قبلها) ويبدولى أن الصواب ما أثبتته .
- (٦) من الآية (١٧) فى سورة فصلت .
- (٧) لم يخالف فيه أحد من القراء السبعة وهناك قراءة بالنصب سبق تخريجها فى هامش باب ٥: ٥٤ .
- (٨) الأيتان (١٦ ، ١٧) فى سورة فصلت .
- (٩) جاء فى المخطوط لفظ (الكلام) بعد لفظ (بمعنى) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .
- (١٠) جاء فى المغنى ، ص ٩٣ «إذا قيل: (خرجت فإذا الأسد) صح كونها عند المبرد خبراً، أى قبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش ، لأن الحرف لا يخبر عنه» والأخفش يرى أن (إذا) الفجائية حرف، والمبرد يرى أنها ظرف مكان والزجاج يرى أنها ظرف =

المكان (١). فأما (إذا) التي بمعنى الجزاء فتحمل الاسم بعدها على الفعل ، بخلاف حكم هذه التي للمفاجأة ، ولا بدّ لها من جواب يجب بوجوب الأول كقولك : (إذا أتيتنى أكرمك) . فتقول على هذا : (إذا زيدا تلقاه فأكرمه) .

١٣*١ - وتقول : (إن فيها زيدا وعمرو أدخلته) فالاختيار (٢) فيه الرفع وإن كان ما قبله نصباً ؛ لأنه لا يلزم أن يشاكل (٣) المنصوب بالمنصوب لضعف حركات الإعراب عن أن يحمل عليها ما لم توضع له ، وقوة الفعل على أن يحمل عليه ما لم يوضع له من المشاكلة من الجملة الثانية بالأولى . وكذلك سبيل كل ما ضعف في بابه فإنه لا يحتمل أن يحمل عليه ما لم يوضع له . ولهذا صار فعل التعجب بمنزلة ما ليس بفعل لضعفه بامتناع التصرف حتى جاز أن يصغر في (ما أميلح زيدا) ، وحتى لم يجز أن يظهر فاعله أصلاً فتقول على هذا (ما أحسن زيدا وعمرو قد رأيناه) بالرفع لما بيناه .

١٤*٢ - وتقول : (لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته) و(أتيت القوم حتى زيدا مررت به) فتنصب ؛ لأنّ (حتى) من حروف العطف ، وإن كانت في الأصل غاية فإن العطف لا يخرجها من الغاية ، إذا كان الفعل قد وقع بالثاني بعد وقوعه بالأول على جهة الانتهاء إليه ، ولذلك قيل : (هلك القوم حتى زيدا أهلكته) ؛ لأنّ التقدير (حتى أهلكت زيدا) فتعطف جملة مبنية على فعل على جملة مبنية على فعل .

١٥*٢ - وقال الشاعر :

(١٨١) - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا (٤)

فيجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه : النصب على ما بينا ، والرفع على قولك : (سرحت القوم حتى زيدا مسرح) ؛ لأنها قد تكون حرفاً من حروف الابتداء إذا كان معنى الغاية في الجملة

١* الكتاب، ج ١: ٩٥ - ٩٦ = (٤٩: ١) .

٢* نفسه ، ص ٩٦ - ٩٧ = (٤٩ - ٥٠) .

٣* نفسه ، ص ٩٧ = (٥٠) .

= زمان . ينظر المصدر نفسه ، ص ٩٢ ، وواضح من هذا أن الرمانى أخذ برأى المبرد .

(١) وينظر ما سيأتى ، فى باب ٢٩: ٢١م٣ .

(٢) فى المخطوط (فى الاختيار) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (أن كان يشاكل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٨٠) .

كما قال: (١)

(١٨٢) - فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلِبْتُ تَسْبِيْنِي كَانَّ أَبَاهَا نَهَشَلُّ أَوْ مُجَاشِعُ (٢).

ويجوز فيه الجرُّ على الغاية التي انتهى الفعل عندها ولم يقع بالمذكور بعدها ، فيكون لو وقف على قوله: (حتى نعلِّه) بالجرِّ لم يكن قد دلَّ على أنَّها في ما ألقى ، ويصير قوله: (ألقاها) هو الدالُّ. فهذه ثلاثة أوجه / قد بيَّناها بعللها .

أ٣٥

١٦- [١١- ١*] فإن قلت: (زيد لقيته وعمراً كلمته) اختلفوا فيه (٣) فسيبويه يذهب إلى التخيير في هذا كالتخيير فيما قبله ، وغيره لا يجيز التخيير ، لأن الجملة الثانية لا موضع لها ، والجملة التي هي من فعل وفاعل في قولك: (زيد لقيته) لها موضع ولا تُعطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك في العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال ، وهذا مذهب الزيادي (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين (٤). والصواب في ذلك مذهب سيبويه ؛ لأن العطف على ثلاثة أوجه : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وكلاهما على الاشتراك في العامل. وعطف محمول على التأويل لا يقع فيه الاشتراك في العامل المذكور ، وهو كقول العرب: (قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد) (٥)، وكذلك السبيل في (هذا ضارب زيد وعمراً) فهذا محمول على التأويل ، وليس بعطف على (زيد) ولا غيره مما ذُكر في الكلام ، وإنما هو محمول

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (٤٧ : ١).

- (١) القائل الفرزدق ، ديوانه ، ص ٥١٨ (ط. الصاوي) ج ١ : ٤١٩ (دار بيروت).
- (٢) ليس من شواهد من سيبويه في هذا الباب. وقد أورده في باب حتى ، ج ٣ : ١٨ = (٤١٣ : ١) ، ويقع في المجلد الثالث من شرح الرماني ، ص ٣٢٦ ب ، ٣٢٧ ب (نسخة داماد).
- ويرى (فيا عجباً) ، و(يا عجبى).
- ومن مواطن وروده : معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٢٨ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٢٨٦ ، والأصول ، ج ١ : ٣٢٥ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٨٩ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٨٣ ، والنكت ، ج ١ : ٧٠٢ ، والخزانة ، ج ٤ : ١٤١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٦٠.
- (٣) ينظر ما تقدم في فقرة ١٣ م مع الهامش.
- (٤) ينظر ما تقدم في الموضع نفسه.
- (٥) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣١٤ = (٣٦١ : ١) ، وفيه « فليس (زيد) بدلاً من الرجل في (قل) ». ولكن (قل رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه ، و(أقل رجل) مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه «.

على تأويل (هذا ضاربٌ زيداً وعمراً) . فإذا صح هذا القسم من العطف وهو المحمول على التأويل صحّ مذهب سيبويه ؛ لأنه يحمل الكلام على (زيد) تأويله ، من غير عطف على الموضع ولا اللفظ ، فلما كان تأويل (زيد لقيته) تأويل (لقيت زيداً) صار بمنزلة قوله : (لقيت زيداً وعمراً) كلمته) وخرج إلى ما لا خلاف فيه .

ومن الحمل قول الشاعر : (١)

بَادَتْ وَغَيْرَ أَيُّهِنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً
(١٨٣) - وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ فَبِدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْزَاءُ (٢)

لأنّ قوله : (إلا رواكد) على تأويل (بها رواكد) ، فَحَمَلَ (ومشجج) على ذلك ، وليس بعطف على اللفظ ولا على الموضع ، وقد جاء مثل ذلك في القرآن وهو قوله جل ثناؤه : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مَّخْلُودُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ . لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ ﴾ (٣) . ثم قال : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ (٤) بالرفع (٥) ؛ لأنّ معنى الكلام المتقدم : (لهم ولدان ولهم كذا وكذا) فكأنه قال : (ولهم حور عين) فهو محمول على التأويل وليس بعطف على اللفظ ولا الموضع . فكذاك

(١) قيل هو الشماخ ، وقيل : نو الرمة . ينظر ملحق ديوان الشماخ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ مع هامشهما ، وأساس البلاغة ، للزمخشري : محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) ، (مصر - مطبعة دار الكتب ، ط ٢ ، ١٣٧٢هـ) ، ج ٢ : ٣٩٣ .

(٢) وسيأتيان برقم (٣١٤ ، ٣١٨) ، وليس من شواهد سيبويه في هذا الباب . ويروى (سواد قذاله) . وبادت : ذهبت وانقرضت ، وأيهن : جمع آية وهي العلامة ، والرواكِد ، الأثافي ، والهباء : الغبار ، والمشجج : الود من أوتاد الخباء ، وَصِفَ بذلك لتكسر أعلاه عند ضربه في الأرض ليثبت . وسواء قذاله : وسطه ، وعلى رواية سواد قذاله ، فسواد كل شيء شخصه ، وأراد بالقذال أعلاه . وساره : سائره ، والمعزاء : الأرض الصلبة .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ١٧٣ - ١٧٤ = (١ : ٨٨) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٢٥٤ ، ١١١ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ٣٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، والقطع والانتشاف ، ص ٣١٨ ، والمسائل العضديات ، ص ٧٦ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٩٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٦ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٤٨ .

(٣) الآيات (١٧ - ١٩) في سورة الواقعة .

(٤) الآية (٢٢) في السورة نفسها .

(٥) تقدم تخريج القراءة ، في هامش الفقرة (١٠) السابقة .

(عمرأ كلمته) معطوف على التأويل ، إذ تأويل الأول (لقيت زيدا^(١)) . وإذا رفعت فهو بين في أنه عطف بمنزلة (إن زيدا قائم وعمرأ ذاهب) فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ، وكذا لو قلت: (إن زيدا لقيته وعمرأ كلمته) لكان بهذه المنزلة ، فكذاك الابتداء يرفع الاسم والخبر في الأول، ويرفع الاسم والخبر في الثاني على أنك عطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر فالرفع بين لا إشكال ، والنصب محمول على التأويل لا على أن الجملة التي لا موضع لها عطف على جملة لها موضع لأن ذلك محال ، ولكن هذه الجملة التي لا موضع لها عطفت على تأويل الكلام الأول على ما بيناه .

(١) في المخطوط (عمرأ) والأولى ما أثبتته ، لأن المثال الذي يتكلم عنه (زيد لقيته وعمرأ كلمته) . ينظر أول الفقرة .

٢٨- باب ما يختار فيه الحمل على الفعل

للحرف الذى هو أولى به^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه محذوفاً لحرف هو
بالفعل أولى مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الحرف الذى هو بالفعل أولى ؟ وما الحرف الذى ليس بالفعل أولى ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة الحروف فى ما تدخل عليه ؟ وما علتها ؟
- ٣ - ولمَ كانت (قد) و (سوف) و (لأ) مما لا يليه إلا الفعل ؟
- ٤ - وهل يجوز للضرورة / (لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) ؟ ولمَ جاز ؟
- ٥ - وما حكم (هلا) و (لولا) و (لو ما) و (ألا) فى ابتداء الاسم بعدها ؟ ولم [لا]^(٢) يجوز ؟ ولمَ كانت بالفعل أولى ؟
- ٦ - ولمَ جاز ذكر الاسم بعدها فى (هلا زيدا ضربت) و (ألا زيدا) من غير ذكر الفعل ؟ ولمَ جاز ذلك ولمَ يجز (سوف زيدا أضرب) ولا (قد زيدا لقيت) مع أن جميع ذلك إنما هو للفعل دون الاسم ؟
- [٥ -] ولمَ كانت حروف الاستفهام بالفعل أولى ؟ ولمَ جاز ابتداء الاسم بعدها ولمَ يجز بعد (هلا) وأخواتها ؟ فلمَ جاز (هل زيد مضروب) ولمَ يجز (هلا زيد مضروب) ؟
- ٧ - ولمَ قبح (هلا زيدا رأيت) ولمَ يقبح (أزيداً رأيت)؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠) « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٠٥ ، وشرح الصفار ، ص ١٧٦ .

(٢) تكملة يقتضيها الجواب .

- ٨ - وما معنى قوله فى الاستفهام : (هو كالأمر فى أنه غير واجب) (١)؟
- ٩ - وما الشاهد فى ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾ (٢) وفى (أم هل زيد فى الدار) ؟
- ١٠ - ولمَ جاز تقديم الاسم فى (إن الله أمكننى من فلان فعلت)؟
- [٥-] ولمَ جاز ابتداء الاسم بعد (الألف) (٣) ولمَ يجز بعد (هلاً) وأخواتها؟
- ١١ - وأيّما أقوى الرفع بعد الألف فى (أزيد كلمته) أم بعد الواو فى (ضربت زيدا وعمرو كلمته)؟ ولمَ صارت الألف بمنزلة (إن) من بين أخواتها؟.

الجواب :

- ١*١ - [الحرف] الذى هو بالفعل أولى هو الذى معناه فى الفعل ، والحرف الذى ليس بالفعل أولى هو الذى معناه فى غير الفعل ، وكذلك الحرف الذى هو بالاسم أولى هو الذى معناه فى الاسم . مثال ذلك (سوف) معناه فى الفعل ؛ لأنه ينقله من الحاضر إلى المستقبل .
فأما الألف واللام فمعناه فى الاسم ؛ لأنه ينقله من النكرة إلى المعرفة .
- ٢*١ - وقسمة الحروف فيما تدخل عليه على أربعة أوجه : حرف يدخل على الاسم فقط ، وحرف يدخل على الفعل فقط ، وحرف يدخل على حرف ، وحرف يدخل على جملة . والحرف الذى يدخل الجملة معناه فى الجملة ، لأنه يطلب الفائدة ، ويصلح أن يدخل على الحرف ، لأنه بعض الجملة .
- ٣*١ - و(قد) بالفعل أولى لأن معناها فى الفعل إذ كانت لتوقع ما يكون مع تقريب الماضى من الحاضر ، كقول القائل لمن (٤) يتوقع : (قد كان) ، فهى للفعل خاصة كما أن (سوف)

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠) .

(١) نفسه، ص ٩٩ = (٥١)، والنص فيه: « وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب ».

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) فى المخطوط (إلا أن) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (لم) ولعل الصواب ما أثبتته .

للفعل خاصة. و(لما) للفعل كما أن (لو) و(إن) للفعل ، فهذه الأحرف الثلاثة أخوات ؛ لأنها تعلّق الفعل الثانى بالأول ، إلّا أن (لو) لما مضى من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(إن) لما يستقبل من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(لما) نظيرة (لو) فى الماضى إلا أنها تدلّ على وقوع الفعل الثانى من أجل الأول ، كقولك : (لما جئتنى أكرمك) . فهذه الأحرف الثلاثة أخوات متناسبة ، وجميعها للفعل .

٤*١ - ويجوز فى ضرورة الشاعر (لم زيداً أضربه) (١) تشبيهاً بـ(هلاً زيداً ضربت) ؛

لأنها حرف هو بالفعل أولى ، وَقَدْ قَدَّمَ الاسمُ فى (هلاً) لِعِلَّةِ تَقْتَضِي ذلك . (٢)

٥*٢ - و(هلاً) و(لولا) و(إلا) و(لو ما) أخوات كلّها بمعنى ، ولا يبتدأ الاسم بعدها ؛

لأنها لا معنى لها إلّا فى الفعل ، من أجل أنها تحضيض على الفعل وليست كحرف الاستفهام لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، فإن كانت فى الفعل فهو يطلبه ، وإن كانت فى الجملة فهو يطلب الجملة ، فمن هنا اختلف الحكم فيهما .

٦*٣ - ويجوز ذكر الاسم بعد (هلاً) وأخواتها لظهور معناها حتى صلح أن يحذف الفعلُ

بعدها ، فتقول : (هلاً زيداً) إذا كانت هناك حال لفعل ، بمعنى (هلاً ضربت زيداً) أو (هلاً أكرمت زيداً) . ولا يجوز مثل ذلك فى (قد) و(سوف) ؛ لأنه لا يظهر معناها كظهور هذه الأحرف . فلا بد من ذكر / الفعل معها .

٣٦

٧*٤ - ويقبح (هل زيداً رأيت) ولا يقبح (أزيداً رأيت) لأن الألف هى أم حروف

الاستفهام فصلح ذكر الفعل بعدها وتقديره ، ولم يصلح بعد (هل) إلّا ذكره لضعفها عن منزلة الألف .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠ - ٥١) .

٢* نفسه ، ص ٩٨ ، ١٠٠ = (٥١ ، ٥٢) .

٣* نفسه ، ص ٩٨ = (٥١) .

٤* نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ = (٥١) .

(١) ينظر المغنى ، ص ٣٠٨ .

(٢) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٦) .

٨*١ - ومعنى قوله فى الاستفهام : (هو كالأمر فى أنه غير واجب) أى غير كائن فيما يدل عليه كل واحد منهما . ولفظة (وَأَجِبْ) فيها اشتراك^(١) فالغالب فى استعمال النحويين أن (واجب) بمعنى كائن فى الحال أو فى الماضى أو المستقبل ، كقولك : (ضرب زيد) فهو بمعنى أن الضرب كائن فى ما مضى . وكذلك (سيضرب) هو واجب بمعنى أن الضرب كائن فى ما يستقبل، و(زيد ضارب) هو واجب بمعنى أن الضرب كائن فى الحال . فالاستفهام ليس بواجب؛ لأنه لا يدل على أن المعنى كائن فى الماضى ولا حاضر ولا مستقبل كقولك : (أيقوم زيد؟) . وكذلك الأمر والنهى ، فهذا تفسير معنى قوله : (واجب) .

٩*٢ - وقوله جل وعز : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾ (٢) يدل على أن ألف الاستفهام هى أم حروف الاستفهام وكذلك (أم هل زيد فى الدار) يدل على أن (هل) ليست بأصل فى الاستفهام .

١٠*٢ - ويقول : (إن الله أمكننى من فلان فعلت) يجوز تقديم الاسم فى (إن) على الفعل ، لأنها أم حروف الجزاء وفى التنزيل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٣) .

١١*٤ - والرفع بعد الواو فى (ضربت زيدا وعمرو كلمته) أقوى منه بعد الألف ؛ لأن الألف أشد طلباً للفعل من الواو التى تشاكل بالكلام الذى بعدها ما قبلها ، من أجل أنها لا يكون معناها إلا فى الفعل إذا كان فى الكلام . وصلح أن يليها لأن فيه الفائدة ، وليس كذلك الواو ، لأنها يصح أن يستأنف الكلام بعدها على طريق عطف جملة على جملة . والألف بمنزلة (إن) فى أنها أم . فهذه أم حروف الجزاء وتلك أم حروف الاستفهام .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٩ = (١ : ٥١) .

٢* نفسه ، ص ٩٩ - ١٠٠ = (٥١) .

٣* نفسه ، ص ١٠٠ = (٥٢) .

٤* نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ = (٥٢) .

(١) ينظر الكليات (معجم فى المصطلحات والفرق اللغوية) ، لأبى البقاء أيوب بن موسى الكفوى (ت ١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان دوريش ، ومحمد المصرى ، (القاهرة - دار الكتاب الإسلامى ، مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ) ، ج ٥ : ٢٣ .

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) من الآية (٦) فى سورة التوبة .

٢٩- باب ما ينتصب في الألف (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في ألف الاستفهام مما لا يختار .

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يختار في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في الألف ؟ وما الذي لا يختار ؟ ولم ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزیداً مررت به) و(أعمرأ قتلت أخاه)؟ ولم حمل على الفعل مع شغله عنه؟

٣ - وما الشاهد في قول جرير : (٢)

(١٨٤) - *أَنْعَلَبَةُ الْفَوَارِسَ ... * (٣)

وما العامل في المنصوب بعد الألف ؟

(١) العنوان موافق لما في الكتاب ، ج ١ : ١٠١ = (١ : ٥٢) ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٤١٣ ،

وشرح الصفار ، ص ١٧٩ ، وفي شرح الصفار وتحقيق هارون (ينصب) مكان (ينتصب) .

(٢) ديوانه ، ص ٦٦ .

(٣) وسيأتي برقم (١٨٥) ، وهو بتمامه :

أَنْعَلَبَةُ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخَشَابَا

ويروى (أم رياحاً) . يخاطب بذلك الفرزدق ، وشعلبة ورياح هما ابنا يربوع وهم قوم جرير . والفوارس :

نعت لشعلبة لأنه أراد القبيلة . وطهية : هي أم عوف وأبى سود ابني مالك بن حنظلة ، والخشاب : ربيعة

ورزام ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لهما الأخشابان وإذا جمعوا قيل لهم : الخشاب ، وهم قوم

الفرزدق . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٨٨ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨٤ .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ١٠٢ ، ١٨٣ : ٣ = (١ : ٥٢ ، ٤٨٩) ، ومجاز القرآن ،

ج ٢ : ١٤٨ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٤ ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧) ،

تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام بدار الرشيد ، ١٩٨٠ م) ،

ص ٢١٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٣ ، وشرح

السيرافي ، ج ١ : ٤١٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٣٢ ، والأزمية ، ص ١١٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣١ ،

ومعجم حداد ، رقم ٢١٧ .

- ٤ - وما حكم (أزیداً لست مثله) ؟ ولم حمل على الفعل مع أنه لا يتصرف ؟ وما تقديره فى الحذف ؟
- ٥ - وما حكم ألف التسوية فى (ما أدرى أزیداً مررت به أم عمراً) ؟ ولم جرت مجراها إذا كانت استفهاماً ؟
- ٦ - وما حكم الاسم بعد الألف إذا كان له سببان : مرفوع ومنصوب ؟ وما الذى يجوز فى (أعبد الله ضرب أخوه غلامه) ؟ ولم جاز فى (عبد الله) الرفع والنصب ؟ وما تقديره فى الحذف ؟
- ٧ - وما حكم (السوط ضرب به زيد؟) و(الخوان أكل عليه اللحم) ؟ ولم قدره^(١) (السوط ضربت) و (الخوان أكلت) وهذا لا معنى له فما وجه هذا التقدير ؟ وما حكم (أزید ذهب به؟) ؟ ولم لا يكون إلا رفعا مع دخول الباء على ضميره كما دخلت على الضمير فى (السوط ضربت به؟)
- ٨ - وما حكم (أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟) ؟ ولم صار بمنزلة (أعمراً تكلم فيه زيد؟) وصار (أيوم^(٢) الجمعة تنطلق فيه) كقواك : (أزید يذهب؟) .

الجواب :

١/ * ١ - الذى يختار فيه حمل الاسم على سببه^(٣) فإن كان منصوباً نصب وإن كان مرفوعاً رفع ، وإن كان سببان مرفوع ومنصوب فالمتكلم بالخيار على أيهما شاء . وإنما وجب ذلك لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى إذا كان فى الكلام ؛ لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، والفائدة فى الفعل إذا كان موجوداً فى الكلام ، فقدّر بعده الفعل حتى يكون قد وليه فى التقدير . ولا يختار الحمل على الابتداء وإن جاز ، لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٠١ ، ١٠٢ - ١٠٣ = (١ : ٥٢ - ٥٣) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ = (١ : ٥٣) .

(٢) فى المخطوط (يوم) وما أثبتته يقتضيه الجواب . وينظر الكتاب فى الموضع نفسه .

(٣) يريد بالسبب الاسم المشغول به الفعل مطلقاً كما سيأتى فى الفقرة (٢) .

٢*١ - وتقول: (أزیداً ضربته؟) و(أزیداً مررت به؟) و(أزیداً قتلت أخاه؟) فهذه ثلاثة أوجه كلُّها يحمل فيها الاسم على الناصب لأنَّ سببه منصوب ، إلا أن الأول ضمير متّصل بالفعل، والثاني ضمير متّصل بحرف الجر ، والثالث ضمير متّصل بالسبب.

٢*٢ - وقال جرير :

(١٨٥) - أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا (١)

كأنه قال : (أساويت ثعلبةً بغيرهم؟) وفسره بـ(عدلت بهم طهية والخشابا).

٢*٣ - وتقول: (أزیداً لست مثله؟) فتحمله على الفعل ؛ لأنه وإن كان لا يتصرف فإنه من أخوات ما يتصرف فأجرى على قياس نظيره ، وتحمله على المنصوب لأنه من سببه من أجل اتصاله بضميره، وكأنه قيل : (أخالفت زیداً لست مثله؟).

٢*٤ - وتقول: (ما أدرى أزیداً مررت به أم عمراً؟) فتجرى التسوية مجرى ألف الاستفهام ؛ لأنها ألفٌ واحدة تكون مرة استفهاماً ومرة تسوية فتعامل معاملة واحدة في طلب الفعل ، كما تعامل في قطع العامل عما بعدها أن يعمل فيه ، كقولك : (قد علمت أزیداً في الدار أم عمرو).

٢*٥ - وحكم الألف إذا كان الاسم بعدها له سببان : مرفوع ومنصوب أن يجوز في الاسم الحمل على أيهما شاء المتكلم ، كقولك : (أعبدُ اللهَ ضرب أخوه غلامه؟) يصير الإخمر بمنزلة الأجنبي فإن حمله على المرفوع صار المنصوب بمنزلة الأجنبي وإن حمله على المنصوب صار المرفوع بمنزلة الأجنبي ، كأنك قلت : (أختص عبدُ الله بضرب أخيه غلامه)، وفي الوجه الآخر كأنك قلت : (أختص عبدُ الله أخوه بضربه غلامه).

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠١ (٥٢: ١).

٢* نفسه ، ص ١٠١ - ١٠٢ = (٥٢).

٢* نفسه ، ص ١٠٣ = (٥٣).

(١) تقدم برقم (١٨٤).

(٢) في المخطوط (عمرو) والتصويب من السؤال . وينظر الكتاب.

(٣) في المخطوط (ما اختص) ولعل الصواب ما أثبتته.

٧*١ - وتقول: (السوط ضُربَ به زَيْدٌ؟) فتنصب السوطَ ؛ لأنَّ (به) فى موضع نصب وهو سببه . وكذلك (الخوانُ أَكِلَ عليه اللحم)؛ لأن (عليه) الذى هو من سببه فى موضع نصب ، وإنَّما قدره سببويه على (السوطَ ضُربَتْ؟) و(الخوانُ أَكِلَتْ؟) على أصل قد صحَّ ، وهو أن كلَّ ما جاء بعد المرفوع بالفعل فاعلاً كان أو لم يسمَّ فاعله مما يقتضيه الفعل فهو نصب ، فعلى هذا يجب النصب لو صحَّ هذا الكلام ، لأنَّه على التقدير الذى يقتضيه الأصل الصحيح ، فتقول : (أزيدُ ذهب به؟) فترفعه ؛ لأنَّ (به) فى موضع رفع ، وليست بمنزلة (به) فى قولك : (السوط ضربت به؟) .

٨*٢ - وتقول: (أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟) كما تقول: (عمرأ تكلم فيه زيد) فتسوَّى بين الظرف وغيره فى هذا الحكم ؛ لأنَّ العلة تقتضى ذلك ، والسبب فى موضع نصب فيهما جميعاً . وتقول: (أيومُ الجمعة يُنطلق فيه؟) كقولك : (أزيدُ يذهب به) ؛ لأنَّ السبب فى موضع رفع فيهما جميعاً .

٢-مسائل من هذا الباب أيضاً: (١)

- ٩ - وما حكم (أأنت عبدُ الله ضربته؟) ؟ وما الخلاف فيه بين سببويه والأخفش (ت ٢١٥)؟ وما الصواب؟ ولمَّ حملة سببويه على الابتداء وحمله الأخفش على الفعل ؟
- ١٠ - وما حكم (أكلَ يوم زيداً تضربه؟) ؟ ولمَّ حُمِلَ على الفعل بإجماع ؟ فما الفرق بين (كلَّ يوم) و(أنت) (٢) فى هذا حتى اختلف الحكم ؟ ولمَّ جاز (ما اليوم زيدُ ذاهباً)؟
- ١١ - وما حكم (أعبد الله / أخوه تضربه؟) ولمَّ كان الوجه فيه الابتداء بإجماع ؟ ٣٧
- ١٢ - وما حكم (أعبد الله أخوه يضربه؟) بالياء ؟ ولمَّ خالف حكم الأول ؟ وما مذهب الأخفش؟ وما مذهب سببويه ؟ وما العلة لكل واحدٍ منهما ؟
- ١٣ - وهل يجوز (أزيداً أخاه تضربه) ؟ وما الخلاف فى جوازه؟ ولمَّ أجازاه سببويه والأخفش

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٣ - ١٠٤ = (١ : ٥٣) .

*٢- نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٢ - ٥٤) .

(١) ينظر نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٤) .

(٢) يشير إلى المثال المذكور فى أول الفقرة السابقة .

وأباهُ بعضُ النحويين المتقدمين ؟ وما معنى العلة التي حكاها الأخفش عنهم في تفسير المضمَر بمضمَر ؟

- ١٤ - وَلِمَ صارَ الرفعُ في (أعبد اللهَ ضربتُ أخاه؟) أقوى منه في (أعبد اللهَ ضربتَه؟)؟
- ١٥ - وما حكمُ (١) (أزِيداً) (٢) لم يضربه إلا هو؟ وَلِمَ حُمِلَ على المنصوبِ مع أنَّ له سببين : مرفوع ومنصوب ، فَلِمَ وجب حمل الاسم على المتصل دون المنفصل ؟ وما حكم (أزِيد لم يَضْرِبْ إلا إياه؟) وَلِمَ حمل على ضمير المرفوع ؟
- ١٦ - وما معنى اعتلال الأخفش (ت ٢١٥) في قوله : (لأن فعل زيد إذا كان مع اسم غير منفصل لم يتعدَّ إلى زيد ، ولم يتعدَّ فعل زيد إليه؟) وهل ذلك لأنه يلزم من حمل الاسم على المنفصل (أزِيداً لم يضرب؟) إذا أسقطت (إياه) تعدَّى الفعل إلى الاسم الأول ؟ وَلِمَ لا يجوز (أزِيداً ضَرَبَ؟) ، ولا (أزِيد ضربه؟) على معنى ضرب نفسه ؟
- ١٧ - وما وجه اعتراض الأخفش بقوله : (آخوان أَكَلِ عليه اللحم؟) مع أنك لا تقول : (آخوان أَكَلِ اللحم؟) ؟ وهل هذا الإلزام على ذلك الاعتلال ؟ وما وجهه؟ وما الانفصال منه ؟ وما وجه اعتلاله في الفرق بالاسم المنفصل مع الظاهر الذي يتعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ وأنهما بمنزلة الفاعل والمفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير جرٍّ فشبه أحدهما بالآخر؟

الجواب :

٩*١ - وتقول : (أأنت عبدُ اللهَ ضربتَه) فالوجه الرفع في هذا عند سيبويه (٣) ، وخالفه الأخفش (٤) ، فقال : (الوجه النصب ، لأنَّ : " أنت " له سبب مرفوع بالفعل فينبغي أن يكون

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ مع الهامش (١) = (١ : ٥٤) .

(١) الأسئلة من هنا إلى آخر هذه المجموعة مبنية على تعليق الأخفش على الكتاب . ينظر الكتاب بتحقيق هارون ، ج ١ : ١٠٦ ، هامش (١) .

(٢) في المخطوط (زيد) ، والمثبت من تعليق الأخفش المشار إليه أنفاً .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ = (١ : ٥٤) .

(٤) ينظر رأيه في هامش الصفحة السابقة من تحقيق هارون . وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٢٢ ، والبسيط ،

ج ٢ : ٦٢٠ ، ٦٢١ .

مفسراً لفعلٍ يرفع " أنت " ويقع على " عبد الله " كأنك قلت : «أضربت أنت عبد الله ضربه ؟» .
وسيبيويه يرفع (عبد الله) ويعتل في ذلك بأنه وقع موقعاً ليس بالفعل أولى ، وهو موقعه بعد (أنت) . والذي عندي أن الصواب ما ذكره سيبويه ؛ لأن حرف الاستفهام إنما يطلب الفعل لما فيه من الفائدة ، وليس يطلب الفعل من أجل أن معناه فيه كما يطلبه حرف الجزاء لأنه لو كان كذلك لم يجز أن يبدأ بعده الاسم في قولك : (أزيد أخوك) كما لا يبتدأ بعد (إن) في الجزاء وإنما يدخل حرف الاستفهام على صيغة الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فالتقدير : (أنت عبد الله ضربه) ، والفائدة في الجملة التي هي (عبد الله ضربه) فهي خبر (أنت) ، فإذا دخله ألف الاستفهام ، وهو يطلب ما فيه الفائدة ، فإنما يطلب الجملة التي هي (عبد الله ضربه) ولا يطلب الفعل ؛ لأنه قد حصل مطلوبه الذي هو الفائدة في الجملة ، فالقياس على الأصول الصحيحة مذهب سيبويه لا الأخفش .

١٠*١ - وتقول : (أكل يوم زيدا تضربه؟) فتحمله على الفعل ؛ لأن الظرف لا يفصل كما لا يفصل في قولك : (ما اليوم زيد ذاهباً) فهو بمنزلة ما لم يذكر ، وكأنك قلت : (أزيداً تضربه) ، فهذا لا خلاف فيه .

١١*٢ - وتقول : (أعبد الله أخوه تضربه) فهذه المسألة لا خلاف في أنه ليس وجه الكلام حمل الاسم على الفعل ؛ لأن الاسم الذي يلي الألف ليس له في الفعل نصيب من أجل أنه إنما عمل في ضمير الأخ وليس عبد الله بفاعل ولا مفعول ولا وقع على ضميره الفعل ولا وقع على ضميره بحرف / جر ، ولا على سببه ، وإنما وقع على ضمير سببه ، فهذه أربعة أقسام ، ٣٧ ب ثلاثة منها يحمل فيها الاسم على الفعل ، وهو أن يقع على ضميره على طريق التعدية ، أو على ضميره بحرف إضافة ، أو على سببه . فأما الوجه الرابع ، وهو أن يقع على ضمير سببه ، فلا يعتد به ؛ لأنه بمنزلة الأجنبي ، إذ الضمير يعود إلى الأخ ، والآخ إذا لم يضاف بمنزلة الأجنبي .

*١ الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ - ١٠٥ = (١ : ٥٤) .

*٢ نفسه ، ص ١٠٥ = (٥٤) .

١٢*١ - فأمّا (أعبد الله أخوه يضربه؟) ففيها خلاف بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥)

كالخلاف الذى ذكرنا فى (أأنت عبد الله ضربته؟) (١)؛ لأنّ الفعل قد عمل فى ضمير عبد الله .

١٣*١ - واختلفوا فى جواز (أزيداً أخاه تضربه؟) بالنصب فأجازه سيبويه (٢)

والأخفش (٣) على (زيداً ضربته) ، وأباه بعض النحويين المتقدمين (٤)؛ لما يلزم منه من تفسير التفسير بتفسير، وذلك تعسف وتعقيد لا يجوز فى الكلام ، إذ كان إنّما يُنصب الأخ أولاً بفعل يفسره (يضربه) وهو فعل مثله ، كأنك قلت : (أزيداً تضرب أخاه تضربه؟) ثم يُفسر هذا الفعل الواقع على الأخ فعلاً آخر يقع على زيد ، كأنك قلت : (أأهنت زيداً تضرب أخاه تضربه) ، ففروا من تفسير التفسير على هذا التعقيد . وردّ عليهم الأخفش (٥) ذلك بأنّ الفعل الظاهر قد صار مفسراً لهما ويفهم منه معناهما فجاز لهذه العلة .

١٤*٢ - والرفع فى (أعبدُ الله مررت [به] (٦)؟) و(أعبد الله ضربت أخاه؟) أقوى منه فى

(أعبد الله ضربته؟) ؛ لأنّ فى هذا الأخير يفسر مثله ، ودلالته على مثله أقوى من دلالته على مقاربه وفى الأول يفسر ما قاربه ، ودلالته على مقاربه أضعف كأنك قلت : (أجزت عبد الله مررت به؟) ، أو (ألقيت عبد (٧) الله مررت به؟) ، أو (أجعلت عبد الله طريقك مررت به؟) . وليس فى (أعبد الله ضربته؟) تشعب إلى احتمال الوجوه ، وإنما تقديره (أضربت عبد الله ضربته؟) .

١٥*٢ - وتقول : (أزيداً لم يضربه إلا هو؟) فتحمل الاسم (٨) على المتصل دون المنفصل ؛

لأن المنفصل كالأجنبى (٩) ، من أجل أنّه يقع موقعه ، فيقدم قبل العامل ، ويفرق بينه وبين

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٥ مع الهامش = (١ : ٥٤) .

*٢- نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤) .

*٣- نفسه ، ص ١٠٦ هـ ١ .

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .

(٢) ينظر الكتاب ، *١-١

(٣) ينظر المصدر نفسه الهامش ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٢٣ .

(٤) ينظر هامش الكتاب فى الموضع السابق .

(٥) ينظر الموضع نفسه .

(٦) تكملة من الكتاب ، *٢-٢ .

(٧) فى المخطوط (أعبد) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٨) تحمل الاسم : أى (زيد) ، على المتصل أى الهاء فى (تضربه) ، دون المنفصل : أى (هو) فى (إلا هو)

(٩) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٢٧ .

العامل ، ولا يكون المتصل هكذا . وكذلك تقول : (أزيد لم يضرب إلا إياه) فتحمله على المتصل المرفوع دون المنفصل ، لأن المنفصل بمنزلة الأجنبي .

١٦*١ - وللأخفش (١) (ت ٢١٥) فيه اعتلال آخر ، وهو أنه يلزم (٢) منه ما لا يجوز بإجماع لو حملته على المنفصل ؛ وذلك أنه يلزم منه (أزيداً لم يضرب؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، وإنما لزم منه هذا لأن الفعل إذا اشتغل بالسبب عن الأول ثم سقط السبب عمل الفعل في الأول ، كقولك : (أزيداً ضربت أخاه؟) ، فإذا أسقطت الأخ قلت : (أزيداً ضربت؟) فعديت الفعل إلى الاسم ، وكذلك كان يلزم لو (٣) حملت الفعل على المنفصل في (أزيداً لم يضربه إلا هو؟) فقلت : (أزيد لم يضربه إلا هو؟) فلو أسقطت (هو) لجاء منه (أزيد لم يضربه؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، فلما لزم منه ما لا يجوز لم يجز ؛ لأنه لو كان صحيحاً لم يلزم منه فساده .

١٧*١ - ثم اعترض الأخفش على نفسه في هذا الاعتلال فقال : فقد نقول : (أخوان أكل عليه اللحم؟) ولا يجوز (أخوان أكل اللحم؟) ثم انفصل عن هذا الاعتراض بأن هذا مشبه بما يجوز من قولنا : (الدرهم أعطيته زيداً (٤)) ؛ لأن اللحم اسم ظاهر معه ما قد تعدى إليه الفعل بحرف جر كما أن قولك : (الدرهم أعطيته زيداً) زيد فيه اسم ظاهر ، ومعه اسم قد تعدى الفعل إليه فأجزنا هذا لأنه أصل في بابه ، وأجزنا (أخوان أكل عليه اللحم؟) ؛ لأن مشبه به ، ولم يكن في المضمر مثل هذا ؛ لأنه ليس أصلاً في بابه / ولا مشبه بما هو أصل في بابه فلم يجز . ١٣٨

فهذا جواب الأخفش عن الفرق بين الأمرين .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ هـ .

(١) وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ٤٢٧ - ٤٣٠ .

(٢) في المخطوط (يلزمه) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (له) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) في المخطوط (زيد) ولعل الصواب ما أثبتته . وكذا في الموضع التالي . وينظر هامش الكتاب ، ج ١ :

١٠٦ ، تحقيق هارون .

ولنا جواب يؤيد الفرق بين المسألتين ، وهو أنه لو أسقطنا (عليه) لقلنا : (أخوان أكل اللحم؟) ولكن لا يجوز إسقاطه ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلّا به ، وليس كذلك مسألة المضمَر ؛ لأنّا لو أسقطنا (إياه) لوجب (أزيداً لم يضرب؟) وليس ههنا مانع يمنع من إسقاطه على الأصول الصحيحة فيجب منه جواز (أزيداً لم يضرب؟) . فإن قال قائل : فلم لا يجوز (أزيداً لم يضرب؟) ولا (زيداً ضربه) إذا كان قد ضرب نفسه ؟ قيل له : لاجتماع سببين : أحدهما : أن الأصل في الفاعل أنّه غير المفعول ؛ لأنّه الغالب في الكلام على هذا والغالب يجرى مجرى اللّازم ، وألوجه الآخر : أنّه يوهّم أنّ معنى (ضارب) و(مضروب) واحد ؛ لأنّه إنما يعود الضمير المتصل على أنّ الثاني هو الأول على معناه حتى كأنك إذا قلت : (زيداً ضربته) فقد قلت : (زيداً ضربت زيدا) .

٣- مسائل من هذا الباب أيضاً : (١)

- ١٨ - ما حكم (إذا) و (حيث) في حمل الاسم بعدها على الفعل ؟ ولم كانت بالفعل أولى؟
- ١٩ - ولم جاز ابتداء الاسم بعدهما على ضعف ولم يجز في حرف الجزاء أصلاً ؟
- ٢٠ - وما معنى قوله " لو قلت : (اجلس إذا زيد يجلس) كان أقبح من قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) ؟ وأى ضعف في قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) ؟
- [١٩-] وهل يجوز (اجلس حيث عبد الله جالس) و (اجلس إذا عبد الله جالس) ؟
- ٢١ - وما الموضع الذي يكون (إذا) فيه بمنزلة حرف من حروف الابتداء في حسن ابتداء الاسم بعدها ؟ وما حكم (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو) ؟ ولم كان حمله على الابتداء أولى ؟ وما حكم (إذا) ؟ ولم يحسن ابتداء الاسم بعدها وهى على شبه الجزاء ؟
- [١٨-] ولم قبح (جئت إذ عبد الله قام) ولم يقبح (جئت إذ عبد الله يقوم) و(إذ عبد الله قائم) ؟

(١) الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) .

(٢) النص في الكتاب ، ص ١٠٧ = (١ : ٥٤) : « لو قلت : اجلس حيث زيد زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس » .

٢٢ - وما حكم (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ولم صار المعطوف بمنزلة السبب الذى تعدى إليه الفعل؟

٢٣ - وما حكم (أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) ولم صارت الصفة تدخل فى السبب كما يدخل العطف فى السبب؟

[؟ -] ولم كان الأصل فى السبب إنما هو لما أضيف إلى ضمير الأول؟

٢٤ - وما الذى يعتبر به سبب الأول من غيره ؟ ولم جعل ذلك فيما تقدم الصفة فيه من نحو (مررت برجلٍ منطلقٍ جاريتان يحبهما) و(مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٍ وأخوه؟) ولم يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) ولم لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٍ ومنطلقٍ أخوه؟) وهل الاعتماد فى ذلك على الاشتراك بينهما فى عامل واحد؟

الجواب :

١٨*١ - (إذا) و(حيث) بمنزلة حرف الاستفهام فى أنه بالفعل أولى ، فمتى ذكر بعد شىء منها الاسم وبعده فعل فينبغى أن يحمل ذلك على الفعل فى التقدير رافعاً كان أو ناصباً ، كقوله : (إذا زيداً تلقاه فأكرمه) ، و(حيث زيداً تجده فسلم عليه) ، كما تقول : (أزيداً ضربته؟) إلا أن الألف كانت بالفعل أولى لأنها تطلب ما فيه الفائدة ، وكانت (إذا) بالفعل أولى لأنها تشبه حرف الجزاء ، وكذلك (حيث) ، ويوضح ذلك أن (إذا) للمستقبل وهى تقتضى الجواب ، ويجوز أن يجازى بها مع (ما) فى الكلام^(١) ، ويجازى بها من غير (ما) فى الشعر ، فلهذا قويت فى طلب [الفعل] ومن أجل قوتها فيه . قال أبو العباس^(٢) (٢٨٦) : لا يجوز فى قول ذى الرمة حمل الاسم إلا على الفعل رفع أو نصب ، وهو قوله :

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ - ١٠٧ = (١ : ٥٤) .

(١) وقال ابن مالك فى شواهد التوضيح ، ص ١٨ عن الجزم بها : « وهو فى النثر نادر وفى الشعر كثير » وساق حديث « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا... » ومع ذلك جاء فى توضيح المقاصد ، ج ٤ : ٢٤٢ « وأما (إذا) فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد بعدها (ما) خلافاً لزمع ذلك » . وينظر شرح الأشموني ، ج ٤ : ٩٠ . وينظر ما سيأتى فى باب ٢٦ : ٢٢م

(٢) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، وهامش الصفحة نفسها .

(١٨٦) - إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا بَلَفَةٍ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَارِدٌ^(١)

/ ومن روى (ابن أبي موسى) بالرفع فتقديره (إذا بلغ ابن أبي موسى).
فأما (حيث) فتشبه حرف الجزاء من جهة أنها تطلب الجواب وليست للماضي ، بل تصلح للمستقبل ، وقد يجازى بها مع (ما) فى قولهم : (حيث ما تكن أكن) ففيها هذه الأوجه التى تقربها من حرف الجزاء . و(إذا) أقرب منها ؛ لأنها للمستقبل كحرف الجزاء .

* ١ - فأما (إذا) فتبعد من حرف الجزاء ؛ لأنها للماضي ، وأنه يصلح أن يبتدأ الاسم بعدها فبعدت من (إن) وحسن حمل (الفعل على الاسم)^(٢) فيها إلا فى موضع واحد وهو (إذا زيد ضربته أتيك) ؛ من أجل أنها تطلب الماضى ، فإذا كان موجوداً فى الكلام فالأولى أن يليها مظهراً فإن [لم] تولبها الماضى مظهراً فأولها إياه مضمراً ؛ ولهذا قبح الابتداء فى قولك (جلست إذا زيد جلس) ولم يقبح (إذا زيد جلس) ولا (إذا زيد جالس) ؛ لأنك منعتها فى الأول ما تطلبه وهو موجود فى الكلام ، ولم تمنعها فى الثانى ما هو موجود فى الكلام .

* ١٩ - ٢ - وإنما جاز ابتداء الاسم^(٣) بعد (حيث) و(إذا) لأنهما لا تقويان فى طلب الفعل قوة حرف الجزاء ، من أجل أنهما اسمان لهما بحق الاسمى أن يليا الاسم ، وليس كذلك (إن) التى للجزاء ؛ لأنها حرف للجزاء ، معناها فى الفعل الذى تدخل عليه ؛ فهذا جاز ابتداء الاسم بعدهما ولم يجز بعد حرف الجزاء .

* ٢٠ - ٢ - ومعنى قوله^(٤) : (اجلس إذا زيد يجلس) أقبح من قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) " أنه لو كان فى هذه قبح لكان ذلك أقبح . فهو مجاز وحقيقته أنه يضعف عن منزلة هذا ، والمجاز فيه على نحو المجاز فى قوله جل وعز : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾^(٥) أى لو كان لأهل النار مستقرٌ خيرٌ لكان مستقرٌ أهل الجنة خيراً منه ، فكيف ولا خير

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ١٠٧ = (١ : ٥٤ - ٥٥) .

* ٢ - نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٤) .

(١) تقدم برقم (١٥٨) و(١٦٠) .

(٢) فى المخطوط (الاسم على الفعل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (الأعم) والصواب ما أثبتته .

(٤) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال .

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة الفرقان .

فيه^(١). وهذا أحسنُ جزاءٍ للمبالغة التي فيه. ويجوز لفظ سيبويه لأنه بين ، ذلك لا إشكال فيه ، وهو على تقدير هذا الحسن العالى الطبقة فى الحسن ، وليس فى قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا جلس زيد) ضعف.

٢١*١ - والموضع الذي تكون فيه (إذا) بمنزلة حرف من حروف الابتداء (هو)^(٢) الموضع الذي يدخل عليها فيه معنى المفاجأة ، فيذهب عنها معنى الجزاء وتصير ظرفاً من ظروف المكان بمنزلة (ثم) و(هناك) ، كقولك : (خرجت فإذا زيد) ، كأنك قلت : (خرجت وهناك زيد فاجأته هناك) ، فحكم هذه^(٣) أن يبتدأ الاسم بعدها كقولك : (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو).
٢٢*٢ - وتقول : (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ؛ لأنه بمنزلة (أزيداً ضربت أخويه) ؛ من أجل اشتراكهما فى عامل واحد.

٢٣*٢ - وتقول : (أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) فتجرى الصفة مجرى الإضافة ، كأنك قلت : (أزيداً ضربت رجلاً).

٢٤*٢ - والذي يعتبر به السبب مما^(٤) ليس بسبب فى الحروف التى هى بالفعل أولى هو الباب الذى تقدم فيه الصفة ؛ لأنه أوضح إذ الحاجة إليه أشد من أجل أنه يميز به ما يجوز مما لا يجوز. وأما الحروف التى هى بالفعل أولى فالأصل فى تمييزها إنما هو بين ما يختار مما لا يختار ، فتقول: يجوز (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) كما يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيداً وأخوه) لاشتراكهما فى العامل. ولا يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) كما لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيد ومنطلقٍ أخوه) ؛ لانفصاله من العامل ، فصار بمنزلة الجملة المستأنفة.

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٧ - (١ : ٥٤).

٢* نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٥)

٣* نفسه ، ص ١٠٧ - ١٠٨ = (٥٥).

(١) ينظر حول ذلك المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، تحقيق المجلس العلمى بفاس ، (المملكة المغربية - وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ، ج ١٢ : ١٩ ، والجامع لأحكام القرآن ، ج ١٣ : ٩ ، ٢٢ ، والبحر ، ج ٦ : ٤٩٣ ، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمال (ت ١٢٠٤) ، (بيروت - دار إحياء التراث) ، ج ٣ : ٢٥٢ ، وحاشية الصبان ، ج ٣ : ٣٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (القسم الأول ، مصر - مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ) ، القسم الثاني والثالث ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، ج ٤ : ١٨٧ فما بعدها .

(٢) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبتته . وينظر ما تقدم عن (إذا) الفجائية باب ٢٧ : ١٢٠ م٢ .

(٣) فى المخطوط (هذا) ، والأنسب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل المراد ما أثبتته .

٤-مسائل من هذا الباب أيضاً متصلة بقوله: (أزیداً لم يضربه^(١) إلا هو)^(٢)

٢٥ - ما حكم فعل الظن وأخواته في تعدية فعل الشيء إلى ما هو هو؟ ولمَ جاز فيه أن يتعدى فعل مضمر إلى المضمر ولمَ يجوز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر وجاز أن يتعدى فعل المظهر إلى المظهر الذي هو هو؟ وما القسمة في ذلك؟ ولمَ توجهت / على ١٣٩ أربعة أقسام يجوز منها ثلاثة في هذا الباب خاصة ولا تجوز في غيره؟

٢٦ - وهل يجوز (أخوك^(٣) ظنّاهما منطلقين)؟ ولمَ حمل الأول على المرفوع ولمَ يُحمل على المنصوب؟

٢٧ - وهل يجوز (ظنّهما أخوك ذاهبين)؟ ولمَ تعدى فعل الظاهر إلى المضمر؟

[٢٥ -] وهل يجوز (أخوك ظنا منطلقين)؟ ولمَ لا يجوز؟

٢٨ - وهل يجوز (أظنّني ذاهباً)؟ و (ظننّنتي ذاهباً)؟ ولمَ جاز^(٤)؟

٢٩ - وما حكم (إياهما ظناً منطلقين)؟ ولمَ جاز؟

(١) في المخطوط (تضريه) ولعل الصواب ما أثبتته ، لأن السياق يقتضيه . وينظر التعليق التالي .
(٢) ينظر ما تقدم في فقرة (٢١٥م) . ومعظم هذه الأسئلة لا يوجد ما تدور حوله في الكتاب في طبعتي بولاق وهارون . وقد علق الأستاذ عبد السلام هارون في نهاية هذا الباب ، ج ١ : ١٠٨ هامش (١) فقال : « بعده في الأصل نص لعله تعليق مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو : (وهذه مسائل متصلة بقوله : (أزیداً لم يضربه إلا هو) : تقول : أخوك ظنّاهما منطلقين ، فلاخوين ههنا سببان مرفوع ومنصوب ، وهما جميعاً غير منفصلين فحملت الأول على المرفوع منه قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظنّهما أخوك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر في هذا الباب . ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل : أظنّني ذاهباً وظننّنتي ذاهباً . وتقول : إياهما ظناً منطلقين ، لأنك تقول : إياهما ظن أخوك منطلقين ، إذا كان ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب في هذا الباب في الشك والعلم . وتقول : أأنت حسبتك منطلقاً ، وإياك حسبتك منطلقاً . وتقول : أعبد الله أخوه تضريه ، كما فعلت ذلك في قولك أأنت زيد ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبته على قولك : زيداً ضربته قلت : (أزیداً أخاه تضريه) » .

وقد ورد نحو ذلك في شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٣٦ ، ولم يعزه فيه أيضاً إلى أحد .

(٣) في المخطوط (أخوك) وما أثبتته يناسب الجواب .

(٤) في المخطوط : « (وهل يجوز (أظنّني ذاهباً) ولم جاز (وظننّنتي ذاهباً) » ولعل الأنسب الترتيب الذي أثبتته . وينظر الجواب .

- ٣٠ - وما حكم (أأنت حسبك منطلقاً؟) ولم جاز؟ وكم وجهاً يجوز في (أياهما ظناًهما منطلقين؟) ولم جاز فيه وجهان؟
- ٣١ - ولم جاز في هذا الباب خاصة تعدية فعل المضمر إلى المضمر؟
- ٣٢ - وما حكم (أ) (أعبد الله أخوه تضريه؟) ولم كان الوجه الرفع بإجماع؟ وهل يجوز (أزيداً أخاه تضريه؟)
- ٣٣ - وما الفرق (٢) بين (أزيداً مررت به؟) وبين (أزيداً ضربته؟) حتى كان الرفع في الأول أقوى؟
- ٣٤ - وهل يلزم (٣) من نصب (أزيداً مررت به؟) بهذا الفعل المذكور أن يجره لأنه لا يصل إلا بحرف جر؟ ومن أي وجه لزمه؟ وما الشاهد على ذلك من (قولهم) (٤): (وبلدٍ قطعت) وقولهم: (زيداً) بمعنى (عليك زيداً) وقولهم: (الهلل) بمعنى (هذا الهلال)؟

الجواب :

٢٥*١ - الظن وأخواته ينقسم في تعدية فعل الشيء إلى ما هو هو أربعة أقسام : تعدية فعل المضمر إلى المضمر، وتعدية فعل المظهر إلى المظهر، وتعدية فعل المظهر إلى المضمر، فكل هذه الأقسام الثلاثة جائز. فأما القسم الرابع وهو تعدية فعل المضمر إلى المظهر الذي يعتمد عليه فلا يجوز، نحو (أأخوك ظناً منطلقين؟)، لأنه إذا اعتمد المضمر الذي هو الفاعل على المظهر الذي هو المفعول المتقدم صار المفعول لا بد منه في الكلام كالفاعل سواء ؛ فهذا فاسد لهذه العلة. وإنما كان معتمداً عليه لأن ضمير الغائب لا بد من أن يرجع إلى مذكور. والمذكور ههنا هو المفعول فيصير مما لا يصح الكلام إلا به كمثل (٥) ما للفاعل. والمفعول لا يستحق

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ هـ ١٠١ وينظر التعليق على عنوان المسائل.

- (١) هذه الفقرة تقدم ما يماثلها في الفقرة (١١م) .
- (٢) تقدم ما يماثل هذه الفقرة في الفقرة (٢١٤م) .
- (٣) هذه الفقرة تكور حول نص في الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) ومكانها مع أسئلة المجموعة الثانية من أسئلة هذا الباب.

- (٤) في المخطوط (ولهم) ، ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٥) في المخطوط (لمثل) ولعل الصواب ما أثبتته .

هذه المنزلة وهى منزلة الفاعل فى انعقاده بالفعل بما لا يصح إلاّ به ، ولو لم يكن معتمداً عليه لجاز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر الذى هو هو كقولك : (أأخوك ظناً أنفسهما منطلقين) فهذا لا إشكال فى جوازه ؛ لأنّ الضمير لا يعتمد على (أنفسهما) ، وإنّما يعتمد على الأخوين .
٢٦*١ - وتقول : (أأخوك ظناهما منطلقين) فتحمل الأول على ضمير المرفوع ولا تحمله على المنصوب ؛ لأنه يلزم منه (أأخوك ظناً منطلقين) ؛ وذلك لأنك إذا أسقطت السبب تعدى إلى النفس على أصل الباب فلزم إذا أسقطت (هما) أن يتعدى إلى أخوك وهذا فاسد بما بيّنا قبل .

٢٧*١ - وتقول : (ظنّهما أخوك ذاهبين) فهذا يجوز ؛ لأنّه تعدية فعل المظهر إلى المضمر الذى هو هو ، وموضع المفعول التأخير ، فليس فى الكلام اختلال .
٢٨*١ - وتقول : (أظننى ذاهباً) و (ظننتنى ذاهباً) ؛ لأنّه تعدية فعل المضمر إلى المضمر ، وقد انعقد الأصل بجوازه على ما تقدم ذكره .

٢٩*١ - وتقول : (إياهما ظنا منطلقين) فتعدى فعل المضمر الغائب إلى المضمر الغائب ؛ لأنّهما جميعاً يعتمدان على مذكور قد جرى ذكره ؛ كما تقول ، إذا جرى ذكر إنسان : (قد رأيته) ، وكما تقول ، إذا ذكرَ ذاكرُ الله جلَّ وعزَّ ، : (إياه نعبد) .
٣٠*١ - وتقول : (أأنت حسبتك منطلقاً؟) ، وإن شئت حملته على المنصوب فقلت : (إياك حسبتك منطلقاً؟) ، وكذلك ضمير الغائب تقول : (إياهما ظنّاهما منطلقين؟) ، وإن شئت قلت : (أهما ظناهما منطلقين؟) . وكل هذا جائز ؛ لأنه حمل فعل المضمر على المضمر .

٣١*١ - وإنّما جاز فى هذا الباب خاصّة تعدية فعل المضمر إلى المضمر لأنّه مما إذا ذكر فيه أحد المفعولين لزم ذكر الآخر فيلزمه ذكر مفعولين / . وأصل ما وضع له الضمير المتصل ٣٩ب الإيجاز ، وهذا الموضع أحقّ بالإيجاز من كلّ فعل سواء فاقترضى ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره من حكم الضمير المتصل .

٣٢*١ - وتقول (١): (أعبد الله أخوه تضريه؟) فالوجه فيه الرفع بإجماع؛ لأن الفعل لم يعمل في سبب الأول وإنما عمل في سبب سببه ، وكل ما عمل الفعل في سبب سببه فإنه لا يحمل على الفعل في الاختيار ، ولكن يجوز نصبه على قولك : (زيداً ضربته) عند سيبويه والأخفش (ت٢١٥) ، ولا يجوز عند بعض النحويين المتقدمين لما يلزم فيه من تفسير التفسير على طريق التعقيد والتعسف في الكلام.

٣٣*٢ - والفرق (١) بين (أزيداً مررت به؟) و(أزيداً ضربته؟) حتى كان الرفع في الأول أقوى أن تفسير الشيء بمثله أقوى من تفسيره بمقاربه ؛ فلهذا كان النصب أقوى في (أزيداً ضربته) ، لأنه على تفسير الشيء بمثله ، وكان النصب في (أزيداً مررت به؟) في دون هذه المنزلة؛ لأنه تفسير الشيء بمقاربه.

٣٤*٣ - ويلزم من نصب (١) (أزيداً مررت به؟) بهذا الفعل أن يجره ؛ لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر (٢) ، هكذا ألزمه سيبويه ، واستشهد بقولهم : (وَلَدٌ قَطَعْتَ) ويقولهم : (زيداً) بمعنى (عليك زيداً) ، وقولهم : (الهِلَالُ) بمعنى (هذا الهلال) . فإذا (٣) قال قائل: إن هذا لا يلزم كما لا يلزم في الباء (في) (٤) قوله :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٥ هـ = (١ : ٥٤) .

٢* نفسه ، ص ١٠٥ = (١ : ٥٤) . ٣* نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤) .

(١) ينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال .

(٢) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين وهو أن المشغول عنه عندهم منصوب بالفعل المذكور بعده كما هو معلوم ، وينظر مثلاً الإنصاف ، ج ١ : ٨٢ (م ١٢) - وقد ألزمهم سيبويه في المثال المذكور أن يجروا (زيداً) لأن الفعل الذي بعده لا يصل إلا بحرف جر . ولكن ذلك غير لازم عندهم ، لأن الفعل التالي للمشغول إذا لم يكن متعدياً فإنهم يجعلونه في معنى فعل متعد ، فإذا قلت : (زيداً مررت به) فكأنك قلت : (زيداً جزته) . ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ٢ : ٧٢٧ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ، (بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى) ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٣) في المخطوط (فإن) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) في المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبتته .

*أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... * (١)

(١٨٧) -

أن تعمل عملها مظهرة ، وكذلك (مِنْ) فِي ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٢). قيل له : إِنَّ العوامل على ضربين ، منها ما يعمل مظهراً ومضمراً ، ومنها [ما] لا يعمل إلا مظهراً فإذا اختزل فلا بد من خلف يقوم مقامه في العمل ، فإن كان الخلف مما لا يعمل الجرّ عمل النصب أو الرفع بحسب ما تقتضيه حاله ، كقولهم : (أمرتك الخير) (٣)، فعلى هذا الذي ذكرنا يلزم مَنْ أضمّر الفعل أن يعمل مضمراً عمله مظهراً ، ولا يلزم من أضمّر الحرف مثل هذا ؛ لأنّه لا يعمل مضمراً أصلاً (٤).

(١) تقدم برقم (٦٠) و (٦٥) .

(٢) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٣) في المخطوط (وبلد قطعت) وهو لا يتفق مع السياق ولعل المراد ما أثبت .

(٤) من الحروف التي تعمل مضمرة : (أَنْ) تعمل النصب عند البصريين كما هو معلوم وكذلك (رَبِّ) كما

تقدم في الصفحة السابقة .

ولام الأمر تعمل مضمرة في نحو (اضرب) عند الكوفيين كما هو معلوم أيضاً إذ أصله عنده

(لتضرب) . وينظر النحو الكوفي ، ص ١٧٠ .

٣٠-باب اسم الفاعل الذى يجرى فى الاستفهام

مجرى الفعل (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل من إجراءاته مجرى الفعل فى الاستفهام مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل من إجراءاته مجرى الفعل فى الاستفهام ؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم (أزیداً أنت ضاربه؟)
- ٣ - ولم حمل على الفعل مع أن ألف الاستفهام تطلب الفعل لا الاسم ؟
- ٤ - ولم جاز فى اسم الفاعل أن يعمل فى المعرفة والنكرة مقدماً ومؤخراً ، ومضمراً ومظهراً ، وفى السبب وفى الأجنبى ؟ وبأي شيء نقص عن منزلة الفعل فى العمل ؟
- ٥ - وما الفرق بين (أزیداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد الله ضربته ؟) حتى حمل أحدهما على الفعل والآخر على الابتداء ؟
- ٦ - وما الذى يجوز فى (آلدار أنت نازل فيها؟) وما وجه الرفع ؟ وما وجه النصب؟
- ٧ - وما حكم (أزیداً أنت (٢) محبوبس عليه ؟)
- ٨ - وما الصفة التى تجرى مجرى [اسم] الفاعل؟
- ٩ - ولم جاز (هن حواج بيت الله) مع أن الجمع يبعده من شبه الفعل كما يبعده الماضى من شبه الفعل المضارع ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ = (١ : ٥٥) : « هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين

والمفعولين مجرى الفعل كما جرى فى غيره مجرى الفعل » وينظر الباب فى شرح السيرافى ،

ج ١ : ٤٣٨ ، وشرح الصفار ، ص ١٩٢ .

(٢) فى المخطوط (أأنت) والمثبت من الجواب .

١٠- وما الشاهد فى قول الهذلى (١):

(١٨٨) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبَلٍ (٢)

وقول العجاج :

(١٨٩) - *أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى* (٣)

وَلَمْ جاز (قَطَّانُ مَكَّةَ) و(سُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ)

[٨-] وما صفات المبالغة؟ وما الخلاف في (فَعَلَ) و(فَعِيل)؟

١١ - وما الشاهد فى قول ذي الرمة (٤):

(١٩٠) - هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرُ أَنَّهُ مَتَى يُرَمَ فِى عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ (٥)

وقول أبى نؤيب: (٦)

(١) هو أبو كبير كما سيأتى فى الجواب. وينظر شرح أشعار الهذليين، ج٣: ١٠٧٢، واسمه: عامر بن الحليس

(٢) وسيأتى برقم (١٩٥). ويروى (ممن حملن) كما يروى الشطر الثاني :

حُبُّكَ الثِّيَابِ قَشَبٌ غَيْرُ مُثْقَلٍ

وحُبُّكَ : جمع حباك ، من حبكت الشيء إذا شددته وأحكمته . والنطاق : إزار تحتبك به المرأة فى وسطها، وترسل أعلاه على أسفله . والمهبل : الثقل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٠٩ = (١ : ٥٦) ، وغريب الحديث ، للحربى : إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥) ، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ج ١ : ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٠٣ ، ٤٤٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٤ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٨ : ٨٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣١٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٦٤ .

(٣) تقدم برقم (٣) و (٢٧) ، وسيأتى برقم (١٩٦) .

(٤) ديوانه ، ص ٣٢٤ .

(٥) وسيأتى برقم (١٩٧) . وهجوم : صفة لظليم وهو ذكر النعام والضمير فى (عليها) للبيضة . ومتى يرم فى عينيه بالشبح : أي متى يفاجئه شخص .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (٥٦) ، والمعانى الكبير ، ج ١ : ٣٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٤ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥١ .

(٦) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١١١ = (٥٦ : ١) . وينظر شرح أشعار الهذليين (الزيادات) ، ج ٣ : ١٣٠٧ .

وقال السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٤٤ : « هذا البيت منسوب إلى أبى نؤيب فى نسخة كتاب سيبويه وهو غلط » وقال العينى : الصحيح أنه الراعى . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٥٣٧ . والبيت فى ديوان الراعى النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق زاینهت مايبيرت (بيروت - المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ) ، ص ٢٤ .

وأبو نؤيب هو خويلد بن خالد ، مخضرم ، توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه . ينظر

المؤتلف والمختلف ، ص ١٧٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٠٣ .

(١٩١) - *قَلَى دِينَهُ ... * (١)

وقول القلاخ: (٢)

(١٩٢) - *أَخَا الْحَرْبِ ... * (٣)

وما الشاهد في قولهم: (أَمَّا العسلُ فانت شراب)، وقول الشاعر (٤):

(١٩٣) - *بَكَيتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمَهُ* (٥)

وقول أبي طالب (٦):

(١) وسيأتي برقم (١٩٨)، و(٢١٦)، وهو بتمامه:

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا
عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعُزَاءِ هَيُوجُ

وقبله

عَشِيَّةُ سَعْدَى لَوْتَرَاءَ تِلْكَ لِرَاهِبٍ
بَنُوْمَةٌ تَجَرُّ عِنْدَهُ وَحَجَرِيْجُ

ومن مواطن وروده: شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١١٥، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي،

ج ١: ١٦، والنكت، ج ١: ٢٤٥، وشرح الأشموني، ج ٢: ٣٠٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ج ١: ١١١ = (١: ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٣٦٣، والقلاخ

هو: القلاخ بن جناب بن حزن، وقيل: ابن حزن بن جناب. ينظر الشعر والشعراء، ج ٢: ٧٠٧،

والمؤتلف والمختلف، ص ٢٥٣.

(٣) وسيأتي برقم (٢٠١)، وهو بتمامه:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا
وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

ويروي (ولست). وأخا الحرب: صاحب الحرب وهو منصوب على الحال من ضمير في بيت سابق.

جلالها: دروعها. والخوالف: أعمدة البيت. الأعقل: الذي تضطرب رجلاه من وجع أو فزع.

ومن مواطن وروده: المقتضب، ج ٢: ١١٢، واشتقاق أسماء الله، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

(ت ٣٣٨)، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ)،

ص ٦٣، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١١٥، وشرح السيرافي، ج ١: ٤٤٤، والمسائل

الطليات، ص ١٨، والنكت، ج ١: ٢٤٥، وشرح المفصل، ج ٦: ٧٠، والبسيط، ج ٢: ١٠٥٧، وينظر:

معجم هارون، ص ٢٦٤، ومعجم حداد، رقم ٢٠٧٧.

(٤) ذكر ابن يعيش أنه لأبي طالب. ينظر شرح المفصل، ج ٦: ٧١ ولم أجده في ديوانه: غاية المطالب في

شرح ديوان أبي طالب، جمع وشرح: محمد خليل الخطيب، ١٩٥٠م).

(٥) وسيأتي برقم (١٩٩) وعجزه:

كَرِيمٌ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ

اللَّوَاءِ: الشدة

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١١١ = (١: ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١١٦،

وشرح السيرافي، ج ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٤١٢، والنكت،

ج ١: ٢٤٦، وشرح جمل الزجاجي، ج ١: ٥٦١.

(٦) ديوانه، ص ٧٩، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم.

* ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ ...* (١)

- (١٩٤)

١٤٠

/الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى اسم الفاعل إذا كان على معنى (يفعل) أن يعمل عمله فى الاستفهام وغيره ، كقولك : (أزیداً أنت ضاربٌ له؟) فهذا بمنزلة (أزیداً تضربه؟)، ولا يجوز إذا كان اسم الفاعل للماضى أن يعمل هذا العمل^(٢)، كقولك : (أزید أنت ضارب له أمس؟) فلا يعمل لأنه لا يضارع الماضى .

١*٢ - وتقول : (أزیداً أنت ضاربه؟) إذا كان بمعنى (تضربه)، فإن كان بمعنى (ضربته) قلت : (أزیداً أنت ضاربه؟) .

١*٣ - وإنما حُمِلَ اسم الفاعل مع حرف الاستفهام على الفعل لأنَّ حرف الاستفهام يطلب الفعل (من أجل)^(٣) أنَّ الفائدة فيه ، فإذا كانت الفائدة فى اسم الفاعل مع مضارعتة للفعل عمل عمله وصار^(٤) حرف الاستفهام يطلبه من أجل أن فيه الفائدة ، وصار يعمل من أجل أنَّه مضارع للفعل على ما بيَّنا .

١*٤ - واسم الفاعل قوىُّ العمل لشدة قربه من الفعل المضارع فهو يعمل فى كل ما يعمل فيه الفعل من المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، والمقدم والمؤخر ، والسبب والأجنبى ، إلَّا فى موضع واحد وهو أنَّه [إذا] جرى على غير من هو له لم يعمل فى الضمير المنفصل

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١ : ١٠٨ = (١ : ٥٥) .

(١) وسياىى برقم (٢٠٠) ، وهو بتمامه :

ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادُوا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

ونصل السيف : شفرته ، أى حدّه الذى يقطع به ، وقد يسمى السيف كلّهُ نصلاً .

ومن مواطن ورودّه : الكتاب ، ج ١ : ١١١ = (١ : ٥٧) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٣ ، والأصول ،

ج ١ : ١٢٤ ، والجمل ، ص ٩٢ (١٠٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦ ، وشرح السيرافى ،

ج ١ : ٤٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٧٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٦ ، والبسيط ،

ج ٢ : ١٠٥٦ ، والخزانة ، ج ٢ : ٧٥ ، ٤٤٦ . وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٧٢ .

(٢) أجاز ذلك الكسائى وجماعة . ينظر الجمل ، ص ٨٤ (٩٥) ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠١١ ، والتصريح ،

ج ٢ : ٦٦ ، والهمع ، ج ٥ : ٨١ (٢ : ٩٥) .

(٣) فى المخطوط (مع أن أجل) ، ولعل الصواب ما أثبتّه .

(٤) فى المخطوط (وضارع) ، ولعل الصواب ما أثبتّه .

ويعمل الفعل فى الضمير المنفصل فينقص عن قوة العمل بهذا الوجه^(١) ويوجه آخر وهو أنه يصلح أن يخلو من العمل بحق الاسمية ولا يخلو الفعل من العمل ، لأنه لا بد له من فاعل .

٥*١ - والفرق بين (أزیداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد الله ضربته؟) حتى حمل هذا على الابتداء ، وحمل الأول على الفعل أن (أزیداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزیداً تضربه؟) ؛ لأنه إنما أتى بـ(أنت) من أجل أن (ضارب) لا يتضمن ضمير الفاعل كما يتضمنه الفعل فى (تضربه) ، فصار (أنت ضاربه) بمنزلة (تضربه) ، وليس كذلك (عبد الله ضربته) ؛ لأنه لم يذكر (عبدالله) ليكون بمنزلة ذكر الفعل مع الضمير فيجرى ذلك المجرى، وإنما ذكر إلى الحاجة للابتداء به والإخبار عنه فمن هنا اختلف الحكم ، وصار (أزیداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزیداً تضربه؟)، ولم يكن (أأنت عبد الله ضربته؟) بمنزلة (أأنت ضربته؟) على ما بينا .

٦*٢ - وتقول : (آلدار أنت^(٢) نازل فيها؟) إن جعلت (نازلاً) فى موضع (تنزل) ، فإن ذهبت به مذهب الاسم على معنى (إن من شأنك النزول فيها) ، أو جعلته لما مضى رفعت ؛ لأنه على معنى الاسم فيصير^(٣) بمنزلة (آلدار أنت رجل فيها) . وإنما يجب النصب، إذا كان على معنى (تنزل) .

٧*٢ - ويجوز (أزیداً أنت محبوس عليه؟) فيُجرى (مفعول) مجرى (فاعل) ، كما يُجرى (يفعل) مجرى (يفعل) ، ونصبته لأن سببه موضع نصب .

٨*٢ - والصفة التى تجرى مجرى اسم الفاعل هى صفة المبالغة التى فيها معنى اسم

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ = (٥٥ : ١) .

٢* نفسه ، ص ١٠٩ = (٥٥) .

٣* نفسه ، ص ١١٠ = (٥٦) .

(١) المعروف فى هذه المسألة أن اسم الفاعل كالفعل يرفع الضمير على خلاف فى وجوب إبرازه . قال السيوطى بعد ذكر الخلاف فى إبراز الضمير بعد المشتق إذا جرى على غير من هوله : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها هو ، على الخلاف » والخلاف المذكور هو أن الكوفيين يجيزون إبراز الضمير واستتاره أما البصريون ، فيوجبون إبرازه . الهمع ، ج ٢ : ١٢ ، ١٣ = (٩٦ : ١) . والرماني هنا كأنه يخالف الفريقين غير أنه لم يبين العامل فى الضمير المنفصل مع اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله .

(٢) فى المخطوط (أأنت) وما أثبتته من السؤال . وينظر الكتاب ، * ٢٠ .

(٣) الكلام من هنا إلى نهاية الفقرة جاء بهذا الترتيب :

« وإنما يجب النصب إذا كان على معنى تنزل فيصير بمنزلة آلدأر أنت رجل فيها »

ويبدولى أنه بحسب الترتيب الذى أثبتته .

الفاعل وهى على أربعة أوجه: (فَعُول) و(فَعَال) و(مَفْعَال) و(مُفْعِل) فهذه لا خلاف فيها^(١) أنها تجري مجرى الصفة الجارية ، فأما (فَعِيل) و(فَعِل) ففيهما خلاف ، فسيبويه^(٢) يجريهما مجرى المعدولة عن الصفة الجارية للمبالغة ، وغيره^(٣) يأبى ذلك ، ويفرق بين الأمرين بأن صفة (فَعِيل) تخالف معنى (فاعل) فى (سميع) و(سامع) ، وذلك أن (سميع) إنما يدل على أن الموصوف فى نفسه مما يصح أن يسمع من غير دلالة على وجود المسموع ، وأما (سامع) فيدل على وجود المسموع ، فلم يكن فى (سميع) معنى (سامع) وزيادة معنى التعظيم فليست من المعدولة عن (سامع)^(٤) للمبالغة ، لأنها [لا] تستوفى ما فى (سامع)^(٥) وزيادة تعظيم.

٩*١ - وتقول: (هَنْ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) فتعمل الجمع كما تعمل الواحد إذا قلت: (هو حَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) ؛ وذلك لأنَّ الجمع وإن لم يكن مما يصلح فى الفعل فليس هو مما يقرب نوعاً من أنواعه ويبعد نوعاً ولا هو مما ينافى وجه التقريب فلم يعتد به فى منع العمل ؛ لأنه يجرى مجرى اختصاص الاسم بالجر ، وعوامل الاسم ، والتنوين ، وغير ذلك من خواص الاسم . وإنما الشبه الذى يوجب حكماً هو الذى يقرب نوعاً ويبعد نوعاً ، كالشبه الذى بين الفعل المضارع وبين الاسم ، وكالشبه الذى بين (ليس) و (ما) فإنه قرب (ما) وبعّد / (لا) . فعلى هذا ٤٠ ب يبنى هذا الباب .

١٠*٢ - وقال أبو كبير الهذلى :

(١٩٥) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ^(٦)

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٩ = (١ : ٥٥) .

٢* نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ = (٥٥ - ٥٦) .

(١) لم أجد فيما لدى من مراجع مَنْ عَدَّ (مُفْعِلًا) من صيغ المبالغة التى تجرى مجرى اسم الفاعل . ينظر

الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (١ : ٥٥) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٢ - ١١٣ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٣ - ١٢٤ ،

وشرح المفصل ، ج ٦ : ٧٠ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٣ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٠ - ١١٢ = (١ : ٥٦ - ٥٧) .

(٣) ذكر منهم الرمانى : الجرمى ، والمازنى ، وأبا العباس المبرد ، وابن السراج ، كما سيأتى ، فى فقرة

١٢ م٢ .

(٤) ، (٥) فى المخطوط (راحم) فى الموضعين ، ولعله سهو ، لأن الكلام عن (سميع) و(سامع) .

(٦) تقدم برقم (١٨٨) .

فعدى الجمع فى قوله : (عواقد) . وقال العجاج :

أَوَالْفَأْ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى (١)

فعدى (أوالفأ) . وتقول العرب : (هن قطآن مكة) و(سكان البلد الحرام) فيعدون (فعلاً) وهو جمع كما عدوا (حواج بيت الله) .

١١*١ - وقال ذو الرمة :

(١٩٧) - هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض (٢)

فأعمل (هجوماً) عمل (هاجم) ؛ لأنها صفة مبالغة معدولة عن الصفة الجارية . وقال أبو ذؤيب :

(١٩٨) - قَلَى دِينَهُ وَاهْتَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ (٣)

فأعمل صفة المبالغة فى المفعول مقدماً ، والعرب تقول : (أما العسل فأنث شراب) فيعملون صفة المبالغة فى المفعول المقدم . وقال الشاعر :

(١٩٩) - بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحْصِدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ (٤)

فأعمل (ضروباً) فى المفعول المقدم . وقال أبو طالب :

(٢٠٠) ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوَقَ سَمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ (٥)

فأعملا (ضروباً) . والعرب تقول : (إنه لمنحار بوائكها) (٦) فيعملون (مفعلاً) على ما بينا . وقال القلائخ :

(٢٠١) - أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلُ (٧)

فأعمل (لباساً) فى (جلالها) ؛ لأنه صفة مبالغة فيها معنى اسم الفاعل .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١١٠ - ١١١ = (١ : ٥٦ - ٥٧) .

(١) تقدم برقم (٣) ، و(١٢٧) ، و(١٨٩) .

(٢) تقدم برقم (١٩٠) .

(٣) تقدم برقم (١٩١) ، وسيأتى برقم (٢١٦) . وجاء هنا فى المخطوط (عن الشوق) . وما أثبتته من المراجع المذكورة فى مواطن ورودها .

(٤) تقدم برقم (١٩٣) .

(٥) تقدم برقم (١٩٤) .

(٦) البوائك : جمع بانكة وهى السمينة الفتية .

(٧) تقدم برقم (١٩٢) .

٢- مسائل من هذا الباب: (١)

١٢ - ما الاختلاف فى (فَعِل) و(فَعِيل) (٢)؟ وَلِمَ أَجَاز سِيَبُويَه أَن يَتَعَدَى وَلَمْ يَجْزِهِ غَيْرِهِ مِنَ النَحْوِيِّينَ؟

١٣ - وما الشاهد فى قوله (٣):

(٢٠٢) - *أَوْ مِسْحَلٌ شَنَجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ* (٤)

وعلى أى شىء يتأوله من خالف سيبويه؟

١٤ - وما الشاهد فى قوله: (إِنَّهُ لَمَنَحَارٌ بِوَانِكْهَا) (٥).

١٥ - وقول طرفة (٦):

(٢٠٣) - *ثُمَّ زَانُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ* (٧)

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (٥٧ : ١) .

(٢) تقدم نحو ذلك فى فقرة (١م٨) ، وسيأتى إجابة أكثر تفصيلاً فى أول أجوبة هذه المجموعة .

(٣) لم يسم فى الكتاب طبعة بولاق ، ج ١ : ٥٧ ، وجاء فى تحقيق هارون ، ج ١ : ١١٢ . « وقال : وهو عمرو بن أحمر » . وكذا فى تفسير عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨ فى تحصيل عين الذهب بهامش طبعة بولاق ، ولم أجده فى ديوانه . وقال الأستاذ عبد السلام هارون : « إن نسبته إليه خطأ ، وإنما هو للبيد » . وهو فى ديوان لبيد ، ص ١٢٥ .

(٤) وسيأتى برقم (٢١٠) ، وعجزه :

بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

ويروى (بسراتها) (و نذب له) .

والمسحل : حمار الوحش ، والشنج : أصله المنقبض ويراد به فى البيت الملازم . وعضادة : جنب ، وقيل : القوائم . والندب : الأثر ، والكوم : الجراحات .

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٦٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٩٢ .

(٥) ينظر ما تقدم عنه فى فقرة (١م١١) .

(٦) ديوانه ، تحقيق على الجندى ، (القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨ هـ) ، ص ٧٨ ، وهو طرفة بن العبد الوائلى ، توفى نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة .

(٧) وسيأتى برقم (٢١١) ، وعجزه :

* غَفَرَ ذُنُوبَهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ *

ويروى (غير فجر) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (٥٨ : ١) ، والنوادر ، ص ١٥٧ ، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٦) ، =

١٦ - وقول الشاعر (١) :

(٢٠٤) - *حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ* (٢).

وعلى أى شىء يتأوله من خالف سيبيويه ؟

١٧ - وما الشاهد فى قول رؤية (٣) :

(٢٠٥) - *بِرَأْسٍ دَمَاحٍ رُؤُوسَ الْعِزِّ* (٤)

= وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٥٩ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١١٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٧ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٨ ، والخزانة ج ٣ : ٣٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٨٧ .

(١) لم يذكر سيبيويه القائل كما فى الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (١ : ٥٨) . وقد نقل السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٤٦ : أن النحويين رواوا عن الأخفش « أنه قال : سألتى سيبيويه عن شاهد فى تعدى (حذر) فعملت له هذا البيت » ثم قال السيرافى : ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع . وجاء فى شرح عيون كتاب سيبيويه ، ص ٧٩ « حكى المبرد عن المازنى أنه قال : أخبرنى أبويحى اللاحقى قال سألتى سيبيويه عن (فعل) إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت ... فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : (وضعت له هذا البيت) أن شاعره اللاحقى وضعه لذلك ... وإنما أراد اللاحقى (فوضعت له هذا البيت) فرويته له » . وينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٦ ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبيويه ، ص ٢٣٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٢١٢) ، وهو بتمامه :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

ويروى (أُمُورًا لَا تُخَافُ) .

ومن مواطن وروده : اشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٥) ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٠٢ ، ج ٢ : ٣٠ ، ٣٨٩ ، ج ٣ : ٦٠٥ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن النحاس ، ص ١١٨ ، وديوان الألب ، ج ٢ : ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٩ ، والصحاح ، ج ٢ : ٦٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٧ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٦ . وينظر معجم هارون ، ص ١٨٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٢١٥ .

(٣) ديوانه ، ص ٦٤ ، (مجموع أشعار العرب) .

(٤) وسيأتى برقم (٢١٣) ، والرأس : الرئيس ، والمراد رئيس حى دَمَاحٍ ، رؤوس العز : أى رؤوس أهل العز . ومن ومواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (١ : ٥٨) ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١١٨ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٧ .

١٨ - وقول ساعدة بن جؤية^(١):

(٢٠٦) - *حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ ...* (٢)

وعلى أى شىء يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٩ - وقول الكميت^(٢) :

(٢٠٧) - *شُمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانَ الْجَزُورِ ...* (٤)

(١) شرح أشعار الهذليين ، ج ٣ : ١١٢٩ . وفى الإفصاح ، ص ١٣٥ ، أن القائل ذو الرمة ، وليس فى ديوانه .

وساعدة بن جؤية الهذلى شاعر جاهلى وأدرك الإسلام وقال الأمدى شعره محشو بالغريب والمعانى الغامضة . ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١١٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٧٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٢١٤) ، وهو بتمامه :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

ويروى (وبات البرق) .

ومعنى شَاهَا : شَاقَهَا فاشتاقَتْ ، يعنى بقرًا . وكليل : بَرَقَ ضعيف لبعده . وقيل كليل : بمعنى مكل ، أى متعب ، وَمَوْهِنًا : بَعْدَ هَذِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، وبات : أى البرق .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٤ = (١ : ٥٨) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٧٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٦٥ ، والمسائل العضديات ، ص ٨٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٨ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٢٦ .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١١٤ (١ : ٥٩) ، وجاء فى الخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ ، « والشعر نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسدى » وهو متوفى سنة ١٢٦هـ ، والبيت فى شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم : الدكتور داود سلوم ، (بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٢ : ١٠٤ . وينسب أيضاً إلى الكميت بن معرف الأسدى المتوفى نحو سنة ٦٠هـ . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٥٦٩ . كما ينسب لتمييم بن أبى بن مقبل . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢١٥ ، وشرح العمدة ، ص ٦٨٣ ، والخزانة فى الموضع السابق .

(٤) وسيأتى برقم (٢١٥) ، وهو بتمامه :

شُمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِصِّصِ الْعُشِيِّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَرَمٍ

ويروى (أبداء) ، وقال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، ج ١ : ٢١٦ : « وقد أنشد البيت فى الكتاب على أنه مرفوع الروى » لكن البغدادى فى الخزانة ، ج ١ : ٤٥٠ يقول : والأوصاف جميعها مجرورة فى البيت لأن قبله :

يَأْوِي إِلَى مَجْلِسٍ بَادٍ مَكَارِمُهُمْ لَا مُطْعِمِي ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمَ

ومهاوين : جمع مهوان أى كثير الإهانة . ومخاميص جمع : مخماص ، أى كثير إجاعة بطنه فى =

٢٠ - وما الفرق بين إعمال (حسن) وبين إعمال (فعليل) في هذا الباب إذا قلت : هو حسن

وجه الأخ؟

٢١ - وما حكم المصدر في الإعمال؟ وما الشاهد في قوله (١) :

(٢٠٨) - *يَمْرُونُ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ* (٢)

وقول المزار الأسدي :

(٢٠٩) - *أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ* (٣)

٢٢ - وما حكم (أعبد الله أنت رسول له؟) ، و(أعبد الله أنت عدل له؟)

٢٣ - وما الفرق بين (أعبد الله أنت جليس له؟) وبين (أعبد الله أنت مجالس له؟) حتى وجب

النصب في هذا دون ذلك؟ ولم وجب النصب [في (البصرة) أنت متأمر عليها؟] ولم يجب

في (البصرة أنت أمير عليها؟) ؟

= العشيات ، والخور : الضعفاء عند الشدة . والقزم بفتحتين : رذال الناس وسفلتهم ، يستعمل مع المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد . ومعنى أبداء الجزور على الرواية الأخرى : أفضل أعضائها إذا فصلت ، واحدها بدء ، ومنه قيل للسيد : بدء لفضله . ينظر تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب ، ج ١ : ٥٩ (بولاق) .

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٧ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٣٨٢ ، والتبصرة ، ج ١ : ٢٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٤٤٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ، ج ١ : ٦٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ١٠٣٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٨٨ .

(١) اختلف في القائل ، فقيل : أعشى همدان . ينظر ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٨٣) ، تحقيق : الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، (الرياض - دار العلوم ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٩٠ ، وقيل : الأخوص الأنصاري . ينظر ملحق شعر الأخوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٠هـ) ، ص ٢١٥ ، وقيل : جرير . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٤٦ .

(٢) وسيأتي برقم (٢١٧) ، وهذا شطر أول بيتين ، وهما :

يَمْرُونُ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بَجَرِ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

ويروي (ويرجع من دارين) .

والعياب : جمع عيبة وهي ما توضع فيه الثياب . ودارين : موضع بالبحرين ، ويجر : جمع بجراء وهي الممثلة . والنذل : الأخذ باليد وهو المراد هنا ، والنذل أيضا : السرعة في السير ، وزريق : قبيلة .

ومن مواطن ورودهما ، أو الثاني منهما : الكتاب ، ج ١ : ١١٥ - ١١٦ = (١ : ٥٩) ، والكامل ، ج ١ : ١٨٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٨ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ١٠٨ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٦ .

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، وسيأتي برقم (٢١٨) ، و(٥١٧) ، و(٥٢١) .

٢٤- وما حكم (أكلُ يوم أنت فيه أمير؟) ولم لا يحمل على النصب إذ سببه في موضع نصب بدليل (أكلُ يوم أنت أمير؟) ومن أين لزم على النصب في هذا أن تقول: (أعبد الله عليه ثوب؟) وهو مما لا يجوز أن يحذف السبب فيه وينصب الاسم؟

الجواب :

١٢*١- واختلف النحويون في تعديّة (فَعِل) و(فَعِيل) فقال أكثر النحويين^(١) : إنّه لا يتعدّى، / منهم : الجرمي^(٢) (ت ٢٢٥) ، والمازني^(٣) (ت ٢٤٩) ، وأبو العباس^(٤) (ت ٢٨٦) ، وابن السراج^(٥) (ت ٣١٦) ، وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن^(٦) الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن (ضارب) ، فكذلك (رحيم) إذا عدل عن (راحم) ؛ لأن فيه ما في (راحم) وزيادة مبالغة لا تمنع من التعديّة^(٧).

وجه الاعتلال لامتناع التعدي أن صفة (فَعِل) و(فَعِيل) إنما تقتضى البيان عما عليه نفس الموصوف فقط . وليس كذلك صفة (فاعل) و(مُفَعَّل)^(٨) كقواك : (سامع) و(مبصر) ؛ لأنها تدل

*١- الكتاب ، ج ١ ، ١١٢ ، ١١٧ = (١ : ٥٧ - ٦٠) .

(١) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٤ - ١٢٥ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٧٢ . والمنقول عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إعمال صيغ المبالغة جميعها - ينظر ، اشتقاق أسماء الله ، ص ٤٢ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ ، والهمع ، ج ٥ : ٨٧ = (٢ : ٩٧) .

(٢) تُسبب إليه ذلك في (فَعِيل) أما (فَعِل) فقد اختلف في النقل عنه حيث عُزِيَ إليه أنه يجيز تعديته كما عُزِيَ إليه أنه يجعل المنصوب بعده على نزع الخافض . ينظر الأصول ، ج ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٤٨٩ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٦ ، والتبصرة ، ج ١ : ٢٢٧ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ ، وأبو عمر الجرمي ، ص ١٨٨ .

(٣) ينظر البسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٣ .

(٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٢٤ .

(٦) كذا في المخطوط والأنسب (على) .

(٧) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (١ : ٥٦) .

(٨) ينظر ما تقدم في هامش الفقرة (٨) من أجوبة المجموعة الأولى .

على وجود (المسموع) و(المبصر) ولا تدلّ (١) (سميع) و(بصير) على وجود (المسموع) و (المبصر) . وإنما تدلّ على حقيقة الشيء في نفسه ، ويقتضى أنّه لو كان مسموع لسمعه ولو كان مبصر لأبصره . فهذا وجه الاعتلال لمذهب النحويين (٢).

فأمّا مذهب سيبويه فإنّما يعتمد على أنّه إن عدل عن الصفة الجارية على الفعل وجب أن يتعدى (فعل) كما وجب في (ضروب) ، وإن لم يعدل عن الصفة الجارية لم يجز أن يتعدى كما لم يجز في رسول ، ففُرقَ بين (عديل) و(أمير) وبين (رحيم) بهذا الفرق الذي بيّنا .

والذي عندي في هذا أن ما قاله النحويون في الفرق بين (سميع) و(سامع) وبين (بصير) و(مبصر) صواب، وأنّه لا يتعدى شيء من ذلك ؛ لأنّه ليس بصفة جارية على الفعل ، ولا معدولة للمبالغة . فأمّا إجراؤهم في كلّ (فعل) و(فعل) فلا يلزم إذ كان قد يجيء على وجوه مختلفة وإن اتّفقت الأبنية . وإنّما يعمل في هذا بحسب المعاني التي (٣) ذكرنا فلا يمتنع مذهب سيبويه في أنّه إن عدل عن الصفة الجارية شيء من باب (فعل) و(فعل) للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عدل عنه ، وأنّه مع ذلك إن لم يعدل للمبالغة لم يجز أن يتعدى . فيجىء على مذهبه أنّه إذا قيل : (رحيم زيداً) فقد تعدى (رحيم) وعمل عمل (راحم زيداً) . وعلى مذهب النحويين لو جاء شيء من ذلك لتأوّلوه على ما يخرجهم عن التعدى ، فيقولون : إنّ تقديره (رحيم لزيد) إلّا أنّه حذف حرف الجر لما عقدوا الأصل على أن لا يتعدى (فعل) ولا (فعل) أصلاً . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنّه لم ينكر أن يكون (فعل) و(فعل) في أكثر الكلام لا يتعدى .

١٣* - وقال الشاعر :

(٢١٠) - أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحِيحٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ (٤)

١* الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (١ : ٥٧) .

(١) في المخطوط (ولا تدل على) ويبدل على أن (على) مقحمة .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ١ : ١١٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٧٢ .

(٣) في المخطوط (الذي) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (٢٠٢) .

فهذا قد أعمل (شنج) فى (عضادة) عمل (مشنج عضادة سمحج) على مذهب سيبويه^(١)، وهو ظرف عند غيره من النحويين كأنه قال: (ناحية سمحج)^(٢).

١٤*١ - فأما قولهم: (إنه لمنحارٌ بوائكها) فلا خلاف^(٣) فى أنه يتعدى ويعمل عمل

: (ناحر بوائكها).

١٥*٢ - وقال طرفة :

(٢١١) - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)

فهذا قد أعمل الجمع عمل صفة المبالغة فى (غفور).

١٦*٢ - وقال الشاعر :

(٢١٢) - حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٥)

فهذا شاهد فى إعمال (حذر). وغير سيبويه يقدره على حذف حرف الجر، كأنه قال

(حذر من أمور) ، كما تقول: (فرق من زيد)^(٦).

١٧*٢ - وقال رؤبة :

(٢١٣) - *بِرَأْسِ دِمَآغِ رُؤُوسِ الْعِرْ*^(٧)

فأعمل (دماغاً) عمل (دماغ) ، وهذا يجوز بإجماع^(٨).

*١- الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (٥٧ : ٥٨).

*٢- نفسه ، ص ١١٢ - ١١٣ = (٥٨).

*٣- نفسه ، ص ١١٣ = (٥٨).

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (٥٧ : ٥٨).

(٢) ينظر هامش المقتضب ، ج ٢ : ١١٥ (نقلًا عن الانتصار)، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٥، وشرح

أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨.

(٣) لعله يقصد بين البصريين ، أما الكوفيون فلا يعملون شيئاً من صيغ المبالغة ، كما تقدمت الإشارة إلى

ذلك فى أول تعليق على الفقرة الأولى.

(٤) تقدم برقم (٢٠٣).

(٥) تقدم برقم (٢٠٤).

(٦) مثل هذا التخريج نقل عن الجرمى. ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (٢م١٢). والمشهور عن مخالفى

سيبويه أنهم يرون أن الشاهد مصنوع. ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٢٠٥).

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢) عن مخالفة للكوفيين فى ذلك.

١٨*١ - وقال ساعدة :

(٢١٤) - حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ (١).

فهذا شاهد فى إعمال (فعيل) : لَأَنَّهُ عُدِلَ (كَلِيل) عن (مكل) (٢). وغير سيبويه يجعل (مَوْهِنًا) ظرفًا (٣). ولا يعدى (كَلِيل).

٤١ب

١٩*٢ - / وقال الكميت :

(٢١٥) - شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَحَا مِصَصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمِ (٤)

فأعمال (مهاوين) وهو جمع على صفة المبالغة فى (مهاون).

٢٠*٢ - والفرق بين إعمال (حسن) إذا قلت : (هو حسنٌ وجه الأخ) وبين إعمال (فعيل)

إذا كان معدولاً للمبالغة أن ما يَعْمَلُ فيه (حَسَن) وجميع باب الصفة المشبهة لا يجوز أن يقدم ولا يفصل ولا يعمل إلا فى السبب دون الأجنبى ، وليس كذلك صفة المبالغة : لأنها تجرى مجرى قوله :

(٢١٦) - * ... إِيْخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ* (٥)

فإنها (٦) تعمل فيما قبلها وفى الأجنبى.

٢١*١ - وحكم المصدر أن يعمل عمل فعله الذى أخذ منه كما يعمل اسم الفاعل. إلا أن

المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول خاصة. كقولك : (عجبت من ضرب زيداً عمرأ) ، ولك أن تضيفه إلى أيهما شئت ، وقال الشاعر :

١* الكتاب ، ج ١ : ١١٣ - ١١٤ = (٥٨ : ١).

٢* نفسه ، ص ١١٤ = (٥٩).

٣* نفسه ، ص ١١٥ = (٥٩).

٤* نفسه ، ١١٥ - ١١٦ = (٥٩ - ٦٠).

(١) تقدم برقم (٢٠٦)

(٢) فى المخطوط (مكل)، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٣) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠ ،

والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ - ٤٥٢ .

(٤) تقدم برقم (٢٠٧)

(٥) تقدم برقم (١٩١) ، و(١٩٨).

(٦) فى المخطوط (فإنما) ، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢١٧) - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ (١)

فأعمل المصدر في (المال)، كأنه قال : اندلج المال : أى أعطى المال ، وقال المزار :

(٢١٨) - أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ (٢)

فأعمل المصدر عمل الفعل كأنه قال : (أتعلق (٤) أم الولد) .

٢٢*١ - وتقول : (أعبدُ الله أنت رسول له؟) بالرفع ؛ لأن (رسولاً) ليس باسم الفاعل ،

ولا عدل للمبالغة ، فأجرى (رسول) مجرى (عجوز) . (٥)

٢٣*١ - وتقول : (أعبدُ الله أنت جليس له؟) ؛ لأن هذه الصفة تجرى مجرى اسم الجنس

في (وصيف) من أجل أنها ليست جارية ولا معدولة للمبالغة . فإن قلت : (أعبدُ الله أنت مجالس

له؟) نصبت ؛ لأنها صفة جارية على الفعل . وكذلك (ألبصرة أنت متأمر عليها؟) بالنصب ، فإن

قلت : (ألبصرة أنت أمير عليها؟) رفعت ؛ لأنها ليست بمعدولة ولا جارية على الفعل .

٢٤*١ - وتقول : (أكلُ يوم أنت فيه أمير؟) بالرفع ؛ لأنه قد خرج من أن يكون ظرفاً . ولا

تعتبر في هذا السبب إذا لم تكن الصفة قوية في مناسبة الفعل من جهة أنها جارية عليه أو

معدولة للمبالغة فهي تضعف حتى تصير بمنزلة اسم الجنس في أنها لا تطلب الفعل إذا لم

يذكر كما تطلب الصفة الجارية وصفة المبالغة ، ولو جاز أن تعملها من أجل أن السبب في

موضع نصب لجاز (أعبدُ الله عليه ثوب) إذ السبب في موضع نصب بالاستقرار . وهذا لا يقوله

أحد . فإنما الاعتبار في هذا بسببين : أحدهما قوة مناسبة الصفة للفعل على ما بينا ، والآخر :

أنه لو سقط السبب لعملت الصفة في الأول ، ولا يجوز أحدهما دون الآخر لما بيناه .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١١٧ = (١ : ٦٠) .

(١) تقدم برقم (٢٠٨) .

(٢) في المخطوط (أنزل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، و(٢٠٩) ، وسيأتي برقم (٥١٧) ، و(٥٢١) .

(٤) في المخطوط (أتعليق) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) جملة (فأجرى رسول مجرى عجوز) جاءت في المخطوط مقحمة في الفقرة التالية لهذه الفقرة بين قوله

(ولا معدولة للمبالغة) وقوله (فإن قلت...) ، ويبدو لي أن مكانها حيث أثبتتها .

٣١- باب الأفعال التي تُسْتَعْمَل وتُلغى^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢ - وما الأفعال التى يجوز فيها الإلغاء؟
- ٣ - وما قسمتها؟
- ٤ - ولم جاز فيها الإلغاء فى التأخير والتوسط ولم يجز فى التقديم؟
- ٥ - وما الذى يجوز فى (عبد الله أظن ذاهب)؟ ولم جاز فيه وجهان؟
- ٦ - وما الشاهد فى قول اللعين^(٢):

(٢١٩) - *أَيُّ الْأَرَاجِيزِ ... * (٣)

- ٧ - ولم كان الإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط؟
- ٨ - ولم إذا بنى الكلام فى النية لم يجز إلا الإعمال وإن تأخر؟
- ٩ - ولم ضعف عمل الفعل / فى المفعولين إذا تقدما ، كقولك : (زيداً أخاك أظن) ؟

١٤٢

(١) العنوان كما فى الكتاب ، ج ١ : ١١٨ = (١ : ٦١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٣ ، وشرح الصفار ، ص ١٩٩ .

(٢) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١٢٠ = (١ : ٦١) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٧ ، أن القائل جرير ، لكن خطأه صاحب فرحة الأريب ، ص ٩٣ ، وقال : إن البيت للعين . ولم أعثر عليه فى ديوان جرير .

واللعين هو : منازل بن زمعة المنقرى التميمى شاعر إسلامى هجا جريراً والفرزدق فلم يلتفتا إليه . ويروى عن سبب لقيه بذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد شعراً والناس يصلون فقال : من هذا اللعين ، فعلق به . ينظر الشعر والشعراء ، ج ١ : ٤٩٩ ، وخزانة الأدب ، ج ١ : ٥٣١ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٢٤) ، وهو بتمامه :
 أَيُّ الْأَرَاجِيزِ - يَا ابْنَ اللَّؤْمِ - تُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ ، اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ
 (اللؤم والفشل) وقال البغدادي : إن هذه الرواية هى الصواب ، لأن البيت من قصيدة لأمية إلا أن يكون البيت من قصيدة رائية . ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٢٤ .

١٠ - وما الشاهد فى قول أبى ذؤيب (١):

(٢٢٠) - * فَإِنْ تَزْعُمِينِي ... * (٢)

وقول الجعدى (٣):

(٢٢١) - * عَدَدْتُ قُشَيْرًا ... * (٤)

١١ - وما حكم (أين ترى عبد الله قائماً؟) (هل ترى زيدا ذاهباً؟) ولم كان الوجه الإعمال ؟

[؟ - (٥) وما حكم (أين ترى زيدا؟) ولم كان الوجه الإلغاء ؟

١٢ - وما حكم (قلت) وما تصرف منها ؟ ولم لا تعمل فى الجملة التى تدخل عليها من نحو

(قلت : زيد منطلق)؟

وقد جاء الشطر الأخير فى الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١)، تحقيق: عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه : محمود محمد شاكر، (مصر - دار المعارف، ١٩٦٣م)، ص ٦٣ هكذا (إن الأراجيز رأس اللؤم والفشل) . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الأصول ، ج ١ : ١٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٧ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٢ . وينظر معجم هارون ، ص ١٦٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٣٤ .

(١) شرح أشعار الهذليين ، ج ١ : ٩٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٢٢٥) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِيْتُ الْجِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
ويروى (فإن تحسبيني) و(فإنى اشتريت) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢١ = (١ : ٦١) ، وغريب الحديث للحربى ، ج ١ : ٣٠ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٩ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٣ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٢٣٩ .

(٣) شعره ، ص ١١٤ .

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٦) ، وهو بتمامه :

عَدَدْتُ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتُ فَلَمْ أَسْأ بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعَزَلًا

ويروى (إذ فخرت) و(لم أزعمك) ولعل الأخيرة محرفة عن (أزعمك) وإلا فلا شاهد فى البيت .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢١ = (١ : ٦٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٨٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٣ .

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة وفى الكتاب ، ج ١ : ١٢١ = (١ : ٦٢) «فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن

تجلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها ابتداء ، قلت : أين ترى زيد ، وأين ترى زيدا» .

١٥ - وَلَمْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْحِكَايَةِ تَأْدِيَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ؟ وَلَمْ جَازَ الْحِكَايَةُ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ؟

١٣ - وَمَا قِسْمَةُ الْحِكَايَةِ ؟

١٦ - وَمَا فِي كَسْرٍ (إِنْ) مِنَ الشَّاهِدِ عَلَى تَرْكِ إِعْمَالٍ (قُلْتَ) فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَا جَاءَ فِي ﴿ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ ﴿١﴾ ﴾

١٧ - وَمَا حُكْمُ (تَقُولُ) فِي الْاسْتِفْهَامِ ؟ وَلَمْ عَمِلْتَ [عَمِلَ] (٢) (تَظُنُّ) دُونَ مَا تَصْرِفُ مِنَ الْقَوْلِ ؟

١٨ - وَمَا نَظِيرُهَا مِنْ إِعْمَالٍ (مَا) ؟

١٩ - وَمَا حُكْمُ (مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) ؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ ؟

٢٠ - وَمَا حُكْمُ (أَأَنْتَ تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟) ؟ وَلَمْ أُلْغِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَمْ تُلْغَ فِي (أَكَلَ يَوْمَ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا) ؟

٢١ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الْكَمِيتِ (٢) :

(٢٢٢) - * أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * (٤)

وقول عمر بن أبي ربيعة (٥) :

(٢٢٣) - * أُمَّا الرَّحِيلُ فُدُونْ بَعْدَ غَسْرِ * (٦)

١٤ - وَمَا مَذْهَبُ بَنِي سَلِيمٍ فِي (قُلْتَ) ؟ وَلَمْ جَعَلُوهَا مَعَ مَا تَصْرِفُ مِنْهَا أَجْمَعَ مِثْلَ (ظَنَنْتَ) ؟

(١) مِنَ الْآيَةِ (٤٢) فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ . وَهِيَ بِتَمَامِهَا : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾

(٢) تَكْمَلَةُ يَقْتَضِيهَا الْجَوَابُ .

(٣) هُوَ الْكَمِيتُ بْنُ زَيْدٍ ، مَلْحَقٌ دِيَوَانَهُ ، ج ٣ : ٣٩ ، وَفِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ ، ص ٨٠ أَنَّ الْقَائِلَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ .

(٤) وَسَيَاتِي بِرَقْمِ (٢٢٧) ، وَعَجَزَهُ : * لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ *

وَمِنْ مُوَاطِنِ وَرُودِهِ : الْكِتَابُ ، ج ١ : ١٢٣ = (١ : ٦٣) ، وَالْمُقْتَضِبُ ، ج ٢ : ٣٤٨ ، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ سَيَّبِيوِيهِ ،

لِلنَّحَّاسِ ، ص ١٢٢ ، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ ، ج ١ : ٤٦٣ ، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ سَيَّبِيوِيهِ ، لِابْنِ السَّيْرَافِيِّ ،

ج ١ : ١٣٢ ، وَالنَّكْتُ ، ج ١ : ٢٥٥ ، وَالْخَزَانَةُ ، ج ١ : ٤٢٣ . وَيَنْظُرُ مَعْجَمُ هَارُونَ ، ص ٣٨٦ ، وَمَعْجَمُ

حَدَّادٍ ، رَقْمُ ٢٩٤٨ .

(٥) شَرْحُ دِيَوَانِهِ ، ص ٣٩٤ .

(٦) وَسَيَاتِي بِرَقْمِ (٢٢٨) ، وَعَجَزَهُ : * قَمَتِي تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا * =

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الفعل من الإلغاء ، إن كان مما يستدرك به ، أن يلغى فى التأخير والتوسط ؛ لأنه موضع استدراك ، ولا يجوز أن يلغى فى التقدم ؛ لأن الكلام مبنى عليه .

١*٢ - والأفعال التى يجوز فيها الإلغاء هى التى يصلح أن يستدرك بها ؛ لأن معناها فى الجملة وقد اكتفت بفاعلها وقامت الجملة بنفسها ، فلكونها على هذا الوجه المنعقد بثلاثة معانٍ^(١) صحّ فيها ذلك . ولا يجوز فى غيرها مما ليس معناه فى الجملة ، وإنما يدخل على المفردات ، وكذلك ما كان الفاعل فيه بعض الجملة^(٢) أو كان قد تقدّمت جملة لا يصحّ بها الفائدة لأنها فى الصلة ، كقولك : (الذى أبوه منطلق) فلا يقع الإلغاء فى هذا ، ولا فى باب (كان) ؛ للعلل التى بيّنا .

١*٣ - وقسمة هذه الأفعال على ثلاثة أوجه : (ظن) ، و(علم) ، وما هو محتمل أن يكون عن (ظن) أو (علم) . وعدتها سبعة أفعال^(٣) وهى : (حسبت) ، و(ظننت) ، و(خلت) ، و(علمت) ، و(رأيت) ، و(وجدت) ، و(زعمت) . فالثلاثة الأول شك ، والثلاثة التى تليها يقين ، و(زعمت) بين الشك واليقين^(٤) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١١٨ - ١١٩ = (١ : ٦١) .

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٤٨ ، والجمل ، ص ٣٢٨ (٣١٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٧٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٠٠ .

(١) فى المخطوط (معانى) ، والأولى ما أثبتته .

(٢) لعله يقصد اسم (كان) ؛ لقوله فيما سيأتى (ولا فى باب كان للعلل التى بيّنا) .

(٣) ينظر ما تقدم فى باب (١ : ١٢) . والحديث هنا عن الأفعال التى تستعمل وتلغى . وقد ذكر منها النحويون إلى جانب ذلك خمسة ، هي : (حجا) ، و(عد) ، و(جعل) ، و(ألفى) ، و(درى) . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢١٥ ، ٢٢٧ = (١ : ١٤٨ - ١٤٩ ، ١٥٣) .

(٤) ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٧٨ ، وهناك آراء حول ذلك . ينظر عنها مثلاً : التصريح ، ج ١ : ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والهمع ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢١٦ = (١ : ١٤٨ - ١٥٠) .

٤*١ - وإنما جاز الإلغاء فى التأخير والتوسط دون التقديم^(١) لأنه موضع استدراك .

٥*٢ - وتقول : (عبد الله - أظن - ذاهب) . فتلغى (أظن) ، لتوسطه بين الاسم والخبر ،

وذلك فيه الإعمال على الأصل .

٦*٢ - وقال اللعين المنقرى :

(٢٢٤) - أبا لأراجيز - يا ابن اللؤم - توعدنى وفى الأراجيز، خلت، اللؤم والخور^(٢)

فالتغى (خلت) لتوسطها بين الاسم والخبر .

٧*٢ - والإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؛ لأنه أبعد للعامل من التسلط على

الجملة ؛ لأنه إذا تقدم الاسم فقط أمكن أن يعمل الظن . كقولك : (زيداً أظنه منطلقاً) ، فإذا تأخر

لم يكن له على الجملة سبيل .

٨*١ - ومتى بنى الكلام على الفعل فى النية لم يجز إلا الإعمال وإن تأخر ؛ لأنه يصير

مرتبته التقديم وإن تأخر فى اللفظ ، فيجرى مجرى (زيداً ضربت) فى أن مرتبة الفعل التقديم .

٩*١ - وإذا تقدم المفعولان على الفعل ضعف عمله ، كقولك : (زيداً أخاك أظن) ؛ لأن

قوة عمله بقوة تعلقه ، وقوة تعلقه بإجراء الكلام على ترتيبه ، ألا ترى أنه إذا لم يكن إعراب لم

يتعلق به على / الصحة حتى يجرى على ترتيبه، نحو (ضرب موسى عيسى) ، فإذا كثر تقديم ٤٢ ب

المعمول ضعف عمل العامل . وهذا فى الظن وغيره سواء على ما توجبه هذه العلة .

١٠ - ٥* - وقال أبو ذؤيب :

(٢٢٥) - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(٣) .

فأعمل (تزعمينى) فى التقديم على أصله . وقال الجعدى :

١* - الكتاب ، ج ١ : ١١٨ - ١١٩ = (٦١ : ١) .

٢* - نفسه ، ص ١١٩ = (٦١) .

٣* - نفسه ، ص ١١٩ - ١٢٠ = (٦١) .

٤* - نفسه ، ص ١٢٠ = (٦١) .

٥* - نفسه ، ص ١٢١ = (٦١ - ٦٢) .

(١) الكوفيون والأخفش يجيزونه فى التقديم . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٢٩ = (١٥٣ : ١) .

(٢) تقدم برقم (٢١٩) . (*) فى المخطوط (زيداً ظنه) ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٢٠) . وجاء فى المخطوط هنا (بعدك الحلم بالجهل) . بإقحام كلمة (الحلم) وهو من سهو

الناسخ .

(٢٢٦) - عدت قشيراً إذ عدت فلم أسأ بذاك ولم أزعك عن ذاك معزلاً^(١)

فأعمل (أزعم) كما أعمل أبو ذؤيب.

١١*١ - وتقول: (أين ترى عبد الله قائماً؟) فلا تلغى ههنا ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر وإنما توسط بين الظرف الملقى وبين الجملة فصار بمنزلة مبتدأ . وتقول: (هل ترى زيدا ذاهباً؟) فلا يلغى ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر ، وإنما دخل حرف الاستفهام على تقدير: (ترى زيدا ذاهباً) فوجب الإعمال . وقد يجوز الإلغاء على ضعف تشبيهاً بما يتوسط بين الاسم والخبر .

١٢*٢ - وحكم (قلت) وما تصرف منها الإلغاء من العمل في الجملة عند سائر العرب إلا بنى سليم فإنهم يعملونها عمل الظن . وإنما وجب الإلغاء لأنها حكاية ما أتى به المتكلم على صيغته ، وهو القياس للحاجة إلى تأدية المعنى الذي ذكره المتكلم بالصيغة التي ذكره بها .

١٣*٢ - وقسمة الحكاية على ثلاثة أوجه : حكاية على اللفظ والمعنى ، وحكاية على المعنى فقط ، وحكاية على اللفظ فقط . وكل ذلك يحتاج إليه لا محالة . فالحكاية على اللفظ والمعنى لما بيننا من الحاجة إلى ذكر المعنى بالصيغة التي دل بها المتكلم على نحو قولك: (قال الله عز وجل: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(٢)) . وأما الحكاية [على المعنى فقط] فيحتاج إليها إذا كان الإنسان يتكلم بالعربية وقد احتاج إلى أن يفهم ما قاله اليوناني في كتب الطب وغيرها فيترجم له ذلك بالعربية وتكون حكاية المعنى دون اللفظ . وأما الحاجة إلى الحكاية على اللفظ فقط فنحوييت شعر احتيج إلى فهم معناه فيجب أن يحكى لفظه للعالم باللغة حتى يجيب عن تفسيره . فكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة في الحكاية الحاجة إليه ماسة، وهي قسمة محصلة .

١٤*٣ - وأما بنو سليم فجعلوا باب القول أجمع بمنزلة الظن في الإعمال واقتصروا في البيان عن تأدية الصيغة على أن يقولوا أتى به المتكلم بهذه الصيغة أو ما أشبه هذا من الكلام مما ليس له فعل يرجع إليه في الحكاية ، وهو مذهب ضعيف على ما بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢١ = (١ : ٦١) .

٢* نفسه ، ص ١٢٢ = (٦٢) .

٣* نفسه ، ص ١٢٤ = (٦٣) .

(١) تقدم برقم (٢٢١) .

(٢) من الآية (٢٣) في سورة النساء .

١٥*١ - والأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؛ لأن الحاجة إليه أشد فى أن يبين الصيغة التى أتى بها القرآن أو كلام الرسول أو حكيم من الحكماء على إفهام معنى تلك الصيغة فيتمكن المؤدئ إليه ذلك أتم التمكين ، وتزيل الريب عن قلبه فى مفهوم ما أتى به الحكيم بأؤكد ما يكون ، فبهذا كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى .

١٦*١ - وكَسَرُ (إن) فى قوله جَلَّ وَعَزَّ ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾^(١) دليل على أنه موضع ابتداء ، ولولا ذلك ل قيل : (أن) كما يقال مع الظن .

١٧*١ - وحكم (تقول) أن يجوز فيها أن تعمل عمل (تظن) فى الاستفهام دون غيرها من متصرف القول ؛ لأن الإنسان لا يكاد يُستفهم عن ظن [غيره]^(٢) وإنما يُستفهم عن ظنه الكائن فى حاله ، والغالب كاللزام فصار هذا بمنزلة ما لا يجوز غيره ، فلهذا أُعملت (تقول) عمل (تظن) ، ولم يجز مثل ذلك فى غيرها .

١٨*١ - ونظيره/ إعمال (ما) عمل (ليس) فى الحال التى يقوى فيها عمل (ليس) دون الحال التى يضعف فيها ، فكذلك حملت (تقول) على (تظن) فى الحال التى تقوى فيها دون ١٤٣ الحال التى تضعف فيها . وشبه (تقول) لـ (تظن) من جهة أنها تدخل على الجمل ومعناها فى الجملة فلا تنفصل منها إلا بالحكاية على ما بيّنا ، لأنَّ القائل إنما يقول عن ظن أو علم ، فهى قريبة منها ، ولها حال تقوى فيها وحال تضعف فيها^(٣) فحملت عليها فى حال قوتها .

١٩*٢ - وتقول : (متى تقول زيداً منطلقاً؟) ؛ لأنه بمنزلة (متى تظن زيداً منطلقاً؟) على ما بيّنا . وكذلك (أتقول زيداً خارجاً؟) كل هذا يصلح فيه الإعمال لليلة التى بيّنا .

٢٠*٢ - وتقول : (أأنت تقول : زيد منطلق؟) فلا تعمل للفصل بينها وبين حرف الاستفهام . فإن قلت : (أكل يوم تقول زيداً منطلقاً؟) أُعملت ؛ لأنه لا يعتد بالفصل بالظرف .

٢١*١ - وقال الكميت :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٢ = (١ : ٦٢) .

٢* نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢) .

٣* نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢ - ٦٣) .

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران .

(٢) تكملة من الكتاب ، ج ١ : ١٢٢ = (١ : ٦٢) ، وينظر شرح المفصل ، ج ١ : ٧٩ .

(٣) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (٧ ، ٩) .

(٢٢٧) - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟ (١)

فأعمل (تقول) ؛ لأنَّ حرف الاستفهام داخل عليها، وتقديره : (أتقول جهالاً بني لؤي؟) . وقال عمر بن أبي ربيعة :

(٢٢٨) - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟ (٢)

فأعمل (تقول) لدخول (متى) عليه (٣) .

٢-مسائل من هذا الباب أيضا (٤):

٢٢ - ما حكم المصدر فى الإلغاء ؟ ولمَ جاز فيه مع أنَّه لا يقوم بنفسه دون عاملٍ فيه ؟

٢٣ - وهل يجوز (متى زيد ظنُّك ذاهب؟) وعلام انتصب (ظنُّك) ؟

٢٤ - ولمَ جاز (متى ظنُّك عمرو منطلق؟) ولمَ يجر (ظنُّك عمرو منطلق)؟ وما نظيره فى

الامتناع من (غير ذى شك (٥) زيد ذاهب) ؟ و(حقاً عمرو منطلق)؟

٢٥ - وكَمَ وَجْهًا يجوز فى (متى ظنُّك زيداً أميراً؟)

٢٦ - وهل يجوز (عبدُ الله - أظنُّه - منطلق)؟ وعلام يعود هذا الضمير ؟ ولمَ لا يجوز أن

يكون لـ(عبد الله) ؟

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٣ - ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

(١) تقدم برقم (٢٢٢) . وجاء هنا (بنى أُمى) وهو تحريف .

(٢) تقدم برقم (٢٢٣) .

(٣) قال سيبويه بعد البيت السابق ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) : « وإن شئت رفعت بما نصبت » يعنى أنه

يجوز فى (أتقول زيداً منطلقاً؟) (أتقول : زيداً منطلق) وقد ذكر السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٦٣ :

أن المازنى غلطه فى قوله : رفعت بما نصبت . وقد نقل ذلك الأستاذ عبد السلام هارون فى هامش

الموضع السابق . ولم يعرض الرمانى لتلك المسألة ولا لتقليط المازنى لسيبويه . وقد خرَّج قولُ سيبويه

السابق على أن الباء ظرفية أى رفعت فى الموضع الذى نصبت ، أو حالية ، أى رفعت ومعه الناصب أو

زائدة ، أى رفعت ما نصبت . ينظر شرح السيرافى فى الموضع السابق ، وشرح الصفار ،

ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

(٥) فى الكتاب طبعة بولاق وتحقيق هارون (غير شك) وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٤ نقلاً عن سيبويه

(غير ذى شك) ؛ كما جاء فى شرح الرمانى . وكذا فى شرح الصفار ، ص ٢٠٤ .

٢٧ - وَلَمْ ضَعَفَ إِغَاءَ الْمَصْدَرِ فِي (عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّ ظَنِّي مُنْطَلِقٌ)؟ وما نظيره من امتناع الفعل مع (سقيا)؟

٢٨ - وَلَمْ صَارَ (ذَاكَ) أَحْسَنَ مِنْ (الظَّنِّ) هَذَا مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى حَتَّى صَارَ (زَيْدٌ أَظَنَّ ذَاكَ عَاقِلٌ) أَحْسَنَ مِنْ (زَيْدٌ أَظَنَّ ظَنِّي عَاقِلٌ)؟ وَلَمْ جَازَ (زَيْدٌ أَظَنَّ ذَاكَ مُنْطَلِقٌ) عَلَى أَنَّ (ذَاكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ وَلَمْ يَجْزِ (زَيْدٌ - ذَاكَ - مُنْطَلِقٌ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَلَمْ تَرْتَّبْ عَلَى ثَلَاثَ مَرَاتِبَ: (زَيْدٌ - أَظَنَّ - مُنْطَلِقٌ) . ثُمَّ (زَيْدٌ - أَظَنَّ ذَاكَ - مُنْطَلِقٌ)، ثُمَّ (زَيْدٌ - أَظَنَّ ظَنِّي - مُنْطَلِقٌ)؟

٢٩ - وما مرتبة الهاء في (زَيْدٌ - أَظَنَّهُ - مُنْطَلِقٌ)؟
٣٠ - وما حكم (ظَنَنْتَ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)؟ فأين اسم (ظَنَنْتَ) (١)؟ وأين خبره؟ وَلَمْ وَجَّهْ (٢) عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِخَبَرِ (إِنْ) عَنْ خَبَرِ الظَّنِّ وَوَجَّهْ غَيْرَهُ عَلَى الْحَذْفِ؟

٣١ - وهل يجوز (ظَنَنْتَ عَبْدَ اللَّهِ) بِالِاقْتِصَارِ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ؟ وَلَمْ جَازَ بِمَعْنَى (اتَّهَمْتَ) وَلَمْ يَجْزِ بِمَعْنَى (حَسِبْتَ)؟ وما في (ظَنَيْنِ) مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا؟ ولم [لَمْ] يَجْزِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (حَسِبْتَ) وَ(خَلَّتْ) وَ(أَرَى)؟ وما وجه احتجاجة (٣) بِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ يَدْخُلُوا الْمَعْنَى فِي الشَّيْءِ لَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ؟

٣٢ - وما حكم (أَيُّهُمْ مَرَرْتُ بِهِ)؟ وهَلَّا حُمِلَ عَلَى الْفِعْلِ إِذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ بَعْدَ أَلِفِ الْإِسْتِفْهَامِ؟ وما في تأخير الفعل في قولهم: (أَيُّهُمْ رَأَيْتَ) مِنَ الشَّاهِدِ؟

٣٣ - وَلَمْ قَبِحَ (أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ)؟ وَلَمْ يَقْبَحِ (أَزِيدًا ضَرَبْتَ) (٤)؟
٣٤ - وهل حكم أخواتها (٥) مِنْ (مَتَى) وَ(مَنْ) وَ(مَا) كَحُكْمِهَا؟ وما الوجه في (مَنْ أُمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا)؟ وَ(مَا أُمَّةَ اللَّهِ أَتَاهَا)؟

(١) في المخطوط (ظننته) ، والأنسب ما أثبتته .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٢٥ = (١ : ١٦٤) .

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤) .

(٤) في المخطوط (ضرب) ، والمثبت من الجواب .

(٥) يقصد (أى) .

الجواب :

- ٢٢*١ - المصدر الذى يكون فعله^(١) يصلح فيه الإلغاء يجوز فى المصدر ما يجوز فى فعله من الإلغاء ، فتقول : (زيد - ظنى - منطلق) كما تقول : (زيد - أظن - منطلق) ؛ لأن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر فى المفهوم والإلغاء ، ولا بد / - إذا أُلغى المصدر - من إلغاء ٤٣ ب الفعل ؛ لأن المصدر لا يقوم بنفسه دون عامل يعمل فيه على قياس سائر الأسماء وليس كالحرف فى الإلغاء ؛ لأنه يجوز أن يلغى الحرف وحده ، إذ لا يعمل فيه عامل ، ولا يجوز أن يلغى الاسم وحده ؛ لأنه لا بد من عامل يعمل فيه مذكور أو محذوف فإذا أُلغى المصدر فقد أُلغى فعله معه ، كقولك : (متى ظنك زيد منطلق؟) فلم يعمل فى الجملة المصدر ولا فعله الذى نصبه .
- ٢٣*١ - ويجوز (متى زيد - ظنك - ذاهب؟) على (تظن ظنك) .
- ٢٤*١ - وتقول : (متى ظنى زيد منطلق؟) ولا يجوز (ظنى زيد منطلق) ؛ لأنه فى صدر الكلام فلا يلغى ههنا كما لا يلغى^(٢) (حقاً زيد ذاهب) ، ولا (غير ذى شك زيد منطلق) ؛ لأن موضعه التأخير إذ كان يؤكد معنى الجملة وعامله غير متصرف^(٣) . وكل شيء له مرتبة فإنه لا يجوز أن يزال عن مرتبته من غير علة تقتضى جواز الاتساع فيه .
- ٢٥*٢ - وتقول : (متى ظنك زيداً أميراً؟) بالرفع^(٤) ، كما^(٥) تقول : (متى ضربك زيداً؟) ، ويجوز (متى ظنك زيداً أميراً؟)^(٦) ولا يجوز الرفع^(٧) إذا أُلغيت ؛ لأنه إذا كان مُلغى فإنما يقع موقع فعله معاقباً له .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

*٢- نفسه ، ص ١٢٥ = (٦٣) .

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) فى الكتاب ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٤ (كما ضعف) وهو أنسب .

(٣) ينظر الهمع ، ج ٣ : ١٢٤ = (١ : ١٩٢) .

(٤) أى برفع (ظنك) على أنه مبتدأ وخبره (متى) .

(٥) فى المخطوط (ثم) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٦) ذكر السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٦٤ ، أن المبرد اعترض على سيبويه وقال : إنه لا يجوز الإلغاء إذا

تقدم الظن على المفعولين ، وذكر السيرافى أن حجة سيبويه للجواز أن الظن وقع حشواً لأنه تقدم

الاستفهام . وينظر الكتاب ، حيث جاء فيه « وهو فى متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد

ذاهب ... لأن قبله كلاماً » .

(٧) أى رفع (ظنك) فى الجملة السابقة .

٢٦*١ - وتقول: (عبد الله أظنّه منطلق) على أن الهاء كناية عن المصدر ، ولا يجوز أن تكون كناية عن عبد الله ؛ لأنك إذا أعملت الفعل في أحد المفعولين فلا بدّ من الآخر في باب الظن وأخواته . وإنما جاز أن يكنى عن المصدر ولم يجر ذكره لدلالة الفعل عليه كما قالوا : (من كذب كان شراً له) (١) فأضمرُوا الكذب لدلالة (كذب) عليه .

٢٧*١ - وَيَضْعُفُ إلغاء المصدر في قولك : (عبدُ الله أظن ظنّي منطلق) ؛ لأن كل واحدٍ من الفعل والمصدر يقوم مقام الآخر في الإلغاء حتى قد استمرّ الاستعمال به على ذلك فاقتضى المعاقبة ، فإذا جُمع بينهما كان على خلاف ما اقتضاه المعنى الصحيح لهما من المعاقبة . ونظير ذلك (سقيا لك) في أنّه يعاقب (سقاك الله) (٢) ويستغنى بأحدهما عن الآخر ، إلّا أنه لا يجوز الجمع بينهما في (سقيا لك) ، ويجوز في (زيد أظن ظنّي منطلق) على ضعفه ؛ لأنّه قد انضاف إلى التعاقب في (سقيا لك) معنى آخر يقوى الاستغناء وهو أنّه في موضع لا يكون إلا بالفعل ؛ لأنّ الدعاء كالأمر في طلب الفعل ، وأنّ السقى مما يدعى به للإنسان . فلمّا كان في موضع الدعاء ، وفي معنى ما يدعى به ، وقد استعمل على المعاقبة اقتضى له ذلك ، إذ لا يجوز الجمعُ بينه وبين الفعل أصلاً ؛ لأنّه ليس بعد الضعف إلّا امتناع الجواز . وفيه وجه آخر ، وهو أنّ الإلغاء يقتضى امتناع التأكيد كما أن الإلغاء يقتضى امتناع أن يكون في صدر الكلام فهذا يؤكّد ما قلنا أولاً .

٢٨*١ - وترتيب الإلغاء في هذا الباب على ثلاثة أوجه : الأوّل : (زيد أظن منطلق) من غير إعماله في المصدر ولا ضميره ، الثاني : (زيد أظن ذاك منطلق) لمخالفة لفظه للفظ المصدر ، وإن كان المعنى واحداً فليس مما يصلح أن يعاقب الفعل ، الثالث : (زيد أظن ظنّي منطلق) . فهذه ثلاث مراتب في الإلغاء ؛ ولهذا جاز (زيد أظن ذاك منطلق) ولم يجر (زيد ذاك منطلق) ؛ لأنّه لا دليل يبيّن أن (ذاك) إشارة إلى المصدر .

٢٩*١ - ومرتبة الهاء في (زيد أظنّه منطلق) على الضعف ، من وجهين : أحدهما : أنّه

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٥ = (٦٢) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣٩١ = (١ : ٣٩٥) .

(٢) ينظر ما سيأتى في باب ٦٠ : ٢ ، ٣ .

يَعَيِّن به المصدر والمصدر يضعف ههنا . الثاني : أنه يوهم الرجوع إلى الاسم الأول فتركه أبعد من إيهام الفساد .

٣٠*٢ - وتقول : (ظننت أنه منطلق) فسيبويه يذهب إلى أن خبر (أن) قد أغنى عن خبر

الظن ؛ لأنه يدل على معنى (ظننت زيدا منطلقاً) ، ويقوى هذا أن جواب القسم يجوز أن يغنى عن جواب الجزاء كقولك : (وَاللَّهِ إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ لَأُكْرِمَنَّهُ) فكذلك يغنى خبر (أن) عن خبر الظن مع أنه إذا صحَّ قياس الكلام من غير حذف لم يكن لنا أن نحمله على الحذف . وقال غيره (١) :

(الخبر محذوف كأنه قيل : / (ظننت إنطلاق زيد في زمان أو مكان) كما يحذف الخبر من (لا رجلاً) كأنه قيل : (لا رجل في زمان أو مكان) ، واعتلوا لهذا بأنَّ تقديرَ (أن) مع صلتها تقديرُ الاسم الواحد ، وهو المصدر ، (ظننت) لا تعمل في مفعول واحد ، فلا بدَّ من تقدير محذوف وإلا فسد الكلام وانتقض على الأصول الصحيحة .

٣١*٢ - وتقول : (ظننت عبد الله) فيجوز ذلك ، ولا يجوز (حسبت عبد الله) ؛ لأنَّ

(ظننت) تكون بمعنى اتهمت ، ولا يجوز مثل ذلك في (حسبت) ؛ لأنَّ مِنْ كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء . ولا يدخلوه في مثله ، وهذه علَّة وضعية ذكرها سيبويه ، والحجة في صحتها ما في هذا من تقوية الأصل المطرد على النادر ليتمكن القياس على المطرد ويمتنع من النادر ، وهكذا ينبغي أن يكون ؛ لأنَّ المطرد بمنزلة المالك للشيء في أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتم ، والنادر بمنزلة المستعير للشيء في أنه إنما يتصرف فيه التصرف الأنقص وإلا خرج الشيء عن حقه إلى فساد فيه وتناقض (٢) في معناه ، (ظنن) (٣) يدل على (ظننت) بمعنى (اتهمت) ؛ لأنه لا وجه له إلا معنى (متهم) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٥ = (١ : ٦٤) .

*٢- نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ = (٦٤) .

*٣- نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤) .

(١) ممن ينسب إليه ذلك الأخفش والمبرد . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٢٣ = (١ : ١٥٢) ، ومنهج الأخفش

الأوسط ، لعبد الأمير محمد الورد ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، وبغداد - دار التربية ، ط ١ ،

١٣٩٥هـ) ص ٩٨ ، ٢٩٩ . غير أني وجدت الأخفش في معاني القرآن ، ج ٢ : ٤٠٠ يذهب إلى ما

ذهب إليه سيبويه وكذا المبرد في المقتضب ، ج ٢ : ٣٣٩ . ولعل لهما رأيين في هذه المسألة .

(٢) في المخطوط (تتناقض) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في الكتاب « وعلى هذا قيل : ظنين أى متهم » .

٣٢*١ - وتقول: (أَيْهِمْ مررت به؟) بالرفع ، ولا يجوز النصب على (زيداً مررت به) من قبل أن (أَيْهِمْ) بمنزلة ألف الاستفهام فى طلب أن يليها الفعل ، ولا يطلب أن يعمل فيه الفعل فليس لها بحق الاستفهام إلا هذا . وإنما حمل مع الألف على الفعل لأنه يقدر بينه وبين الاسم فيجب عمل الفعل على جهة التبع لهذا المعنى ، فإذا امتنع ذلك فى (أَيْهِمْ) رجعت إلى ما يجب لها مما ذكرنا وصار لا يعمل فيها الفعل إلا إذا فُرِّغَ لها ، وإلاَّ صارت بمنزلة من قال: (زيداً مررت به) . ويوضح أنها بمنزلة الألف قولهم: (أَيْهِمْ رأيته؟) من غير أن يجوز تقديم الفعل عليها كما لا يتقدم على الألف ، وكلُّ هذا يبين أن حقها أن تحمل على الابتداء فى (أَيْهِمْ مررت به) .

٣٣*٢ - وسبيل أخوات (أَيّ) سبيلها فى هذا ، وهى: (متى) ، و(مَنْ) ، و(ما) .

٣٤*٢ - ويضعف (أَيْهِمْ زيداً ضرب؟) ؛ لأن (أَيْهِمْ) يطلب الفعل من غير أن تكون له قوة تقتضى التصرف . ولا يقبح (أزيداً ضربت؟) ؛ لأن الألف لما كان أمَّ حروف الاستفهام جاز أن يذكر بعدها الفعل وأن يحذف فتدخل عليه مذكوراً ومحذوفاً ، وتعمل ذلك لشدة طلبها له ، وكأنه إذا كان محذوفاً فهو مذكور معها ، لأنه لا يخل به ذلك من أجل شدة اقتضاءها له ، وليس كذلك (أَيّ) وأخواتها ؛ لأنها أسماء لها بحق الاسمية الامتناع من طلب الفعل ، وبحق وقوعها موقع الألف فلها طلب الفعل ، فهى تنقص عن مرتبة الألف^(١) فلا يصح بعدها الفعل إلا مذكوراً . وقد يجوز مقدراً على ضعف كقولك: (مَنْ أمة الله ضربها؟) و(ما أمة الله أتاها؟) و(متى زيداً رأيته؟) فأكثر ما يكون هذا فى الشعر لما بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٦ = (٦٤)

٢* نفسه ، ص ١٢٧ = (٦٤) .

٣* نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ = (٦٤) .

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الصواب ما أثبتته؛ لمناسبته للسياق .

٣٢-باب الاستفهام الذى يمنع العامل مما قبله^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من منع الحرف أن يعمل فيما قبله مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من منع الحرف له أن يعمل فيما قبله ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما الحرف الذى يمنع العامل من عمله ؟ ولم منع حرف الاستفهام العامل مما قبله ؟
- ٣ - ولم منع حرف الجزاء العامل أن يعمل فيما قبله ؟
- ٤ - ولم منع [أن] العامل مما قبله ؟
- ٥ - ولم منعت (إن) العامل مما قبلها ؟
- ٦ - وهلا منعت (لم) و(لن)^(٢) العامل مما قبلها ؟
- ٧ - وما حكم (زيد كمْ مرة رأيت ؟) و(عبد الله هل لقيت؟) ؟ لم لا يجوز (زيداً هل رأيت؟) ؟
- ٨ - وما حكم (زيد هذا أعمره ضربه أم بشر؟) ؟
- ٩ - وهل يجوز (زيداً الذى رأيت؟) ؟ ولم لا يجوز ؟
- ١٠ - وهل يجوز (أزيداً أنت رجل تضرب؟) ؟ ولم لا يجوز ؟
- ١١ - وهل يجوز (أكل يوم ثوب / تلبسه ؟) ؟ ولم جاز ؟
- ١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٣) :

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ = (١ : ٦٤) « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٤٦٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٠٧ .

(٢) فى المخطوط (ان) ، والمثبت من الجواب .

(٣) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١١٩ ، والخزانة ، ج ١ : ١٩٨ ، وقيل : قيس بن عاصم المنقرى . ينظر الكامل فى التاريخ ، ج ١ : ٣٨٠ . وقيل : رجل من ضبة . ينظر فرحة الأديب ، ص ١٦٤ .

* أَكَلَ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ* (١)

وَلَمْ لَا يَجُوزُ نَصَبُ (نعم) ؟ وقول زيد الخير (٢) :

* أَفَى كُلِّ عَامٍ [مَاتَمُ] تَبْعَوْتُونَهُ* (٣) - (٢٣٠)

وَلَمْ لَا يَجُوزُ نَصَبُ (مَاتَمُ) .

١٣ - وما الشاهد في قول جرير :

* أَبَحَّتْ جَمِيَّ تَهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ* (٤) - (٢٣١)

وقول الآخر :

* فَمَا أُدْرِى أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ* (٥) - (٢٣٢)

١٤ - وهل يجوز (ما زيدا أنا الضارب) و(أنت المائة الواهب)؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ ؟ وَلَمْ جاز (الضارب) على معنى (الذى ضرب)؟ وَلَمْ عَمِلَ على هذا الوجه وَلَمْ يَعْمَلْ إذا كان معرُفاً

(١) وسيأتى برقم (٢٣٣) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٩ = (١ : ٦٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٨٩ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٣٦٢ ، والزاهر ، ج ٢ : ٢٩٣ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنباري ، ص ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٧٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٧٣ .

(٢) ينظر شعراء إسلاميون ، ص ١٤٨ ، وشرح ديوان كعب بن زهير ، عنى به : عباس عبد القادر ، (القاهرة - دار الكتب المصرية - القسم الأدبي ، ١٣٦٩ هـ) ، ص ١٣١ . وزيد الخير هو زيد الخيل بن مهلهل من طيء جاهلي وأدرك الإسلام وقد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيء وأسلم وسماه زيد الخير ، توفي نحو سنة ٩ هـ . ينظر الشعر والشعراء ، ج ١ : ٢٨٦ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٤٨ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٤) ، وعجزه :

عَلَى مِحْمَرٍ تُؤَيِّتُمُوهُ وَمَا رُضَا

ويروى (في كل عام) و(مَاتَم تجمعون) و(على مِحْمَرٍ عود أثيب) . وتبعوثوه : تهيجونه ، وفرس مِحْمَر : يشبه الحمار في جريه ، ويقال للهجين : محمر ، والعود : المسن ، وتؤيتموه : جعلتموه ثوبا ، وما رُضَا : أصله (رُضِي) . فقلبت الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفاً . وهذه لغة طيء . ينظر الممتع ، ج ٢ : ٥٥٧ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٩ ، ١٨٨ : ٤ = (١ : ٦٥ ، ٢ : ٢٩٠) ، والنوادر ، ص ٣٠٢ ، وأمالى القالى ، ج ٣ : ٢٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٠ ، وشرح المفصل ، ج ٩ : ٧٦ ، والخزانة ، ج ٤ : ١٤٨ .

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) ، وسيأتى برقم (١٣٥) ، وعجزه :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ يُمْسِتَبَاحُ *

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، وسيأتى برقم (٢٣٦) وعجزه :

* وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا *

بالألف واللام^(١) حتى جرى مجرى (زيد أنت ضاربه أمس؟) فى امتناع العمل ؟

١٥- ولم عمل المصدر معرفةً كان أو نكرة ولم يعمل اسمُ الفاعلِ إلا نكرة ؟

١٦- وهل يجوز (أذكرا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟) ولم لا يجوز ؟ ولم جرى^(٢) مجرى

صلة (الذى) فى قولك : (أخاه الذى رأيت زيد) مع أن (الذى) اسم ناقص يحتاج إلى متمم

، و(أن) حرف ؟^(٣).

الجواب :

١*١- الذى يجوز فى الفعل من منع الحرف أن يعمل فيما قبله أنه [إن] كان الحرف^(٤)

له صدر الكلام لعلّ صحيحة امتنع الفعل من أن يعمل فيما قبله ، لئلا يخرج الحرف ممّا قد وجب له . ولا يجوز أن يكون خلفاً من العامل ؛ لأنه لو فرغ لم يعمل ، فهو إذا كان مشغولاً وخلفاً أبعد من أن يعمل . فلو جاز (زيداً أضربت؟) على أن يكون خلفاً من عامل محذوف لجاز (زيداً أضربت؟) إذا فرغته له ؛ لأنّ عمله على جهة الخلف أضعف منه على جهة التفريغ .

٢*١- والحرف الذى منع العامل من عمله هو الحرف الذى له صدر الكلام (ينقل^(٥))

الجملة عن معنى إلى معنى أو بآئه موصول . فالف الاستفهام نقلت جملة الخبر إلى الاستخبار فلها صدر الكلام ، و(ما) النافية نقلت الإيجاب إلى النفى فلها صدر الكلام ؛ لأنها نقلت الجملة . وليس كذلك الألف واللام لأنهما للاسم المفرد . وكذلك السين ، و(سوف) للفعل وحده ، وكذلك (لا) فى قولك : (ضربت زيداً لا عمراً) ؛ لأنها للمفرد فى العطف كما أن الواو للمفرد فى قولك : (ضربت زيداً وعمراً) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٤ = (١ : ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٢) .

(١) هذا على رأي أخذ به الرمانى . ينظر ما سيأتى حول ذلك فى هامش الجواب .

(٢) فى المخطوط (ولم جاز ولم جرى) بإقحام (ولم جاز) فيما يبدو لى .

(٣) لم تذكر علة لذلك فى الجواب .

(٤) فى المخطوط (حرف) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (تنقله) ، ولعل الصواب ما أثبتته لمناسبته للسياق .

٣*١ - وحرف الجزاء يمنع العامل مما قبله ؛ لأنه دخل على الجملتين فعقد إحداهما (١)

بالأخرى ، فهو مما يدخل على الجمل لا على المفرد .

٤*٢ - و(أن) تمنع العامل مما قبلها ؛ لأنها موصولة ، والصلة لا تتقدم على الموصول ،

كما لا يكون ذلك فى باب (الذى) .

٥ - و(إن) تمنع العامل مما قبلها فلا يجوز فى قولك : (إن زيدا ضارب (٢) عمرا) (عمرا

إن زيدا ضارب) للعلّة التى بيّنا من حكمها فى المنع (٣) .

٦*٢ - ولا تمنع (لم) و(لن) العامل مما قبلها لأنها للفعل خاصة ، كقولك : (زيداً لم

أضرب) و(زيداً لن أضرب) . والحروف تنقسم قسمين : أحدهما : ما يدخل على المفرد ، والثانى :

ما يدخل على الجملة . فكل ما يدخل على المفرد فإنه لا يمنع العامل مما قبله إلا أن يكون ما

دخل عليه صلة له نحو (أن) . وكل ما دخل على الجملة فإنه يمنع العامل مما قبله لئلا تختلط

الجملة فيفسد الكلام . فأما ما دخل على المفرد فتحكمه حكم المفرد فى أنّه لا يمنع كما أن ما

دخل على الجملة فتحكمه حكم الجملة فى أنّه يمنع واعتبار هذا بأن ما دخل على الجملة فإنه

يصلح فيه الاسم مع الاسم تارة والاسم مع الفعل تارة ، كحرف الاستفهام ، وما دخل على

المفرد فهو لازم له إلا ما عقد الجملتين كعقد (إن) التى للجزاء . فلو كانت (لن) و(لم) للجملة

لجرت مجرى (ما) فى الدخول على جملة من اسم مع اسم تارة ، وتارة على جملة من اسم مع

فعل . وليس الأمر كذلك ، فإنّما هما للفعل خاصة كما أنّ الألف واللام للاسم خاصة وكما أنّ

(سوف) و(قد) للفعل خاصة .

[٣ -] و(أما) من الحروف التى تمنع العامل مما قبلها ؛ لأنها تشبه حرف الجزاء ، إذ

كانت لا بد فى جوابها من الفاء إذا قلت : (أما زيدا / فضربت) و(أما عمرا فأهنت) . ولا يجوز ١٤٥

(اليوم أما زيدا فضربت) تريد (أما زيدا فضربت اليوم) ، فلا يجوز التقديم للعلّة التى بيّنا .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ١٣٢ - ١٣٥ = (٦٧ - ٦٨) .

٢*٢ نفسه ، ص ١٣١ - ١٣٢ = (٦٧) .

٣*٢ نفسه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨) .

(١) فى المخطوط (إحديهما) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (ضارباً) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) لم يبين شيئاً عنها فيما سبق .

٧*١ - وتقول: (زيدٌ (١) كم مرة رأيت؟) فلا يجوز فيه إلا الرفع وإن فرغت الفعل على ضعفه كقولك: (زيدٌ كم مرة رأيت؟) وكذلك (عبد الله هل لقيت) ؛ لأنَّ حرفَ الاستفهام قد منع العامل مما قبله.

٨*٢ - وتقول: (زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر؟) فيجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون (هذا) صفةً لزيد . فكأنك قلت: (زيداً أعمرو ضربه أم بشر؟) . ويجوز أن يكون (هذا) خبراً ، فكأنك أضمرت مذكوراً ذكره غيرك ، فقلت: (أعمرو (٢) ضربه أم بشر؟) ؛ لأنه إذا كان جملة فهو قائم بنفسه ككلام غيرك القائم بنفسه عن أن يحتاج إلى تنمिम ، ولا يجوز (زيد [هذا]) من جهتك .

٩*٢ - ولا يجوز (زيداً الذى رأى) ؛ لأنه لا يتقدم ما فى الصلة (٣) على الموصول .
١٠*٢ - وتقول: (أزيد أنت رجلٌ تضربه؟) . ولا يجوز النصب فى (زيد) وإن فرغت الفعل له ، فلا يجوز (أزيداً أنت رجلٌ تضرب؟) ؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ، لأنَّ ما عملت فيه معها متمم للموصوف ، كما أن الصلة (مع ما) (٤) عملت فيه متمم للموصول .
١١*٢ - ويجوز (أكلٌ يوم ثوب تلبسه؟) ؛ لأن العامل فى الظرف الاستقرار ، ولم يعمل فيه الفعل الذى هو صفة (٥) .

١٢*٢ - وقال الشاعر :

(٢٣٣) - *أكلٌ عام نعمٌ تحوونه* (٦)

فلا يعمل (تحوونه) فى (نعم) ؛ لأنه صفة له ، ويجوز نصب (أكلٌ يوم (٧) لأن العامل فيه

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ = (١ : ٦٤) .

٢* نفسه ، ص ١٢٨ = (٦٥) .

٣* نفسه ، ص ١٢٩ = (٦٥) .

(١) فى المخطوط (زيداً) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٢) فى المخطوط (أزيد) ، والأنسب ما أثبتته .

(٣) يريد معمول الصلة .

(٤) فى المخطوط (معها) ، ولعل الصواب ما أثبتته لمناسبته للسياق .

(٥) فى المخطوط (صلة) ، والأولى ما أثبتته .

(٦) تقدم برقم (٢٢٩) .

(٧) كذا فى المخطوط ، والأولى (عام) لتقدمه فى البيت .

الاستقرار. والمعنى (أكل يوم^(١)) مستقر فيه حواية^(٢) نعم تحوونه). ومثله قول زيد الخير :

(٢٣٤) - أَفَى كُلِّ عَامٍ مَا تُمْ تَبْعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوِيَّتْمُوهُ وَمَا رُضَا^(٣)

١٣*١ - وقال جرير :

(٢٣٥) - أَبَحَّتْ حِمَى يَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ^(٤)

فهذا قد فرغ الفعل وَلَمْ يَعْمَلْهُ فِي الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ. ومثله قول الشاعر:

(٢٣٦) - وَمَا أَدْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا^(٥)

١٤*١ - ولا يجوز (ما زيدا أنا الضارب) ولا (أنت المائة الواهب)؛ لأن الألف واللام لا

تخلو من أن تكون بمعنى (الذي) فلا يجوز التقديم لأنه في الصلّة ، أو تكون للتعريف فلا يجوز أن يعمل اسمُ الفاعل إذا كان معرّفًا لأنه يَخْرُجُ عن شبه الفعل بالتعريف كما يَخْرُجُ بكونه للماضي. وإنّما يعمل عمل المضارع إذ كان نكرة على معناه لا على معنى الماضي ، و(الضارب) إنّما يحمل على (الذي ضرب زيدا عمرو)^(٦) ؛ لأن الماضي أعرف من المستقبل ، والغرض التعريف فطَلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلقًا به مما هو أعرف فلا يجوز أن يعدل عن هذا إلا بدليل.

١٥*١ - والمصدرُ يعملُ معرفةً كان أو نكرةً كما يعملُ ماضيًا كان أو مستقبلًا ؛ لأنه

يناسب الفعل الماضي كما يناسب المضارع من جهة اشتقاقه منه ، والتعريف لا يمنعه أن يشتق منه فهذه منزلته. فأما اسمُ الفاعل فلا يجوز أن يعمل إذا كان معرفة عمل الفعل ولا إذا كان

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٠ = (١ : ٦٦).

(١) كذا في المخطوط ، والأولى (عام) كما تقدم في البيت.

(٢) في المخطوط (جوابه) ، ولعل الصواب ما أثبتته ، وقد جاء في الخزانة ، ج ١ : ١٩٦ بعد إنشاء البيت «على أنه بتقدير (حواية نعم) ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان... وقد قدره الشارح المحقق (حواية) بدليل (تحوونه)».

(٣) تقدم برقم (٢٣٠)

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) و(٢٣١).

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، و(٢٣٢).

(٦) يرى جماعة منهم المازني والرماني ، أن اسم الفاعل المقرون بال لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الماضي.

ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١٨٥ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ : ٣٠١.

ماضيًا ؛ لأنه إنما يعمل بمضارعته الفعل الذي ضارعه على الوجه الذي يضارعه عليه وهو وقوعه موقعه على معناه ، فإذا خرج عن هذا لم يعمل.

١٦* ١- ولا يجوز (أذكرُ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنتى؟) ؛ لأنه فى الصلة. ولكن يجوزُ الرفع ، فتقول (أذكرُ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنتى؟). ويجوز (أأن تلد ناقتك ذكرًا أحب إليك أم أنتى؟) (١).

٢- باقى المسائل من هذا الباب ٢-:

١٧ - / وما حكم (أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد؟) ولم لا يحمل على الفعل إذ (٢) فى ٤٥ ب

(أكرم) معنى الفعل كما فى (أعبد الله أنت مار به ؟) ولم لا يعمل (أفعل) فيما قبله ؟

١٨ - وما حكم (أزيد أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟) ولم لا يجوز أن يعمل الضرب فيما قبله

فى هذا ؟

١٩ - وما حكم (أعبد الله إن تره تضربه؟) ولم لا يجوز إعمال الفعل فى الأول وإن طرحت

الهاء من (تضرب) ؟

٢٠ - وما حكم (أعبد الله حين تضرب يأتى؟) ولم لا يعمل (تضرب) فى (عبد الله) ههنا؟

٢١ - وما حكم (زيداً إذا (٢) أتانى أضرب؟) ولم لا يعمل الفعل الذى يلى (إذا) أو (حين) فى

الأول ويعمل الفعل الثانى فيه ؟ وعلى أى وجه يجوز عمله فى الأول ؟ وعلى أى وجه لا

يجوز ؟

٢٢ - وما حكم (أزيداً إن رأيت تضرب؟) ولم لا يجوز إعمال الفعل الأول فى (زيد) ويجوز

إعمال الثانى ؟ ولم منع حرف الجزاء ما اتصل به مما قبله (٤) ؟ ولم لا يكون فى (زيد) إلا

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٣١ - ١٣٢ = (١ : ٦٦ - ٦٧).

* ٢- نفسه ، ص ١٣٢ = (٦٧).

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (كما إذ) ، ويبدل لى أن (كما) مقحمة.

(٣) فى المخطوط (إذ) ، والمثبت من الجواب.

(٤) قوله : « ولم منع ... مما قبله » لم يرد عنه شيء فى الجواب عن هذه الفقرة. وتقدم الجواب عنه فى

المجموعة السابقة ، فقرة (٣).

الرفع إذا قلت : (أزيد إن تر تضرب؟) بالجزم ؟

٢٣ - وهل يجوز (القتال زيداً حين تأتي؟) ولم لا يجوز ؟

٢٤ - وما حكم (إن زيداً تره تضرب؟) وما العامل فيه ؟ ولم لا يعمل الفعل الثانى مع أنه مفرغ للأول ؟

٢٥ - ولم (١) جاز أن يلى (إن) الاسم ولم يجز فى غيرها من حروف الجزاء إلا فى الضرورة ؟ وما الشاهد فى قول النمر بن تولب (٢) :

* لَا تَجْزَعِيْ إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ * (٣)

- (٢٣٧)

٢٦ - وما حكم (أزيد إذا تر تضرب؟) بالجزم إذا جوزى بـ (إذا) فى الشعر؟ ولم جاز إعمال (تضرب) إذا رفع مع جزم الأول ؟

[٢١-] وما حكم (زيد إذا يأتينى أضرب) على حذف الهاء وجعل الفعل فى موضع الجواب ؟ ولم وجب الرفع فى الأول على هذا ؟

٢٧ - وما حكم (أزيد إن يأتك تضربه؟) ولم لا تكون [الهاء] إلا لـ (زيد)؟

٢٨ - ولم جاز (زيداً لم أضرب) و(زيداً لن أضرب)؟ وما معنى قوله (٤) : «(لن أضرب) نفى لقوله : (ما ضرب) كما أن (لم أضرب) نفى (ضربت)»؟ وهل هو علة فى جواز التقديم ؟

٢٩ - وما حكم (كل رجل يأتيك فاضرب)؟ وما الفرق بينه وبين (أيهم جاءك فاضرب) حتى وجب الرفع فى (أى) والنصب فى (كل) ؟

(١) فى المخطوط (ولم لا) بإقحام (لا) .

(٢) ديوانه ، ص ٧٢ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٨) ، وعجزه :

* وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِيْ *

ويروى (إن منفس) ، والمنفس : المال النفس .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٣٤ = (١ : ٦٧) ، ومعانى القرآن للأخفش ، ج ١ : ٣٢٧ ، والكامل ، ج ٣ : ٣٠٠ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٧٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٨٥ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٣٢ ، والمسائل المشكلة ، ص ٤٦٣ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٧٧ ، ٣٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٠ ، والأزهية ، ص ٢٤٨ ، والخزانة ، ج ١ : ١٥٢ ، ٤ : ٤١٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٦٦ .

(٤) الكتاب ، ج ١ : ١٣٥ - ١٣٦ = (١ : ٦٨) .

٣٠- وهل يجوز (أيهم يأتيك تضرب) بالنصب^(١)؟ وعلى أى وجهٍ جاز؟ ولم كان النصب فى قولك: (زيداً إن أتاك تضرب)؟^(٢)

٣١- ولم لا يكون (حين) و(إذا) خبراً لزيد كما يكون فى قولك: (الحرُّ حين تأتينى)؟ وما فى ذلك من الشاهد على أنَّهما بمنزلة (إن) فى اقتضاءِ الجواب مع (زيد) ونحوه؟ وما معنى قوله^(٣) «وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوماً فى اللفظ»؟ وهل الذى ليس بجائز^(٤) منعُ الفعل أن يعمل فى الأول وهو مفرغ له فى موضع الجواب والأول غير مجزوم فى الحقيقة أو التقدير لما يلزم عليه من الرفع فى قولك: (زيد يوم الجمعة اضرب) إذ تقديره كتقدير (زيد حين يأتيك اضرب)؟

الجواب :

١٧*١- وتقول: (أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد؟) فترفع الاسم ؛ لأن (أكرم) لا يعمل فيما قبله لضعفه ، فإن قال قائل : فأنت قد تعمل العامل إذا امتنع أن يعمل بنفسه على طريق التفسير لعامل يصلح من غيره ، فهلاً أُجريت هذا ذلك المُجرى إذ فيه معنى (أعبد الله تكرم عليه) قيل له : إنما يجوز أن يعمل على طريق الخلف من عاملٍ تفسيره ما يصلح أن يعمل فيما قبله كقولك: (بزيد مررت) فهو يعمل فى موضع (بزيد) ، ولم يمتنع من العمل من أجل ضعفه عن أن يعمل فيما قبله ، وإنما امتنع من أجل أنه لا يصلح إلا بحرف ، فإذا كان معه الحرف صار يتعدى بالحرف ، وصلح أن يُفسر ما^(٥) يتعدى بنفسه، وصلح أن يعمل فيما قبله على طريق الخلف ؛ لأنه من العوامل التى لا يمتنع أن تعمل فيما قبلها ، وليس كذلك العامل

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٢ = (١ : ٦٧) .

(١) (بالنصب) مكرر فى المخطوط.

(٢) قوله : ولم كان النصب ... الخ لم يأت له جواب ، والمثال الوارد فى الكتاب ج ١ : ١٣٦ = (١ : ٦٨) «زيداً إذا أتاك فاضرب». وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٨٩ «يعنى أنك إذا قدرت الفاء قبل (إذا) نصبت ، كأنك قلت (زيداً فاضرب إذا أتاك) وإذا قدرتْها جواباً لم يصلح إلا رفع زيد».

(٣) ينظر ما سيأتى فى هامش الجواب.

(٤) فى المخطوط (ليس وهل بجائز) باقحام (وهل).

(٥) فى المخطوط (ما له) ويبدولى أن (له) مقحمة.

الضعيف عن أن يعمل فيما قبله ، لأنه إذا لم يصلح أن يعمل فيما قبله لو فرغ له بنفسه كان من أن يعمل إذا شُغِلَ بغيره على طريق الخلف أبعد ، / فمن ههنا فسد أن يعمل (أكرم عليه) ١٤٦ في هذا الموضع ، ولم يفسد أن يعمل (مار به) .

١٨*١ - وتقول : (أزيد أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟) فلا يجوز أن يعمل (الضرب) ههنا؛ لأنه وقع موقع التمييز المتمم لما مَيَّزَ فلا يقتدم عليه معموله^(١)؛ لأنه من تمامه . وشبهه سيبويه^(٢) بفعل التعجب في (ما أحسن زيداً) في أنه وإن كان فعلاً فقد ضَعُفَ في هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله ؛ فذلك المصدر قد ضَعُفَ في هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله .

١٩*١ - وتقول : (أعبد الله إن تره تضربه؟) فلا يجوز فيه إلا الرُفْعُ ولو أَلْقَيْتَ الهاء فقلت : (تضرب) ؛ لأنَّ حرفَ الجزاء إذا عمل في الشرط والجواب امتنع الفعل أن يعمل فيما قبل الحرف ؛ لأنه حينئذ يكون داخلاً على الجملة ويصير بمنزلة حرف الاستفهام في الدخول على الجملة .

٢٠*٢ - وتقول : (أعبد الله حين تضرب يأتى؟) فلا تعمل (تضرب) ؛ لأنه مضاف إليه متمم للمضاف ، وما اتَّصل به فهو من تمامه ، فلا يتقدم عليه .

٢١*٢ - وتقول : (زيداً إذا أتانى أضرب) فتعمل الفعل الذى في موضع الجواب ؛ لأنه مطلق ليس بمضاف ، ولكن إن قدرته في موضع الجواب رفعت الأول ، وكان الأحسن أن تذكر الهاء فتقول : (زيد إذا أتانى أضربه) وإن لم تذكرها جاز على ضعفه . وإنما لم يعمل الفعل الأول وعَمِلَ الثانى في^(٣) (حين) و(إذا) ؛ لأن الأول مضاف إليه ، وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف ، فأما الثانى فهو مطلق ليس بمضاف إليه ، فلذلك صلح أن يعمل . وإنما يجوز عمله في الأول على تقدير التقديم له قبل المعمول فيه ، فأما إذا قُدِّرَ تقدير الجواب فإنه لا

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٢ = (١ : ٦٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٢ - ١٣٣ = (٦٧) .

(١) في المخطوط (ولا معموله) ويبدل لي أن (ولا) مقحمة .

(٢) ينظر الكتاب *١- .

(٣) لعله يريد بقوله (فى) : (مع) ، لقوله بعد ذلك : «وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف» ، فلم

يقول : «فلا يعمل فى المضاف» .

يصلح أن يقدر على التقديم ويمتنع من الإعمال في هذه الحال كما يمتنع لو كان مجزوماً .
 ٢٢*١ - وتقول : (أزيداً إن رأيت تضرب) فتنصب (زيداً) إذا رفعت الفعل الذي في
 موضع الجواب ؛ لأنه على تقدير : (أتضرب زيداً إن رأيت؟) ، فإن جزمت لم يجز إلا الرفع ؛ لأنه
 يبطل هذا التقدير مع الجزم .

٢٣*١ - وتقول : (القتال حين تأتي زيداً) ، ولا يجوز التقديم فتقول : (القتال زيداً حين
 تأتي) ؛ لأنه معمول المضاف إليه ، من تمامه ، فلا يتقدم على المضاف .

٢٤*٢ - وتقول : (إن زيداً تراه تضرب) . فلا يعمل فيه إلا الفعل المشغول عنه دون المفرغ
 له ، لأن المفرغ له لا يقع الموقع الذي يصلح أن يعمل في (زيد) . والمشغول عنه هو الذي يقع هذا
 الموقع ، لأنه على تقدير (إن تر زيداً تضرب) وليس على تقدير (إن تضرب زيداً تر) ؛ لأنه في
 موضع الجواب ، والجواب لا يقع بعد (إن) يليها ، لأنه موقع الشرط ، والكلام على حقيقته
 وأصله إلا أن يعرض عارض على طريق النادر فيخرج عن أصله ثم يعود إليه .

٢٥*٢ - ويجوز في (إن) أن يليها الاسم دون غيرها من حروف الجزاء ؛ لأنها أم حروف
 الجزاء ، فيجوز هذا كما جاء في القرآن ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (١) ،
 وقال الشاعر :

(٢٣٨) - لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنِفْسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي (٢)

٢٦*٢ - وتقول : (أزيداً إذا تر تضرب؟) فيجوز مثل هذا في الشعر (٣) إذا جزم بـ (إذا) ؛
 لأنها حينئذ تجرى مجرى (إن) وإن كانت حرفاً و (إذا) اسماً ، فقد جرت مجراها إذا جزم بها .
 وكذلك إن رفعت الفعل في موضع الجواب فهو بمنزلة (٤) في (إن) (٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٣ = (١ : ٦٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٤ = (٦٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٤ = (٦٨) .

(١) من الآية (٦) في سورة التوبة .

(٢) تقدم برقم (٢٣٧) .

(٣) ينظر المغنى ، ص ٩٨ ، وشرح أبياته ، ج ٢ : ٢٢٢ . كما ينظر ما تقدم في باب ١٩ : ٣١٨م٢ .

(٤) في المخطوط (بمنزلة) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) ينظر الفقرة (٢٢) السابقة .

٢٧*١ - وتقول: (زيد إن يأتك تضربه) فترفع؛ لأنك قد أعملت حرف الجزاء في الشرط

والجواب، ولا يكون الهاء إلا لزيد ليصح أن تكون الجملة خبراً عنه^(١).

٢٨*٢ - وتقول: (زيداً / لم أضرب) و(زيداً لن أضرب) ففي جواز تقديم المفعول في ٤٦ب

هذا وجهان: أحدهما: ما ذكره سيبويه^(٢) من أنه على طريق الجواب لقوله: (زيداً ستضرب) فتقول: (زيداً لن أضرب)، وإذا قال: (زيداً ضربت) قلت مجيباً له: (زيداً لم أضرب). فتقدم المفعول لتؤذن بأنه جواب، فلهذه العلة صلح هذا الكلام. الوجه الثاني: أن الحرف لما دخل على المفرد صلح تقديم ما عمل فيه المفرد كما يصلح تقديمه لو لم يكن معه الحرف؛ لأنه ليس للحرف اعتراض فيما عمل فيه المفرد، وإنما له اعتراض عمل على ما عمل فيه، لأنه من أجل ضعفه لا يتقدم عليه ما اتصل به، ويتقدم عليه ما اتصل بالذي اتصل به كالألف واللام في (الرجل) إذا قلت (اليوم القادم عندي)، إذا كانت الألف واللام بمعنى التعريف لا بمعنى (الذي)^(٣) صلح أن يتقدم ما اتصل بالمتصل بها عليها؛ لأن (القادم) هو العامل في الظرف، وهذا يوضح أنه ليس للحرف الداخل على المفرد سبيل على المتصل بما اتصل به على ما شرحنا، فقد صح في (زيداً لن أضرب) و(زيداً لم أضرب) علتان كلاهما يوجب صحة الحكم به.

٢٩*٢ - وتقول: (كل رجل يأتك فاضرب) بالنصب؛ لأنه ليس ههنا فعل في تقدير

المجزوم، وإنما الفعل صفة للنكرة، والفاء دخلت على شبه الجزاء من جهة إيجاب الثاني بالأول كما يجب في الجزاء، ودخولها في الصفة كدخولها في الصلة إذا قلت: (الذي يأتيني فله درهم)، فكما لم تمتنع من الخبر لم تمتنع^(٤) من العمل. وتقول: (أيهم جاءك فاضرب) فلا يجوز

*١- الكتاب، ج ١: ١٣٥ = (١: ٦٨).

*٢- نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨).

*٢- نفسه، ص ١٣٦ = (٦٨).

(١) الرماني هنا موافق لسيبويه في أن الجملة لا تكون خبراً إلا بالهاء. ينظر الكتاب، *١- وجاء في شرح

السيرافي ج ١: ٤٨٨، أن بعضهم قد أنكروا ذلك على سيبويه لأن في (يأتك) ضمير يرجع إلى المبتدأ

فيصح الإخبار بدون الهاء.

(٢) ينظر الكتاب *٢.

(٣) ينظر ما ذكر في هامش فقرة (١٤) في أجوبة المجموعة الأولى.

(٤) في المخطوط (تمتنع). ولعل المراد ما أثبت.

إلا الرفع ؛ لأنّ (أيّاً) من حروف المجازاة . وليس كذلك (كلّ رجل) ، ويوضحُ هذا أنه يجوز أن تسقط الفعل الأول في (كل رجل) (١) ؛ لأنه [ليس] على معنى الشرط والجواب ، فبان أن الفاء لا تمنع الفعل من عمله في هذا ؛ لأنها زائدة لا عمل لها فهي بمنزلة (أما زيداً فضريت) .

٣٠*١ - وتقول : (أيّهم يأتيك تضربُ) إذا كانت (أى) بمعنى (الذى) كأنك قلت : (الذى

يأتيك تضربُ) .

٣١*٢ - و(حين) و(إذا) لا يكون خبراً لـ(زيد) ونحوه ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن

الجثّ لو قلت : (زيدُ يوم الجمعة) لم يكن لهذا معنى يستفاد منه (٢) ؛ لأن (زيداً) لا يختص

وقتاً دون وقت (٣) . وتتضمن ما لم يكن جثّة كقولك : (الحرّ حين تأتي) و(الحر يوم الجمعة) ؛ لأن

فيه معنى الفعل الذى يختص الوقت . وفى هذا حجةٌ تميّز ما يجوز أن يجرى مجرى (إن) مما

لا يجوز ، فـ(إذا) و(حين) مع الجثّة تقتضى الفعل الذى يقع موقع الجواب ، فتجرى حينئذٍ

مجرى (إن) وليس كذلك مع غير الجثّة ؛ لأنها تستغنى بالفعل الأول فى قولك : (الحر حين تأتي)

، فتجرى حينئذٍ مجرى (يوم الجمعة) ولا تجرى مجرى الجزاء ، فلهذا ذكرها سيبويه . ولهذا

قال سيبويه (٤) : « وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوماً فى اللفظ » . يعنى أن الرفع

غير جائز على إبطال عمل الفعل المفرغ إلا أن يكون الفعل الأوّل فى تقدير المجزوم فى اللفظ

فيصلح حينئذٍ أن يرفع على أن يجعل الفعل الثانى فى موضع الجواب للأوّل على تقدير الجواب ،

وقد فسرنا هذا قبلُ بأنّه إذا كان هكذا فالأحسن ذكر الهاء معه ، ويجوز حذفها على

ضعف (٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٦ = (١ : ٦٨) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ = (٦٩) .

(١) فى المخطوط (اي) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (مثله) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (وقتاً) والصواب ما أثبتته .

(٤) لم يرد هذا القول فى طبعة بولاق ، ولا فى تحقيق هارون ، وقد أورده الأستاذ هارون فى هامش

ص ١٣٧ عند نهاية الباب . وقال : « لعله من قول الأخفش » . كما قال السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٩١

« وفى آخر هذا الباب قول لست أدري لمن هو » ثم أورد النص نفسه . بينما أورده الصفار على أنه من

كلام سيبويه ، ينظر شرحه ، ص ٢١٩ . وينظر ما تقدم حول ذلك فى هامش باب ٢١ : ٧ .

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢١) .

٣٣-باب الأمر والنهي^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في فعل الأمر والنهي من حمل الاسم عليه مع شغله عنه مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذي يجوز في فعل الأمر والنهي من حمل الاسم عليه مع شغله عنه؟
 - ٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
 - ٣ - ولم لا يكون الأمر والنهي إلا بالفعل؟
 - ٤ - ولم كانا في حمل الاسم على الفعل أقوى من الاستفهام؟
 - ٥ - وما حكم (زيداً امرئ به) و(زيداً اشتر له ثوباً) و(خالداً لا تشتم أباه) و(بكرأ لا تمرر به) و(زيداً ليضربه عمرو)؟
 - ٦ - ولم جاز أن يعمل ما بعد لام الأمر فيما / قبله ؟
 - ٧ - وهل يجوز في هذه الأسماء الرفع ؟ ولم جاز ؟
 - [٢-] ولم لا يجوز (زيداً فاضربه) كما جاز (زيداً فاضربه) ؟
 - ٨ - وهل يجوز (الهلأل فانظر إليه)؟ وعلى أى شيء يجوز؟
 - ٩ - وهل يجوز (هذا زيد فحسن جميل)؟
 - ١٠ - وما الشاهد في قول الشاعر^(٢) :
- *وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ*^(٣)

(١) العنوان كما في الكتاب ، ج١ : ١٣٧ (٦٩:١) . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج١ : ١٢ ، وشرح الصفار ، ص ٢١٩ .

(٢) لم أهد إلى معرفته .

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٢) . وعجزه :

*وَأُكْرِمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

ويروى (فانكح فتاتها) . وخولان : حى باليمن ، وأكرمة الحيين : أي مكرمة الحيين ، حى أبيها وحى =

١١ - وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (١)؟

١٢ - وَلِمَ جاز (كلُّ رجلٍ يأتيك) (٢) فله درهم) وَلَمْ يجز (كل رجلٍ فله درهم)؟

١٣ - وما الشاهد فى قول عدى بن زيد (٣) :

(٢٤٠) - *أَرْوَا حُ مَوْدَعٌ أَمْ بَكُورُ* (٤)

وكم وجهًا يجوز فى رفع (أنت فانظر)؟ وَلِمَ لا يجوز على إضمار (هذا أنت) (٥)؟ وَلِمَ قدره تارة على (أنت الهالك) وتارة على قولهم: (شاهدك) أى (ما يثبت لك شاهدك)؟ فهل يجيء من هذا التقدير (الموعوظ أنت) ومن التقدير الأول (أنت الهالك)؟ وما الذى يدل على كل واحدٍ منهما؟ وما نظيره من وقوله جلّ وعزّ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٦)؟

= أمها . والخلو : التي لا زوج لها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج١ : ١٣٩ ، ١٤٣ (١ : ٧٠ ، ٧٢) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج١ : ٧٦ ، ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافى ، ج٢ : ١٣ ، والإيضاح ، ص ٩٦ ، وكتاب الشعر ، ج٢٧٩ ، ٢٩٤ ، والأزهية ، ص ٢٤٣ ، والخزانة ، ج١ : ٢١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٣١٩٥ .

(١) من الآية (٢٧٤) فى سورة البقرة .

(٢) فى المخطوط (يأتك) والمثبت من الكتاب ، ج١ : ١٤٠ = (٧٠ : ١) .

(٣) ديوانه ، ص ٨٤ .

(٤) وسيأتى برقم (٢٤٣) ، وعجزه :

أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ويروى (لك فانظر) و (أنت فاعلم لأي حال) و (لك فاعمد لأي حال تصير) ، وعلى الأولى والأخيرة لا شاهد فيه .

ومعنى أرواح مودع أم بكور : أرواح يودعك أم بكور ، أى أنك هالك لا محالة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج١ : ١٤٠ (١ : ٧٠) ، كتاب الاختيارين ، للأخفش الصغير : على بن سليمان (ت ٣١٥) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٧٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٢٥ ، وشرح السيرافى ، ج٢ : ١٤ ، وكتاب الشعر ، ج١ : ٣٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج١ : ٤١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، ج١ : ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ، ج٤ : ٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٩١٥ .

(٥) لم ترد علة لذلك فى الجواب . وجاء فى الكتاب ، ج١ : ١٤١ = (١ : ٧١) «لا يكون على أن تضمّر (هذا) لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ، ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره...» .

(٦) من الآية (٢١) فى سورة محمد (صلّى الله عليه وسلم) .

١٤- وهل يجوز (زيداً فاضرب) على أن العامل هذا الفعل المذكور؟ ولم أجازهُ أبو الحسن (ت ٢١٥) مع دخول الفاء من غير فعلٍ آخر تكون عطفاً عليه؟ ولم أجاز بمنزلة (أماً بزيد فامرر) مع أن في (أما) معنى الجزاء وليس [ذلك] في الأمر؟ وهل يلزمه (فاضرب زيداً) في الابتداء؟

١٥- وما حكم الدعاء؟ ولم جرى مجرى الأمر والنهي؟ وما حكم (اللهم زيداً فاغفر ذنبه) و(عمرأ ليقطع الله يده) و(بكرأ لا يجزه الله خيراً^(١))؟

١٧- وما الشاهد في قول أبي الأسود الدؤلي (٢) :

(٢٤١) - *أَمِيرَانِ كَانَا أَخْيَانِي كِلَاهُمَا* (٣)

١٦- وما حكم (أماً زيداً فجذعاً له وأماً عمرأ فسقياً له)؟ وما تقديره؟ ولم عمل المصدر فيما قبله في قولك: (أماً زيداً فضريراً)؟

١٨- وما حكم (أما زيد فسلامٌ عليه [وأما] الكافر فلَعَنَةُ الله عليه)؟ ولم وجب رفعه ولم يحمل على الفعل مع المصدر؟

١٩- وما في قوله جل و عز: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ (٤) ، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٥)؟ ولم رفع الاسم في الأمر ولم يحمل على الفعل؟ وما تقديره؟ وما نظيره من ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ (٦)؟

٢٠- وما وجه مضارعة حروف الاستفهام لحروف الجزاء؟ وهل ذلك من وجهين: طلب الفعل ، وصحة الجواب في كل واحدٍ منهما؟

(١) اقتصر في الجواب على المثال الأول .

(٢) ديوانه ، ص ٤٦ .

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٤) ، وعجزه :

فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ

ويروي (أميرين كانا صاحبي) و (فكل جزاه الله عني بما عمل) ، وعلى الرواية الأخير لا شاهد فيه .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٤٢ = (٧١ : ١) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٥ ، وطبقات النحويين ، ص ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٣٧ ، ٣٨ . والخزانة ، ج ١ : ١٣٨ .

(٤) من الآية الثانية في سورة النور .

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة .

(٦) من الآية (١٥) في سورة محمد .

الجواب :

١-١* - الذي يجوز في فعل الأمر والنهي حمل الاسم عليه مع شغله عنه على أنه الاختيار ووجه الكلام ؛ لأنهما لا يكونان إلا بالفعل ، فاقترضاؤهما للفعل أشد من اقتضاء حرف الاستفهام ، إذ كان الاستفهام قد يخلو من الفعل ، ولا يخلو الأمر والنهي من الفعل .

٢-٢* - ولا يجوز إدخال الفاء مع رفع الاسم ؛ لأنه يصير بمنزلة (زيد فقام) . ويجوز إدخالها مع نصب الاسم في قولك : (زيداً فاضربه) ، لأنه بمنزلة (أنت زيداً فاضربه) ، وكذلك لو قدرته على (اضرب زيداً فاضربه) وجعلت (اضرب زيداً) الأول كأنه ضرب آخر . كأنك قلت : (اختص زيداً بالضرب فاضربه) فهذا يصح دخول الفاء فيه ، ولا يجوز (زيداً فاضربه) على أن (زيداً) مبتدأ ، وقولك : (فاضربه) خبر ، لما بينا من أنه بمنزلة (زيد فقام) .

٣-٣* - وإنما لم يكن الأمر والنهي إلا بالفعل لأن حقيقتهما تقتضي ذلك ، إذ حقيقة الأمر طلب الفعل من المأمور بطريقة (افعل) ، والنهي طلب فعل الانتهاء من المنهي بطريقة (لا تفعل) فإن قال قائل : (تراك زيداً) أمر وليس بفعل ، قيل له : ليس هذا بأمر ، وإنما يدل على معنى الأمر كما أن ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (١) ليس بأمر وإنما يدل على معنى الأمر . فقد بان أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل .

٤-٤* - وحمل الاسم على الفعل في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام / لأن الأمر والنهي أشد اقتضاء للفعل بأنهما لا يكونان إلا بفعل وليس كذلك الاستفهام ، فهما ، وإن اشتركا في طلب الفعل ، فأحدهما أشد طلباً له من الآخر ، إذ الاستفهام قد يخلو من الفعل ، والأمر والنهي لا يخلو (٢) من الفعل .

٥-٢* - وتقول : (زيداً امرؤ به) و(زيداً ليضربه عمرو) فكل هذا يختار فيه النصب للعلّة

التي بينا .

١-١* الكتاب ، ج ١ : ١٣٧ ، ١٤٤ = (١ : ٦٩ ، ٧٢) .

٢-٢* نفسه ، ص ١٣٨ = (٦٩) .

٣-٣* نفسه ، ص ١٣٧ = (٦٩) .

٤-٤* نفسه ، ص ١٣٧ - ١٣٨ = (٦٩) .

(١) من الآية (٢٣٣) في سورة البقرة . وينظر ما تقدم في باب ٢٧ : ٢١٠م .

(٢) كذا في المخطوط والأولى (لا يخلو) .

١-٦ - وِجَازُ تَقْدِيمِ الاسْمِ عَلَى لَامِ الْأَمْرِ لِأَنَّهَا نَظِيرُ (لَا) فِي النَّهْيِ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا لَا تَشْتُمْ) فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا لَتَضْرِبْ) وَيَجُوزُ (١) تَقْدِيمُ الاسْمِ فِيهَا لِأَنَّهَا مِمَّا يَقَعُ الْأَمْرُ (٢) بِهِ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ إِذْ كَانَتْ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمُفْرَدِ لَا عَلَى الْجُمْلَةِ (٣).

١-٧ - وَكُلُّ مَا يَنْصَبُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِمَّا شَغَلَ الْفِعْلَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ ، وَجَعَلَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ لِمَا كَانَ يَطْلُبُ مَا فِيهِ الْفَائِدَةُ مِمَّا يَصْلَحُ فِيهِ صَدَقٌ أَوْ كَذِبٌ ، وَكَانَ الْأَمْرُ فِيهِ فَائِدَةُ صَلَاحٍ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبَرِ لِهَذِهِ الْمَقَارِبَةِ الشَّدِيدَةِ ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ . وَسَيَلِيهِمَا فِي هَذَا كَسَيِلِ الاسْتِفْهَامِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتُهُ؟) .

١-٨ - وَتَقُولُ: (الْهَلَالُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ) ، فَيَجُوزُ عَلَى الْحَذْفِ مِنْ قَوْلِكَ: (هَذَا الْهَلَالُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ) وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْحَذْفِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ (زَيْدٌ فَقَائِمٌ) (٤).

١-٩ - وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ فَحَسَنٌ جَمِيلٌ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: (انْتَبِهْ لَهُ فَهُوَ حَسَنٌ جَمِيلٌ) ، فَتُوجِبُ تَنْبِيهَهُ عَلَى أَنَّهُ حَسَنٌ جَمِيلٌ بَعْدَ تَنْبِيهِهِ عَلَى أَنَّهُ زَيْدٌ .

١-١٠ - وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(٢٤٢) - وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَاثَكُحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَا (٥)

فَهَذَا عَلَى قَوْلِهِ: (هَذِهِ خَوْلَانُ فَاثَكُحْ فَتَاتَهُمْ) . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ الْحَذْفِ ، لِأَجْلِ دُخُولِ الْفَاءِ (٦).

١-١١ - وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٨ = (١ : ٦٩) .

* ٢- نفسه ، ص ١٣٩ = (٦٩ - ٧٠) .

* ٣- نفسه . ص ١٤٠ = (٧٠) .

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (وَلَا يَجُوزُ) ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا أَثْبَتَهُ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُ (لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْاسْمِ) يَنَاقِضُ قَوْلَهُ السَّابِقَ (وِجَازُ تَقْدِيمِ الْاسْمِ ...).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ (النَّفْيُ) ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا أَثْبَتَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ عَنِ لَامِ الْأَمْرِ .

(٣) يَنْظُرُ مَا تَقْدِمُ ، فِي بَابِ ٦: ٣٢ .

(٤) يَنْظُرُ مَا تَقْدِمُ فِي الْفَقْرَةِ (٢) .

(٥) تَقْدِمُ بِرَقْمِ (٢٣٩) .

(٦) يَرُودُ عَنِ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ وَجَمَاعَةٍ ، أَنَّ الْفَاءَ هُنَا زَائِدَةٌ وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْمَقْتَرَنَةُ بِهَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ . يَنْظُرُ الْمَغْنَى ، ص ١٧٩ .

رُبُّهُمْ ﴿١﴾ فدخلت الفاء في الخبر لأنه بمنزلة الجزاء.

١٢*١ - وكذلك تدخل في الخبر لأنه بمنزلة عطف فعل على فعل. فيجوز (٢): (كلُّ رجلٍ

يأتيك (٢) فله درهم) ولا يجوز (كلُّ رجلٍ فله درهم) ؛ لأنه ليس فيه فعل فيشبهه الجزاء.

١٣*٢ - وقال عدی بن زید :

(٢٤٣) - أرواحٌ مودَّعٌ أم بكورٌ أنتَ فانظرِ لأىِّ ذاكَ تصيرُ (٤)

ففى رفع (أنت) ثلاث (٥) أوجه (٦): الأول : على إضمار الرفع ، لأن سببهُ مرفوعٌ كما يجبُ إضمارُ الناصبِ إذ كان السببُ منصوباً ، فكأنه قال : (انظر أنت فانظر) . الثانى : على حذف الخبر ، وتقديره (أنت الهالك) ، ودليله أنه لما قال : (أرواحٌ مودَّعٌ أم بكورٌ) دلَّ على انقطاع الرواحِ حتى لا رواحَ بعده ، أو البكورِ حتى لا بكورَ بعده يصح منه فدلَّ على هلاكه ، وقدره (أنت الهالك بهلاك رواحك أو بكورك حتى لا تصح أصلاً فانظر لأىِّ ذاك تصير؟) . الثالث : على حذف المبتدأ ، وتقديره (الموعوظ أنت) ، ودليله : أنه لما ذكر ما يقتضى تعاقب الرواح والبكور من (٧) علم بالانقطاع لا محالة كان فى ذلك ما يعظه ويزجره عن إهمال الأمر فيما يقتضيه هذا الذى ذكره ، وفى ذلك وعظ قد ظهر ، فكأنه قال : الموعوظ أنت بذاك الذى ذكر فانظر لأىِّ ذاك تصير؟ . ولهذا قدره سيبويه فى أحد التقديرين على قولك : (أنت الهالك) ، وفى التقدير الآخر على (شاهدك) (٨) ، أى (ما يثبت لك شهادك) ، فحذفَ (ما يثبت لك) وهو فى موضع المبتدأ . ونظيره ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٩) ، ودليله ما طلبَ منهم من الفعلِ فأجابوا بهذا القولِ الذى

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٠ = (١ : ٧٠) .

٢* نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤١ = (٧٠ - ٧١) .

(١) من الآية (٢٧٤) فى سورة البقرة .

(٢) فى المخطوط (ويكون) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (يأتك) وكذلك فى السؤال . ينظر التعليق عليها هناك .

(٤) تقدم برقم (٢٤٠) .

(٥) كذا فى المخطوط ، والأولى (ثلاثة) .

(٦) ينظر التعليق على آخر الفقرة رقم (١٠) ، وهناك أوجه أخرى ينظر عنها شرح أبيات المغنى ،

ج ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٧) فى المخطوط (على) ولعل المراد ما أثبتته .

(٨) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤١ = (١ : ٧١) .

(٩) من الآية (٢١) فى سورة محمد .

يقتضى إذا كان جواباً أنهم عليه ، وأن أمرهم الذى هم عليه طاعة وقول معروف . الثانى : تقديره (طاعة وقول معروف أمثل) ، ودليله أنه طلب منهم الفعل فظهر ما يقتضى الإجابة وأنها أمثل وأولى من ترك الإجابة / فصار تقدير (طاعة وقول معروف [أمثل]) أو (أولى) أو ١٤٨ (أصلح) .

١٤*١ - وأجاز الأخفش (ت ٢١٥) (زيداً فاضرب^(١)) على أن العامل هذا المذكور، وكذلك (بزيد فامرر) وشبهه بقولهم : (أما بزيد فامرر) . وبينهما فرق ، وهو أن (أما) فيها معنى الجزاء . فيصلح أن يدخل الفاء على شبه جواب الجزاء ، كأنه يجب الثانى بوجوب الأول كما يكون فى الجزاء وليس كذلك (زيداً فاضرب) . وفيه عندي ضعف فى القياس ولكن وجهه أنه يجوز (زيداً فاضرب) بإجماع . ومن الأصول أنه إذا حذف السبب الذى شغل العامل تعدى الفعل إلى المفعول فيجىء من هذا أن يجوز (زيداً فاضرب) ، هذا طريق الحجاج لأجاجة هذه المسألة ، ولكن يعترض عليها أنه يلزم حذف الفاء مع حذف ما شغل به الفعل إن احتيج إلى إعمال الفعل . وللأخفش^(٢) أن يقول : فإني لا أحذف إلا ما اشتغل به الفعل فقط وأقر باقى الكلام على حاله ؛ لأنه لا يمتنع هذا فيكون فيه النظر من هذه الجهة . وجملة الأمر أنه ضعيف فى القياس ؛ لأن يلزم عليه (فاضرب زيداً) . وهذا لا يجوز بإجماع .

١٥*٢ - وحكم الدعاء كحكم الأمر والنهي ، لأنه طلب للفعل من المدعو كما يطلب الفعل من المأمور ، فسبيلها سبيل واحد فى اقتضاء الفعل ، فتقول على ذلك : (اللهم زيداً فاغفر له) ، كأنك قلت : (اللهم ارحم زيداً فاغفر له) .

١٦*٢ - وتقول : (أما زيداً فجدعاً له وأما عمراً فسقياً له) ، كأنك قلت : (أما زيداً فجدع

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤١ هـ . ٥٥

*٢- نفسه ، ص ١٤٢ = (٧١) .

(١) جاء فى هامش الكتاب «قال : أبو الحسن : تقول : (زيداً فاضرب) ، فالعامل (اضرب) هذه ، والفاء معلقة بما قبلها . ويدل على أن هذه هي العاملة قولك : (بزيد فامرر) ، كما تقول : (أما بزيد فامرر) فهذه الفاء أضافت الفعل الذى معه الفاء إلى زيد» . وفى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٢٢ : أن الفاء فى المثال المذكور جواب لفعل محذوف تقديره (تأهب فاضرب زيداً) ، فلما حذف الفعل قدم المفعول عوضاً عنه . كما قدم فى نحو (أما زيداً فاضرب) . ولم يشر السيرافى إلى شيء عن رأي الأخفش ، وينظر البحر المحيط ، ج ١ : ١٧٦ ، والمغنى ، ص ١٨٠ .
(٢) فى المخطوط (والأخفش) ولعل الصواب ما أثبتته .

الله وأما عمرًا فسقى الله) ، وإنما جاز أن يعمل المصدر فيما قبله إذا قلت : (أما زيدًا فضربًا) ؛ لأنه في موضع الأمر ؛ فليس بموصول ، ولو كان في موضع (أن) لم يجز أن يعمل المصدر فيما قبله ؛ لأنه موصول ، [نحو] (ضرب زيد عمرًا صواب) . ولا يجوز (عمرًا ضرب زيد صواب) على التقديم.

١٧*١ - وقال أبو الأسود الدؤلي :

(٢٤٤) - أَمِيرَانِ كَانَا أَخْيَانِي كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ^(١)

فنصب (كلًا) ؛ لأنه في موضع الأمر ، كأنه قال : (جزى الله كلاً عني بما فعل) .

١٨*١ - وتقول : (أما زيدٌ فسلامٌ عليه وأما الكافرُ فلعنة الله عليه) فترفع الاسم المقدم ؛

لأن المصدر مرفوع . فإذا لم يعمل فيه فعلٌ وهو على معنى الدعاء في قولك : (لعنة الله على الكافر وسلامٌ الله على زيد) لم يجز أن يعمل في الاسم المقدم إذا شغلت المصدر عنه بضميره ؛ لأنه إذا لم يعمل في المصدر فترك عمله في الاسم أوجب .

١٩*٢ - وفي التنزيل : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ^(٢) ٢٠ ، وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(٣) ٢٠ ، وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ^(٤) ٢٠ . فكلُّ هذا رفع على

حذف الخبر ، لا على أن الأمر في موضع الخبر لما ذكرنا من أن الاختيارَ الحملُ على الفعل . وتقديره : (فيما يتلى عليكم الزانية والزاني) ، أو (فيما فرض عليكم) ، أو (فيما كتب عليكم) . وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو . ولا يحمل على الشذوذ عن القياس^(٥) وله وجهٌ حسن يتوجه

١*١ الكتاب ، ج ١ : ١٤٢ = (١ : ٧١) .

٢*٢ نفسه ، ص ١٤٢ - ١٤٣ = (١ : ٧١) .

(١) تقدم برقم (٢٤١) .

(٢) من الآية الثانية في سورة النور .

(٣) من الآية (٣٨) في سورة المائدة .

(٤) من الآية (١٦) في سورة النساء .

(٥) يرى الفراء والمبرد أن (ال) في الآيتين الأولى والثانية بمعنى الذي ، وأن الفاء دخلت على الخبر ، لأن

الكلام في معنى الجزاء . ينظر معاني القرآن ج ١ : ٣٠٦ ، والكامل ، ج ٢ : ٢٦٥ ، وشرح السيرافي ،

ج ٢ : ٥ ب ، والبسيط ، ج ١ : ٥٧٣ ، ويعزى ذلك أيضا إلى الكوفيين عموماً والزجاج . ينظر الهمع ،

ج ٢ : ٥٦ = (١ : ١٠٩) .

وما ذكر ينطبق على الآية الأخيرة ، وقد تقدم نحوه في الفقرة رقم (١١) غير أن الرمانى خرجها هنا على حذف الخبر وهو في كلا الحالين تابع لسيبويه . ويظهر أن سيبويه يجيز في نحو هذه الآية =

عليه فى التأويل . ومثله ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ (١) ،
وتقديره (فيما يُقَصُّ عليكم مثل الجنة التي وَعِدَ المتقون) (٢) ثم قيل : (فيها كذا فيها كذا) .
١*٢ - وحروف الاستفهام تضارع حروف الجزاء من وجهين : أحدهما : طلب الفعل ،
والآخر : صحة الجواب فيهما ، إلا أن ذلك فى الجزاء يلزم فى كل موضع ، ولا يلزم فى
الاستفهام فى [كل] موضع .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٤ = (١ : ٧٢) .

= الوجهين . وينظر شرح السيراقى ، ج ٢ : ٢ ب ، ويتضح من ذلك أن كلا الوجهين لم يشذ عن القياس
غير أن عدم التقدير أولى من التقدير .

(١) من الآية (١٥) فى سورة محمد .

(٢) وهناك آراء أخرى ، منها : أن (مَثَلٌ) مبتدأ ، و(فيها) خبر ، وأعيد الضمير مؤنثا لأن (مَثَلٌ) هو الجنة ،
ومنها أن (مَثَلٌ) زائدة ، و(الجنة) مبتدأ و (فيها) الخبر . ينظر البسيط ، ج ١ : ٥٧٢ .

٣٤-باب حروف النفى^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في حروف النفى مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١ - / ما الذى يجوز في الفعل من حمل الاسم عليه في حروف النفى ؟ وما الذى لا يجوز؟ ٤٨ ب ولم ذلك ؟

٢ - ولم كان الجزاء أقوى ثم الاستفهام ثم حروف النفى ؟ ولم لا يجوز في كل ما طلب الخبر كما يطلبه حرف النفى ما يجوز في حرف النفى ؟ فلم لا يكون الوجه (إن زيدا عمراً ضربه) إذا كانت (إن) في هذا تطلب الفعل على طريق الإثبات كما تطلبه (ما) على طريق النفى في قولك : (ما زيدا ضربته)؟

٣ - وما الشاهد في قول هديّة بن خشرم^(٢):

(٢٤٥) - * فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لِجَلَالِهِ * (٣)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٢) : « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهى حروف النفى » وينظر الباب في شرح السيرافى ، ج ٢ : ٦ ب ، وشرح الصفار ، ص ٢٢٨ .

(٢) ينظر الأغاني ، ج ٢١ : ١٧٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٨٦ وفيهما خبر وفاته حيث قتل قصاصاً نحو سنة ٥٠ هـ بسبب قتله ابن عمه وكان هديّة شاعراً راوية .

(٣) وسيأتى برقم (٢٥٢) ، وعجزه :

* وَلَا ذَا ضِيَاءٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ *

ويروى صدره (فلا تتقى ذا هيبة لجلاله) وعليها لا شاهد فيه . وضمير المؤنث فى (هبة) يرجع إلى (نوائب الدهر) فى بيت سابق .

ومن مواطن وروده: الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٢) ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٨١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٩ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٣٣٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٣٧ .

وقول زهير^(١) :

(٢٤٦) - * لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْيَسُ ... * (٢)

وقول جرير^(٣) :

(٢٤٧) - * فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ * (٤)

٤ - وما حكم (ما) على مذهب أهل الحجاز ؟ ولمَّ لا يجوز فيها إلا الرفع ؟

٥ - وما الشاهد في قول مزاحم :

(٢٤٨) - * وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ * (٥)

وكيف يجيء على مذهب بنى تميم ؟ ولمَّ جاز فيه على مذهبهم وجهان ولمَّ يجوز على مذهب

أهل الحجاز إلا وجه واحد .

٦ - وهل يجوز في (ليس) أن يجرى مجرى (ما) في الإلقاء ؟ ولمَّ جاز ذلك في قول بعضهم ؟

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣٠ هـ)، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تحقيق أحمد زكي العدوي، (القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب، ١٣٨٤ هـ، مصور عن ط. دار الكتب، ١٣٦٣ هـ)، ص ١٤٦، توفي نحو سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٢) وسيأتي برقم (٢٥٣) وهو بتمامه :

لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْيَسُ وَلَا بِالْأَدَارِ ، لَوَكَلَّمْتُ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمُ
وَيُرَوَّى (غَيْرَهَا بَعْدُ الْأَنْيَسِ) .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٢ .

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٦٥ .

(٤) وسيأتي برقم (٢٥٤) ، وعجزه :

* وَلَا جَدًّا إِذَا ارْزَحَمَ الْجُنُودُ *

ويروى (ولا حسب فخرت به كريم ولا جد) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وجوزَ يونس أن يكون التثنية في (فلا حسباً) على الرواية الأولى للضرورة وبناء عليه لا شاهد في البيت إذ الشاهد فيه نصب (حسباً) بفعل محذوف كما سيأتي . ينظر شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٧ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٣٦ .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣) ، والأصول ، ج ١ : ٣٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٣ ، ٥٦٨ .

(٥) تقدم برقم (١٢٧)، و(١٣٦) وسيأتي برقم (٢٥٥) ، وعجزه :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

وهل يجيء على هذا المذهب (ليس زيدا ضربته) ؟ وما الشاهد فى قول حميد :

(٢٤٩) - * فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ * (١)

وقول هشام أخى ذى الرمة :

(٢٥٠) - * هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا * (٢)

وما الشاهد فى قوله بعضهم : (ليس الطيب إلا المسك) ؟

[٢-] وما حكم (إنى زيد لقيته) ؟ ولم [لم] يحمل على الفعل إذا المعنى (إنى لقيت زيدا) ؟

٧ - ولم نُصِبَ (كل) فى قوله جل وعز : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٣) ؟ وما مذهب ابن

السراج (ت ٣١٦) فيه ؟ ولم حمله سيبويه على (زيداً ضربته) (٤) مع ضعف هذا ؟

٨ - وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه) ؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت) ؟ وما شاهد من

قولهم (٥) : (قد علمت لعبد الله تضربه) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول المرار الأسدى (٦) :

(٢٥١) - * فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا * (٧)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (٧٢ : ١) .

(١) تقدم برقم (١٢٤) ، و (١٣٣) وسيأتى برقم (٢٥٨) وعجزه :

* وليس كل النوى تلقى المساكين * .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، و (١٣٥) ، وسيأتى برقم (٢٥٧) ، وعجزه :

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءٌ الدَّاءِ مَبْنُولٌ *

(٣) الآية (٤٩) فى سورة القمر .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤٨ = (٧٤ : ١) .

(٥) فى الكتاب ، ج ١ : ١٤٩ = (٧٤ : ١) « ومثل ذلك : (قد علمت لعبد الله تضربه) » ولم يذكر أنه قول للعرب .

(٦) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ = (٧٥ : ١) ، وينسب لعبد الله بن الزبير الأسدى . ينظر شرح أبيات

سبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٢٧ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨١ .

(٧) وسيأتى برقم (٢٥٩) ، وعجزه :

* جَرَرْتُ عَلَى مَا شِئْتُ نَحْرًا وَكَلَّكَلا *

ويروى (جررت) للمتكم ، كما يروى (حززت) ، والضمير فى (فلو أنها) للمظلمة المفهومة من بيت سابق .

ومن مواطن وروده : شرح السيرافى ، ج ٢ : ١٠ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٣٢٩ ، والنكت ،

ج ١ : ٢٧٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٥٤٥ .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى أنه إذا ولى حرف النفى الاسم مع شغل الفعل عنه بسببه أن يحمل على فعل يُفسرُهُ ، كما يكون فى حرف الاستفهام ، كقولاك : (ما زيدا ضربته ولا عمرا قتلته) . وإنما اختير ذلك لأن حرف النفى يشبه حرف الاستفهام فى نقل الجملة عن معنى إلى معنى يخرج من الإيجاب ، فحرف الاستفهام ينقل عن الخبر إلى الاستخبار ، وحرف النفى ينقل عن الإثبات إلى النفى .

١*٢ - ولا يجوز أن يجرى حرف التحقيق فى ذلك مجرى حرف النفى ؛ لأن التحقيق لا يحتاج إلى حرف وإنما يدخل تأكيداً . ولم يحتج إلى حرف لأنه الأصل فليس يحتاج إلى حرف ينقله عن معنى إلى معنى التحقيق ، وذلك كقولاك : (إنى زيد لقيته) ، فالوجه فى هذا الحمل على الابتداء كما يحمل عليه إذا قلت : (زيد لقيته) ؛ لأنه ليس ههنا سبب يجعله بالفعل أولى . والأسباب التى توجب أن الحمل على الفعل أولى على ثلاث مراتب : الأولى (١) : مرتبة الجزاء ، فهو أقواها ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ولا يصلح لهذا الاسم بعد حرف الجزاء ، ومثله باب الأمر والنهى . الثانى : باب الاستفهام ، فليس له قوة الجزاء ؛ لأنه قد يكون من غير فعل ، كقولاك : (أزيد أخوك؟) ، إلا أنه يطلب الفعل إذا كان فى الكلام ، ويصح [بعده] جواب مجزوم كقولاك : (أتأتينى ؟ أكرمك) . الثالث : باب حروف النفى ، لأنها تشبه حروف الاستفهام فى أنها تنقل الجملة إلى ما ليس بواجب ، فهى دون (٢) منزلة ما شبّهت به .

٢*٣ - وقال هدية بن خشرم :

(٢٥٢) - فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ (٣)

فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه فى حرف النفى . ومثله قول زهير :

(٢٥٣) - لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدَى الْأَنْبَسِ / وَلَا بِالْدارِ ، لَوْ كَلَّمْتُ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمَ (٤) ١٤٩

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (٧٢ : ١) .

٢* نفسه ، ص ١٤٥ - ١٤٦ = (٧٢ - ٧٣) .

(١) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى) وكذا الثانى ، والثالث .

(٢) فى المخطوط (ما بون) ولعل الأولى ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٤٥) .

(٤) تقدم برقم (٢٤٦) .

ومثله قول جرير :

(٢٥٤) - فَلَا حَسْبًا فَخَرَّتْ بِهِ لَتِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا ارْذَحَمَ الْجُدُودُ^(١)

وتقديره : (فلا ذكرت حسباً) إلا أنه مما لا يظهر فيه الفعل للاستغناء عنه بتفسيره .

١*٤ - وحكم (ما) على مذهب أهل الحجاز رفع الاسم فيها ، لأنها عاملة فلا سبيل

للفعل على اسمها ؛ لأنه لا يعمل في اسم عاملان ، وهذا أصل جار في سائر أبواب العربية ، إذ الإعراب إنما يتعاقب على حرف الإعراب ، ولا يمكن أن يكون فيه إعرابان مختلفان ، ولا معنى لإعرابين متفقين ؛ لأنه لا بيان فيهما على هذا الطريق فليس إلا عاملاً واحداً ، فتقول على هذا المذهب : (ما زيداً لقيته) . فأما على مذهب بنى تميم فتقول : (ما زيداً لقيته) وقد بينا العلة في ذلك (٢) .

١*٥ - وقال مزاحم العقبلي :

(٢٥٥) - وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ^(٣)

بالرفع على مذهب أهل الحجاز مع إضمار الهاء في (عارفه) . وأما على مذهب بنى تميم فالنصب على إضمار (عارف) ، ويجوز الرفع على مذهبهم على :

* ... كَلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ * (٤)

وفيه ضعف لحذف الضمير من الخبر ، ولكنه جائز لما بينا قبل (٥) .

٢*٦ - ويجوز (ليس زيداً لقيته) على مذهب من قال : (ليس الطيب إلا المسك) ؛ لأنه

يجعل ليس بمنزلة (ما) ، وهو مذهب ضعيف^(٦) من أجل أنه يكفي فيما يوجب الشبهة منع

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣) .

٢* نفسه ، ص ١٤٧ = (٧٣) .

(١) تقدم برقم (٢٤٧) ، وينظر ما ذكر هناك عن تنوين (حسباً) .

(٢) ينظر ما تقدم في الفقرة (١) .

(٣) تقدم برقم (١٢٧) ، و (١٣٦) ، و (٢٤٨) .

(٤) تقدم برقم (١٦٢) ، و (١٦٨) .

(٥) ينظر ما تقدم في باب ٨ : ٢٥ ، ١١ ، ١٢ .

(٦) حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بنى تميم إهمال (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) . وقد حاول بعض

النحويين تخريج قولهم : (ليس الطيب إلا المسك) على إعمال (ليس) . وإلهم لم ينتبهوا إلى أن سيبويه

قد ذكر معه قولهم (ما كان الطيب إلا المسك) بنصب (المسك) ليعلم أنه هو الخبر وأن الذين رفعوه مع

(ليس) هم الذين نصبوه مع (كان) وأنه لا ضمير شأن مع (ليس) كما أنه لا ضمير شأن مع (كان) .

ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤٧ = (١ : ٧٣) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨ ب ، والنكت ، ج ١ : ١٠٠

التَّصَرُّفِ^(١) كما يكفى فى (ما) أن تعمل إذا ترتَّبَ الخَبَرُ فى موضِعِهِ على أصلِهِ^(٢). وأما قول هشام أخى ذى الرُّمَّة :

(٢٥٧) - هى الشِّفاءُ لدائى لو ظَفِرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الداءِ مَبْذُولُ^(٣)

فلا يحملُ على هذا المذهبِ الضَّعِيفِ من قول بعضهم : (ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ) ولكنَّ على الإِضْمَارِ فى (ليس) كالإِضْمَارِ فى ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٤). وكذلك قول حميد :

(٢٥٨) - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالَى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ^(٥)

فهذا على الإِضْمَارِ فى (ليس).

٧*١ - وفى التنزيل (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)^(٦) فاختلفوا فى وجه نصب (كُلُّ) فَحَمَلَهُ

سببويه على (زيداً ضربته) فقال : هو عربى جيد^(٧). بعد ما بيَّن قبل هذا الموضع أن الاختيار

فى مثله الحمل على الابتداء^(٨) ، وكأنه ذهب إلى أَنَّهُ قد يُخْرَجُ عن الأصل الذى ينبغى أن

يُطْرَدَ الكلامُ عليه للإشعارِ بوجه الجوازِ لخلاف ذلك الأصلِ المطْرَدِ كما جاز (استحوذَ) على

خلاف ما يَرُدُّ عليه الباب للإشعارِ بهذا المعنى فيحسن فيه على طريق النادر ، ولا يلزمُ مثل ذلك

على جهةِ المطْرَدِ . وكان أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦) لا يرضى هذا المذهب ؛ لأنَّه لا يحمل

القرآن على وجهٍ ضعيف ، ويتأولُ النصبَ على أَنَّهُ بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿إِنَّا

كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٦) : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فيما يفهم من هذا الكلام ، كما أنَّ المعنى

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٨ = (١ : ٧٤) .

= ٢٧٠ وتذكرة النحاة ، ص ١٦٨ ، ومغنى اللبيب ، ص ٣٢٥ ، والهمع ، ج ٢ : ٨٠ (١ : ١١٥) .

ومما هو جدير بالذكر أن الخبر فى (ما كان الطيب إلا المسك) قد جاء فى الكتاب مرفوعاً فى طبعة

بولاق وتحقيق هارون ولا معنى لرفعه ، وقد نص على نصبه كل من السيرافى فى شرحه المتقدم ذكره ،

والأعلم فى النكت المتقدم ذكره أيضاً . وينظر الأشباه والنظائر ، ج ٣ : ١٦٨ .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ١ : ١١ .

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ١٩ .

(٣) تقدم برقم (١٢٦) ، و (١٣٥) ، و (٢٥٠) .

(٤) من الآية (٩) فى سورة النمل .

(٥) تقدم برقم (١٢٤) ، و (١٣٣) ، و (٢٤٩) .

(٦) الآية (٤٩) فى سورة القمر .

(٧) ينظر الكتاب ، ١* - وفيه « وهو عربى كثير » .

(٨) ينظر نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢) ، وفيه : « فالنصب عربى كثير والرفع أجود » . وينظر المغنى ، ص ٦٦٢ .

في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١) : (يسألونك عن قتال في الشهر الحرام).
فهذا الذي ذكره لا خلاف في جوازه وحسنه^(٢). والوجه الذي ذكره سيبويه أسبق إلى النفس^(٣).

٨*١ - وتقول: (قد علمت عبد الله تضربه) للفعل الأول^(٤) على الاسم، لأن اللام قد منعت

منه ، ولا سبيل للفعل الأخير عليه ، لأن اللام لام الابتداء.

٩*١ - وقال المرأ الأسدي :

(٢٥٩) - قَلَّوْا أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا جَرَرْتَ عَلَيَّ مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلَّكَ^(٥)

فهذا على (إني زيدا ضربته) ، وهو يجوز على الوجهين : البذل^(٦)، وعلى (زيداً لقيته).

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٩ - ١٥٠ = (١ : ٧٤ - ٧٥).

(١) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة.

(٢) أورد أبو بكر نبذة عن الاشتغال في كتابه الأصول ، ج ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ولم يذكر هذا الرأي . كما لا أعلم أحداً نقله عنه غير أن ابن الشحرى عرض له فقال : « وخطر لي في نصب (كل) ... أن يكون ... نصبا على البذل » ثم أورد عليه اعتراضين وأجاب عنهما . ينظر الأمالي الشجرية ، ج ١ : ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) وهناك رأيان آخران ، أحدهما : أن (تا) في (إنا) أولى بالفعل لأنها فاعل في المعنى ، والآخر : أن الرفع يوهم غير الصواب حيث يلتبس فيه الفعل المفسر وهو (خلقناه) بالصفة . غير أن الرضى نفى أى تفاوت في المعنى سواء أ جعل الفعل خبراً أم صفة . ينظر إعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٩٨ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٣٠٠ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٧٢ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، والمغنى ، ص ٦٦٢ ، والهمع ، ج ٥ : ١٥٦ = (٢ : ١١٣).

(٤) يبولى أن هنا سقطاً لأن ما بعده لا يتناسب معه وقد تقدم في الأسئلة ما يوحى بذلك حيث جاء فيها : « وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه)؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت)؟ ، وما شاهده من قولهم (قد علمت لعبد الله تضربه)؟ » . وجاء في الكتاب حوله ما يلي : « ومثل ذلك قد علمت لعبد الله تضربه ، فدخول اللام يدلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء ، لأنها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الإشراف فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا ، وإن شاء نصب ... » . وينظر شرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٠ .

(٥) تقدم برقم (٢٥١).

(٦) ينظر رأى ابن السراج المتقدم في الفقرة (٧).

٣٥- /باب البَدَل^(١)(٢)

الغرض [فيه]: أن يبين ما يجوز في الفعل من إعماله في الاسم على وجه البَدَل مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في الفعل من إعماله على طريق البَدَل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة البَدَل ؟
- ٣ - ولمَ جازَ بَدَلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ وهو هو ، وبَدَلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ وهو بعضه ، وبَدَلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ والمعنى مشتمل عليه ؟ ولمَ جازَ بَدَلُ الغلطِ ؟
- ٤ - وما البَدَل الذي يجري على معنى التأكيد ؟
- ٥ - وما البَدَل الذي يجري على معنى البداء ؟
- [٢ ، ٤] وما الشاهد في ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٣).
- ٦ - وفي قول الشاعر (٤):

(٢٦٠) - * وَذَكَرْتَ تَقْتَدُّ بَرْدَ مَائِهَا * (٥)

- (١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ = (١ : ٧٥) « هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول » ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٠٠ ، وشرح الصفار ، ص ٢٤٠ .
- (٢) ينظر تذكرة النحاة ، ص ١٨١ - ٢٧٨ فقد جاء فيه عرض لأراء عدد من النحويين حول كلام سيبويه في ثلاثة أبواب تبدأ من هذا الباب ، وذلك من تقييد أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت ٧٠٨) شيخ أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) .
- (٣) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة .
- (٤) هو جبر بن عبد الرحمن أو أبو وجزة السعدي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٨٥ ، وفرحة الأديب ، ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ، ج ٤ : ١٨٣ .
- (٥) وسيأتي برقم (٢٦١) ، وبعده :

* وَعَتَكَ الْبُولُ عَلَى أَنْسَائِهَا *

ويروى (تذكرت نهيا وبرد مائها) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . إذ الشاهد فيه إبدال (برد مائها) =

- ٧ - وما البدلُ من الشيءِ والمعنىِ مشتملٌ عليه ؟ وهل يجوز (رأيت زيدا أباه) والأب غير زيد ؟ ولم لا يجوز ؟
- ٨ - وما الشاهد في ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١) وقوله جل وعز: ﴿ قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (٢) ؟
- ٩ - وما حكم (بعت متاعك أسفله قبل أعلاه) ؟ ولم لا يجوز إلا على البدل ؟
- ١١ - (اشتريت متاعك أسفله أسرع من اشتراي أعلاه) . (اشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض) . (سقيت ابلك صفارها أحسن من سقي كبارها) فلم لا يجوز جميع هذا إلا على البدل ؟
- ١٢ - وما حكم (سقيت إبلك صفارها أحسن من كبارها) و(ضربت (٣) [الناس] بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً) ؟ فلم جاز في هذا وجهان البدل واستئناف الاسم على الحال (٤) ؟
- ١٠ - وما حكم (اشتريت متاعك أسفله أفضل من أعلاه) ؟ ولم لا يجوز إلا بالرفع ؟ وما قسمة البدل فيما يحتمل من الحال والبدل ؟ وما حكم (مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً) ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟ وما الفرقُ بينهما في المعنى ؟
- ١٣ - وما حكم (ألزمت الناس بعضهم بعضاً) ؟ ولم لا يجوز إلا على البدل ؟ (وخوفت الناس ضعيفهم قويهم) ؟ ولم لا يكون إلا على البدل ؟
- ١٤ - وما حكم (دفعت (٥) الناس بعضهم ببعض) ؟ ولم لا يكون إلا على البدل ؟ وما حكم

=من (تقتد) كما سيأتى في الجواب . وتقتد : اسم موضع أو ركية بأرض الحجاز . وكذا نهيا : اسم موضع . وعك البول : أثره . والأنساء جمع نسا وهو عرق يستبطن الفخذ .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٥١ = (١ : ٧٥) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٣ : ٣٦٦ ، والأصول ، ج ٢ : ٤٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٣٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٩ ، ١٢٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٧٣ ، والتكملة والذيل والصلة ، للصاغانى الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم اسماعيل الأبيارى ، وغيره ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م) ، ج ٢ : ٣١٣ .

(١) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران . ولم يعرض في الإجابة لبيان الشاهد فيها ولعله اكتفى باستشهاده بالآية في أثناء الحديث عن أقسام البدل في الفقرة الثانية من الجواب .

(٢) من الآية (٧٥) في سورة الأعراف . وقد جاءت في المخطوط هكذا (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) . وهو سهو .

(٣) في المخطوط (ضرب) ، وما أثبتته من الجواب .

(٤) في الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ = (١ : ٧٦) «فهذا لا يكون فيه إلا النصب» .

(٥) في المخطوط (رفعت) والتصويب والمثبت من الجواب .

(مَيَّزْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ) [و] (أَوْصَلْتُ الْقَوْمَ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا

على البديل ؟

١٤ - وما حكم (فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟ وما الفرق؟

١٥ - وما حكم (صَكَّكَ الْحَجْرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ؟

١٦ - وفي التنزيل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (١)؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ ؟

١٧ - وما حكم (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ؟ وَلَمْ جَازَ رَفْعَ (بَعْضَهُمْ)؟

١٨ - وما حكم (عَجِبْتُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْقَوْمِ أَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ)؟ وهل يجوز رفع (أَسْوَدِهِمْ) و(أَحْمَرِهِمْ)؟

١٩ - وما حكم (سَمِعْتُ وَقَعَ أَنْيَابُهُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) وهل يجوز فيه الرفع؟ و(عَجِبْتُ مِنْ إِيْقَاعِ أَنْيَابِهِ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) وهل يجوز فيه الرفع؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ مِنْ إعماله على طريقِ البديلِ أَنْ يعملَ فى الثانىِ عل تقدير

وقوعه موقعِ الأولِ ، ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فى الثانىِ إِذَا كَانَ غيرَ الأولِ والمعنى ليس بمشتملٍ على الثانى ؛ لأنه إِنْ كَانَ الفعلُ قد تعلقَ بالأوّلِ والثانىِ وجب دخولُ حرفِ العطفِ لاشتراكِ الثانىِ مع الأوّلِ . وَإِنْ كَانَ الفعلُ إِنَّمَا تعلقَ بأحدهما صارَ ذكرُ الآخرِ لغوًا لا معنى له .

٢*٢ - وقسمة البديلِ على أربعةِ أوجهٍ (٢) : بديلِ الشئِ من الشئِ وهو هو ، وبديلِ الشئِ

من الشئِ وهو بعضه ، وبديلِ الشئِ من الشئِ والمعنى مشتملٌ عليه ، وبديلِ الغلطِ .
فالأول : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (٣) ، والثانى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ ، ١٥١ = (٧٥ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ١٥٠ - ١٥١ = (٧٥) .

(١) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة . وقد سقطت كلمة (الناس) من المخطوط .

(٢) ينظر البسيط ، ج ١ : ٣٩٠ - ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ١ : ٢٨١ - ٢٨٤ .

(٣) من الآيتين (٥٢ و ٥٣) فى سورة الشورى .

حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١) ، والتالث: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٢) ،
والرابع :كقولك : (مررت برجلٍ حمارٍ) على الغلط .

٣*١ - والأصلُ في البدلِ أن يكونَ الثاني هو الأولُ ، وكلُّ هذه الأوجهِ إليه ترجع . فمن ذلك / بدلُ الشئِ مَنْ الشئِ ، وهو بعضه ، لأنَّه قد يذكر لفظ الجميع والمعنى على البعض ١٥٠ .
بدليلٍ يصحب الكلامَ فكأنَّه قد ذَكَرَ البعضَ بلفظِ الجميعِ ثم أبدلَ منه . فأما ما المعنى مشتمل عليه فقد يجوز أن يقال : (سَلِ القريةَ) فيفهم منه معنى (أهل القرية) ، فيجوزُ على هذا (سَلِ القريةَ أهلها) ، وكذلك (سُرِقَ زيد ثوبُهُ) على هذا التقدير يجوزُ . وأما بدلُ الغلطِ فهو على التَّوهم أنَّه متعلِّقُ الفعلِ ثُمَّ يبدلُ منه على هذا التقدير بأن يُرْفَعَ ويوضَعَ موضِعَه المتحقِّقُ .

٤*٢ - والبدل الذي يجري على معنى التأكيد هو الذي يذكر فيه الاسم ويبين بالضمير كقوله جلَّ وعزَّ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٣) .

٥*٢ - والبدل [الذي] يجري على معنى البداء^(٤) هو الَّذِي يُسْتَدْرَكُ معنى البيان بعد ما بُنِيَ الكلامُ على الإفهام .

٦*٢ - وقال الشاعر :

(٢٦١) - وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَعِنْتُ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا^(٥)

فهذا البدلُ ممَّا المعنى مشتملُ عليه ؛ لأنَّ التذكُّرَ للمكانِ إِنَّمَا هو من أجل طيبِهِ وطيبِ مَا فِيهِ ، فكأنَّه قال : (وذكرتُ أحوالَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا) .

٧*٣ - وحقيقة البدلِ مَنْ الشئِ والمعنى مشتملُ عليه هو الذي يكونُ الثاني فيه غيرَ الأولِ ممَّا لو أُسْقِطَ الأولُ لأدى^(٦) المعنى مِنْ غير أن يَصِحَّ تَعَلُّقُ الفعلِ المتقدمِ بالأولِ إِلَّا فِي اللفظِ

١*١ الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ ، ١٥١ = (١ : ٧٥)

٢*٢ نفسه ، ص ١٥١ = (٧٥)

٣*٢ نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ = (٧٦)

(١) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران .

(٢) ، (٣) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة . وقد مثل الرماني بالآية لبدل الاشتمال والبدل الذي يجري على معنى التأكيد ، وهذا الأخير غير واضح فيها فيما يبنو لي . وينظر عن البدل الذي يصلح فيه التأكيد الباب (٣٦) .

(٤) ينظر البسيط ، ج ١ : ٤٠٨ ، شرح جمل الرجاجي ، ج ١ : ٢٨٣ .

(٥) تقدم برقم (٢٦٠) ، وفي المخطوط (على أنائها) .

(٦) في المخطوط (لأراً) ولعل الصواب ما أثبتته .

فقط . ولا يجوزُ على هذا (رأيت زيدا أباه) والأبُ غير زيد ؛ لأن الرؤيا تصلح أن تقع على زيد وتصلحُ أن تقع على الأب فلا يكون مثل هذا بدلاً ولكن يصلحُ فيه العطفُ ، فتقولُ : (رأيت زيدا وأباه) .

٨*١ - وفي التنزيل ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، فهذا بدل الشيء من الشيء وهو بعضه ؛ لأن (مَنْ آمَنَ) بعضُ المستضعفين (٢) .

٩*١ - وتقول : (بعت متاعك أسفله قبل أعلاه) فهذا لا يجوزُ إلا على البدل ؛ لأن قولك : (أسفله قبل أعلاه) لا يصح من أجل أن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث .

١٠ - وقسمة البدل في هذا الباب على ثلاثة أوجه ، فمنها ما لا يصلح إلا على البدل ، ومنها ما لا يصلح إلا على استئناف الجملة على الحال ، ومنها ما يجوز فيه الوجهان . فالذي لا يصلح إلا على البدل هو الذي لا ينعقد فيه معنى الجملة على الصحة كالمسألة التي تقدمت ، والذي لا يصح فيه إلا استئناف الجملة على الحال هو (٣) الذي يكون الثاني فيه هو الأول وقد وقع بجميع الأول ، كقولك : (اشتريت متاعك أسفله أفضل من أعلاه) . فالأفضل هو الأسفل من المتاع ، والشراء وقع بجميع المتاع . والذي يصلح فيه الوجهان هو ما صح فيه معنى البدل ومعنى الجملة على الحال ، كقولك : (مررت بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً) ، فكلا الوجهين يجوز فيه .

١١*١ - وتقول : (اشتريت متاعك أسفله أسرع من اشترائي أعلاه) و(اشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض) و(سقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها) فليس في هذا إلا البدل ؛ لأنه لا يصلح استئناف الجملة .

١٢*٢ - وتقول : (سقيت إبلك صغارها أحسن من كبارها) فهذا يجوز فيه الوجهان ، وكذلك (ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً) . وتقول : (اشتريت متاعك أسفله فوق

*١ الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ = (١ : ٧٦) .

*٢ نفسه ، ص ١٥٢-١٥٣ = (٧٦) .

(١) من الآية (٧٥) في سورة الأعراف . وفي المخطوط (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو سهو .

(٢) ينظر ما تقدم في هامش السؤال عن الآية الأخرى المذكورة هناك .

(٣) في المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبتته .

أعلاه) على معنى اشترائى جميع المتاع إلا أنه وقع الشراء وأسفله فوق أعلاه ، ولو أبدلت فقلت: (اشتريت متاعك أسفله فوق أعلاه) لكان الشراء لبعض المتاع إلا أنه فى حال استقراره فوق أعلاه.

١٣*١ - وتقول: (ألزمت الناس بعضهم بعضاً) و(خوفت الناس ضعيفهم قويهم) فهذا لا يكون إلا على البديل لأن به صحة المعنى. وتقول: (دفعت الناس بعضهم ببعض) فيجربى هذا المجربى ، و(ميزت متاعك بعضه من بعض) فهذا وجه / الكلام فيه البديل ، وقد يجوز الرفع على معنى بعضه من بعض فى التشاكل. و(أوصلت القوم بعضهم إلى بعض) لا يكون إلا على البديل.

١٤*١ - فأما (فضلت متاعك أسفله على أعلاه) فيجوز فيه الوجهان، والفرق أن أحد الوجهين على معنى (فضلت جميع متاعك على غيره فى حال ما أسفله على أعلاه)، والوجه الآخر أنك فضلت بعضه ، وهو الأسفل ، على الأعلى فالترفضيل له على الأعلى ؛ لا أن^(١)، الأسفل فى موضع الأعلى.

١٥*١ - وتقول: (صكت الحجرين أحدهما بالآخر) فليس فى هذا إلا البديل.

١٦*٢ - وفى التنزيل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (٢)، (٣)

١٧*٢ - فهذا على البديل، ويجوز الرفع لا على الاستئناف ولكن على تأويل ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت: (عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض).

١٨*٢ - وتقول: (عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم) على البديل ، ويجوز الرفع

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٣ = (٧٦).

*٢- نفسه ، ص ١٥٣ - ١٥٤ = (٧٦).

(١) فى المخطوط (لان) ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة ، والآية (٤٠) فى سورة الحج.

(٣) يبدو أن بين الفقرتين (١٦) و (١٧) سقطاً ، لأن أسئلتهما جاءت هكذا « وفى التنزيل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ فَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ ؟ وما حكم (عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض)؟ ولم جاز فيه البديل؟ ولم جاز رفع (بعضهم)؟ ».

ولعل تكملة الفقرة (١٦) بعد الآية كالتالى : (فهذا لا يكون إلا على البديل ، لأن به صحة المعنى) وينظر الفقرتين (١٠) و (١٣) ولعل تكملة الفقرة (١٧) من أولها كالتالى (وتقول : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض) فهذا على البديل الخ.

فتقول: (عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم) بالحمل على التأويل كأنك قلت: (عجبت من أن وافق الناس أسودهم أحمرهم).

١٩*١ - وتقول: (سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض) فهذا يجوز فيه الوجهان: البدل، والحمل على التأويل: كأنك قلت: (وقعت أنيابه بعضها فوق بعض). وكذلك (عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض) على البدل، والرفع على (عجبت من أن أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض).

٢- مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا (١):

٢٠ - ما الثاني الذي لا يجوز فيه [إلا] البدل؟ وما الثاني الذي لا يجوز فيه إلا الابتداء؟ وما الثاني الذي يجوز فيه الوجهان؟

٢١ - وما حكم (رأيت متاعك بعضه فوق بعض)؟ ولمَ جاز فيه الوجهان؟

٢٢ - وكَمْ وجهاً يجوز في نصب (أحسن) من قولك: (رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض)؟ ولمَ كان الرفع في ما الثاني فيه هو الأول أجود؟ وما وجه قوله (٢): «شبهوه بـ» (رأيت زيدا أبوه أفضل منه) وهذا لا يجوز فيه البدل؟

٢٣ - وما الشاهد في ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾ (٣) وفي قول العرب (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا) وفي قول عبدة بن الطبيب (٤):

(٢٦٢) - * فَمَا (٥) كَانَ قَيْسُ هَلَكُهُ هَلَكَ وَاحِدٌ * (٦).

* ١- الكتاب، ج ١: ١٥٣ = (٧٦).

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ١٥٤ = (٧٧).

(٢) ينظر نفسه، ص ١٥٥ = (٧٧).

(٣) من الآية (٦٠) في سورة الزمر.

(٤) شعر عبدة بن الطبيب (عبدة بن يزيد) (ت ٢٥)، شرح: يحيى الجبوري، (بغداد - دار التربية للطباعة، ١٣٩١هـ)، ص ٨٨، ووفاته سنة ٢٥هـ، والأغاني، ج ١٤: ٤٩٥٦، ٢٣: ٨١٨١، وفي الأغاني نفسه، ج ١٤: ٤٩٦٤: أن القائل مرداس بن عبدة بن منبه.

(٥) في المخطوط (ما) والمثبت من الجواب.

(٦) وسيأتي برقم (٢٦٦)، وعجزه:

وَقَوْلِ الْآخِرِ (١):

(٢٦٣) - * ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا * (٢)

٢٤ - وَقَوْلِهِ (٣):

(٢٦٤) - * إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا * (٤)

٢٥ - وكم وجهاً يجوز في (جعلت متاعك بعضه فوق بعض)؟ فَلِمَ جعله في النصب على ثلاثة أوجه (٥)؟ وما الأوجه الثلاثة؟ وهل هي الحال، والمفعول الذي الثاني فيه هو الأول، ومفعول مفعول؟ وَلِمَ جاز في (جعلت) أَنْ يتعدى إلى مفعولين وجاز فيه ألا يتعدى إلا إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (عملت)؟ وَلِمَ (٦) جاز أَنْ يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول وإلى مفعولين الثاني منهما غير الأول؟ وما الأصل فيه؟

== * وَلَكِنَّهُ بَيِّنَانُ قَوْمٍ تَهْتَمُّمَا *

ويروي (فلم يك قيس).

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٥٦ = (١: ٧٧)، والأصول، ج ١: ٥١، وشرح القصائد السبع، ص ٩، والجمل، ص ٤٤ = (٥٦)، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: إبراهيم بن السري (ت ٣١١)، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت - دار الكتاب اللبناني، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، ج ١: ٢٥٨، ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٨٣، والمصون، ص ١٥، والنكت، ج ١: ٢٧٥، وشرح المفصل، ج ٣: ٦٥، ٨: ٥٥. وينظر معجم هارون، ص ٣٣٠، ومعجم حداد رقم ٢٥٨٠.

(١) هو عدى بن زيد. ينظر ديوانه، ص ٣٥، وفي الكتاب، ج ١: ١٧٦ = (٧٧: ١)، أن البيت لرجل من بجيلة أو خثعم.

(٢) وسيأتي برقم (٢٦٥)، وعجزه:

* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا *

ويروي (إن حكمت).

ومن مواطن وروده: معاني القرآن، للفراء، ج ٢: ٧٣، ٤٢٤، ومعاني القرآن، للأخفش، ج ٢: ٢٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٤: ٣٦٠، والأصول، ج ٢: ٤٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٢٣، والنكت، ج ١: ٢٧٦، والخزانة، ج ٢: ٣٦٨، وينظر معجم هارون، ص ٢١٣، ومعجم حداد، رقم ١٦٤١.

(٣) لم أهتم إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتي برقم (٢٦٧)، وبعده:

* تُوْخِذُ كَرَّهَا أَوْ تَجِيءُ طَائِعَا *

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٥٦ = (١: ٧٨)، والمقتضب، ج ٢: ٦٢، والأصول، ج ٢: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٤٠٢، والنكت، ج ٢: ٢٧٦. وينظر معجم هارون، ص ٤٩٧، ومعجم حداد، رقم ٣٤٦١.

(٥) ينظر كتاب ج ١: ١٥٧ = (١: ٧٨).

(٦) في المخطوط (ولو)، ولعل الصواب ما أثبتته.

- ٢٦ - ومن أىَّ وجوه الجعل هو فى ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (١)؟
 ٢٧ - وهل يجوز الرفع فى (جعلت متعاعك بعضه على بعض)؟ ولمَ جاز ؟
 ٢٨ - وما حكم (أبكيت قومك بعضهم على بعض) و(حزنت قومك بعضهم على بعض)؟ وما حكم (حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض)؟ ولمَ كان الرفعُ الوجهة؟

الجواب :

- ٢٠*١ - الثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ البدل هو الذى لا يكون بعده ما يصلح أن يكون خبراً عنه . والثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ الابتداء هو الذى يكون غير الأول مما ليس المعنى مشتملاً عليه . والثانى الذى يجوز فيه الوجهان هو الذى يكون بعده ما يصلح أن يكون خبراً عنه مع صحّة معنى البدل فيه . مثال الأول (سقيت إِبْرَكَ / صغارها أحسن من سقى كبارها) ؛ ١٥١ لأن (أحسن من سقى كبارها) لا يصلح أن يكون خبراً عن الصغار . مثال الثانى (رأيت قومك أسلافهم أفضل منهم) ، فهذا لا يجوز فيه إلاّ الابتداء ، لأن الثانى فيه غير الأول مما ليس المعنى مشتملاً عليه . مثال الثالث (مررت بمتعاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً) ، فهذا يجوز فيه الوجهان : البدل ، والاستئناف ، على الأصل الذى بيّنا .
- ٢١*٢ - وتقول : (رأيت متعاعك بعضه فوق بعض) ، فيصلح أن يكون (فوق) فى موضع الحال ، فيكون من رؤية العين ، ويصلح أن يكون فى موضع المفعول فيكون من رؤية القلب ويجوز الرفع ، فتقول : (رأيت متعاعك بعضه فوق بعض) فتكون الجملة فى موضع الحال إن كان من رؤية العين ، وفى موضع المفعول الثانى إن كان من رؤية القلب .
- ٢٢*٢ - فإذا قلت : (رأيت متعاعك بعضه أحسن من بعض) جاز فيه الأوجه الأربعة التى ذكرنا فى (فوق) . إلا أن الرفع أجود ، لأن الثانى فيه هو الأول ، فقد جاء على شرط الابتداء والخبر ، فكأنهم شبهوه بـ (رأيت زيدا أبوه أفضل منه) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ ، ١٥٥ = (١ : ٧٦ ، ٧٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٥٥ = (١ : ٧٧) .

(١) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال .

٢٣*١ - وفى التنزيل ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (١)، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنَّ الثانى هو الأول. وقد يجوز النصب (٢) كما قالوا : (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا) . ومثله :

(٢٦٥) - ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَاً (٣)

وكان الوجه (حلمى مضاع) ، والنصب جيداً أيضاً ، وإن كان الرفع أجود . ومثله قول عبدة بن الطبيب :

(٢٦٦) - فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا (٤)

٢٤*٢ - وَمِمَّا جَاءَ فِي الْفِعْلِ شَبَهُ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(٢٦٧) - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا (٥)

ولو (٦) رَفَعَ عَلَى أَنْ يَكُونَ (تؤخذ) فى موضع الحال جاز ، كأنه قال : (أَنْ تَبَايَعِ) (٧) مأخوذاً أو جائئاً طائِعاً) .

٢٥*٢ - ويقول : (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) ، ففيه ثلاثة أوجه فى النصب : الأول :

أن يكون بمعنى (عملت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، فيكون (فوق بعض) فى موضع الحال ، وتكون (جعلت) كقولك : (جعلت أساس الحائط) ، أى (عملته) (٨) . الثانى : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول هو الأول ، كقولك : (ظننت متاعك بعضه فوق بعض) أو (علمت) (٩)

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٥ - ١٥٦ = (١ : ٧٧ - ٧٨) .

*٢- نفسه ، ص ١٥٦ = (٧٨) .

*٣- نفسه ، ص ١٥٦ - ١٥٧ = (٧٨) .

(١) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر .

(٢) فى معانى القرآن ، للأخفش ، ج ٢ : ٤٥٦ « ونصب بعضهم فجعلها على البذل » ولم يعين القارىء .

(٣) تقدم برقم (٢٦٣) .

(٤) تقدم برقم (٢٦٥) .

(٥) تقدم برقم (٢٦٤) .

(٦) فى المخطوط (لولا) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٧) فى المخطوط (تبایعا) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٨) ورد فى الكتاب فى تحقيق هارون (كأنه قال : علمت) . ونبه الأستاذ هارون أنه فى طبعة بولاق

(عملت) . ويتضح مما جاء فى الشرح هنا أن المراد ما جاء فى طبعة بولاق .

(٩) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبتته .

فيتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول . الثالث : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول مفعول يوضحه (سَقَطَ بعضُ متاعك على بعض) (على بعض) فى موضع مفعول هذا الساقط الذى هو البعض الأول . ثم تقول : (أسقطت بعض متاعك على بعض) ، فيصير الفاعل مفعولاً ، و(على بعض) مفعول مفعولٍ إلا أنه لا يتعدى إلا بحرف ، فهو مفعول بحرف الإضافة^(١) ، كقولك: (مررت بزيد) ، والمفعول الثانى فى هذا غير الأول كما هو فى (أضربتُ زيداً عمراً) ، أى (جعلته يضرب عمراً) . فقد جاز فى (جعلت) ثلاثة أوجه فى التعدى . منها أن يكون بمنزلة (عملت) الذى لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، ومنها أن يكون بمنزلة (ظننت) و(علمت)^(٢) الذى يتعدى إلى مفعولين ، الثانى فيه هو الأول ؛ وإنما جاز ذلك فيه ، لأن حقيقة تقتضى جواز الأوجه الثلاثة ، إذ حقيقة الجعل كونُ الشيء على صفة القادر^(٣) عليه .

وكونه على صفة ينقسم ثلاثة أقسام : منها : أنه على صفة لا متعلق لها كصفة / ٥١ ب موجود . الثانى : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه هو الأول ، نحو (الرجل كريم) والكريم هو الرجل . الثالث : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه غير الأول ، كقولك : (ضاربُ زيداً) (زيد) غير الضارب فلما كانت هذه الأوصاف الثلاثة تكون للشيء قبل دخول (جعلت) احتمال أن يكون عليها بجعلٍ جاعلٍ ، واحتمل أن لا يكون عليها بجعلٍ جاعلٍ غيره . فإذا أردت أن تبيّن أنه حصل عليها بجعلٍ جاعلٍ اختلف حكمها بحسب متعلق الجعل على ما فسرنا . والأصل فيه كون الشيء على صفة القادر^(٣) عليه .

٢٦*١ - وفى التنزيل ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(٤) (على) موضع مفعول

مفعول؛ لأنه منقول من (صار الخبيث بعضه على بعض) إلى (صيره الله بعضه على بعض) .

٢٧*١ - وتقول : (جعلتُ متاعك بعضه على بعض) على البدل ، ويجوز الرفع ، أى

(عملته وبعضه على بعض) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥٧ = (١ : ٧٨) .

(١) فى الكتاب ، ج ١ : ١٥٧ = (١ : ٧٨) « كما أن (مررت بزيد) الاسم منه فى موضع اسم منصوب » .

(٢) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (يقارر) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال .

٢٨*١ - وتقول: (أبكيت قومك بعضهم على بعض) فلا يصلح في هذا [إلا] البديل ، لأنه من بكاء بعضهم على بعض . وكذلك (حزنّت قومك بعضهم على بعض) ليس فيه إلّا البديل ، لأنه من (حزن بعضهم على بعض) . فإن قلت : (حزنّت قومك بعضهم أفضل من بعض) فالرفع ؛ لأنّ الجملة حينئذٍ في موضع الحال ، والثاني هو الأول ويجوز فيها البديل إلّا أنّ وجه الكلام الرفع .

٣٦- باب من البديل الذى يصلح فيه التأكيد

وحذف حرف الجر^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من البديل الذى يصلح فيه الأوجه الثلاثة مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من البديل الذى يصلح فيه أوجه ثلاثة ؟
- ٣ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١-] وما حكم (ضُرِبَ عبد الله ظهره وبطنه)؟ ولم جاز فيه البديل والتأكيد والنصب على المفعول؟
- ٢ - وهل سبيل (ضُرِبَ زيد الظهر والبطن) تلك السبل؟ وما حكم (مفطِرنا سَهَّلْنَا [و] جبلنا) و(مُطِرْنَا السهل والجبل) ؟ ولم جاز فيه الأوجه الثلاثة ؟
- ٤ - وهل يجوز (هو ظهره وبطنه)؟ ولم لا يجوز ؟
- ٥ - ولم جاز (دخلت الدار) بمعنى (دَخَلْتُ فى الدار) ولم يجز (دخلت عين عبد الله) بمعنى (دَخَلْتُ فى عينه)؟ ومن أين صار (دخلت) مع الأماكن نظير (لدى) مع (غداة)^(٢) ، ونظير (عسى) مع (الغوير)^(٣) ؟
- ٦ - وهل يجوز (مُطِرنا الزرع والضرع) بالنصب والرفع على البديل والتأكيد؟ ولم جاز ؟
- [٣-] وهل يجوز (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) على الأوجه الثلاثة؟ ولم أجازه سيبويه على وجهين

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٥٨ = (١ : ٧٩) « هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول » وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٤٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٣٤ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الأبواب ١٧ : ٢٣ م ، و ١٩ : بعد فقرة ٦ من الأسئلة .

(٣) ينظر ما تقدم فى البيا ١٧ : ٢٢ م (هامش الأسئلة) .

دون جهة المفعول ، وَلَمْ يَجْزِهِ ابْنُ السَّرَاجِ (ت ٣١٦) إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ ؟

٧ - وما حكم (مُطَرِّ قَوْمُكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)؟ وَلَمْ يَجْزِ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ وَالرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ؟ وما وجه قولهم : (صيد عليه الليل والنهار)؟ وَلَمْ قُدِّرَ عَلَى وَجْهَيْنِ (صيد الليل والنهار) ، وأن يكونَ (الليل والنهار) وقع موقعَ الصيد الكثير على الاتساع؟ وما وجه قولهم : (هو نهاره صائم وليله قائم)؟ وَلَمْ قَدَّرَ عَلَى (هو نهاره نهار صائم وليله ليل قائم) ، وعلى الوجه الآخر أن يقع نهاره موقع نفسه بمعنى (كأن نهاره صائم)؟

٨ - وما الشاهد في قول جرير (١) :

(٢٦٨) - * لَقَدْ لُمْتَنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى * (٢)

وهل يحتمل (وما صاحب ليل المطى بنائم) ويحتمل (وما ليل المطى بليل نائم)؟

[٧-] وما معنى قوله (٣) : (فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم أو جعله الاسم)؟

[٨-] وهل ذلك / لتقديره (صاحب ليل المطى) أول (بعض صاحب ليل المطى)؟

١٥٢

٩ - وقول الآخر (٤) :

(٢٦٩) - * أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ * (٥)

(١) ينظر شرح ديوانه ، ص ٥٥٤ ، ونقائض جرير والفرزدق ، ج ٢ : ٧٥٤ .

(٢) وسيأتي برقم (٢٧٦) ، وعجزه :

* وَنُتِمَّتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بَنَائِمٌ *

والمطى : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهرها أي يركب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ = (١ : ٨٠) ، ومجاز القرآن ، ج ٢٧ : ٢٩٧ ، ٢٧٩ ، ٣٣٩ ،

٢ : ٩٦ ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٣١ ، والكامل ، ج ١ : ١٣٥ ، ٢١٩ ، ٣ : ٤١٠ ، والأضداد ،

لأبي بكر ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٠ ، والخزانة ،

ج ١ : ٢٢٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٢ .

(٣) كلام سيبويه الآتي مأخوذ من موضعين ، ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٦٠-١٦١ = (١ : ٨٠) .

(٤) هو الجرئف بن عبدة الطائي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ج ١ : ٢٣٧ .

(٥) وسيأتي برقم (٢٧٧) ، وعجزه :

* وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحُوتٍ مِنَ السَّاجِ *

ويروى (في قعر منحوت) ، والمراد بالمنحوت : تابوت . والساج : خشب يجلب من الهند .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦١ = (١ : ٨٠) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٣١ ، والكامل ،

ج ٣ : ٤١٠ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٨ ، ١٢٦ ،

والمحتسب ، ج ٢ : ١٨٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٦ ، والإفصاح ، ص ١٣٤ .

وهل يتوجه في التقدير (أما صاحب النهار في قيد وسلسلة) وعلى الوجه الآخر أن يقع

موقع صاحب على معنى (كأن النهار في قيد وسلسلة بكون صاحبه فيه)؟

١٠- وهل يجوز (ضربت عبد الله ظهره) و (مطر قومك سهلهم)؟ وعلى أى شيء يجوز؟ ولم لم يكن فيه إلا وجه واحد؟ وما الشاهد في قوله (١):

(٢٧٠) - * فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ ... * (٢)

١١ - وقول الجعدى (٣):

(٢٧١) - * مَلَكُ الْخَوَرْتَقِ وَالسَّيْرِ ... * (٤)

[؟] - ولم جاز (مَالِي بِهِمْ عِلْمٌ أَمْرِهِمْ) (٥)؟

(١) هو الأعشى كما في الكتاب ، (ج ١ : ٨٠) بولاق . أما الأستاذ عبد السلام هارون فلم يثبت نسبة الشاهد إليه في تحقيقه ، ج ١ : ١٦١ . وقال « إن البيت ليس في ديوانه . ونص في الخزانة ، ج ٢ : ٢٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل » . وينسب لأبى حيو النميرى بيت قريب من بيت الأعشى هو :

وكأنها نوجدتين كأنه ما حاجبيه معين بسواد

ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ج ٢ : ٥٧٩ .

(٢) وسيأتى برقم (٢٧٨) ، وهو بتمامه :

فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

ولهق : أبيض ، السراة : أعلى الظهر .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٤٣ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٣٩١ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٧٧ ، ٥١٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، ص ٢٤٧ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٦٣ .

(٣) شعره ، ص ٢٢٧ .

(٤) وسيأتى برقم (٢٧٩) ، وهو بتمامه :

مَلَكُ الْخَوَرْتَقِ وَالسَّيْرِ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حَمِيرٍ أَهْلَهَا وَأُوَالٍ

والخورتق والسدير : قصران بالعراق قرب الحيرة . ودانه : أي طاع له ، وأوال : قرية أو موضع مما يلي الشام .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦١ = (١ : ٨١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ، وشرحها ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨١ ، وتذكر النحاة ، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٥) قوله : (ولم جاز ... الخ) لم ترد عنه إجابة . وقد جاء في الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ = (١ : ٨١) بعد البيت السابق : « يريد ما بين أهل حمير فأبدل الأهل من حمير ، ومثل ذلك قولهم (صرفت وجوها أولها) ، ومثله (ما لي بهم علم أمرهم) » .

١٢ - وما فى قول جرير (١) :

(٢٧٢) - مَشَقَّ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَالَكِلَافِ وَصُدُورًا؟ (٢)

وعلام حمله سيبيويه وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فحمله على (طبت بذلك نفساً) وحمله

سيبيويه على (ذهب قدماً) أى متقدماً ؟ وما فى قول عمرو بن عمار (٣) :

(٢٧٣) - * طَوِيلٌ مِثْلُ (٤) الْعُنُقِ أَشْرَفُ كَاهِلًا * (٥)

فَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى قَرْضٍ (ذهب صُعْدًا) .

وقوله (٦) :

(٢٧٤) - * إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَقَرْضًا * (٧)

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٩٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٠) . ومَشَقَّ : أذهب . والهَوَاجِرُ : جمع هاجرة ، وهى شدة الحرِّ فى منتصف النهار ،

والسَّرَى : السير فى الليل ، والكِلَافُ : هى الصدور ، وجمع بينهما لاختلافهما فى اللفظ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ (١ : ٨١) ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ،

وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢٠ ، وشرح عيون كتاب سيبيويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، ج ١ :

٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٤٤ .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ = (١ : ٨١) ، وجاء فى شرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ «

قال عمرو بن عمار النهدي ويروى لامرئ القيس » ، ولم أعثر على الشاهد فى ديوان امرئ

القيس .

(٤) فى المخطوط (متك) وكذا فى الجواب وهو مخالف لما فى المراجع التى اطلعت عليها .

(٥) وسيأتى برقم (٢٨١) ، وعجزه :

* أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجُرْمِ *

مثل العنق : ما انتصب منه ، والمثل الشديد ، والكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق ، وقيل غير

ذلك . والجرم : الجسد .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبيويه ، ص ٩٥ ،

والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٤ .

(٦) فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (١ : ٨٢) « قول رجل من عمان » .

وذكر الدكتور محمد على سلطان أن اسمه محمد بن نؤيب الدارمى التميمى ، وأنه ليس من عمان وإنما

نيزه بذلك دكين الراجز لبعض صفات فيه ، ينظر شرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٣ ،

هامش (٢) .

(٧) وسيأتى برقم (٢٨٢) ، وبعده :

* ذَهَبَتْ طَوْلًا وَذَهَبَتْ عَرْضًا *

١٣ - وما فى قول عامر بن الطفيل (١):

(٢٧٥) - * فَلَا بُغْيَنَكُمْ قَنَّا وَعَوَارِضًا * (٢)

الجواب :

١* - الذى يجوز فى الفعل من الأوجه الثلاثة هو أنه إذا كان الاسم الثانى يشتمل عليه المعنى صلح فيه البديل ، فإذا كان مع ذلك يعم الاسم الأول صلح فيه التأكيد كـ (أجمعين) ، فإذا كثر حتى لا يخل به حذف حرف الجر صلح فيه النصب على المفعول . وكل ذلك قد اجتمع فى (ضرب زيد ظهره ويطنه) و(قلب عمرو ظهره ويطنه) .

٢* - ويجوز (ضرب زيد الظهر والبطن) ؛ لأن الألف واللام يصلح فيهما التعريف كما

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٨ = (١ : ٧٩) .

= والفرض : ضرب من التمر .

ومن مواطن ورودہ : الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (١ : ٨٢) ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢١٧ (١٧٩) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٥ ، والمخصص ، ج ١١ : ١٣٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٣ .

(١) ديوان ، رواية أبى بكر الأنبارى ، (ت ٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (ت ٢٩١) ،

بتعليق كرم البستانى ، (دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢ هـ) ، ص ٥٥ ، وهو عامر بن الطفيل العامرى ،

توفى سنة ١١ هـ ، وجاء فى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، ج ١ : ٨٢ بولاق « وأنشد فى الباب

للطفيل الغنوى والصحيح أنه لعامر بن الطفيل » مع أن الذى جاء فى الكتاب هو « وليس هذا مثل قول

عامر بن الطفيل » ولعل ذلك فى نسخة أخرى للكتاب .

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٣) ، و(٤١٨) ، و(٤٢٢) ، وعجزه :

* وَلَاقِلْنُ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدَ *

ويروى (فلا أنعينكم) و(الملا وعورضا ولأوردن) . ومعنى لأبغينكم : لأطلبنكم ، ولا أنعينكم : لأذكرن

معايكم . وقنا وعوارض : جبلان . والملا : المتسع من الأرض . واللابية الحرّة . وضرغد : من مياه بنى مرة .

ومن مواطن ورودہ : المذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،

ص ١٠٢ ، ١٢٩ ، والإيضاح ، ص ٢٠٧ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ،

لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٣ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٦ ، والخزانة ،

ج ١ : ٤٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٦٨ .

يصلح بالإضافة إلى الضمير^(١)، ودليل ذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢)، والمعنى (هى مأواه) ، لأنّ الوعد إنّما هو لمن تقدّم ذكره فى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾^(٣) ، فلهذا جاز (ضرب زيد الظهر والبطن) بمعنى (ظهره وبطنه) . ومثله (مطّرنا سهلنا وجبلنا) و(مطّرنا السهل والجبل) . فالقياس فى هذا واحد لما بيّنا .

٣*١ - ولا يجوز فيما لم يعمّ أو لم يكثر حتى لا يخلّ به الحذف أن يجرى تأكيداً كإجمعين . ولا نصباً على المفعول ، كقولك (ضرب زيد اليد والرجل) فهذا لا يجوز فيه النصب ولا التأكيد ك(أجمعين) ، إلا أن يراد به أنه إذا ضرب اليد والرجل فكأنه قد ضرب جميعه . فعلى هذا أجاز سيبويه التأكيد ، ولم يجزه ابن السراج (ت ٢١٦) إلا على البدل ؛ لأنّه اليد والرجل لا يعم الأول^(٤) .

٤*٢ - ولا يجوز (هو ظهره وبطنه) بمعنى (هو على ظهره وبطنه) ؛ لأنّه لم يكثر استعماله إلى حدّ لا يخلّ به الحذف .

٥*٢ - وتقول : (دخلت الدار) بمعنى (دخلت فى الدار) . ولا يجوز (دخلت عين عبد الله) بمعنى (دخلت فى عينه) ؛ لأنّ (دخلت) قد كثر فى الأماكن ، وكان الدخول معها حقيقة ، ولذلك شبهه بـ(لدى غدوة) ، لأنّ^(٥) (لدى) كثرّت مع (غدوة) وكانت معها حقيقة ، إذ الغالب على (لدى) أن تكون مع الأوقات ، كقول : (لدى العشيّة) أو (ضحى) أو ما أشبه ذلك . وتجربى فى غير هذا كقولك : (لدى زيد) ، والأغلب الزمان كما بيّنا . وفى التنزيل ، ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾^(٦) أى (من

١* الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ = (١ : ٧٩ - ٨٠) .

٢* نفسه ، ص ١٥٩ = (٧٩) .

(١) الرماني هنا جرى على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يرون ذلك ويقدرونه على (الظهر منه) . ينظر: النحو الكوفى (رسالة للمحقق) ، ص ٢٥٤ فما بعدها .

(٢) الآية (٤١) فى سورة النازعات .

(٣) من الآية (٤٠) فى السورة نفسها .

(٤) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٥٤ ، وقد جاء فيه « والتوكيد عندى يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكّد هو المؤكّد ، لأن اليد والرجل ليستا جماعة زيد ... فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين فى ذلك جاز » .

(٥) فى المخطوط (فلان) ، ولا معنى لوجود الفاء فيما بيدولى .

(٦) ورد فى عدد من الآيات هى : (٦٧) فى سورة النساء ، و(٦٥) فى سورة الكهف ، و(١٣) فى سورة مريم ، و(٩٩) فى سورة طه ، و(١٧) فى سورة الأنبياء ، و(٥٧) فى سورة القصص .

عندنا) . وشبَّهَهُ أيضاً بـ(عسى) مع الغوير ؛ لأن له حالاً خاصةً ليست لنظائره ، وهو إخفاء السبب به وإجراؤه كالمثل ؛ لأنه جعلته كالذي يُتَيَقَّن فيه البؤس^(١) .

١*٦ - ويجوز (مطرنا الزرع والضرع) قد سُمِعَ بالنصب على الحذف ، ويجوز فيه الرفعُ على البديل وعلى التأكيد ؛ لأنه يعمُّ الأول .

٢*٧ - وتقول : (مُطَرِّ قَوْمِكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) فيجوز / فيه النصب على وجهين : الظرف ٥٢ ب ، والمفعول . ويجوز فيه الرفعُ على وجهين : البديل ، والتأكيد . وإنما جاز فيه التأكيد لأنه يجعل الثاني كأنه هو الأول . وقد ذكر عليه شواهد منها قولهم : (زيد نهاره صائم وليله قائم) ، تقديره : (نهاره نهار صائم وليله ليل قائم) فهذا أبقي^(٢) بعض الاسم وحذف بعضه ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد . وفيه وجه آخر ، وهو أن يكون جعله موضع الاسم على طريق التشبيه ، فجعل النهار كأنه صائم بصوم صاحبه فيه ، والليل كأنه قائم بقيام صاحبه فيه . وهذا معنى قول سيبويه : « ففى كلِّ هذا قد جعله الاسم أو بعضه » . وكذلك قولهم : (صيد عليه الليل والنهار) فكأنه قال : (صيد عليه صيد الليل والنهار) فحذف ، أو قال : (صيد عليه الصيد الكثير) وجعل (الليل والنهار)^(٣) موضع الاسم على التشبيه ، كأن الليل قد صيد بما وقع فيه من الصيد ، وكأن النهار قد صيد باشتغال جميعه بالصيد ، وهو بمنزلة قولك : (زيد الأسد) على التشبيه أى (كأنه الأسد) .

٢*٨ - وقال جرير :

(٢٧٦) - لَقَدْ لُمْتَنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنَمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بِنَائِمِ^(٣)

ففى هذا ثلاثة أوجه فى التقدير . أحدها : (وما صاحب ليل المطى بنائم) ، والثانى : (وما ليل المطى بليل نائم) ، الثالث : (كأن ليل المطى ليس بنائم) ، ويجعل الليل موضع الاسم على التشبيه .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥٩ - ١٦٠ = (٧٩ : ١) .

٢* نفسه ، ص ١٦٠ = (٨٠) .

(١) ينظر ما تقدم ، فى الباب ١٧٠ : ٢٢٢م هامش الأسئلة .

(٢) فى المخطوط (بقى) ، ولعل الأولى ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٦٨) .

١-٩ - وقال الآخر :

(٢٧٧) - أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحَوْتِ مِنَ السَّاجِ (١)
فتقديره (أما صاحب النهار ففي قيد وسلسلة) [أو كأن النهار في قيد وسلسلة] (*) يكون
صاحبه فيه).

٢-١٠ - وتقول: (ضربَ عبد الله ظهره) و(مطر قومك سهلهم) فليس فيه إلا البدل ؛ لأنه

لا يعم الأول (ولم يكثر) (٢) حتى لا يخل به الحذف في هذا الكلام. ونظيره قول الشاعر :

(٢٧٨) - وَكَأَنَّهُ لِهَيْقِ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مَعِينٌ بِسَوَادِ (٣)

٣-١١ - وقال الجعدي :

(٢٧٩) - مَلَكُ الْخَوَزْنَقِ وَالسِّدِيرِ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حَمِيرِ أَهْلِهَا وَأَوَالِ (٤)

فهذا يكون من البدل الذي المعنى مشتمل عليه ، كأنه قال : (ما بين بلاد حمير) ، ويجوز أن
يكون من بدل البعض على أن يجعل (حمير) تعم جميع القبيلة ، وَيَجْعَلُ أَهْلَهَا بِمَنْزِلَةِ صَمِيمِهَا
وأشرافها فعلى هذا الوجه يكون من بدل البعض.

٤-١٢ - وأما قول جرير :

(٢٨٠) - مَشَقَّ الْهُوَاجِرِ لَحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا (٥)

فحمله سيبويه على الحال ، وقدره على (ذهب قدماً) ، و(ذهب أخراً) (٦) أي (ذهب متقدماً)
و(ذهب متأخراً) ، وهو مصدر وقع موقع الحال ، وفي البيت اسم جنس (٧) وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ.

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ - ١٦١ = (١ : ٨٠).

*٢- نفسه ، ص ١٦١ = (٨٠).

*٣- نفسه ، ص ١٦١ - ١٦٢ = (٨١).

*٤- نفسه ، ص ١٦٢ - ١٦٣ = (٨١ - ٨٢).

(١) تقدم برقم (٢٦٩).

(٢) في المخطوط (والأكثر) ، ولعل الصواب ما أثبتته بناء على ما تقدم في الفقرة رقم (٣).

(٣) تقدم برقم (٢٧٠).

(٤) تقدم برقم (٢٧١).

(٥) تقدم برقم (٢٧٢).

(٦) ينظر الكتاب *٤-.

(٧) يقصد (كلاكلاً وصدوراً) - وينظر تذكرة النحاة ، ص ٢٥٢.

(*) تكملة مستفادة من السؤال ومن فقرة الإجابة السابقة.

وزهد أبو العباس (ت ٢٨٦) إلى أنه تمييز^(١) بمنزلة (طبت بذلك نفساً) ؛ لأنه اسم جنس جاء بعد مبهم يحتمل الوجوه ، فافتضاء التمييز كافتضاء (طبت بذلك نفساً) ، وكلا القولين عندي محتمل^(٢) . وقول أبي العباس أسهل ؛ لأن التمييز فيه أظهر . ومثله قول عمرو^(٣) بن عمّار :

(٢٨١) - طويلٌ مثلَ العنقِ أشرفُ كاهلاً أشقُّ رحيبُ الجوفِ مُعتدِلُ الجِرمِ^(٤)

/ فهذا على الخلاف ، قدره سيبويه (ذهب صعداً) أى (صاعداً) وعلى مذهب أبي العباس ١٥٣ كقولك : (طبت بذلك نفساً) . ومثله :

(٢٨٢) - إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوِلًا وَذَهَبْتُ عَرَضًا^(٥)

كأنه قال : (ذهب طويلاً وذهب عريضاً) . وعلى القول الآخر فهو بمنزلة (تفقات شحماً وتصببت عرقاً) .

١٣*١ - وأما قولُ عامرِ بنِ الطفيلِ :

(٢٨٣) - فَلَا بُغْيَئَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَأَقْبِلُنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدَ^(٦)

فليس من هذا ؛ لأن (قنا وعوارضاً) مكانان ، فكأنه قال (يقناً وعوارض) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (٨٢ : ١) .

(١) ينظر النكت ، ج ١ : ٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٤٦ .

(٢) يرى الأعلام أن سيبويه ذكر الحال وهو يريد التمييز ، وخطأ من تأول نصبه على الحال عند سيبويه .

ينظر تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨١ بهامش الكتاب (بولاق) ، والنكت ، ج ٢ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ،

ص ٢٥٠ ، ٢٥٨ .

(٣) في المخطوط (عمر) والمثبت من السؤال .

(٤) تقدم برقم (٢٧٣) .

(٥) تقدم برقم (٢٧٤) .

(٦) تقدم برقم (٢٧٥) . وسيأتي برقم (٤١٨ ، ٤٢٢) .